

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثالث / السنة العاشرة - ايلول / سبتمبر ١٩٨٢

دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت

د. عبد الرسول الموسى

الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي

د. اسماعيل عبد الرحمن

الرضا الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل

د. ناصف عبد الخالق

مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة

د. محمد عبد الشفيع عيسى

الثروة والسلطة في مصر

د. عبد الباسط عبد المعطي

الدائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الإمبريالي في أفريقيا

د. البخاري الجعفي

المعاجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي

د. محمد عطية مطر

صورة التراث لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي «رؤية سيكوسوسيولوجية»

د. عزيزة السيد

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثالث / السنة العاشرة - ايلول / سبتمبر ١٩٨٢

فصلية أكاديمية علمية محكمة، تسوون الطريفة في مختلف حقول العلوم الاجتماعية ونشر ما تم بالدراسة والبحوث

رئيس التحرير د. أسعد عبد الرحمن

سكرتير التحرير عبد الرحمن فايز المصري

هيئة التحرير

د. حسن البراهيم
د. فهد الرشيد
د. هشام شرابي
د. إيليا زريق
د. خالدون النقيب
د. اسمعيل الزابري
د. عبد الوهاب الأمين
د. سليم بشاي
د. أسعد عبد الرحمن

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص.ب: ٥٤٨٦ - الكويت

٢٥٠ - ٣٧٣ / ٥١٠٨٨ ☎

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

الاشتراكات :

للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت ١٢ ديناراً .
في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .
للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .
في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول
الأخرى ١٥ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها .

ثمن العدد

الكويت ٣٠٠ فلساً ● الأردن ٢٥٠ فلساً ● البحرين نصف دينار ● قطر ٤ ريالات ● المغرب ٥
دراهم ● تونس ٥٠٠ مليم ● السعودية ٤ ريالات ● الامارات ٤ دراهم ● العراق ٣٥٠ فلساً ●
لبنان ٤ ليرات ● الجزائر ٥ دنانير ● ليبيا ٣٥ قرشاً ● سوريا ٤ ليرات ● ج.م.ع. ٢٥ قرشاً ●
اليمن الشمالي ٤ ريالات ● اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلساً ● السودان ٢٥٠ فلساً ● عمان نصف
ريال ● الدول الأخرى ٣ دولار أو ما يعادلها ●

المحتوى

- كلمة العدد
- أبحاث بالعربية
- ١ - دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت
- ٢ - الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي
- ٣ - الرضاء الوظيفي وأثره على أنتاجية العمل
- ٤ - مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة
- ٥ - الثروة والسلطة في مصر
- ٦ - الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الاميرالي في افريقيا
- ٧ - المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي
- ٨ - صورة التراث لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي « سيكوسسيولوجية »
- ندوة العدد
- حادثة ابن خلدون بين الحقيقة والاسطورة
- تنظيم وتحرير : د . عزيز العظمة ٢٧٩
- د . عبد الرسول الموسى ٧
- د . إسماعيل عبد الرحمن ٤٧
- د . ناصف عبد الخالق ٧٣
- د . محمد عبد الشفيع عيسى ١٠٧
- د . عبد الباسط عبد المعطي ١٥٥
- د . النجاري الجملي ١٨٣
- د . محمد عطية مطر ٢١٩
- د . عزيزه السيد ٢٥٧
- ٢٧٨

● مراجعات بالعربية

٣٢٩

تأليف : والترودني

١ - كيف عملت أوروبا على تخلف أفريقيا

مراجعة : د . يحيى الحداد ٣٣٠

تأليف : د . هشام شرابي

٢ - مقدمات لدراسة المجتمع العربي

مراجعة : يوسف محمود ٣٣٧

● تقارير

٣٤٦

د . عبد الوهاب ابراهيم ٣٤٧

١ - ايدولوجيا للتنمية أم تنمية للايدولوجيا

د . الياس زين ٣٥٣

٢ - الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر

٣٦١

● دليل الرسائل الجامعية

عيسى الجراجرة ٣٦٢

نظرية التعلم والتعليم عند ساطع المصري

٣٦٥

● قواعد النشر بالمجلة

٣٧١

● فهرس المجلة

كلمة العدد

نحن نعتذر عن التأخير الاضطرابي في صدور عدد حزيران ، يونيو ١٩٨٢ . ذلك أن مثلَ هذا الأمر لم يحدث قبل الآن على امتداد تاريخ « مجلة العلوم الاجتماعية » الطويل . ومن المفارقات الغريبة أن يحدث هذا الأمر ، الذي لا سابق له ، وهيئة تحرير المجلة توشك على تسليم الأمانة لهيئة تحرير جديدة ولرئيس تحرير جديد بعد أن انتهت المدة القانونية لولاية الهيئة الحالية .

غير أن عذر هيئة التحرير في حدوث هذا التأخير الاضطرابي عذر قوي ومتوقع ومفهوم . فهي إنما كانت واحدة من « الضحايا » الكثيرين الذين أصابتهم تموجات الغزو الصهيوني الأخير للبنان وما أدى اليه من اندلاع نار الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية الرئيسية المعاصرة . فتلك الحرب كانت السبب « الحقيقي » في وقف شحن عدد حزيران من بيروت الى الكويت بعد الانتهاء من طباعته وتجهيزه للتوزيع . وفي هذا الصدد ، قد يجلو للبعض ان يلقي « المسؤولية » في كل التأخير الذي وقع على « المقاومة الفلسطينية » . . . انسجاما مع « الموضة الجديدة » الخاصة بتحميل تلك المقاومة كل الأخطاء والأوزار والخطايا التي تشهداها المنطقة العربية !!!

وذلك أن المقاومة الفلسطينية - بصمودها الذي لا مثيل له ، وبنضاليتها التي فاقت كل تصور - جعلت من حرب اسرائيل معها اشرس وأطول حرب عربية - صهيونية . ولولا ذلك الصمود وذلك النضال لكانت بيروت قد استبيحت من الجيش

الاسرائيلي خلال يومين أو خمسة وفق التصور الذي وضعته الصهيونية وحلفاؤها ،
ولكانت « الحياة الطبيعية » قد عادت لبيروت بسرعة ، مما كان سيسمح بصدور العدد
في موعده !!! .

لكن هيئة التحرير - ومعها القاريء الكريم بالتأكيد - يرفعون قبعاتهم تحية
احترام لكل الأبطال اللبنانيين والفلسطينيين والعرب الآخرين الذين قاتلوا في لبنان
قتال الرجال وأكدوا أن « السيف أصدق أنباء من الكتب » . والقاريء وأعضاء هيئة
التحرير إذ يرفعون قبعاتهم تحية لأولئك الأبطال ، المرة تلو المرة ، إنما يتمنون لو أن
صدور « المجلة » يتأخر المرة تلو المرة ، نتيجة ملاحم الشرف والنضال والتضحية
الجديدة التي لا بد أن يخوضها العرب الأصليون دوماً . ذلك أن « هيئة التحرير »
هذه . . . وغيرها . . . لا تتمنى أمراً أكثر من أن ترى « هيئة تحرير » الأرض
العربية . . . وقد أصبحت لها الكلمة الأولى ، واليد العليا ، بين جميع « الهياكل »
الأخرى . فليس من كلمة أكثر صدقا وعلمية وأثراً من الكلمة التي تكتب بدماء
الشهداء . . . وليس ثمة « مجلة » لها رسالة تثقيفية مثل « المجلة » التي تصاغ كلماتها
ومقالاتها في ساحات الصمود والنضال .

وبعد ،

ليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم
الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير

دراسة في علاقة التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت

د. عبدالرسول الموسى*

يمكن القول أن أهداف التنمية تنطلق مفاهيمها تبعاً لاختلاف أهداف المخططين لعملية التنمية والمنفذين لها وقد نراها من هذا المنطلق تختلف بين مجموعتي الدول التي أطلق عليها اصطلاحاً دولاً متقدمة ودولاً متخلفة وهي اصطلاحات تختلف فيها المنظرون وتعرضت مسمياتها للتغيير ، لا بسبب اختلاف مضمونها ، ولكن مراعاة للعلاقات التي تحكم هذه الدول والتي منها اعتماد الدول المتقدمة على الدول المتخلفة في الحصول على نسبة كبيرة من مصادر الطاقة^(١) .

ورغم أن الدول تختلف في مستوياتها بين التقدم والتخلف لكن هناك عنصر مشترك لأوضاعها هذه ، وهو المحرك والباعث والحاسم في عملية التنمية وهذا العنصر هو الانسان ، الذي تدور حوله عملية التنمية وهو نفسه الذي يقوم بهذه العملية .

وإذا أخذنا مفهوم التنمية بمضمونه الواسع فإنها تهدف إلى تحقيق أعلى المستويات الممكنة لرفاهية الفرد وتوزيع عادل لثمار التنمية والقضاء على البطالة والقضاء على الفقر وتلبية الحاجات الأساسية المادية والحاجات الأساسية غير المادية التي تميز بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي تتمثل في الحق في التحصيل العلمي وإبداء الرأي وحق تقرير المصير والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم المواطنين^(٢) وهي أمور جميعها تساهم في زيادة القدرة الذاتية في التنمية كما أن عملية التنمية لا

* استاذ مساعد بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت .

يمكن أن تتحقق إلا إذا عمت جميع أجزاء الدولة واستفادت منها كل فئات المجتمع .

ومن جانب آخر فإن عملية التنمية لا يمكن أن تستنفذ غرضها أيضاً إلا عندما تتمكن الدولة من استغلال جميع موارد الثروة القومية استغلالاً أمثل . وهذا يعني أيضاً أن عملية التنمية تتركز على عنصرين هاميين ورئيسيين ، الانسان والأرض والقاسم المشترك بينهما هو عملية التنمية وهي موضوعنا اليوم .

إن العناصر الثلاث (الانسان والأرض وعملية التنمية ذاتها) التي ذكرناها تكاد أن تتسم بخصائص تنفرد فيها الكويت عن كثير من مناطق العالم سواء كان منها العالم المتقدم أو المتخلف وهناك ثلاثة معايير تميز انفراد الكويت في العناصر الثلاث وهي :

المعيار الأول : وهو معيار متوسط الدخل .

فالكويت يعتبر متوسط دخل الفرد فيها من بين أعلى الدخول في العالم حيث بلغ هذا المعدل ١٧١٠٠ دولار عام ١٩٧٩^(*) .

المعيار الثاني : وهو الهيكل السكاني .

فعملية التنمية في الكويت تعتمد على عمالة ٧٠٪ منها غير محلية وهي ظاهرة تنطلق منها الكثير من مشاكل التنمية في البلاد . كما أن هذه النسبة العالية من العمالة المهاجرة تفرز للكويت ما يمكن أن يسمى بالمشكلة السكانية أو مشكلة الانسان ، إن هذه النسبة تحتم دراسة القضية السكانية وقضية العمالة من منطلق الثنائية أي - مهاجرون ووطنيون - .

المعيار الثالث : وهو الأرض .

لا يرتبط النمو الاقتصادي ولا التنمية الاقتصادية مباشرة بالموارد الاقتصادية

(*) تعتمد هذه المعلومات على نتائج أولية من دراسة مستقلة يعمدها الباحث عن توزيع المجموعات العاملة في الكويت ، دراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة والبحث مكرس للقوى العاملة في الأسر الخاصة فقط .

الرئيسية بالأرض وبالتالي لا يرتبط التوزيع السكاني ولا توزيع العمالة بمناطق اقتصادية واستثمارية بالأرض .

وبما أن موضوع البحث هو التوزيع السكاني والتنمية فإن المعيار الثاني سوف يأخذ الحصة الكبرى من هذا البحث مع عدم اغفال المعيارين الآخرين . ويجب أن ننوه منذ البداية أن البحث بتركيزه على المعيار الثاني سيستفيد في بعض معلوماته على معلومات ذاتية * خاصة يبحث جار اعداده ولكن كمعلومات أولية نرجو أن تكون أكثر صلاية عندما نحصل على المعلومات النهائية في مرحلة تالية وهذا بالتأكيد سوف يساعد في الحصول على تفاصيل أكثر .

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التوزيع السكاني :

تمثل الكويت وضعاً فريداً في العلاقات بين العناصر الجغرافية والاقتصادية وقد فرض هذا الوضع أنماطاً فريدة أيضاً في عمليات التكوين الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، فالكويت ذات مساحة صغيرة لا تتجاوز ١٧ ألف كم^٢ ، تربط بين بيئة بحرية بسيطة وبين بيئة صحراوية متطرفة وصغر المساحة هذه فرض بساطة وتناسقاً في الظروف المناخية لم تتح لتناقض التقاء البيئتين مجالاً للتباين المناخي وخلق أنماط جغرافية وإنما تتميز رقعة الكويت بجملتها بتأثر كبير في المناخ وبما كرس هذا الوضع أن أرض الكويت تتميز بذلك بانسجام سطحها وبساطته حيث أن سطحها يمثل السهل المنبسط الذي لا يجد من بساطته إلا بعض المرتفعات أو المنخفضات المتواضعة بحيث لا تتدخل في غط المناخ . وإن تناسق هذا المناخ مع بساطة السطح تعانق أيضاً مع فقر التربة التي تتكون بشكل رئيسي من الرمال والحصى بحيث أفقدها الدور المطلوب للاستغلال المتنوع ، انعكس هذا الفقر في هذه العناصر الثلاث والحيوية للبيئة على التنمية والنشاط الاقتصادي للسكان في الكويت مما أدى بالسكان إلى التوجه للحصول على رزقهم إلى البحر وكان ارتباط السكان الاقتصادي باليابسة

قليلاً جداً بالنسبة للبحر ، ولقد استمر هذا الوضع منذ أن تكون الكيان الاجتماعي والسياسي في البلاد إلى نقطة التحول التاريخي في الأربعينات عندما اكتشفت ثروة قومية هائلة في باطن الأرض ، وحيث كان هذا الاكتشاف تحولاً اقتصادياً واجتماعياً حاسماً في حياة المجتمع الكويتي وبدأ تحول النشاط السكاني للباية ، وقل التوجه البحري وبدأ يتضاءل إلى أن أصبح يمثل دوراً ثانوياً مقابل الدور الرئيسي للنفط وهذا يقودنا إلى التنويه بأن التكوين الجيولوجي لأرض الكويت يفتقر إلى المصادر الاقتصادية لطبيعة هذا التكوين وذلك لنوعية الصخور التي لم تحتوِ إلا على السائل الأسود (النفط) ، وكميات قليلة من الماء الذي لا يمكن الاعتماد عليها في التنمية . وقد لعب هذا العنصر في التكوين الجيولوجي دوراً رئيسياً بجانب العناصر الثلاثة التي ذكرناها لاعطاء الكويت هذا الوضع المميز والذي سنأتي عليه بعد قليل .

كان لموقع الكويت الجغرافي في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية بمسرحها الصحراوي وتطرف مناخها دوراً في طبيعة تكوين الاستقرار البشري واعطاء هذا الاستقرار شكل التمرکز والتكتل في نطاق من الأرض واختيار السكان لبقعة على الساحل حول لسان من الماء والذي أطلق عليه جون الكويت لقد لعبت الظروف السياسية في تلك الفترة دوراً أيضاً بجانب أدوار العناصر الطبيعية ليشكل السكان غط المجتمعات المنغلقة واعطاء الصحراء ظهرها والتوجه للبيئة البحرية ويشهد على ذلك الأسوار الثلاثة التي كانت تحيط بهذا الاستقرار البشري وتراجع إلى الخلف باتجاه الداخل في فترات معينة لتفسح للسكان المتزايدين مساحة أكبر من الأرض . لقد كان لطبيعة التكوين الاجتماعي المتمثل بالتركيب القبلي أثره كذلك في توسع هذا الاستقرار ، ولقد حافظ التوسع على جوهرية الأسباب التي ذكرناها نتيجة الاستقرار بمحاذاة البيئة البحرية وبذلك تكونت هناك مراكز متعددة للاستقرار ولكن بامتداد جنوبي دفعها لذلك باتجاه المصدر الجغرافي للتحرك السكاني من شبه الجزيرة من ناحية والمميزات الطبيعية للسواحل وطبيعة الأرض الساحلية التي تحتوي على آبار المياه والبقع « الخضراء » المتناثرة الممتدة من السالية حتى الفحيحيل جنوباً .

لقد أثرت هذه العناصر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي ذكرناها ، في نمط التوزيع الجغرافي للسكان ولقد كان للنشاط الاقتصادي البحري أثره الكبير أيضاً في خلق مراكز استقرار ساحلية . ولقد مثلت هذه المراكز أسساً قوية للنمو العمراني وللأنشطة الاقتصادية وأصبحت نواة للتنمية في عصر النفط عندما ملكت الدولة قدرة اقتصادية للقيام بعملية التنمية . ويجب أن نوضح أمراً هاماً نستخلصه مما أوردناه في بداية البحث ، ذلك أن تكون المراكز المتناثرة في المنطقة الساحلية وكذلك في واحة الجهراء وهي الاستثناء الوحيد عن بقية مراكز الاستقرار الساحلية نقول أن هذه المراكز لم تلعب دور مراكز اقليمية ذات طبيعة جغرافية مميزة للأسباب التي ذكرناها والمتمثلة بصغر مساحة البلاد واستواء سطحها ووحدة الظروف المناخية ، وإذا كانت هذه المراكز قد استمرت في فترة اقتصادية واجتماعية معينة ، فإن هذه المراكز ولبدائية وسائل المواصلات كانت تمثل بعداً جغرافياً عن المركز الرئيسي وهو مركز مدينة الكويت «المسورة» كما أنها أي هذه المراكز كانت تعتمد على ذاتها في الرزق .

بعد اكتشاف النفط واستغلاله في نهاية الأربعينيات والتغير الاقتصادي والاجتماعي والعمراني الذي نتج عنه ودخول النقل والمواصلات واضمحلال النشاط الاقتصادي التقليدي من صيد الأسماك وزراعة الخضروات وصناعة أدوات الصيد فقدت المسافات الجغرافية تأثيرها وتحولت هذه المراكز إلى مناطق استقرار سكني بالدرجة الأولى وانتقلت تبعيتها الاقتصادية إلى المركز الرئيسي ، وبذلك أصبحت الكويت تمثل غطاءً عمرانياً واقتصادياً وسياسياً يسمى بدولة المدينة .

لقد صاحب التحول الاقتصادي الجذري ، تحول اجتماعي رئيسي . فبعد أن كان سكان البلاد يتكونوا من مجتمع متجانس قليل العدد لم يتجاوز مائة ألف نسمة قبل اكتشاف النفط بفترة وجيزة ، تمثل مدينة الكويت المركز الرئيسي والذي يتركز فيه حوالي ٩٠٪ من مجموع السكان تتكون من مورفولوجية بسيطة متواضعة تمثل المدينة العربية التقليدية بانفصال عناصرها المركبة وهي المنطقة التجارية والمنطقة السكنية مع تقاربهم لطبيعة المناخ المتطرف وبدائية المواصلات ويفصل هذا المركز

الرئيسي عن المراكز الثانوية الأخرى مسافات جغرافية كانت في تلك الفترة تحتاج إلى رحلة طويلة للتنقل بين هذه المراكز وجاء التحول التاريخي المفاجيء ليقضي على هذا النمط وليحول الكويت إلى مدينة واحدة تتبعها ضواحي أو توابع لا تتمتع بذاتية النمو والتطور .

إن العنصر الرئيسي الذي أعطى هذا التحول مميزاتة ، هو عملية التنمية ، فالكويت كانت تفتقر لثروة قومية ومصدر اقتصادي كبير وقف حائلاً دون القيام بعملية تأسيس اقتصادي وتنموي للبلاد . فكانت البلاد تفتقر لكل عناصر التنمية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والمجاري والماء المسال . كما كانت تفتقر إلى عناصر التنمية الأساسية الاجتماعية المتمثلة بالمؤسسات التعليمية والصحية والاسكان بمفهومها الحديث . إن الهياكل الأساسية في أي بلد تعتبر مقياساً للمستوى الاقتصادي والحضاري وهي في ذات الوقت تفرق بين الدول الفقيرة والغنية كما أن نمط توزيعها مؤثر لدى عدالة توزيع عناصر التنمية ، فكما يقول David Hilling⁽⁴⁾ . « إن الاختلاف في توزيع الهياكل الأساسية يعطي أساساً لمقارنة الصورة العامة لنوعية الحياة » . ويستطرد فيقول « إن المحك لتحقيق الأهداف الاجتماعية ليس في الزيادة السنوية في إنتاج المجتمع ، وإنما في كيفية تهئية المجتمع نفسه لتحسين حياة أعضائه ، في هذا المجال ، فالكويت كانت تواجه أعقد مرحلة في التنمية وهي في وضع أسس هذه العملية وهي الهياكل الرئيسية .

من الناحية الثانية كان عدد سكان البلاد قليلاً جداً حيث لم يكن يزيد عن مائة وخمسين ألفاً . هذه الصفة الكمية تزامنت مع الصفة النوعية ، إذ أن الأمية كانت تنتشر بين السكان ويفتقرون إلى المهارة المهنية ، وبكلمة أخرى كان سكان البلاد الوطنيون عاجزين عن القيام بالمهمة الكبرى وهي عملية التنمية الجذرية .

لقد امتلكت الدولة قدرة مادية ضخمة هي نتيجة لعوائد النفط وبذلك توجهت إلى سياسة اجتماعية واقتصادية تتمثل برفع المستوى الاقتصادي للإنسان الكويتي ونشر التعليم لتحريره من الأمية ورفع مستواه التعليمي إلى أقصى الدرجات

العلمية بحيث يتمكن من المشاركة بعملية التنمية كما أن هذه السياسة تتمثل برفع مستواه الصحي والقضاء على أمراض الطفولة والأمراض الأخرى كذلك تقديم المسكن اللائق وتوفير الخدمات الأساسية ، من ناحية أخرى عملت الدولة على توسيع القاعدة الاقتصادية وذلك بتنوع القطاعات الاقتصادية .

لتحقيق هذه الأهداف على ضوء الواقع السكاني ، كان لا بد من الاستعانة بأيدٍ عاملة متعلمة ومدرّبة للقيام بهذا العبء لحين بناء القدرة الذاتية للسكان المحليين ، وكانت عملية التنمية من الطموح بحيث أن الدولة فتحت الباب لهجرة كبيرة بحيث فاق المهاجرون السكان المحليين عدداً في فترة زمنية وجيزة مما جعل عملية التنمية تتضاعف لتكون من أجل مجتمعين محلي ومهاجر . وهذه تشكل بذاتها معضلة ستتطرق لها في جزء قادم من هذا البحث .

لقد كان التطور السكاني يسير بسرعة هائلة نتيجة للهجرة وتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين وقد تفوقت الزيادة الناتجة عن الهجرة على الزيادة الطبيعية (جدول رقم ٢) .

البناء السكاني في الكويت :

لسنا بحاجة إلى تكرار ما تطرقت إليه البحوث المهمة بالدراسات السكانية في الكويت والتطرق إلى مسببات وبداية الهجرة إلى الكويت بشيء من التفصيل ولكن باستطاعتنا القول أن الكويت كانت تفتقر إلى الهياكل الأساسية حتى نهاية الخمسينات وذلك بسبب غياب ثروة قومية مهمة حتى قبل ذلك التاريخ ، كما أن السكان في الكويت كانوا أكثر تجانساً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ولم يكن يزيد عددهم عن ١٥٠ ألف نسمة حتى نهاية الأربعينات .

لذا لو كانت هناك دراسات سكانية لتلك الفترة من الزمن لاختلّفت عما هي عليه في الوقت الحاضر من حيث المنهج والبعد وذلك لأن مثل تلك الدراسات

ستكون دراسات تناول سكاناً أكثر تجانساً ، أما في الوقت الحاضر فإنه - كما قلنا - فإن ثنائية المجتمع في الكويت ، بين مجتمع كويتي متجانس إلى حد كبير ومجتمع مهاجر غير متجانس أبرز عدداً من الخصائص والمميزات لا يمكن اغفالها في الدراسات .

ليست هناك من احصاءات سكانية قبل سنة ١٩٥٧ يمكن أن تفيد الدراسات غير أن الهجرة قد بدأت في الأربعينات ووصلت ذروتها في الستينات ولا زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر . والمؤشر على تطور حجم الهجرة أن عدد المهاجرين عام ١٩٥٧ كان حوالي ٩٣ ألف نسمة وبلغ حوالي ٨٠٠ ألف نسمة عام ١٩٨٠ أي أن حجم المهاجرين قد تضاعف أكثر من ٨ مرات في فترة أقل من ثلاثين سنة ، أما الكويتيون فقد كان عددهم عام ١٩٥٧ (١١٣٦٢٢) نسمة ارتفع إلى (٥٦٢٠٦٥) نسمة عام ١٩٨٠ أي أنهم تضاعفوا حوالي ٥ مرات ، ويتضح من ذلك أن زيادة المهاجرين أكبر من زيادة الكويتيين ، ويرجع هذا إلى أن المهاجرين يتزايدون عن طريق الهجرة والزيادة الطبيعية^(٥) .

جدول رقم (١)

تطور حجم السكان في الكويت ، كويتيون
ومهاجرون في السنوات المذكورة

السنة	كويتيون	مهاجرون	المجموع
١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١
١٩٦٥	٢٠٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩
١٩٧٠	٣٧٤٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٩٩٤٨٣٧
١٩٨٠	٥٦٢٠٦٥	٧٩٣٧٦٢	١٣٥٥٨٢٧

المصدر : مرجع رقم (٥)

إن معدل النمو يعطينا وضوحاً أكثر حول الزيادة السكانية للمهاجرين والكويتيين وقد بلغت ذروة النمو السنوي في الفترة بين ٥٧ - ١٩٦١ حيث كانت للمهاجرين ١٣,٦٪ وللکويتيين ٨,٦٪ وانخفضت قليلاً بين ١٩٦١ - ١٩٦٥ إذ بلغت ١١,٨٪ و ٨,١٪ على التوالي وتقاربت بين المجتمعين بين ١٩٦٥ - ١٩٧٠ حيث كانت للمهاجرين ٩,٦٪ وللکويتيين ٩,٥٪ وعادت نسبة الزيادة السنوية إلى الارتفاع - للمهاجرين وأصبحت بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (٨,٧٪) وانخفضت للکويتيين إلى ٣,٥٪ انظر الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
معدلات النمو للکويتيين والمهاجرين
الفترة المختلفة

الفترة السنوية	معدلات النمو السنوي		
	کويتيون	مهاجرون	الاجالي
١٩٦١ - ٥٧	٨,٦	١٣,٦	١١,٠
١٩٦٥ - ٦١	٨,١	١١,٨	١٠,٠
١٩٧٠ - ٦٥	٩,٥	٩,٦	٩,٦
١٩٧٥ - ٧٠	٦,٣	٥,٩	٦,١
١٩٨٠ - ٧٥	٣,٥	٨,٧	٦,٣

المصدر : عبد الرسول الموسى ومكي محمد عزيز ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت ، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية ، وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨١ ص ٥٤ .

ولتتکمل الصورة عن البناء السكاني والذي سيقودنا إلى تصور واضح عن العمالة نتعرف هنا على نسبة النوع والتركيب العمري واللذين يلعبان دوراً مهماً في خصائص العمالة فنسبة النوع مهمة في قطاع العمالة وخاصة في الدول النامية والتي

ما زال دور المرأة فيها غير كبير لأسباب مختلفة منها دور التعليم والعادات والتقاليد ، كما أن خصائص الهجرة بذاتها والخصائص الاجتماعية والجغرافية للكويت لعبت دوراً في طبيعة البناء السكاني للمهاجرين إلى الكويت^(٣) .

فقد بلغت نسبة النوع بين المهاجرين ذروتها عام ١٩٥٧ أي في بداية الهجرة فقد كانت ٣٦٥,٥ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى وانخفضت عام ١٩٦١ لتصل إلى ٢٦٧,٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى وتابعت انخفاضها حتى عام ١٩٧٥ حيث وصلت إلى ١٤٢,٥ أنثى ولكنها عادت وارتفعت إلى ١٦٨,٢ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى عام ١٩٨٠ نتيجة لتزايد الهجرة الآسيوية المتمثلة بالكوريين ، إن هذه النسبة حتى في أدنى مستوياتها تمثل مؤشراً قوياً للبناء السكاني للمهاجرين والذي يشير إلى طبيعة الهجرة المتمثلة بدوافع الهجرة وهي العمل^(٤) فهذه النسب عالية جداً وتمثل مجتمعاً غير متوازن مقارنة بالمجتمع الكويتي المتوازن المستقر والذي تتقارب فيه نسبة النوع بين الذكور والاناث (انظر الجدول رقم (٣)) . ونأتي إلى المؤشر الآخر وهو التركيب العمري والذي يعزز ما توصلنا إليه بصدد البناء السكاني للمهاجرين .

جدول رقم (٣)

نسبة النوع للكويتين والمهاجرين في الكويت في
السنوات المختلفة

السنة	كويتيون	مهاجرون	المجموع
١٩٥٧	١٠٨,٦	٣٦٥,٥	١٧٧,٥
١٩٦١	١٠٩,١	٢٦٧,٤	١٦٦,٠
١٩٦٥	١٠٤,٧	٢٣٦,٣	١٥٨,٢
١٩٧٠	١٠٢,١	١٦٦,٤	١٣١,٧
١٩٧٥	١٠٠,٥	١٤٢,٥	١٢٠,٦
١٩٨٠	٩٨,٢	١٦٨,٢	١٣٣,٩

فالتكوين العمري بلا شك مؤشراً هاماً للخصائص السكانية وخاصة للنشاط الاقتصادي للسكان والذي تعتمد عليه عملية التنمية ، فلو أخذنا فئة السن النشطة في أول تعداد لوجدناها عالية جداً تبرز سمات المهاجرين من جهة ، وتوضح إلى أي مدى كانت البلاد في حاجة إلى أيد عاملة تقوم بتنفيذ مشاريع التنمية الطموحة من جهة أخرى ، فقد كانت فئة السن التي تقع بين ١٢ - ٦٠ سنة للمهاجرين ٧٩٪ بينما كانت للكويتيين ٥٢٪ ، أما في عام ١٩٨٠ فقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٦٥,٨٪^(٨) ومع هذا الانخفاض فما زالت هذه النسبة تتصف بالارتفاع وتثير جدلاً دائماً بين الاجتماعيين والاقتصاديين على حد سواء والتي يتمحور حولها كثير من عناصر التنمية ، إن هذا العرض السريع والموجز عن البناء السكاني في الكويت وبالذات للسكان المهاجرين يسهل لنا معالجة العمالة المهاجرة وعلاقتها بالتنمية في الكويت ، فإذا كانت عملية التنمية تسجخ حيوطها للانسان نفسه فإن الانسان نفسه هو الذي يقوم بعملية التسيج ، وهذا يتمثل بمجموع السكان وجزئه النشط ، وتتخذ العمالة بعداً خاصاً وعميقاً في الكويت كما أشرنا في بداية الدراسة حيث أن عملية التنمية في الكويت تقوم على اكتاف عمالة يكون منها العمالة المهاجرة جزءها الأكبر المتمثل بنسبة تصل إلى ٧٠٪ .

النمو العمراني :

بسبب الظروف التي شرحناها قبل قليل ، كانت الأوضاع السكنية من التواضع بحيث لا يمكن أن تتناسب مع الأوضاع المستجدة من اقتصادية واجتماعية . كما أن مدينة الكويت بتكوينها العمراني بقطاعاتها المختلفة لا يمكن أن تستمر إذ أنها كانت تشكل عائقاً نحو الاستجابة للظروف الجديدة بخلق مدينة تجارية وإدارية تعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد وهذا الحال ينطبق على المراكز الصغيرة . المتناثرة .

فقامت الدولة بخطوة لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً وذلك باستملاكها الأراضي ومساكن المواطنين بأسعار لا تمثل إطلاقاً سعر السوق في ذلك الوقت وذلك

كنوع من أنواع توزيع الثروة الوطنية على المواطنين ونظراً لافتقار البلاد كما أسلفنا للمقومات الاقتصادية الاقليمية ، فقد اضطرت الدولة إلى خلق مراكز استقرار تحتوي على الجانب السكني فقط وقامت بتنظيم هذه المراكز حيث تضم الخدمات الأساسية والاجتماعية ووزعت الأراضي السكنية بأسعار رمزية ، وبهذه الخطوة أرست الدولة دعائم توزيع جغرافي مميز ينفي عنه الذاتية ولا يرتبط بمقومات اقتصادية ، فكان معيار اختيار السكان لهذه المراكز قريباً من مدينة الكويت وعدم الابتعاد عن المنطقة العمرانية ، كما أن المعايير الأخرى تتمثل بالتكتل الأسري ثم الاجتماعي المتمثل بالجيران السابقين في مدينة الكويت ، أما المصدر الثالث فهو تنظيمي أي أن من تستملك مساكنهم أولاً يحصلون على أراضٍ في مناطق قرب المدينة ، هذا في بداية الأمر أما بمرور الوقت حيث صاحب ذلك تطور في الحياة الاجتماعية التي جاءت نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وتطور التعليم وارتفاع مستوى الدخل ، فقد أصبح المعيار في اختيار مناطق السكن هو تمتع المناطق المختارة بالخدمات المختلفة والمستوى الاقتصادي لسكانها وخصائصهم الاجتماعية .

لقد ظهر أول مركز استقرار منظم في عام ١٩٥٤ وهذا المركز هو ضاحية الشامية التي تقع بعد مدينة الكويت مباشرة ثم ظهرت مناطق الدسمه والقادسية وكيفان والفيحاء والشويخ السكني والدعية في عام ١٩٥٧ ثم تلتها مناطق الضواحي المختلفة . ونستطيع القول أنه منذ ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٧٨ ظهر ٤٩ مركز وتنقسم هذه المراكز حسب تنظيمها على فترات زمنية حيث نظمت ١٤ ضاحية تشكل ٢٨٪ من جملة الضواحي في الفترة الزمنية ٥٤ - ٥٧ ، ثم نظمت ٢٤ ضاحية تمثل ٤٩٪ من جملة الضواحي في الفترة الواقعة من ٥٨ - ١٩٦٥ وأخيراً نظمت ١١ ضاحية تمثل ٢٢٪ من جملة الضواحي في الفترة من ٦٥ - ١٩٧٨^(١).

لقد كانت مهمة المراكز الأولى هي استيعاب السكان الذين تركوا مدينة الكويت نتيجة لتملك الدولة لمساكنهم ، أما المناطق التي ظهرت في مرحلة تالية وبالأذات في السبعينات فكانت مهمتها استيعاب الأسر الجديدة وتلك الناتجة عن

الزيادة الطبيعية . وهناك مراكز كانت لها مهمة تختلف تماماً عن المراكز الأولى والثانية ، وهي المراكز التي استوعبت سكان المناطق البدوية والتي كانت تمثل مراكز استقرار لها طابعاً اجتماعياً واقتصادياً يختلف عن سكان مدينة الكويت وبعض المراكز الساحلية والتي يمكن أن نطلق عليهم السكان الحضري .

مراكز الاستقرار البدوية كانت تسمى بمناطق العيش حيث كانت المساكن تتكون من مواد خشبية وصفائح وكانت تفتقر بشكل حاد لكل الخدمات الأساسية والاجتماعية .

وتقع المراكز التي استوعبت سكان مناطق العيش في أقصى الطرف العمراني من الحزام الذي يطوق مدينة الكويت وتتميز هذه المراكز بأنها منفصلة جغرافياً عن المراكز «الحضرية» كما أنها - مناطق العيش - استقبلت سكاناً غالبيتهم من غير الحضري .

أما مراكز الاستقرار الأخرى والتي استوعبت بالدرجة الأولى السكان المهاجرين . هذه المراكز نمت وتطورات استجابة عضوية منها لاستقرار الأمر المهاجرة . هذه المراكز لم تخرج من الخرائط إلى حيز الوجود كما هو الحال في المناطق الكويتية ، بل كانت مراكز قديمة صغيرة متناثرة في المناطق الساحلية والبعض منها مراكز قديمة داخلية . نمت هذه المناطق نمواً عشوائياً ، وذلك عن طريق تطوير المساكن القديمة إلى بنايات متعددة الطوابق وتعمير أراضي جديدة - وكما قلنا فإن المناطق الرئيسية تتمثل في حولي والسالمية واللذين يمثلان النقل السكاني للمهاجرين . وتقع حولي وسط المناطق النموذجية الكويتية وتشكل مركزاً بشكراً مختلفاً عن المحيط بها . أما السالمية فهي منطقة ساحلية نمت بنفس الطريقة التي نمت فيها حولي ، وتشكلان معاً أكبر مركزين للاستقرار السكني والتجاري . كذلك نمت بالداخل مراكز الجهراء والفروانية وخيطان ، وفي المنطقة الساحلية تطورت مناطق الفحيحيل والفنتاس والفنيطيس ، كذلك قام مركز استقرار في أقصى الحدود الجنوبية للبلاد حول ميناء الزور (سعود سابقاً) والذي يمثل ظهيراً لهذا الميناء النفطي ، هذا المركز

يقول فيه السكان الكويتيون ، وتمثل فيه مساكن مؤقتة وخدمات اجتماعية بسيطة ، كما أنها بدأت تنمو كمناطق ترفيهية تضم الشاليهات التي يقضي فيه السكان الكويتيون عطلة نهاية الأسبوع . فلو قمنا بإحصاء للسكان ، لحصلنا على نتائج لافتة للنظر ، إذ أن التركيب السكاني سيختلف طيلة أيام الأسبوع عن العطلة الأسبوعية المتمثلة بيومي الخميس والجمعة .

إن النمو العمراني - كما رأينا - كان نتيجة لعاملين رئيسيين :

الأول هو انتقال الكويتيين من مدينة الكويت القديمة إلى الضواحي ، التي خرجت إلى الوجود كمراكز استقرار جديدة .

الثاني هو الهجرة الخارجية والتي كان من نتيجتها نمو وتطور مراكز استقرار قديمة ، تغيرت ملامحها السكانية والعمرانية باستقرار السكان المهاجرون .

الإسكان

هذا التطور في العمران ، صاحبه بلا شك تطور في الإسكان فبالإضافة إلى التحرك إلى الأمام بشكل نسبي في مفهوم الإسكان وإقامة المناطق السكنية التي تضم بيئة سكنية من حيث الخدمات والمرافق ، فقد تطورت أعداد المساكن بشكل كبير واكب التطور في الرقعة العمرانية فقد إرتفعت أعداد المساكن من ٣٣٧٣٨ عام ١٩٥٧ لتضاعف تقريبا بعد ٨ سنوات لتصل إلى ٧٢٤٦٤ عام ١٩٦٥ . ثم واصلت إرتفاعها لتصل إلى ١٨٠٤٠٠ مسكنا عام ١٩٨٠ أي أن عدد المساكن تضاعف حوالي ٥ مرات . وإلقاء الضوء على التوزيع الجغرافي للمساكن على مستوى المحافظات (أنظر الجدول رقم ٤) نجد أنه في عام ١٩٥٧ كانت محافظة العاصمة تضم الجزء الأكبر من المساكن فقد كانت تضم ٢٠٤٦٠ مسكنا في حين أن محافظة حولي كانت تضم ٧٦٥٤ مسكنا أما محافظة الأحدي فقد كانت تضم ٥٦٢٤ مسكنا . أما في عام

١٩٧٥ فقد تقدمت محافظة حولي إلى المركز الأول حيث كان بها ٨٦٣٦٧ مسكنا وتراجعت محافظة العاصمة إلى المركز الثاني لتضم ٣٣٢٦٦ مسكنا وظلت عاقطة الأحدي في المركز الأخير حيث كانت تضم ١٧٥٧١ مسكنا .

أما في عام ١٩٨٠ فقد حدث تغير في عدد المحافظات ، حيث أضيفت محافظة رابعة هي الجهراء . لكن محافظة حولي ظلت متفوقة في عدد المساكن حيث إرتفع عدد المساكن في هذه المحافظة إلى ١٠٩٦٥٠ مسكنا ، وتأثرت عاقطة العاصمة بظهور المحافظة الجديدة حيث ضمت أجزاء منها إلى محافظة الجهراء . فقد بلغ عدد المساكن في محافظة العاصمة ٢٣٦٣١ مسكنا . وتقدمت عاقطة الأحدي إلى المركز الثاني حيث ضمت ٢٩٤٦٥ مسكنا . أما المحافظة الجديدة فقد ضمت ١٧٦٥٤ مسكنا . وفي محاولة أعمق في ربط التوزيع السكاني بأحد عناصر التنمية نختار ثلاث مجموعات من المناطق على أساس طبيعة وجودها وتطورها .

المجموعة الأولى هي مناطق الضواحي والتي تتسم بخصائص معينة أهمها أنها تضم أغلبية سكانها من الكويتيين وأنها جذبت السكان الكويتيين الذين إنتقلوا من مدينة الكويت العاصمة بعملية عبورا إجتماعية وإقتصادية تاريخية وفي مرحلة ثالثة إستوعبت السكان الكويتيين المتكويين من أسر جديدة وعدد هذه المناطق ٢٣ منطقة تتركز في مساحات من الأرض شبه دائرية حول مدينة الكويت وتقع بين الطريق الدائري الأول والسادس .

وهذه المناطق الجغرافية لا تفصل بينها إلا طرق عادية . ويتركز فيها ١٥٪ من مساكن البلاد ، أما نسبة تركيز السكان في هذه المجموعة من المناطق فقد كانت عام ١٩٨٠ حوالي ١٨٪ من مجموع سكان الدولة ، فقد بلغ عدد السكان في هذه المجموعة ٢٣٨٥٧٨ نسمة ويتكون غالبية سكان هذه المناطق من الكويتيين ، كما أن هناك قوانين لا تسمح بسكنى غير الكويتيين إلا في حدود ضيقة جدا .

جدول رقم (٤)
التوزيع الجغرافي للمساكن
عامي ١٩٥٧ - ١٩٨٠

المحافظة *	١٩٥٧	١٩٨٠ **
العاصمة	٢٠٤٦٠	٢٣٦٣١
حولي	٧٦٥٤	١٠٩٦٥٠
الأحدي	٥١٢٤	٢٩٤٦٥
الجهراء	—	١٧٦٥٤
الاجمالي	٣٣٧٣٨	١٨٠٤٠٠

أما المجموعة الثانية من مراكز الإستقرار فتتمثل المراكز التي كانت موجودة قبل النفط ونمت بشكل عفوي ، وهذه المناطق تتكون من مراكز كانت متناثرة في المنطقة الساحلية وفي منطقة الجهراء الواقعة شمال غرب مدينة الكويت وتبعد عنها بنحو ٢٠ كم .

أما في الوقت الحاضر فإن النمو العمراني الناتج عن التوزيع الجغرافي للسكان ، قد توسع في الاتجاهين الشمالي والجنوبي بشكل خاص لتلتحم المراكز المتباعدة لتشكل شريطا متصلا من العمران وقد نمت هذه المناطق نموا عفويا لتستوعب السكان المهاجرين بشكل خاص ، وليشكلوا الأغلبية في هذه المناطق . وتتسم هذه المناطق بأنها مناطق خدمية سكنية في وقت واحد إذ أنها نمت سكنيا وتجاريا

* المجموعة الإحصائية ١٩٧٧ ، جدول رقم ٦١ .

** النتائج الأولية للعدد العام للسكان ١٩٨٠ .

ويوجد بهذه المناطق مثل السالية وحولي والفتطاس والفحيحيل مراكز تجارية تشكل في مجموعها مركزاً رئيسياً في البلاد ، كما أن الطابع السكني في هذه المناطق هو الوحدات السكنية الرأسية المكونة من تجمعات سكنية ذات كثافة عالية بعكس المجموعة الأولى التي تتكون من وحدات أفقية ذات كثافة سكنية خفيفة . كما بدأت هذه المناطق تجذب الخدمات الفندقية والترفيهية بالنظر إلى موقعها الساحلي وطبوغرافيتها الجميلة وبعدها عن منطقة الاكتظاظ في مدينة الكويت التي تواجه صعوبات في المواصلات ومواقف السيارات وتباعداً المراكز التجارية والخدمة الإدارية .

وإذا لحقنا هذه المجموعة بمدينة الأحدي التي كانت تتميز بصفات مختلفة إذ أنها نشأت كمدينة نفطية ، أي أن الإدارة ومركز الشركات قامت بهذه المدينة وأنشأت حولها مساكن المهندسين والموظفين والعمال بهذا القطاع . فكانت طبيعتها مرتبطة بالنشاط النفطي . نقول إذاً إعتبرنا هذه المنطقة جزءاً من هذه المجموعة يصل عدد مراكز هذه المجموعة ١٥ منطقة ، تتركز كلها في المنطقة الساحلية الممتدة من السالية حتى الحدود السعودية . تضم هذه المنطقة ٧١٢٧٠ مسكناً يشكلون ٣٩/٥ ٪ من جملة مساكن البلاد ، كما أن سكانها الذين يصل عددهم إلى ٢١٦٢١٧ نسمة عام ١٩٨٠ يشكلون نسبة تصل إلى ٣٣ ٪ من جملة سكان البلاد .

أما المجموعة الثالثة فهي ذات نمط يختلف عن المجموعتين السابقتين ، إذ أن هذه المجموعة تمتد بين الطريق الدائري الخامس إلى عمق الصحراء في المنطقة الداخلية شمال غرب البلاد ووسطها ، هذه المجموعة كان أغلبها يمثل مراكز إستقرار للسكان البدو والذين كانوا يعيشون حياة إجتماعية تختلف عن المجموعتين السابقتين والتي كانت تشكل تجمعات سكانية ذات توزيع جغرافي ينفرد عن باقي التجمعات إذ أنها بدأت في عمق الصحراء بالقرب من حقول النفط حيث كان معظم سكانها يعملون لدى شركات النفط^(١٠) ومن هذه المناطق الأحدي ، المقوق ، صهيد العوازم ، الشدادية ، الفروانية ، الجهراء ، خيطان ، العباسية ، العارضية ،

الصليبية ، الصليبخات ، الدوحة ، ولقد كان عدد العشيش حتى ١٩٧٥ م ١٩ ألف عشة يشكلون حوالي ١٤٪ من جملة مساكن البلاد ، وتضم عدداً من السكان في نفس العام ١٣١٢٥٧ نسمة وتبلغ نسبتهم إلى مجموع السكان حوالي ٢٨٪ .

وهناك مجموعة رابعة تتوزع على أطراف البلاد وعلى حدودها ، وهي ثلاث مناطق زراعية صغيرة . هي مناطق الشقايا والتي تقع في أقصى وسط البلاد ثم العبدلي وتقع في أقصى شمال البلاد ومنطقة الوفرة وتقع في أقصى جنوب البلاد وهي مناطق زراعية أنشأتها الدولة وشجعت قيام نشاط إقتصادي تفتقر إليه البلاد هو الزراعة وتبلغ مساحة الحيازات الزراعية عام ١٩٧٩ / ٧٨ في البلاد ، ٢ ، ١١٠٧١ دونم . وتوزعها الجغرافي على المحافظات الثلاث هو : محافظة العاصمة ٩ ، ٣٧٠٩ دونم ، ومحافظة حولي ٨ ، ١٩٧٨ دونم ، ومحافظة الأحدي ٥ ، ٥٣٨٢ دونم . (١١) .

التوزيع الجغرافي للكويتيين والمهاجرين :

كما قلنا في أماكن مختلفة من هذا البحث أن الثنائية الاجتماعية في الكويت تلعب دوراً واضحاً في المجالات المختلفة وأنها تعكس الوضع السكاني للسكان الكويتيين وتعمق هذه الثنائية في التوزيع الجغرافي حيث نجد أن هناك مناطق تغلب عليها السكان الكويتيون وأخرى تغلب عليها السكان المهاجرون ، وكما اتضح لنا في أكثر من عرض في هذا البحث فإن هذا التوزيع بشكل خاص والتوزيع الجغرافي للسكان بشكل عام يرتبط بالخدمات الاجتماعية والنظم الادارية والتخطيطية بشكل أكبر من العناصر الاقتصادية ومواطن العمالة ، وكما ذكرنا أيضاً فإن وضع السكان الكويتيين الذين يمثلون أقل من نصف مجموع السكان . كل هذا ساعد على خلق خصائص معينة للتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى المحافظات ، فنجد في عام ١٩٨٠ كان هناك محافظتان يشكل فيها السكان الكويتيون أقلية . هما العاصمة وحولي ففي محافظة العاصمة يشكل الكويتيون ٣٩٪ . وتلعب مدينة الكويت دوراً

هاماً في هذا المضمار إذ أنها تضم حوالي ٥٠٪ من سكان المحافظة الذين يبلغ عددهم ١٨١٧٧٤ نسمة يشكل الكويتيون ٧,٤٪ فقط من مجموع سكان المدينة وهذا يرجع إلى أن مدينة الكويت بعد التحول التاريخي الذي حدث في أعقاب اكتشاف واستغلال النفط تركزت فيها الصفة التجارية والإدارية وهي مركز الإدارة الحكومية والشركات وأصبح طابعها العمراني لا يتناسب مع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الكويتيين وتحولت من مدينة ذات مورفولوجية بسيطة تغلب عليها العلاقات الوظيفية المتناسقة وطابع السكن التقليدي إلى مدينة تجارية وإدارية تسيطر على مورفولوجيتها المجمعات السكنية العالية والتجارية المعقدة والخدمات الحديثة .

أما المحافظة الثانية التي يشكل فيها الكويتيون أقلية فهي محافظة حولي التي يبلغ سكانها ٧٥٠٧١٣ ويشكل سكانها ٥٥٪ من جملة سكان البلاد وتلعب مدينتا حولي والسالمية الدور الرئيسي إذ أنهما تشكلان ثقلًا سكانيًا في المحافظة إذ يبلغ سكان هاتين المدينتين ٢٩٧٩٩٩ نسمة بنسبة ٤٠٪ من سكان المحافظة . يشكل الكويتيون ٢٧٪ فقط من جملة سكان المحافظة ، وهاتين المدينتين وضع اقتصادي واجتماعي مميز يرجع تاريخه إلى بداية الهجرة ، عندما بدأت الهجرة بدفعاتها الكبيرة في فترة زمنية قصيرة نسبياً لم تستطع مدينة الكويت استيعاب السكان المهاجرين لأسباب اجتماعية وجغرافية منها أن المجتمع الكويتي في ذلك الوقت كان مجتمعاً تقليدياً تحكمه العادات والتقاليد الامرية الضيقة ، كما أن خصائصه الاجتماعية والثقافية والديمقراطية تجعله حذراً في قبول أعداد من المهاجرين بتشكيلة معقدة . من الناحية الأخرى فمساحة مدينة الكويت ورقتها العمرانية وغط السكن فيها حال دون استيعاب السكان المهاجرين وكانت مدينتا السالمية وحولي المنطقتين الوحيدتين المهيتين لاستقبال المهاجرين ، حيث كانت توجد بهما مساكن الكويتيين الذين يقضون فيها العطل الأسبوعية والسنوية ، كما أن بعض الكويتيين يقطنون هاتين المنطقتين وكان عدد السكان بهما في ذلك الوقت قليلاً جداً . كما كانت توجد بهما بعض الأراضي الزراعية البسيطة ، فكان أن اتجه السكان المهاجرون إلى هاتين

المنطقتين لتوفر المساكن فيها ولتهيؤ الظروف الاجتماعية لاستقبالهم هذه الجهات أصبحت نواة لأكبر تركيز بشري في الكويت للسكان المهاجرين إذ أن السكان المهاجرين يشكلون ٩٢٪ من جملة السكان فيها .

نتحول الآن إلى المنطقتين اللتين يغلب عليهما السكان الكويتيون ليشكلا الأغلبية وهما محافظة الأحمدية والجهراء .

يشكل الكويتيون ما نسبته ٥٨٪ من سكان محافظة الأحمدية ويأتي هذا التميز في هذه المحافظة ، كما في المحافظة التالية لسبب رئيسي وهو وجود مناطق بيوت ذوي الدخل المحدود وتوجد بهاتين المنطقتين مناطق ذوي الدخل المحدود بكاملها . وجليد بالذکر أن بيوت ذوي الدخل المحدود مقصورة على الكويتيين فقط لاعانتهم على الحصول على سكن بامكانياتهم المادية المحدودة . فإذا أخذنا مناطق ذوي الدخل المحدود في محافظة الأحمدية التي يبلغ عدد السكان فيها ٢٣٢١٦٧ نسمة والتي تتكون من ١٥ مركزاً بشرياً نجد أن هناك أربع مناطق لذوي الدخل المحدود الحكومي وهي : الصباحية وهدية والرقه وأم الهيمان تضم ٨٧٨٢٧ نسمة (١١) من الكويتيين تشكل ما نسبته ٣٨٪ من جملة سكان المحافظة ، هذا بالإضافة إلى مناطق توجد بها نسبة كبيرة من ذوي الدخل المحدود .

أما محافظة الجهراء فتصل نسبة الكويتيين فيها إلى ٧٩٪ من جملة سكانها البالغ ١٨٩٩٧١ نسمة فنفس الأسباب المذكورة تنطبق عليها إذ أن هناك منطقتين لذوي الدخل المحدود الحكومي بالكامل وهما منطقة المساكن الشعبية بالجهراء والمساكن الشعبية بالصليبية والتي تبلغ نسبة سكانها الكويتيين ٣٠٪ من جملة سكان المحافظة ، هذا بالإضافة إلى سكان بيوت ذوي الدخل المحدود الموجودة في بقية المناطق والجليد بالذکر أن سكان ذوي الدخل المحدود في هذه المحافظة وبالذات في المناطق التي تسود فيها بيوت ذوي الدخل المحدود ، هم من سكان العشيش الذين نقلتهم الحكومة إلى هاتين المنطقتين انطلاقاً من هدف تحسين الظروف السكنية هؤلاء السكان والتخلص من الشكل العام لمناطق العشيش .

وننوه هنا بوضوح أن التوزيع الجغرافي لبيوت ذوي الدخل المحدود لا تأخذ به اعتبارات لها ارتباط بالفعاليات الاقتصادية أو حتى اختيار السكان لمناطقهم ، إنما هي مناطق اختارتها الحكومة لبناء مساكن خاصة لسكان العيش في مناطق على أطراف المنطقة الحضرية (انظر جدول رقم ٥) .

المنشآت الاقتصادية :

يمكننا أن نستخدم المنشآت الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي كمؤشر للتوزيع الجغرافي للسكان ، ولكن بدون استباق النتائج أيضاً وتركها للمناقشة في نهاية البحث فهناك دول فرضت عليها طبيعتها الجغرافية والاقتصادية علاقات وطيدة بين التوطن لمختلف القطاعات الاقتصادية وبين التوزيع الجغرافي للسكان وفي بعض الدول نجد أن التوزيع الجغرافي يتعرض للتغيير في حالة ما إذا تغيرت الظروف الاقتصادية وتغيرت أدوار القطاعات الاقتصادية واكتشاف آبار النفط أو مناجم المعادن المختلفة أو اصلاح للأراضي الزراعية ، أو تحول في مجاري الأنهار أو قيام مراكز اقتصادية . ونجد أن متوسط تغير منطقة السكن في بريطانيا مثلاً هو خمس سنوات يكون الدافع الرئيسي لهذا التغيير ، تغييراً في موقع العمل ، كما أن التغيير في التوزيع الجغرافي للسكان في بريطانيا بين وسطها وجنوبها بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تأثرت الصناعة البريطانية نتيجة تدمير معظمها ، وبرز المصانع المتطورة في دول أخرى ، هو دليل واضح على العلاقة الوثيقة بين العاملين .

نجد في الكويت ، أن المنشآت الاقتصادية بشكل عام والمنشآت الصناعية بوجه خاص لم تظهر بشكلها الفعال إلا بعد استغلال عوائد النفط ، وتركيز الخدمات والمنشآت في مناطق معينة مثل الخدمات والمراكز الادارية في مدينة الكويت والصناعات في مناطق الشويخ والشعيبة والصليبية والاحدية والزراعة في العبدلي والشقايا والوفرة والصليبية والجهرة .

جدول رقم (٥)
التوزيع الجغرافي للسكان الكويتين وغير الكويتيين
في المحافظات المختلفة ١٩٨٠

الجميلة			فيركويتيون			كويتيون			
جملة	اناث	ذكور	%	جملة	اناث	ذكور	%	جملة	
١٨١٧٧٤	٦٨٧٨٢	١١٢٩٩٢	١٣,٩	١١٠٣٢١	٣٢٥٦٠	٧٧٩٦١	١٣,٧	٧١٤٥٣	المامسة
٧٥٠٧١٣	٣١٩٤٥٣	٤٣١٢٦٠	٦٨,٧	٥٤٥٨٥٣	٢١٦٤٦٣	٣٢٩٣٩٠	٣٦,٤	٢٠٤٨٦٠	حسلي
٢٣٢١٦٧	١٠٣٦١٧	١٢٨٥٥٠	١٢,٢	٩٦٥٣٧	٣٤٧٢٧	٦١٨١٠	٢٤,١	١٣٥٦٣٠	الاحمدي
١٨٩٩٧١	٨٧٨٢٩	١٠٢١٤٢	٥,٢	٣٩٨٤٩	١٢٥٦٢	٧٧٢٦٧	٢٦,٧	١٥٠١٢٢	الجهراء
١٣٥٤٦٢٥	٥٧٩٦٨١	٧٧٥٩٤٤	١٠٠,٠	٧٩٢٧٤٠	٢٩٦٣١٢	٤٩٦٤٧٨	١٠٠,٠	٥٦٢٠٦٥	جملة
								٧٨٣٥٤٩	
								٧٧٨٥١٦	

المصدر : النتائج الأولية لاحصاء ١٩٨١ ، مايو ١٩٨٠ .

لقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في البلاد عام ١٩٨٠ (٣٣٢٠٧) منشأة تتوزع جغرافياً على المحافظات الأربع بحيث تصدر محافظة العاصمة بقية المحافظات في عدد المنشآت فتوجد بها ١٤٧٦٢ منشأة تشكل ٤٤٪ من جملة منشآت البلاد وتأتي محافظة حولي بالمرتبة الثانية لتضم ١١٩٦٣ منشأة تمثل ٣٦٪ من جملة المنشآت في الدولة ، أما محافظة الأحدي فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢٪ وعدد المنشآت يصل إلى ٣٩٨٣ منشأة ثم أخيراً محافظة الجهراء حيث تضم ٢٥٠٩ منشأة فقط بنسبة ٧,٦٪ . يعمل بهذه المنشآت ١٦٠, ٢٣٣ عاملاً ، بينهم ١١٥,٩٥٢ عاملاً في محافظة العاصمة يشكلون نسبة ٤٩,٧٪ من جملة العاملين فتأتي بعدها محافظة حولي وتضم عدداً من العاملين يصل إلى ٦٥٥٧٦ عاملاً بنسبة ٢٨,١٪ من جملة العاملين في المنشآت ثم تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة في هذه المنشآت محافظة الأحدي لتضم ٣٨١٠٣ عاملاً بنسبة ١٦/٣٪ من الجملة ، أما محافظة الجهراء فإنها تضم ١٣٥٢٩ عاملاً فقط بنسبة ٥,٨٪ من جملة العاملين بالمنشآت في الدولة عام ١٩٨٠^(١٣) هذا التوزيع في المنشآت والعمالة لا ينسجم مع التركز السكاني في المحافظات ، فمحافظة حولي على سبيل المثال تضم ٥٥٪ من جملة سكان البلاد ، في هذا المضمار يجب أن نشير إلى أن الغالبية من سكان محافظة الأحدي هم من السكان الكويتيين وأن الغالبية من العمالة في هذه المنشآت هم من السكان المهاجرين وقد كان عدد العاملين المهاجرين في محافظة الأحدي ٣٥٦٤٦ من بين ٣٨١٠٣ عاملاً في المحافظة أي أن نسبة العمالة المهاجرة ٩٣٪ من جملة العمالة في المحافظة والجدير بالذكر أن نسبة السكان المهاجرين إلى مجموع السكان في المحافظة ٤٢٪ ، كما يجدر بالذكر أن ثقل الصناعة في الكويت يوجد في هذه المحافظة في منطقة الشعبية .

أما لو ناقشنا علاقة المنشآت الاقتصادية بالتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى الجنسية بين كويتيين ومهاجرين (جدول رقم ٧) ، فنجد مدى ضعف العلاقة بين هذين العاملين . فبالنسبة للكويتيين نجد أن أكثر من ثلث الكويتيين

يقطنون عام ١٩٨٠ في محافظة حوي ، والربع تقريباً في محافظة الأحدي والربع الآخر تقريباً في محافظة الجهراء أما أقل نسبة فهي في محافظة العاصمة بينما نجد أن نصف المنشآت الاقتصادية تقع في نفس العام في محافظة العاصمة وأكثر من الربع تقريباً (٢٨,١٪) في محافظة حوي وحوالي ١٦,٤٪ في محافظة الأحدي فقط ٥,٨٪ من السكان الكويتيين في محافظة الجهراء هذا الضعف في العلاقة يرجع إلى أن تركيز المنشآت يرتبط في الكويت بعوامل معينة لا تدخل العوامل الجغرافية المرتبطة بعناصر رئيسية مثل العلاقة الجغرافية للموقع والمسافة الجغرافية ، والموارد الطبيعية بالمنشآت الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية أما منشآت محافظة العاصمة فتركز في مدينة الكويت ، وقد اتخذت هذه الصفة لاعتبارات إدارية وتاريخية . أما بالنسبة للمهاجرين فالصورة العامة متشابهة تقريباً فالغالبية العظمى من المهاجرين ٦٨,٧٪ تقطن بمحافظه حوي والبقية يتوزعون بين بقية المحافظات مع ملاحظة تدني نسبتهم في محافظة الجهراء ، وبالرجوع إلى توزيع المنشآت نجد أن التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للمنشآت لا يتفق للأسباب التي تطرقنا إليها قبل قليل ، والتي أكدها البحث في سياق مقياس التوزيع الجغرافي للسكان ، والذي لعبت به القضايا الديمغرافية والاجتماعية والاسكانية دوراً في التوزيع الجغرافي للسكان . أما لو عالجنا التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمية - على مستوى المناطق لعام ١٩٨٠ ، فإن الصورة ستوضح وتفسر لنا شكل هذا التوزيع . فنجد أن مدينة الكويت القديمة ، داخل السور المزال ، بما تحتله من مركز تجاري وإداري تتركز فيها المنشآت حيث أن ٣٦٪ من المنشآت توجد في هذه المدينة . فهذه المدينة تمثل الثقل التجاري وتتركز بها المؤسسات التجارية والخدمية ، عدا الصناعية ، حيث أن معظمها قد نقل إلى منطقتي الشويخ والري الصناعيتين ذات الصناعة الخفيفة . كما أن ٣١٪ من مجموع العاملين في المنشآت في الدولة يعملون في مدينة الكويت . تلي مدينة الكويت مدينة حوي ، حيث التركز السكاني وخاصة للمهاجرين ، وجذبت هذه المدينة كثيراً من المنشآت التجارية والخدمية ويوجد بها

ثالث مركز تجاري في البلاد ، وتمثل بها ٩,٧٪ من مجموع المنشآت في الدولة ، كما أنها تضم ١٥٪ من جملة العاملين في المنشآت في الدولة .

تأتي بعد ذلك مدينة السلية ، وتعتبر هذه المدينة المركز الثالث التجاري في البلاد ، وانتقلت إليها كثير من فروع المنشآت التجارية والخدمية والترفيهية وتضم هذه المدينة ٧,٧٪ من جملة المنشآت ، و٥٪ من جملة العاملين بها .

وتحتل منطقة الشويخ الصناعية المركز الرابع من حيث عدد المنشآت ومنطقة الشويخ كانت من أولى المناطق الصناعية التي أنشأت بعد التطور الاقتصادية الذي حدث بعد اكتشاف النفط ، وتتركز فيها الصناعات الخفيفة وتوجد بها محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية ، كما يوجد بها ميناء تجاري رئيسي.

أما منطقة الشعبية الصناعية فهي تضم فقط ١٣٠ منشأة نسبتها ٠,٤٪ فقط ، وذلك لأن هذه المنطقة تضم الصناعات الثقيلة والمتطورة وبها صناعة البتروكيمياوية وبها ميناء لتصدير النفط ، وهذا يفسر قلة عدد المنشآت ، أما نسبة العاملين فترتفع إلى ٦٪ وعددهم ١٢٣٤٤ عاملاً .

وتقع هذه المنطقة في محافظة الأحدي التي يغلب على سكانها السكان الكويتيين ، ولكن العمالة المهاجرة تتفوق على العمالة الكويتية .

أما في عام ١٩٧٥ ولتوفر المعلومات نستطيع توزيع المنشأة والعاملين فيها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفي البداية نجد أن المنشأة الاقتصادية تتركز في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ، فقد كان عدد المنشآت التجارية بهذا القطاع ١٣٣٩٤ منشأة يعمل بها ٤٥٤٠٢ عاملاً يشكلون ٣٣,٤٪ من جملة العمالة في هذه المنشآت . وتأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات إذ كان يضم ٥٤٨٦ منشأة يعمل بها ٢٦٨٧٦ عاملاً ، إلا أن هذا القطاع على الرغم من أنه جاء بالمرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت . إلا أنه جاء ترتيبه الثالث بعد قطاع الصناعات التحويلية الذي كان يضم ٢٨١٠٣ عاملاً وترتيبه الثالث في عدد المنشآت التي تضم

٣٥٢٩ منشأة . وتلعب بقية القطاعات دوراً أقل في هذا المضمار إذ أن قطاع البناء والتشييد يضم فقط ٤٩٨ منشأة يعمل بها عدد من العاملين يبلغ ٢٢٦١٤ ثم قطاع الزراعة والصيد الذي يشمل ٢٥٥٨ عاملاً يعملون في ٣٤٣ منشأة^(١٣) .

السكان والقوى العاملة :

بالرجوع إلى العرض المتعلق بالبناء السكاني وكما أشرنا في بداية هذا البحث فإن القوى العاملة المهاجرة ونظراً لحجمها الكبير فإنها تلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي وبالتالي في عملية التنمية . ونحن هنا سنعرض لدراسة القوى العاملة لبيان مدى ما تلعبه من دور في عملية التنمية بشيء من التفصيل .

إن الطلب الحاد على القوى العاملة في بلد يفتقر إلى الأيدي العاملة حجماً ونوعاً يتسبب بلا شك في إيجاد شكل غريب للبناء السكاني يلعب فيه السكان النشطون اقتصادياً دوراً يندر أن يلعبوه في بلد يتوازن فيه العرض والطلب وتتمثل ثنائية الفصل بين السكان الوطنيين والمهاجرين بأوضح صورها في هذا البناء السكاني .

إن البحث في هذا الوضع الغريب للبناء السكاني يحتاج العودة بنا إلى الماضي وهذا أمر مستحيل بحد ذاته كما أن ترك هذا الأمر لعامل الزمن ليحل محل التخطيط في معالجة هذا الوضع له محاذيره أيضاً .

لذا فإن تخصيص دراسات موسعة وعميقة تتناول هذا الموضوع سيمثل إتجاهاً أكثر عقلانية^(١٤) .

فنسبة قوة العمل المهاجرة إلى السكان المهاجرين في سن العمل وصلت عام ١٩٨٠ إلى ٧١٪ في حين أن هذه النسبة بين الكويتيين كانت لنفس العام ٣٨٪ أي النصف تقريباً^(١٥) . في حين أن سن السكان في سن العمل بين المهاجرين إلى مجموع السكان لنفس العام كانت ٦٧٪ أما بين الكويتيين فكانت ٥٠٪ .

جدول رقم (٦)
التوزيع الجغرافي للمنتجات الاقتصادية والعاملين فيها ١٩٨٠

%	جدة	%	مهاجرون	%	الكويتيون	%	عدد المنشآت	المحافظة
٥٠,٥	١٠٣٨٤٢	٥١,١	١٠١٤٧٨	٣٤,٤	٢٣٦٤	٤٤	١٧٦٢	العاصمة
٢٦,٤	٥٣٩٦٢	٢٦,٩	٥٣٣٣٥	٩,١	٦٢٧	٣٦	١١٩٦٣	حولي
١٧,٣	٣٥٦٤٦	١٦,٢	٣٢١٤٦	٥٠,٩	٣٥٠٠	١٢,٤	٣٩٨٣	الأحمدي
٥,٨	١١٩٦٢	٥,٨	١١٥٨٦	٥,٥	٣٧٦	٧,٦	٢٥٠٩	الظهراء
١٠٠,٠	٢٠٥٤١٢	١٠٠,٠	١٩٨٥٤٥	١٠٠,٠	٦٨٦٧	١٠٠,٠	٣٣٢١٧	جدة

جدول رقم (٧)

العاملون في المنشآت الاقتصادية وتوزيعهم الجغرافي والنسبة بين
الكويتي والمهاجرين في كل محافظة

المحافظة	كويتيون	%	مهاجرون	%	جملة	%
العاصمة	٢٣٦٤	٢,٣	١٠١٤٧٨	٩٧,٧	١٠٣٨٤٢	٤٩,٧
حولي	٦٢٧	١,٢	٥٣٣٣٥	٩٨,٨	٥٣٩٦٢	٢٨,١
الأحدي	٣٥٠٠	٩,٨	٣٢١٤٦	٩٠,٢	٣٥٦٤٦	١٦,٤
الجهراء	٣٧٦	٣,١	١١٥٨٦	٩٦,٩	١١٩٦٢	٥,٨
جملة	٦٨٦٧	٣,٣	١٩٨٥٤٥	٩٦,٧	٢٠٥٤١٢	١٠٠,٠

هذه الصورة متوقعة مع أنها تدعو إلى إثارة الأسئلة المتعلقة بالكفاءة والبطالة
المقنعة وتوجهات عملية التنمية . في نفس الوقت فإن هذه الصورة تقودنا إلى
الموضوع الرئيسي وهو دور العمالة المهاجرة في عملية التنمية .

دور العمالة المهاجرة في التنمية :

سنركز في هذا البحث على دور العمالة في النشاط الاقتصادي وسنختار
قطاعات ثلاثة هي : البناء والتشييد والصناعة والخدمات وإختيارنا لهذه العناصر
ينطلق من أمرين ، أولهما أن الكويت تنصف بقرها في جغرافيتها الطبيعية من مناخ
قاس وتربة فقيرة واستواء في السطح وإقتصار تكويناتها الجيولوجية على مصدر واحد
وهو السائل الأسود الذي يسمى النفط .

ومما أعطى هذه الظروف صفات معينة ، أن هذا السائل الأسود لم يكتشف

المصدر : جدول رقم (٦) .

إلا حديثا ولم تستغل عوائده إلا لسنوات معدودة مضت ، كما أن تفرد هذا المصدر تسبب في تزامن عملية التنمية ومشاريعها مع إستغلال عوائده فقط بعدما إكتشف النفط وبدأ إستغلال عوائده ، كانت البلاد تعيش عصرا يختلف عن عصر النفط وكان عصر النفط . وكانت أهم عناصر التنمية وهي الهياكل الاساسية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في وضع لا يسمح بالمقارنة مع تلك التي في عصر النفط . وينطبق ذلك على الادارة حيث لم تكن هناك أجهزة إدارية مثل تلك التي تشهدها البلاد في الوقت الحاضر .

ولذلك فإن دور العمالة المهاجرة مرتبط تماما مع عملية التنمية في جانبها المادي ، فالذي نعرفه أن لا حجم ولا خصائص سكان البلاد الوطنيين يؤهلهم للقيام بالدور الذي قامت به العمالة المهاجرة وخاصة في بداية إنطلاق مشاريع التنمية .

أما التصنيع وهو القطاع الذي يعتبر محولا من التخلف للتقدم ، فتعتبر سياته الحالية غريبة تماما عن سياة الصناعة المتواضعة في عصر ما قبل النفط ، فإن العمالة المهاجرة تحمل العبء الأعظم في قطاع الصناعة في البلاد . مما سبق فإن دراسة هذه العناصر الثلاثة يلقي الضوء على دور العمالة المهاجرة في عملية التنمية .

وإذا قمنا بمقارنة بين تعدادين يفصل بينهما ٥ سنوات وهي عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ في هذه القطاعات الثلاثة نجد الأرقام المطلقة ارتفعت كثيرا أما نسبة العمالة في هذه القطاعات الثلاثة إلى مجموع العمالة فقجدها متقاربة جدا إذ أن نسبة العمالة المهاجرة في هذه القطاعات الثلاث إلى جملة العمالة هو ٧٣٪ . عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

ففي عام ١٩٧٥ كان مجموع العمالة المهاجرة ٢١١٤٤٤ عاملا ، بينها ١٥٥٢٤٦ عاملا في القطاعات الثلاثة ، يشكلون ٧٣٪ كان عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٢٢٢٠٩ عاملا ، وفي قطاع البناء والتشييد ٣٠٥٠٠ عاملا ، أما في قطاع الخدمات فإنه يضم الجزء الأكبر من العمالة وكان عددهم ١٠٢٥٣٧ أما في عام

١٩٨٠ ، فقد إرتفعت أعداد العاملين في هذه القطاعات ، ووصل إلى ٢٨٢٥١٠ أي زيادة قدرها ٨٢٪ عن تلك التي في عام ١٩٧٥ ويتضح دور العمالة المهاجرة في هذه القطاعات في الكويت عندما نقارنها بالعمالة الوطنية في نفس القطاعات ، فقد كان مجموع العاملين الكويتيين في القطاعات الثلاثة عام ١٩٧٥ (٦٨٢٧٩) يمثلون ٧٨٪ من مجموع العمالة الكويتية ، إرتفع هذا العدد الى ٨٣٧٩٠ عام ١٩٨٠ ، لتصل إلى ٧٩ / ٧٪ إن نسبة الكويتيين العاملين في القطاعات الثلاثة تشكل ٢٢ / ٨٪ فقط إلى مجموع العمالة في نفس القطاعات عام ١٩٨٠ . جدول رقم ٧

إن إنخفاض العمالة الكويتية في هذه القطاعات بالنسبة للعمالة المهاجرة هو إستطراد للصورة العامة للعمالة الكويتية في جميع القطاعات إلا أن قلتها الواضحة في هذه القطاعات تعكس التوجهات الاجتماعية للعمالة الكويتية - حيث أن الانسان الكويتي تحول بينه وبين احترام المهن اليدوية والفنية المتدنية المستوى - كثير من الحواجز الاجتماعية والتي تشجعها عوامل مختلفة منها المردود المادي المتدني في هذه المهن ، والعمل لدى مؤسسات خاصة صغيرة حيث الارتباط مباشرة بصاحب العمل ، وهذا له محاذير إجتماعية ، في مجتمع صغير ومحدود وذو تركيبة إجتماعية قبلية وأسرية ، كما أن إرتباط هذه المهن بالهجرة والمهاجرين من مجتمعات مختلفة يعوق دخول الانسان الكويتي هذه المجالات ، ويجب أن ننوه هنا أن هذه الصورة لا تنطبق على المجتمع الكويتي والانسان الكويتي وإنما هي صورة للعلاقة المعقدة بين الأيدي العاملة المستوردة والوطنية نجدها في مختلف البلدان التي تتعرض للهجرة .

بعض مؤشرات عملية التنمية :

كما قلنا قبل قليل فإن القطاعات الاقتصادية التي إختزناها وهي ، البناء والتشييد والصناعات والخدمات سوف تعطينا مؤشرات عن تطور عملية التنمية . فلقد أوضحنا في سياق هذا البحث أن الكويت كانت تفتقر إلى الهياكل الأساسية وأيضاً تفتقر إلى الخدمة الأساسية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والاسكان .

جدول رقم (٨)
قوة العمل المهاجرة والكويتية حسب أقسام النشاط الاقتصادي

الجنسية		كويتي		مهاجرون	
النشاط الاقتصادي		* ١٩٧٥	* ١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة والصيد		٣٩٨٣	٥٣٢٠	٣٥٣١	٣٣٠٠
المناجم والمحاجر		١٧٧٩	٢١٦٠	٣٠٨٠	٤٨٢٠
الصناعات التحويلية		٢٢٥٨	٣٧٦٠	٢٢٢٠٩	٤٤٧١٥
الكهرباء والماء والغاز		٢٠٣٤	١٩٠٠	٥٢٣٧	٦٥٨٠
التشييد والبناء		١٧٥٦	١٦٩٠	٣٠٥٠٠	٨٤٦٢٠
التجارة		٦٣٢٧	٤٢٦٠	٣٣٢٣٢	٥٩٤٣٠
النقل والتخزين		٤٥٦٧	٧٦٦٠	١١١١٨	١٨٦٨٠
المواصلات		٦٤٢٦٥	٧٨٣٤٠	١٠٢٥٣٧	١٥٣١٧٥
الخدمات		٨٦٩٦٩	١٠٥٠٩٠	٢١١٤٤٤	٣٧٥٣٢٠
الجملة					

المصدر :

* المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٩ .

٢٢ أرقام تقديرية ضمن دراسة لوزارة التخطيط عن بعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل
١٩٨٠ .

قبل النفط حيث كان التركيز السكاني في مدينة الكويت داخل السور المزال ، لم تكن السيارة معروفة بشكل عام ، ولذلك فلم تكن هناك طرق لمروور السيارات أو لخدمتها ، فكانت هناك طرق تشكل همزة الوصل بين القطاعات السكنية والتجارية والواجهة البحرية ذات النشاط المميز في تلك الفترة . أما بعد إكتشاف النفط وإستغلال عوائده ، فقد دخلت السيارة لتشكّل فيما بعد أحد أعقد المشاكل الحضرية في البلاد ، وتطورت الطرق وإمتدت لتكون إحدى مظاهر التطور العمراني وأحد عناصر التنمية . فقد تطورت أطول الطرق فتضاعفت ٨ مرات خلال أقل من ربع قرن .

لقد كانت أطوال الطرق في البلاد ٣٣٠ كم عام ١٩٥٧ ، زادت إلى ٢٧٢٩ كم عام ١٩٨٠^(١١) ، وهذا التطور تطور كمي أما التطور النوعي فيتمثل بتحسين خدمة الطرق وسعتها وربطها لمناطق البلاد المختلفة وكذلك ربط البلاد بالعالم الخارجي . وكذلك مواكبتها لتزايد السيارات وإكتظاظ الطرق بالسيارات وذلك عن طريق بناء الجسور وهذا التقدم والتطور في النقل والمواصلات أثر على التوزيع الجغرافي حيث قربت السيارة المسافات الجغرافية ولذلك يعمل الكثير من السكان في مناطق بعيدة عن مساكنهم .

أما بالنسبة للإسكان فقد واكب التطور في حجم السكان وزاد زيادة كبيرة منذ ١٩٥٧ فقد إرتفع عدد المساكن من ٣٣٧٤٨ إلى ١٨٠٤٠٠ عام ١٩٨٠ ، وهذا يعني أن عدد المساكن قد تضاعف حوالي ٥ مرات^(١٢) .

أما بالنسبة لقطاع الصحة ، فحتى نهاية الخمسينات لم يكن في البلاد إلا مستشفى واحد يقع في مدينة الكويت القديمة ، وفي عام ١٩٨٠ كانت هناك ستة مستشفيات موزعة جغرافيا على محافظات البلاد الخمس .

أما بالنسبة للتعليم فقد وصل عدد المدارس بمختلف مراحلها إلى ٤٣٥ مدرسة عام ١٩٨٠ بعدما كان عددها لا يزيد على عدد الأصابع في الأربعينات ، أما الرقعة

العمرانية للبلاد فقد زادت زيادة كبيرة . فبعد أن كانت رقعة البلاد المستغلة بشكل رئيسي في مدينة الكويت القديمة في العشرينات من هذا القرن قد قدرت مساحتها بحوالي ٧٥٠ هكتار، قدر المخطط الميكلي للدولة أن تصبح المساحة العمرانية للبلاد في نهاية ١٩٨٠ حوالي ٣٥ ألف هكتار .

أما بالنسبة للتصنيع ، فقد كانت البلاد تمارس الصناعات التقليدية البسيطة وفي مقدمتها صناعة السفن ، إلا أن البلاد قد شهدت توسعا كبيرا في الصناعة ، سواء القائمة على مشتقات النفط وهي صناعة البتروكيماويات ، وتمثل هذه الصناعة في منطقة صناعية كبيرة في جنوب البلاد وهي منطقة الشعيبة ، بالإضافة إلى الصناعات الأخرى القائمة على مواد أولية مستوردة ، وفي البلاد الآن صناعات مواد البناء وصناعة المواد الغذائية بالإضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس والصناعات المعدنية وصناعات البلاستيك والزجاج . وأهم الصناعات في البلاد هي صناعة استخراج النفط ومشتقاتها وصناعة تكرير النفط وتسييل الغاز .

ان ما ذكرناه عن مؤشرات التنمية التي تركز على الجوانب المادية منها ، وما سبق أن ناقشناه عن العمالة المهاجرة وتوزيعها على الأنشطة المختلفة يدل بلا شك على أن العمالة المهاجرة تقوم بالدور الأكبر في عملية التنمية لأسباب مختلفة ذكرنا البعض منها ونأتي الآن على ذكر بعضها الآخر والذي نطلق عليه الخصائص الاجتماعية للمهاجرين .

الخصائص الاجتماعية للعمالة المهاجرة :

سنركز هنا على بعض الخصائص التي نراها مهمة لأهداف هذا البحث وفي هذا الجزء سنتناقش بعض نتائج أولية لموضوع العمالة في البلاد تحت الدراسة وسنلقي بلا شك ضوءا على بعض خصائص العمالة المهاجرة .

أولا : المستوى التعليمي :

إتضح من الدراسة أن حوالي ٣٦٪ من مجموع العينة البالغ حجمها ١٧٠٠ مؤهلاتهم العلمية دون الثانوية وحوالي ٣٤٪ يحملون مؤهلات جامعية فما فوق كما أن هناك ٤,٥٪ من جملة العينة أميين .

ويجبد أن نتعرف بشكل أعمق على المستوى التعليمي للعماله والعلاقة بينها وبين النشاط الاقتصادي .

في البداية يجب أن نوضح أن نسبة الأمية بشكل عام بين العماله المهاجرة في الأسر الخاصة منخفضة جدا بالمقارنة بالعماله المهاجرة بشكل عام في البلاد وخاصة بمستوى الأمية بين العماله الكويتية حسب إحصاء ١٩٧٥ ، فنسبة الأمية بين العماله المهاجرة موضوع البحث وصلت إلى ٤,٥٪ بينما كانت بين العماله المهاجرة بشكل عام في تعداد ١٩٧٥ حوالي ٣٢٪ وهذا يوضح أن العماله في الأسر الجماعية أي العمال الذكور العزاب يتركزون في قطاع البناء والتشييد وترتفع بينهم نسبة الأمية . وهذا ما يؤكداه البحث .

إذ أن ٥١٪ من العينة الأمية هم في قطاع البناء والتشييد ويأتي بالدرجة الثانية قطاع التمويل والتأمين ومن ناحية ثانية تتركز العماله الأمية في منطقة حولي حيث أن ٢٩ عاملا بين مجموع العماله وهي ٧٧ كانت توجد في هذه المنطقه وتأتي بعدها خيطان ١٧ عاملا . أما لو اردنا التعرف على نسبة أكثر في المناطق فيأتي خيطان في المرتبة الأولى حوالي ١٢٪ من جملة العماله فيها .

استقرار العماله المهاجرة :

استقرار العماله سواء من الناحية « المادية » أو النفسية عنصر مهم جدا في مستوى الانتاجية والكفاءة وبالتالي في عملية التنمية ومع ان هذا الموضوع يحيط به

كثير من التعقيد وخطورة تبني افكار دون تفهم الموضوع بصورة علمية موضوعية ، إلا ان هذا لا يمنع من مناقشته بصورة مبسطة في هذا البحث على أن تتناوله بشكل أوسع في المستقبل في البحث الجاري دراسته وهنا نستخدم مؤشرين حصلنا عليهما من الدراسة الخاصة بهذا البحث وهما مدة البقاء في البلاد والشعور النفسي المنبعث من عوامل كثيرة .

وباستخدامنا للمؤشر الاول وهو مدة البقاء في البلاد فأننا نستطيع القول ان هناك استقرارا بين العمالة المهاجرة وصلت الى أن ٦٤٪ منهم لا يزالون يعيشون في البلاد منذ أكثر من ٢١ سنة وأولئك الذين لا تقل اقامتهم عن = ١١ سنة (وهذه مدة كفيلة بأن تحقق الأهداف التي ذكرناها قبل قليل) .

ولمعرفة علاقة التعليم بمدة البقاء في البلاد ، أو بكلمة أخرى ، أي من المستويات التعليمية يبقى أصحابها مدة أطول في البلاد ، وهذا يعني مستوى الكفاءة التي تستفيد منها البلاد مدة أطول فسنجد من النتائج الأولية التي حصلنا عليها من الدراسة ان المستويات العليا في التعليم يقضي أصحابها مدة أطول في البلاد وتنخفض مدة البقاء للمستويات المتدنية ففي الفترات الأربع التي اخذناها لمدة البقاء في البلاد وهي أقل من خمس سنوات ، وبين ٥ - ٩ سنوات وبين ١٠ - ١٤ سنة وأخيرا ١٥ سنة فأكثر نجد أنه في الفترة الأولى تصل من الحاصلين على الشهادة الثانوية فما فوق الى ٧٧٪ وأن نسبة الأمية حوالي ٦٪ من الذين قضوا في البلاد أقل من خمس سنوات ، أما في الفترة الأخيرة وهي ١٥ سنة فأكثر فإن النسبة بين الحاصلين على الثانوية فأكثر ينخفض الى ٤٦٪ ، وتبقى نسبة الأمية متقاربة مع نسبتهم في الفترة الأولى ونستطيع القول أن أعلى نسبة تتركز في البقاء لمدة طويلة هي من بين الحاصلين على مؤهل دون الشهادة الثانوية وهي ٣١٪ من الذين قضوا في البلاد أكثر من ١٥ سنة ويأتي بعدها مباشرة الحاصلون على الثانوية دون الجامعة ثم أولئك غير المؤهلين ١٨٪ ومثل نسبتهم بين الحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى . نخلص الى القول هنا أن الأميين يقضون أقل مدة في البقاء وأن أكثر الذين يمضون مدة أطول هم

من المؤهلين تأهيلا علميا متوسطا ، ولعل انخفاض نسبة الأمين في المدد الطويلة يرجع الى عدم استمرارية العمل وانتظامه في القطاعات التي يعملون بها كما أنهم لا يتمتعون بنظم العمل التي يتمتع بها أصحاب المستويات العلمية العالية ، وعن الأسباب الأخرى النظرة الواقعية للحياة والقناعة التي يتمتع بها هؤلاء ، حيث أن ما يطمحون اليه قدرتهم على تكوين اسره في بلدهم أو تسديد دين أو بناء مسكن أو شراء قطعة أرض ، وهذه تختلف عن النظرة المستقبلية الطويلة التي يمتلكها أصحاب المؤهلات العالية ، كما يجب الا تغفل نقطة مهمة جدا وهي ان نسبة كبيرة هم من المهاجرين الفلسطينيين الذين يمرون بمرحلة فريدة في تاريخ الانسانية في القرن العشرين ولكن ما يتعلق بعامل الاستقرار وانعكاسه على المشاركة الاقتصادية وعملية التنمية فيما لا شك فيه ان هذه النسب تعكس عنصرا آخر وهو أن الكويت تحتاج الى عماله من كل مستويات الانشطة الاقتصادية والسلم المهني .

وبمناقشة المؤشر الثاني وهو الشعور النفسي بالاستقرار ومع قناعتنا بأهمية هذا المؤشر ألا أننا انطلاقا من الموضوعية العلمية ، يجب ان نعترف بأنه يتحتم ان نعالج هذا الموضوع بحذر ، حيث أن هذا العامل كما قلنا يحيط به عوامل كثيرة تحتاج الى فرد دراسة خاصة به ، حيث تدخل فيها القضايا النفسية التي لا يمكن أن تنجح إلا اذا وضعت في إطار من الخطط الشمولية نابغة من واقع البيئة آخذة بعين الاعتبار وضع أسس تنمية مستقبلية تحتوي المشاكل المستقبلية آخذين بعين الاعتبار استفادة الأجيال القادمة .

الخلاصة :-

يخلص البحث الى أن بيئة الكويت الطبيعية فقيرة شحيحة في المصادر الاقتصادية باستثناء مصدر رئيسي وهو النفط الذي خرج في بيئة ليجد نفسه الابن الوحيد للعائلة ، تعتمد عليه العائلة وتضع أملها وأحلامها فيه ، ليس من حوله أي مساعد فوجد نفسه يخرج من بيئته الى الخارج لتطور امكانياته ، ان الكويت تواجه وضعاً من الأوضاع الفريدة التي تواجهها بعض البلدان وخاصة الخليجية .

اتفق من البحث ان التجمعات السكانية وتوزيعها مرتبط بعوامل تتراوح بين توفير الخدمات وخاصة الطرق والكهرباء والماء ، وبين مناطق خططت ورسمت لتضم عددا محددا من السكان بخصائص اجتماعية واقتصادية معينة ، لا يمكن ان يزداد فيها السكان عن الطاقة المحددة لها على الخرائط .

من العوامل الأخرى طبيعة الهجرة الخارجية لظروف معينة ، ارتبطت بالمناطق التي تتوفر فيها مساكن بغض النظر عن موقعها وهذه المناطق وتلك تضم سكانا بقدرات مختلفة الدخول ويقرر ذلك اختيار مناطق معينة ويتضح لنا هنا من أن السكان واجهوا مشكلة سكنية نتيجة لتعرض بعض المناطق لعملية التطوير سواء لأغراض الخدمات العامة أو لطموح اصحابها لاعادة بنائها لتشمل وحدات أكبر وهذه المساكن عندما يعاد بناؤها فإن مستوى ايجاراتها تصل الى ثلاث أو أربع أضعاف سعرها قبل الهدم . فسكانها القدامى انتشروا في مناطق مختلفة كان المعيار الوحيد هو قيمة الايجار .

وعندما قدمت الخطط الهيكلية والقومية لتطوير البلاد فإن المؤشرات التي استخدمت في تحديد المواقع المختلفة لمراكز الاستقرار ، كانت تتفادى المعوقات التي تتراوح بين وجود آبار النفط ومسار انابيب النفط الى محاولة تفادي ارتفاع تكاليف الحفظة وذلك بشغل فراغات المساحات التي تمتد في المستطيلين الذي يمتد الأول منهما من مدينة الكويت الى الجهراء غربا ومن السالمية الى الحدود الكويتية السعودية جنوبا ويوضح ذلك خرائط المخطط الهيكلي الذي يؤكد على أن الشكل الحضري هو تطوير وتوسيع الشكل العمراني القديم وحتى عندما اقترحت الخطط اقامة مدن « اقليمية » كبيرة تضم عددا من السكان تصل الى المليون وهاتان المدينتان هما الصبيه في الشمال وخور المفتاح أو الخيران كما نطلق عليها أحيانا في الجنوب ولم توضح الخطط مقومات اقتصادية واجتماعية تكون أساسا قوية لقيام مثل هذه المدن اللهم إلا ما ذكرته الحفظة من نظرية التوازن الاقليمي للنمو الحضري .

وعندما ناقش البحث العلاقات بين التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية اتضح ضعف هذه العلاقة واتضح ان هناك عوامل أخرى تلعب دورا في هذا المجال أوضحها البحث ولهذا فإن التأكيد على معالجة النظريات العلمية والنماذج في أطر عملية مشتملة على المتغيرات المختلفة أكثر جدوى من محاولة التفسير النظري .

فمثال على العلاقة التبادلية بين التوزيع السكاني والتنمية تبين ان محافظة الجھراء التي تقدر مساحتها ١١٤٢٠ كلم^٢ وتشكل ما نسبته ٢, ٦٤٪ من جملة مساحة البلاد تضم ١٨٩٩٧١ نسمة أي ما يعادل ١٤٪ من سكان البلاد فقط وتصل الكثافة فيها الى ١٦ نسمة للكيلومتر المربع (١٨) . تضم هذه المحافظة معظم آبار المياه في البلاد ومعظم المناطق الزراعية .

كما أوضح البحث الطبيعة المميزة للتركيب السكاني والتي لعبت العمالة فيه دورا مهما ، وفرض صفة الثنائية السكانية والاجتماعية ، وهذا يحث على اهتمام بدراسة العماله وطبيعة الاقتصاد الكويتي ، كما بين البحث أن استمرار عملية التنمية بنمطها الحالي وطموحها ستفرض استمرار الدور القيادي للعماله المهاجرة وبالتالي تعمل على تكريس التوزيع الجغرافي القائم وهذا ما تعترف به الخطط الهيكلية .

مصادر البحث

١ - انطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء العربي بيروت ،

١٩٨٠ ، ص ١٨ - ٢٢

٢ - المصدر السابق ، ص ٢٧

٣ - The World Bank, **World Development Report**, 1980, Oxford University Press, New York, 1981 Table 1.

٤ - Davild Hilling, 'The Infra Structure Gop' in '**The Third World, Problems and Perspectives.**' Alan, B., Mountjoy (edit) The Macmillan, great Britain 1978, P. 85.

٥ - عبد الرسول علي الموسى ، التطور العمراني والتخطيط في الكويت ، ٥٢ -

١٩٨٠ ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨١ ، ص

٣٣ - ٣٥ .

٦ - لمزيد من التفاصيل انظر عبد الرسول علي الموسى ، التغيرات الاجتماعية

وأثرها على الأسكان ودور التخطيط في مواجهة هذه التغيرات ، النموذج

الكويتي ، مجلة دراسات المجلد الثامن ، العدد الأول ، الجامعة الاردنية ،

١٩٨١ .

٧ - A. Al-Moosa, Non-Immigration to Kuwait, with special Reference to Asian immigrants, **Journal of The Social Science**, No. 4, Vol. 8, January 1981 P. 294.

٨ - هذه النسبة تقديرية ضمن دراسة أعدتها وزارة التخطيط لبعض الخصائص

الرئيسية للسكان وقوة العمل ، ديسمبر ١٩٨٠

٩ - بلدية الكويت ، اعمالها وانجازاتها ، ١٩٧٢ - ١٩٧٣

١٠ - A.AL- Moosa, Bedouin shanty Settlements in Kuwait, Ashudy in

Social Geography, Ph.D.Thesis, London University, 1976, PP. 96 -

113.

- ١١ - نشرة الاحصاءات الزراعية - ٧٨ - ١٩٧٩ ، يوليو ١٩٨٠ ، الادارة المركزية للأحصاء - الكويت ، جدول ٢
- ١٢ - النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٠ ، محسوبة .
- ١٣ - تعداد المنشآت - ١٩٧٥ - الادارة المركزية للأحصاء ، الكويت - ١٩٧٧ جدول ٢ .
- ١٤ - عبد الرسول علي الموسى ، الأسكان في الكويت - دراسة تحليلية ، دراسة مقدمة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٨٠
- ١٥ - المصدر رقم ٦
- ١٦ - وزارة الأشغال العامة ، ادارة الطرق والمجاري .
- ١٧ - عبد الرسول علي الموسى ، التطور العمراني والتخطيط في الكويت ٥٢ - ١٩٨٠ - ص ٤٨ .
- ١٨ - زين الدين عبد المقصود ، محافظة الجھراء - دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية - جامعة الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٥٣

الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي

د. اسماعيل عبد الرحمن *

أصبحت الثورة العلمية والتكنولوجية الشغل الشاغل للاقتصاديين ولعامّة الناس على حد سواء ، حتى ليخال القاريء لهذا الفيض من الدراسات التي تتناول ابعاد ودينامية هذه الثورة ومضاعفاتها ، ان ظاهرة التغير التكنولوجي كانت على الدوام ، البؤرة التي تستقطب اهتمام المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة . ومن أجل وضع هذه الظاهرة في اطارها الصحيح ، اخذت هذه الدراسة على عاتقها مهمة تتبع التطور التاريخي لموقف النظرية الاقتصادية من التغير التكنولوجي ابتداء بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية - مروراً بالنظرية الماركسية والنظرية الكلاسيكية الجديدة ، والنظرية الكينزية وانتهاء بموقف الفكر الاقتصادي المعاصر .

١ - الاقتصاديون « الكلاسيك »

لقد تركت المنجزات العلمية التكنولوجية في مختلف العصور ، وخصوصاً في الربع الأخير من القرن الأخير ، بصمات واضحة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فليس باستطاعة احد ، اليوم ان ينكر دور العلم والتكنولوجيا في إحداث تغييرات جذرية في التنظيم الصناعي والإنتاج ، وفي

* رئيس قسم الاقتصاد و الأحصاء بالجامعة الاردنية

توسيع التجارة ، وتطوير وسائل النقل والاتصال ، وفي تغيير كامل بنية القوة العاملة ، والمجتمع بأسره . كما لا يستطيع احد ان يتجاهل رؤوس الأموال الطائلة التي تستثمر في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي . ومع ذلك فإن غالبية الاقتصاديين المحدثين اسقطوا هذه المنجزات من حساباتهم ولم يستوعبوا التطور العلمي التكنولوجي لدى تحليلهم لديناميكية النمو الاقتصادي ، كظاهرة اقتصادية صميمة ، بل اعتبروه في أحسن الأحوال ، ظاهرة تقع خارج نطاق الموم والمشغل الاقتصادية .

والغريب أيضا ان الاقتصاديين القدامى ، على تواضع ما عايشوه من تطور علمي وتكنولوجي بالمقارنة مع التطور العلمي والتكنولوجي الحديث قد اعاروا العلم والتكنولوجيا من الأهتمام أكثر مما أعاره لهما الاقتصاديون المحدثون .

ومن اللافت للنظر ان الفكر الاقتصادي لم يهمل دور العلم والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي الا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر ، عندما اصبح الاقتصاديون أكثر اكاديمية وتنظيرا وأبعد عن حقائق الحياة الصناعية والتجارية ، وأضيق نظرة من اسلافهم .

ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر مثلا كان أقطاب المدرسة التجارية كما يقول شيبينغلر^(١) :

« يؤكد على أهمية الاختراع والتحسينات التكنولوجية وعلى الحاجة لادخالها بسرعة وفعالية للصناعة . . . عن طريق تشجيع العلم التجريبي وتطبيقه ، ليس فقط في حل المشكلات العسكرية ، وإنما أيضا في حل مشكلات التعدين والنقل وغيرها من المشكلات ذات الأهمية الاقتصادية » .

« . . . وقد حصل التطبيق العملي للعلم على تشجيع مستمر من مباركة فرانسيس بيكون للتجديد والتغير التدريجي ومن فلسفته في المنفعة . . . ولأن العديد من التجار بين الانكليز (من أمثال غرو Grew وبيتتي Petty) الذي كان

بعضهم واقعا تحت تأثير بيكون ، والتجارين الفرنسيين (خاصة كولير Golbert) وكثيرين غيرهم كانوا يدركون اهمية الاختراع ، فانهم كانوا يشجعون انشاء الاكاديميات والمدارس لرفع شأن العلم ولشره ولوضعه موضع التطبيق » .

اما الاقتصاديون الكلاسيك ، الذين اعقبوا التجارين ، فقد تميزت دراساتهم الاقتصادية بالواقعية والشمول . لقد كان اقطاب المدرسة الكلاسيكية اول من طور نظريات التنمية الاقتصادية عن طريق محاولة معرفة اسباب النمو في الدخل القومي على المدى الطويل ، وتحليل وفهم العملية التي يتحقق بموجبها هذا النمو .

لقد هاجم الاقتصاديون الكلاسيك القيود التي فرضها التجاريون ، ودعوا الى حرية التجارة ، ولكنهم لم يتجاهلوا العوامل الاقتصادية الاضيق كالتيكنولوجيا مثلا . ان كتاب آدم سميث المعروف باسم « ثروة الأمم » (١٧٧٦) يعبر عن ادراك عميق للعوامل الكامنة وراء النمو الاقتصادي ، فهو يؤكد على اهمية تقسيم العمل ، الذي ينتج عن توسع السوق ، والذي يؤدي الى تطوير مهارات العاملين ، وتحسين التكنولوجيا ، وزيادة الانتاج .

كما أن آدم سميث يتطرق في كتابه المذكور لبعض العوامل التي تحكم التطور العلمي التكنولوجي فيشير الى ان تحسين ادوات الانتاج لا يتم على أيدي الحرفيين العاملين فحسب ، وانما على ايدي « الفلاسفة وذوي القدرة على التكهّن » أيضا ، كما يقول بأن نمو التجارة والتخصص يؤدي الى زيادة كمية المعارف العلمية زيادة اساسية^(١) .

لقد استوعب آدم سميث التطور العلمي التكنولوجي ضمن هذه الحدود فقط ، وهي ضيقة بلا شك ، ولكن عذره في ذلك ان الثورة الصناعية لم تكن قد بلغت اوجها بعد ، عندما كتب «ثروة الأمم» وإلا لما اختار ان يتحدث عن مصانع الدبابيس اكثر من حديثه عن مصانع الحديد أو غيرها من المصانع التي كانت لا تزال في بداية عهدها .

وبالمثل اعار الاقتصاديون الكلاسيك ، الذين جاءوا بعد سميث والذين عاشوا فترة الثورة الصناعية ، اهتماما خاصا لعملية النمو الاقتصادي مع ان توقعاتهم لمستقبل هذه العملية كانت تصطبغ دائما بصبغة من التشاؤم . ويمكن ان نعزو ذلك الى انهم كانوا يستندون في تحليلاتهم الى ثلاث فرضيات هي : قانون الغلة المتناقصة ، ومبادئ مالتوس في السكان ، وضمنيا ، بقاء المستوى التكنولوجي على ما هو عليه .

لقد كان ريكارد مثلا يعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية ، ولكنه كان على قناعة تامة بمعجز هذا القطاع عن توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان المتزايد عددهم باستمرار فهو يقول : « مع ان قوة الانتاج يمكن ان تكون ، في ظل ظروف ملائمة ، اكبر من قوة السكان ، إلا انها لن تستمر طويلا على هذه الحالة ، لأنه طالما كانت الأرض محدودة من حيث الكمية ، ومتفاوتة من حيث النوعية ، فإن اي زيادة في رأس المال الموظف عليها ستؤدي الى انخفاض في معدل الانتاج ، بينما تستمر قوة السكان على ما هي عليه »

« ومع ضغط السكان على وسائل الرزق ، يكون العلاج الوحيد إما في تخفيض عدد السكان أو تراكم رأس المال بسرعة أكبر . وفي البلدان الغنية ، حيث يجري استغلال جميع الاراضي الخصبة ، فإن العلاج الثاني ، لا هو بالعمل ولا هو بالمرغوب فيه ، لأنه لن يؤدي في النهاية إلا الى مساواة جميع الطبقات في الفقر » (٣) .

بعبارات أخرى ، وبايجاز شديد ، يمكن تلخيص النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي كما يلي :

في مرحلة مبكرة من مراحل النمو ، يكون عدد السكان قليلا بالمقارنة مع المواد الطبيعية المتاحة ، الأمر الذي يجعل مستوى الأرباح ، ومعدل تراكم رأس المال ، والأجور ، مرتفعا نسبيا . وفي هذه الحالة فإن المستوى المرتفع للتراكم

يؤدي الى زيادة الانتاج . ولكنه يؤدي أيضا الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ، وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع الأجور ، كما ان ارتفاع الأجور يؤدي الى زيادة عدد السكان . ولما كانت الفرضية الرئيسية التي انطلق منها الكلاسيكيون هي ان كمية الأرض ثابتة ، فإنهم استخلصوا من هذا التسلسل « المنطقي » نتيجة أخرى مفادها ان زيادة عدد السكان سيؤدي الى تناقص متوسط انتاجية وحدات العمل الإضافية ، ولهذا فمع استمرار تزايد السكان تميل الأجور لابتلاع جزء أكبر أكبر من مجمل الانتاج ، بعد دفع الربح ، ومن ثم تنخفض الأرباح ، فيقل الدافع للاستثمار ، ويقل الطلب على الأيدي العاملة ، فتصل الأجور الى حد التفاف ، وعندها تبدأ الأرباح في التزايد من جديد ، فطالما كان مجمل الإنتاج ، بعد دفع الربح ، أكبر من مجموع الأجور كانت هنالك أرباح . ولكن عندما يزداد عدد الأيدي العاملة الى الحد الذي يصبح فيه مجموع الأجور مساويا لمجمل الإنتاج ، تتلاشى الأرباح حتى ولو كانت الأجور في مستوى الكفاف . وعندها سيتوقف التراكم ويحل الركود .

ومع ان ريكارد وأدرك بثاقب بصيرته ، شأنه في ذلك شأن آدم سميث - ان تحسين الآلات نتيجة لتقسيم العمل ونتيجة لزيادة مهارة العاملين ، هو الذي اتاح للصناعة البريطانية فرصة التفوق ، إلا انه لم يدرك الدور الذي يمكن للتقدم التكنولوجي ان يلعبه في زيادة الانتاجية الزراعية وبالتالي في حل معضلة توفير الغذاء الكافي للسكان المتزايد عددهم باستمرار . لقد كان ريكاردوا يعتقد ان زيادة الانتاجية عن طريق المخترعات والمكتشفات لن يحول دون حدوث حالة من الركود الاقتصادي وإنما سيؤدي فقط الى « تأجيل وقوع يوم القيامة »^(١) .

وبالمثل لم يفت جون ستيوارت ميل ان يدرج التقدم العلمي التكنولوجي بين العوامل الأكثر فاعلية في زيادة الانتاج ، مثله في ذلك مثل التعليم والتكوين الرأسمالي وزيادة عدد السكان ، وتقسيم العمل وزيادة مهارة العاملين ، بل ان ميل اعطى ميزة للتعليم في النمو الاقتصادي لما له من آثار اقتصادية واجتماعية

ولدوره في نشر المعارف العلمية والتكنولوجية حتى قيل عن جون ستوارت ميل أنه كان « أول اقتصادي بريطاني يؤكد على أهمية المعرفة التطبيقية »^(٥) ومع ذلك فإن ميل لم يستطيع ان يتخطى حدود الفكر الريكاردى في هذه القضية بالذات .

ان تشاؤم ريكاردو والمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية فيما يتعلق بمستقبل التراكم الرأسمالي ومستويات الدخل نابع من إيمان اقطاب هذه المدرسة بقانون الغلة المتناقصة . مبدأ مالتوس في السكان ، وقد كان خطوهم بالتالي كامنا في تقليلهم من أهمية التقدم العلمي التكنولوجي في مقاومة الميل نحو تناقص الغلة . كما ان التقدم العلمي التكنولوجي ، كما اثبت التطور التاريخي اللاحق ، اظهر خطأ معتقداتهم بحتمية انخفاض معدلات الربح وتزايد الربح . اما بالنسبة لنظرية مالتوس في السكان فقد ثبت أيضا انها غير كافية لتفسير التغيرات السكانية التي طرأت على العالم الغربي منذ انتشار الثورة الصناعية .

ومن هنا يمكن القول ان الفكر الكلاسيكي لم يتجاهل الظاهرة التكنولوجية تجاهلا كلياً ، إلا أنه لم يفلح في تحديد دورها المميز في عملية النمو الاقتصادي ، وإنما أولى جل اهتمامه لمتغيرات اقتصادية أخرى كالنمو السكاني والتكوين الرأسمالي وتناقص الغلة الزراعية ، التي اعتبرها أكثر أهمية من التغير التكنولوجي .

٢ - كارل ماركس وفريد ريش اينغلز

في منتصف القرن التاسع عشر ركز ماركس اهتمامه بشدة على التغير التكنولوجي كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية ، غير ان انتقاده اللاذع للنظام الرأسمالي ، ودعوته الدائبة لتقويض دعائم النظام ، كان أحد الأسباب الرئيسية في تأليب قطاعات واسعة من أوساط المتورين والمثقفين ضده ، الأمر الذي أدى الى نوع من التعقيم على آرائه حول تشابك العلاقات بين العلم ، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية ، ولهذا فان ما جاء

في كتابات ماركس واينغلز حول ديناميكية التطور الرأسمالي لم يحظ إلا باهتمام قليل ، في العالم الغربي ، على الأقل . وفيما يلي سنحاول بايجاز شديد ، ان نعرض لأهم المقولات الماركسية ذات العلاقة المباشرة بالتطور العلمي التكنولوجي ، ودوره في التنمية الاقتصادية والقواعد التي تحكم هذا التطور .

يؤكد الفكر الماركسي ان النظام الرأسمالي قد حقق زيادات لم يسبق لها مثيل في الانتاجية وفي سيطرة الانسان على الطبيعة . ففي « البيان الشيوعي » يقول ماركس واينغلز ان « البرجوازية ، خلال حكمها الذي لا يكاد يبلغ مائة سنة ، قد خلقت من القوى الانتاجية الهائلة اكثر مما خلقتة الأجيال السابقة مجتمعة »^(١) .

وهما يفسران ذلك بأن البرجوازية فريدة في نوعها ، كطبقة حاكمة لأنها ، بعكس كل الطبقات الحاكمة التي سبقتها ، والتي كانت مصالحها الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحافظة على الأوضاع السائدة ، كما هي بدون تغيير ، فان جوهر السلطة البرجوازية هو الديناميكية التكنولوجية تستطيع . « ان البرجوازية لا تستطيع البقاء بدون التثوير المستمر لأدوات الانتاج ، وبالتالي لعلاقات الإنتاج وكل العلاقات الاجتماعية ، بينما كانت المحافظة على أنماط الإنتاج بدون تغيير هو الشرط لبقاء جميع الطبقات السابقة »^(٢) .

منذ ظهور النظرية الاقتصادية كعلم من العلوم ، والاقتصاديون يميزون بين نمطين من النمو : النمو الموسع Extensive والنمو المكثف Intensive ، ومن الممكن تتبع الفرق بين هذين النمطين في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بشكل خاص ابتداء من آدم سميث وانتهاء بكارل ماركس وفريد ريش اينغلز .

يقول ماركس : ان الانتاج « يتمدد سنويا لسببين ، أولا لأن الرأسمال المستثمر في الإنتاج ينمو بصورة مستمرة ، وثانيا : لأن الرأسمال يستغل بصورة اكثر انتاجية »^(٣) .

أي ان ماركس كان يميز بين مصدرين أساسيين من مصادر النمو الاقتصادي : التوسع الكمي في رأس المال ، وزيادة كفاءة استغلاله ، وعلى هذا الأساس قرّر ماركس ان النمو الاقتصادي يكون موسعا « اذا توسع مجال الانتاج » ، ويكون مكثفا « اذا جعلت ادوات الانتاج أكثر كفاءة »

ولكن ماركس لم يقف كما فعل الاقتصاديون الآخرون ، عند حد صياغة تعريف النمو المكثف والنمو الموسع ، وإنما حدد ، بالإضافة لذلك ، العامل الرئيسي في تحقيق النمو المكثف ألا وهو التقدم العلمي التكنولوجي ، فهو يقول :

« مثل زيادة استغلال الثروة الطبيعية عن طريق زيادة الحد الذي تبذله قوة العمل ، فان العلم والتكنولوجيا يمدان رأس المال بقوة تمدد مستقلة عن حجم رأس المال المستغل فعلا » .^(١٠)

ان الفهم الماركسي لتطور العلم غير منفصل عن المفهوم الأوسع للمادية التاريخية فكما ان الظروف الاقتصادية السائدة ومتطلبات الانتاج تشكل المؤسسات السياسية والاجتماعية للإنسان ، كذلك فهي تصوغ نشاطه العلمي في جميع المراحل التاريخية . ان العلوم لا تنمو وتتطور استجابة لعوامل داخلية ذاتية ، وإنما يجب فهم العلم ، من وجهة النظر الماركسية ، بصفته نشاطا اجتماعيا يستجيب للمتغيرات الاقتصادية ، فحاجات الانسان المتغيرة دائما هي التي تحدد مسار التقدم العلمي . لقد كان ماركس منظرا للتقدم العلمي المادي على اساس انه استجابة للمشكلات التي تبرز في مجال الانتاج . أي ان المفهوم المادي للتاريخ لا يقبل بفكرة استقلال العلم عن المجالات الحياتية الأخرى ، فلم الفلك مثلا - كما يقول ماركس - تطور على أيدي قدماء المصريين نتيجة لحاجتهم الملحة للتنبؤ بمواعيد ارتفاع وانخفاض منسوب المياه في نهر النيل ، كما ان استخدام الآلات في العملية الانتاجية في القرن السابع عشر كان « ذا اهمية بالغة (لتطور العلوم) لأنه زود علماء الرياضيات في ذلك الحين بقاعدة عملية وحافز لتطوير علم الميكانيكا »^(١١)

وبالمثل يفسر اينغلز تطور العلوم في عصر النهضة على اساس انه جاء استجابة لمتطلبات الصناعة في ذلك الحين ، فهو يقول : « اذا كانت العلوم قد نهضت من جديد بقوة لم يكن يحلم بها احد ، بعد ان تبدد ظلام العضور الوسطى وتطورت بسرعة مذهلة ، فإننا مدينون للإنتاج في تحقيق هذه المعجزة » .^(١٧)

ثم يمضي اينغلز لشرح العلاقة المتبادلة بين تطور الصناعة وتطور العلوم ، فيقول : « لقد تطورت الصناعة تطورا بالغيا بعد الحملات الصليبية ، فحققت مجموعة من المنجزات الميكانيكية (النسيج ، صناعة الساعات ، المطاحن) والمنجزات الكيماوية (الصباغة ، التعدين ، الكحول) والفيزيائية (العدسات) ، وهذه المنجزات ليست مجرد مادة للتأمل ، وإنما هي تشكل بحد ذاتها ادوات لازمة لأجراء التجارب ، لم تكن موجودة من قبل ، الأمر الذي فتح المجال لبناء ادوات أخرى جديدة ، وبهذا يمكن القول ان العلم التجريبي المنظم قد أصبح ممكنا لأول مرة »^(١٨) .

وفي رسالة كتبها في كانون الثاني عام ١٨٩٥ ، يوضح اينغلز وجهة نظره هذه فيقول : « اذا كانت التكنولوجيا ، كما نقول ، تعتمد اعتمادا كبيرا على مستوى تطور العلم ، فإن العلم يعتمد اكثر بكثير على مستوى التكنولوجيا ومتطلباتها . فاذا ما كان المجتمع بحاجة الى تكنولوجيا ما ، فإن هذا يساعد على تطور العلم اكثر من عشر جامعات »^(١٩) .

لقد عجز الاقتصاديون الكلاسيك من امثال سميث وريكاردو وميلز ، عن فهم ديناميكية التطور العلمي التكنولوجي ومردوده على الانتاج ، بينما استوعب ماركس واينغلز هذه الظاهرة واحلاها مكانة بارزة في تحليلهما للتطور الاقتصادي للمجتمعات الصناعية . وقد انتقد اينغلز مفاهيم الاقتصاديين الكلاسيك ونظرتهم المتشائمة لمستقبل النمو الاقتصادي ، فقال :

« من يستطيع ان يرهن على ان انتاجية الأرض تتزايد وفقا لمتواليه حسابية ؟

ان مساحة الارض محدودة . هذا صحيح ! كما ان القوة العاملة التي تستغل مساحة الأرض هذه تزداد مع زيادة السكان ، ودعنا نعرف ايضا بأن زيادة انتاج الأرض لا تسير بشكل مواز لكمية العمل المبذول ، ولكن يبقى هناك العنصر الثالث ، الذي يتجاهله الاقتصاديون ، وهو العلوم . ان تطور العلوم ايضا لا حدود له ، شأنه في ذلك شأن النمو السكاني . . . ان العلوم تتضاعف ، على الأقل بنفس سرعة تضاعف عدد السكان . ومن المعروف ان السكان يزدادون ، بالمقارنة مع عدد افراد الجيل السابق . ولكن العلم ايضا يتقدم ، بالمقارنة مع حجم المعرفة الموروثة عن الجيل السابق ، وفي ظل ظروف عادية . وفقا لمتواليه هندسية أيضا »

ثم يتساءل اينغلز : « وهل هنالك مستحيل للعلوم ؟ »^(١٠) ان هذا العرض الموجز للتحليل الماركسي في فهم التقدم العلمي التكنولوجي وعلاقته المباشرة بالنمو الاقتصادي يظهر بوضوح عمق هذا التحليل وبعد نظر كل من ماركس واينغلز ، حيث انهما لم يتجاوزا المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد فحسب ، وانما اقتربا كثيرا ايضا من تحليل المفكرين الاقتصاديين في عصر الثورة العلمية الذي نعيش فيه .

٣ - الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد

في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، جرى تحول واضح في اتجاهات الفكر الاقتصادي ، حيث بدأت ملامح مدرسة اقتصادية جديدة ، عرفت باسم المدرسة الكلاسيكية الجديدة تتكون وتحل تدريجيا محل التقاليد الكلاسيكية في دراسة الاقتصاد . وكان من اسباب هذا التحول ان الاستنتاجات المشائمة للاقتصاديين الكلاسيك قد ثبت بطلانها في هذه الأثناء ، فبعكس توقعات ريكاردو وجون ستوروات ميل ، استطاعت البلدان الصناعية ان تحقق وتيرة عالية من النمو ، وان تحافظ على مستوى من الأجور اعلى من حد الكفاف ،

كما تميزت معدلات الربح فيها بالارتفاع ايضا . ولهذا لم يعد التخوف من الركود الاقتصادي ومن تدني الأجور الى حد الكفاف ، امرا يشغل بال الاقتصاديين ، وكان من نتيجة ذلك ان الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد من أمثال جيفونز Jevons ، وأجور edgeworth ومارشال Marshall ، ووكستيد Wicksteed ، ومينغر Menger ، وليراس Walras ، وباريتو Partto ، وكلارك Clark ، وفisher ، ووكسيل Wicksell ، وبيجوي Pigou ، سرعان ما حولوا اهتماماتهم من النمو الاقتصادي على المدى الطويل الى الاهتمام بمبادئ التوزيع الأمثل للموارد على المدى القصير ، ومن دراسة التوازن بين الإنتاج والسكان الى دراسة ميكانيكية السوق ، اي من التحليل الديناميكي (المتطور الحيوي) الى التحليل الستاتيكي (الخامل) ، وكان هذا يعني ايضا الانصراف عن الدراسات التي تتصف بالشمول والنظرة المستقبلية الى تفحص تفاصيل عمل النظام الاقتصادي على المدى القصير ، مثل قرارات المنتجين والمستهلكين وتفاعلهم لتحديد اسعار السوق والاهتمام بالقضايا الآتية وهكذا قلبوا ظهر المجن للاقتصاد الكلي لكي يتفرغوا لدراسة الاقتصاد الجزئي ، وفي الوقت نفسه تخلى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد عن التوجه الاجتماعي التاريخي في دراسة الاقتصاد ليتبنوا الأساليب النظرية والرياضية ، متأثرين في ذلك بأساليب العلوم الطبيعية .

ان هذا التركيز على تحليل مشكلات محدودة لم يكن ناجما ، بطبيعة الحال ، عن عجز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد عن التصدي لدراسة تعقيدات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، وانما هو ناجم ، كما يبدو من كتاباتهم عن قناعة تامة بأن تحقيق المنافسة الكاملة يحقق بصورة تلقائية ، استمرار النمو الاقتصادي ، وبالتالي فلا داعي للتشغال بتحليل ديناميكية النمو . (٦٩)

ولهذا يمكن القول بأن احداً من الاقتصاديين لم يعد يهتم بمناقشة طبيعة النمو الاقتصادي مناقشة منهجية شاملة منذ حوالي ١٨٥٠ وحتى الحرب العالمية الثانية .

لقد كان واضحا منذ نهاية القرن التاسع عشر ان جزءا كبيرا من التراكم الرأسمالي في العالم الغربي لم يكن ليتحقق لولا التقدم العلمي التكنولوجي ، ومع ذلك كان الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد ينظرون الى هذا التقدم وكأنه لا علاقة له بمجال تخصصهم ، بل اعتبروا الظاهرة التكنولوجية غير خاضعة للتفسير والتحليل الاقتصاديين .

لقد اعترف مارشال ، في تفسيره لأسباب النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته بريطانيا بعد عامن ١٧٦٠ ، بأهمية التحسينات التكنولوجية التي ادخلت على صناعات النقل والنسيج ، والحديد والفحم ، ولكنه كان يميل للاعتقاد بأن عملية الاختراع وعملية تبني التكنولوجيات الجديدة تتطوران بصورة تدريجية ومستمرة ، ووفقا لقوانين وقواعد مستقلة عن قوانين الاقتصاد وقواعده . فهو يقول مثلا :

« ومع ان مخترعا او منظما او ممولا عبقريا يبدو وكأنه عدل البنية الاقتصادية لشعب من الشعوب بضربة واحدة ، إلا ان ذلك الجزء من دوره الذي يبدو ليس بالسطحي ولا بالعاير ، يتبين لدى الدراسة بأنه يتمثل فيما ليس هو أكثر من اطلاق العنان لحركة واسعة كانت في مرحلة الإعداد منذ زمن طويل » .^(١٧)

أي ان ما يبدو وكأنه تغير جذري ومفاجيء في تكنولوجيا الانتاج هو في الحقيقة ليس الا نتيجة لجهود جماعية لعدد كبير من المكتشفين السابقين ، أو هو كما يقول مارشال ايضا : « ليس سوى نتيجة لعملية تقدم وانتشار المعرفة »^(١٨) تلك العملية التي اعتبرها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد تسير وفقا لقوانين خاصة بها . ومن هنا ايضا كان التناقض بين اتباع المدرسة الواحدة في تفسير دوافع التقدم العلمي والتكنولوجي ممثلا في المخترعات ، فبينما كان البعض يؤكد على الطبيعة « العفوية » أو « المستقلة » لعملية الاختراع كان البعض الآخر يستشف دافعا ماديا وراء تحقيقها . لقد قال الاقتصادي البريطاني السير ستامب مثلا ، في محاضرة القاها في ذكرى جيمس وات ، بأن دافع الفضول وفكرة الشهرة هي التي

تلعب الدور الأكبر في تحفيز المهندسين أو الفيزيائيين أو الكيميائيين على الاختراع ، بينما اكد اقتصاديون آخرون مثل جي . بي كلارك وسيرارنولد بلانت على العوامل الاقتصادية كدافع للاختراع ، كالأسعار النسبية وحالة التجارة واحتمالات تحقيق الربح ^(١٩) . غير ان باستطاعتنا القول ان الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد ، بصورة عامة ، ركزوا على مبادئ التوزيع الأمثل للموارد ضمن اطار سناتيكبي راكد استثنوا منه ليس فقط التغير التكنولوجي وإنما ايضا مجموع التغيرات التي كانوا يطلقون عليها اسم المتغيرات « الثقيلة » كالسكان وكتلة رأس المال والتكنولوجيا ^(٢٠) .

استطاعت النظرية « الجزئية » للكلاسيكيين الجدد ان تصمد حتى الى ما بعد الحرب العالمية الأولى . غير ان هذه الحرب والأزمة الاقتصادية التي اعقبتها ، وما رافقها من بطالة جماعية دفع الاقتصاديين لإعادة النظر في مشكلات النمو الاقتصادي وبالتالي للاهتمام من جديد بعوامل النمو في الأجل الطويل ، أي بالعوامل التي كانت تعتبر من قبل « خارجية » كالعلم والتكنولوجيا والتنظيم والاستثمار والسكان والبنية الاجتماعية . وقد كان الاقتصادي النمساوي الأصل شومبيتر Schumpeter أول من رد الاعتبار لهذه العوامل ، مؤكدا بذلك على أهميتها بالنسبة للعملية التنموية . وقد أكد شومبيتر بشكل خاص على أهمية العوامل المسؤولة عن التذبذبات الاقتصادية مبرزاً بصورة خاصة ما أسماه بالتجديدات التنظيمية . لقد ربط شومبيتر ربطاً وثيقاً بين المنظمين والمخترعات التكنولوجية . فالتقدم الاقتصادي ، من وجهة نظره ، هو نتيجة لهذه المخترعات التي يستغلها المنظمون لإعادة تنظيم الانتاج بصورة أكثر كفاءة عن ذي قبل . وبعبارة أخرى من الكلاسيكيين الجدد ، خاصة جون ستوارت ميل ، لم يكن شومبيتر يؤمن بتدرجية واستمرارية تدفق المكتشفات العلمية والاختراعات التكنولوجية ، وإنما كان يعتقد بأن التقدم العلمي يتحقق على شكل قفزات أو فورات تحدث فجأة ثم تجبو . وقد استند شومبيتر على هذه المقولة في تفسير الدورة الاقتصادية التي تتميز بمراحل متعاقبة من الازدهار والكساد .

لقد اعطى شومبيتر - كما اسلفنا - دورا مركزيا للمنظم في عملية التطور التكنولوجي . لأن المنظم ، بالنسبة له ، هو المخترع . وهو الذي يتولى اختيار عوامل الانتاج وكمية الوحدات المستخدمة من كل منها في العملية الانتاجية . وهنا لا بد من الاشارة الى ان شومبيتر يميز بين ثلاث مراحل مختلفة لعملية التغير التكنولوجي هي : مرحلة الاكتشاف ، ومرحلة الاختراع ، أي وضع الاكتشاف موضع التطبيق ، ومرحلة التقليد أو مرحلة شيوع الاختراع . واعتبر شومبيتر مرحلة الاختراع هي اهم هذه المراحل الثلاث ولهذا اعطى اهمية مركزية للمنظم المخترع مرحلتي الاكتشاف والتقليد ، ولهذا ايضا اعطى اهمية مركزية للمنظم المخترع وفي تقرير ذلك يقول شومبيتر :

« حالما يجري التغلب على مختلف انواع المقاومة الاجتماعية لشيء جديد كلية وغير مجرب ، يصبح من السهل ليس فقط عمل الشيء نفسه مرة ثانية وانما ايضا عمل اشياء مشابهة في اتجاهات مختلفة - وهكذا يؤدي النجاح الأول الى ظهور عنقود من النجاحات »^(٢١) .

ولا يخفي على احد ان في هذا التقرير محاولة واضحة للتقليل من اهمية المرحلة الثالثة - مرحلة الشبوع - من المراحل المتعاقبة لعملية التغير التكنولوجي . اما بالنسبة للمرحلة الأولى مرحلة الاكتشاف - فان شومبيتر يسقطها كلية من حساباته الاقتصادية بل يقول بوضوح ان مرحلة الاختراع لا تعتمد بالضرورة على مرحلة الاكتشاف .

« ان الاختراع ممكن بدون اي شيء يمكن تسميته اكتشافا ، كما ان الاكتشاف لا يحفز بالضرورة على الاختراع . . . والاكتشاف وحده ليست له اية اثار اقتصادية على الاطلاق »^(٢٢) .

ان شومبيتر لم يرفض فقط فكرة اعتماد الاختراع على الاكتشاف ، وانما اكد ايضا بأن العملية الاجتماعية بفرز الاختراعات تختلف « اقتصاديا واجتماعيا » عن العملية الاجتماعية التي تعزز المكتشفات .

لقد لعب شومبيتر دورا أساسيا في إعادة تركيز الأنظار على أهمية التغير التكنولوجي عندما سلط الضوء على دور المنظم في عملية النمو الاقتصادي . فالمنظم بالنسبة لشومبيتر هو مركز الثقل في هذه العملية ، التي تأخذ على يد المنظم ، شكلا أو أكثر من الأشكال التالية : تقديم سلعة جديدة ؛ استخدام طريقة إنتاجية جديدة ، فتح أسواق جديدة ، استغلال مصدر جديد من مصادر الطاقة واخيرا إعادة تنظيم صناعة من الصناعات . ولكن شومبيتر فشل في تقديم نظرية متكاملة للتغير التكنولوجي . عندما فصل فصلا اعتباريا بين المراحل الثلاث وعندما قلل من أهمية البحث العلمي ومدلوله الاقتصادي بالنسبة لظهور الاختراعات فعملية البحث العلمي ، أو عملية الاكتشاف ، تبدو وكأنها تجري وراء الكواليس وبعيدا عن الأنظار ، بالنسبة لشومبيتر فهو يتجاهلها ويكتفي بتسليط الضوء على عملية الاختراع ، التي تبدو من تحليله وكأنها تظهر كاملة النمو ، لا تسبقها مرحلة أعداد ولا تتبعها مرحلة تطوير وتحسين . ونتيجة لذلك تبدو ظاهرة الاختراع ، في تحليلات شومبيتر ، كظاهرة منعزلة نلتمس نتائجها ولكننا نجهل خصائصها كما نجهل المراحل التي تمر فيها للوصول الى وضعها اقتصاديا موضع التنفيذ والاستغلال .

يضاف الى ذلك ان دور المنظم ، كمحور في عملية التغير التكنولوجي ، كما صورته شومبيتر ، لم يعد على هذا المستوى من الأهمية في إيماننا هذه . صحيح ان الجزء الأكبر من عملية التجديد التكنولوجي كان يتم في السابق اما بواسطة المخترعين انفسهم أو بواسطة المنظمين الذين كانوا يشترون حق استغلال المنتج الجديد أو الأسلوب الانتاجي الجديد . ولكن المؤسسات الانتاجية الكبيرة هي التي أصبحت تقوم بهذه العملية اليوم ، حيث يشارك فيها ، ضمن المؤسسة الواحدة ، عدد كبير من الأفراد الى درجة أصبح من الصعب معها تحديد دور مميز للمنظم .

٤ - كينز وما بعده

كان الاقتصاديون القدامى والمحدثون حتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن لا يعيرون اهتماماً لمشكلات العمالة البطالة ، لأنهم كانوا يعتقدون ان النظام الاقتصادي يمكن ان يتعرض لنكسات مؤقتة قد تؤدي الى ظهور بطالة مؤقتة ، ولكن النظام الاقتصادي سرعان ما يستعيد حيويته فتسوى مشكلة البطالة بصورة تلقائية . غير ان ازمة الثلاثينات الكبرى اظهرت بطلان هذا الاعتقاد . ففي خريف عام ١٩٢٩ حدث انهيار في الأسواق المالية الأميركية ، سرعان ما امتد الى الصناعات المختلفة ، التي شرعت في تسريح الأيدي العاملة بالجملة . فقد كانت نسبة العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأميركية في شهر حزيران عام ١٩٢٩ لا تزيد عن واحد في المائة من القوة العاملة . ولكن هذه النسبة ما لبثت ان وصلت في اذار عام ١٩٣٣ ، الى اكثر من ٢٣ في المائة^(٢٣) . وقد امتدت هذه الأزمة فشملت سائر البلدان الرأسمالية ، حيث بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل ٣٥ مليوناً في البلدان الرأسمالية الصناعية فقط^(٢٤) . ولم يتمكن الاقتصاد الرأسمالي العالمي من تجاوز هذه المحنة ، وبالتالي من تحقيق العمالة الكاملة من جديد الا بعد اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية .

وقد دفع عمق هذه الأزمة الكثيرين من الاقتصاديين الى التشكيك في صحة النظريات الاقتصادية السابقة ، ولكن تفسير اكاديميا معقولا لاستمرار البطالة لم يظهر إلا عام ١٩٣٦ عندما اصدر الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز كتاب « النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود » الذي تضمن نظرية كاملة في التوظيف . ومع أن نظرية كينز العامة كانت بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي إلا أنها اقتصر في التحليل على متغيرات اقتصادية في المدى القصير ، فأظهرت العلاقة ، من منظور الاقتصاد الجزئي ، وعلى أساس ستاتيكي بين الدخل والاستهلاك ، والادخار والاستثمار ، وأهملت العوامل الديناميكية المؤثرة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مثل التراكم الرأسمالي والعلوم والتكنولوجيا والسكان . لقد افترض

كينز ، في تحليله ، أن العوامل التالية معطاة وثابتة : « . . . مستوى المهارة وكمية العمل المتاحة ، وكمية وتنوعية المعدات ، والتقنية ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين وعاداتهم . . . »^(١٠) أي أن كينز حدد نفسه بإطار تحليلي جاد فقد ركز على قضايا المدى الطويل التي كانت الشغل الشاغل للاقتصاديين من أمثال ماركس وشومبيتر .

لقد حاول بعض الاقتصاديين الذين برزوا بعد كينز ، وخصوصا هارود R.F.Harrod ودومر E.D.Domar أن يعينوا النظرية الاقتصادية الحديثة عن طريق سد الثغرات التي ظهرت في تحليلات كينز ، فطوروا نماذج تنموية « ديناميكية » أخذت بعين الاعتبار التغيرات على المدى البعيد ، في الاستثمار والانتاج ، والدخل والادخار ، بهدف تحقيق « توازن ديناميكي » أو وثيرة نمو مطردة . ولكنهم استمروا في النظر الى التغير العلمي التكنولوجي على اساس انه عامل غير اقتصادي « أو « خارجي » . فلم يتمكنوا من الربط بين التقدم التكنولوجي والاستثمار ، ولا بين التقدم التكنولوجي والعمالة والدخل . كما لم يحاولوا فهم العوامل التي تتحكم في وثيرة التقدم واتجاهاته . غير ان تزايد الاهتمام بدراسة عوامل النمو الاقتصادي ادى تدريجيا الى تزايد الاحساس لدى الاقتصاديين بأنه لم يعد من المعقول عمليا الاستمرار في تجاهل دور العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية.والعلم التطبيقي يلعب دورا بارزا الأهمية في النمو الاقتصادي الحديث . وقد كانت هذه التهيؤات بداية سلسلة من المحاولات الجادة لادخال العلم والتكنولوجيا ضمن اطار النظرية الاقتصادية . وقد كان الاقتصادي الاميركي سيمون كوزنيتيس Simon Kuznets من أوائل الرواد في هذا المجال . ويسدو ذلك واضحا حتى في الكتابات الأولى لكوزنيتس ويشكل خاص في « النظرية القطاعية للنمو » ، فهو يقول ان فرعاً أو أكثر من الفروع الصناعية يمكن في فترة معينة ، ان تكون القطاعات القائدة في الاقتصاد الوطني لبلد من البلدان حيث تدخل عليها تحسينات تكنولوجية سريعة ومستمرة ، فتستطيع ، بفضل ذلك ، ان تجرّ وراءها بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولكن كوزنيتس لم يستبعد

احتمال تأخر هذه الفروع الصناعية في اللحظة التي ينتهي فيها مفعول التحسينات التكنولوجية ، ولهذا يقول بأنه لا بد من اعطاء مركز القيادة لفروع صناعية أخرى تكون أقدر على الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة ، إذا ما أريد لعملية النمو أن تستمر .

وقد لجأ كوزنتيس لاثبات صحة مقولاته للاستشهاد بالتجارب التنموية لعدة بلدان فأشار إلى أهم ما يميز أنجح هذه التجارب وهو الانتاجية المتعاظمة التي لا يمكن أن تتحقق إلا :

« من خلال الاختراعات الرئيسية ، أي تطبيق المعرفة التكنولوجية الجديدة على عملية الانتاج الاقتصادي . . ولم يعد من الضروري في هذه الأيام التأكيد على أن العلم هو قاعدة التكنولوجيا الحديثة ، وأن التكنولوجيا الحديثة هي بدورها قاعدة النمو الاقتصادي الحديث . فبدون ظهور وتطور العلم الحديث والتكنولوجيا القائمة على العلم ما كان من الممكن لا للانتاج الاقتصادي ولا للسكان أن يتزايدوا بمثل هذه الوتائر العالية طوال القرن والنصف الأخير في البلدان المتطورة . صحيح أن نمو المعرفة المجربة ، أي التعميم العلمي للمعلومات التجريبية ، وكذلك التكنولوجيا الحديثة القائمة على العلم . كانت شروطاً ضرورية ولكنها ليست كافية . إن المعرفة بحد ذاتها لا تكفي . . . ومع ذلك فإن لنمو العلم والمعرفة التكنولوجية أنماطاً خاصة بهما ، وعلى الرغم من صعوبة تحديد هذه الأنماط (خصوصاً بالنسبة للاقتصادي) فلا بد من محاولة ذلك لأنها ذات علاقة وثيقة بالنمط الذي يظهره النمو الاقتصادي الحديث »^(٦٦) .

وفي محاولة لتحديد هذه الأنماط ، يميز كوزنتيس بين (أ) الاكتشاف العلمي ، كإضافة للمعرفة ، (ب) الاختراع ، أي وضع المعرفة الموجودة موضع التطبيق لتحقيق هدف نافع و (ج) التجديد (الابتكار) . وهو أول إستخدام صناعي لاختراع ما ، و (د) التحسين وهو التطبيق المحدود ، وأخيراً (هـ) إنتشار التجديد

الذي غالبا ما ترافقه التحسينات . ويقول كوزنتيس بأن هناك تأثيرات متبادلة بين هذه المراحل المتعاقبة حيث تؤدي التنمية الصناعية إلى مزيد من التحسينات والاختراعات والاكتشافات العلمية ، كما توجد أيضا إختناقات ما بين هذه المراحل لأن الاكتشافات العلمية لا تؤدي جميعها بالضرورة إلى إختراعات ، كما أنه لا يجري إستغلال جميع الاختراعات ، وبالمثل فليس جميع الابتكارات بالضرورة إبتكارات ناجحة وهنا يعترف كوزنتيس بأننا : لا زلنا نجهل الكثير حول هذه العلاقة المتشابكة بين مراحل التطوير التكنولوجي ، ولهذا فهو يركز على عملية تحويل الابتكار للمعرفة العلمية الجديدة والاكتشافات إلى إستخدامات إنتاجية ، فيؤكد على أهمية ثلاثة عوامل ، في هذا الصدد ، هي (أ) الاستثمار الرأسمالي (ب) المواهب التنظيمية (جـ) السوق .

ويخلص من ذلك إلى إستنتاج مفاده أن النمو الاقتصادي هو ، بالتالي ، محصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية^(٧٧) .

وقد أكد كوزنتيس في مرحلة لاحقة بصورة أشد على أهمية العلم والتكنولوجيا ، مشيرا إلى أن الاستثمار الرأسمالي لا يشكل مقياسا كافيا للنمو الاقتصادي ، وقال ان أهم رأسمال لأي بلد صناعي متقدم هو رأسماله البشري ، وما يتوفر لديه من معارف علمية وتكنولوجية ناجمة عن التعليم والتدريب .

٥ - الفكر الاقتصادي المعاصر

تمثل نهاية الحرب العالمية الثانية بداية لانعطاف حاسم في موقف الفكر الاقتصادي المعاصر من قضايا التغير التكنولوجي . فمع إعادة بناء إقتصاديات البلدان التي دمرتها الحرب ، والنهوض الاقتصادي المذهل لكل من ألمانيا الغربية واليابان ، ومع بروز قضية التخلف الذي ترزح تحته البلدان المستقلة حديثا ، إنتقل مركز الثقل في الدراسات الاقتصادية من الهموم الكينزية التي كانت تتمحور حول « العمالة الكاملة » إلى قضايا النمو والتنمية . ويتزايد الإقبال على دراسة عوامل

النمو الاقتصادي ، تولدت قناعات لدى أوساط واسعة من الاقتصاديين المعاصرين بأن التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة ، وبين المتقدمة والنامية لا يفسره فقط عدد الآلات التي تسخرها الدول المختلفة في عمليات الإنتاج ، وبأن النظرية الاقتصادية التقليدية ، التي تعزو الزيادة في الإنتاج للزيادة في معدل رأس المال المستثمر بالنسبة لكل فرد من أفراد القوة العاملة ، قاصرة عن تحديد وتحليل عوامل النمو الاقتصادي . لقد كانت هذه النظرية تفسر النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتسارع معدل التراكم الرأسمالي ، وبأن الزيادة في إنتاجية العمل سببها زيادة سرعة الوتائر التي يحقق الاقتصاد القومي بموجبها إضافات لما يتوفر من كتلة رأسمالية ، بل إن إقتصاديا معاصراً مثل وولت روستو W.Rostow اعتبر « انطلاقة » نحو النمو الاقتصادي مرادفاً لارتفاع مفاجيء في معدل الادخار وفي صافي التكوين الرأسمالي^(١) .

وفي مقابل هذه النظرية تزايدت الأدلة والبراهين ، في منتصف الخمسينات من القرن الحالي ، على أن :

(١) التغير التكنولوجي يشكل ، بدون ريب ، أحد العوامل الرئيسية ، إن لم يكن العامل الرئيسي ، في تحقيق وتأثير عالية للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة .

(٢) العوامل الكامنة وراء التغير التكنولوجي هي ، في الأساس ، عوامل اقتصادية يمكن إخضاعها للتحليل الاقتصادي ، وليست ، كما كان شائعاً من قبل ، عوامل « خارجة » عن مجال التحليل الاقتصادي .

(٣) من الممكن مع تطوير أدوات التحليل الاقتصادي ، قياس نسبة مساهمة التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصورة رقمية .

وقد كان لاثنتين من الاقتصاديين الأميركيين المعاصرين هما أبراموفيتس M.Abramovitz وسولو R.Solow دور الريادة في تحقيق هذا الانعطاف الذي كان بداية مراجعة وتعديل لأجزاء رئيسية من النظرية الاقتصادية .

ففي بحث نشرت عام ١٩٥٦ بعنوان «إنجاهات الموارد والانتاج في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٠» ، أثار أبراموفيتس كثيرا من التساؤلات حول نجاعة الأدوات التي تستخدمها النظرية التقليدية في تحديد دور العوامل المختلفة ومدى مساهمة كل منها في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٠ ، لقد حاول إبراموفيتس في بحثه المذكور أن يحدد نسبة مساهمة التغيرات في المدخلات من رأسمال وعمل في إرتفاع الدخل الفردي في الولايات المتحدة ما بين عامي ١٨٧٨ و ١٩٥٣ ، فوجد أن معدل الدخل الفردي قد تضاعف خلال الفترة المذكورة أربع مرات بينما سجلت المدخلات من رأس المال والعمل في الفترة نفسها زيادة تبلغ حوالي ١٤ في المائة فقط ، وهنا تساءل أبراموفيتس عن مدى صحة النظريات الاقتصادية التي تعزو أية زيادة في معدل الدخل الفردي إلى زيادة كمية المدخلات من رأس المال والعمل ، حيث قال : في الفترة الواقعة ما بين ١٨٧٨ و ١٩٥٣ تضاعف الناتج المحلي الصافي بالنسبة للفرد الواحد وبالأسعار الثابتة أربع مرات تقريبا ، بينما تضاعف السكان أكثر من ثلاث مرات . إن مصدر الزيادة الكبيرة في الناتج الصافي للفرد الواحد ليس هو في الأساس الزيادة في المدخل من العمل ولا حتى الزيادة في رأس المال . . وإنما يجب البحث عن مصدرها ، بصورة رئيسية ، في مجموعة القوى المجهولة التي تسببت في إرتفاع الانتاجية ، أي الناتج لكل وحدة من الموارد المستغلة» (٣٠) .

ومع أن أبراموفيتس كان يميل إلى تسمية هذه القوى المسؤولة أساسا عن إرتفاع الانتاجية بإسم «التغير التكنولوجي» إلا أنه أطلق عليها ، فيما بعد ، إسم «العامل المتبقي» Residual - مؤكدا في الوقت نفسه عقم النظريات التي تعتبر النمو الاقتصادي مجرد تكديس للمزيد والمزيد من عوامل الانتاج التقليدية (رأس المال والعمل) ، ولهذا قال أيضا في بحثه المذكور ، أن النمو غير المفسر في إنتاجية الموارد يمثل . في الواقع ، «مقياسا لمدى جهلنا» (٣١) بديناميكية النمو الاقتصادي .

أما سولو فقد نشر عام ١٩٥٧ مقالا بعنوان «التغير التكنولوجي ودالة الانتاج

الكلية» (٣٣) حلل فيه الزيادة في الانتاجية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٠٩ و ١٩٤٩ ، فوجد أن معدل الرأسمال المستثمر لكل شخص - ساعة قد ارتفع ، خلال الفترة المذكورة ، في القطاع الخاص خارج القطاع الزراعي ، بنسبة ٣١,٥ في المائة ، ثم افترض ، على أساس دالة كوب - دوجلان (Cobb - Douglas Production Function) أن كل ٣ في المائة من الزيادة في رأس المال المستثمر تؤدي إلى زيادة الانتاج بنسبة ١ في المائة ، فاستنتج أن الزيادة المذكورة في رأس المال (٣١,٥ ٪) ستؤدي إلى زيادة في إنتاجية الفرد الواحد قدرها حوالي ١٠ في المائة . غير أن المعطيات المتوفرة لسولو كانت تظهر أن إنتاجية الفرد في الساعة قد ارتفعت في القطاع نفسه وخلال الفترة الزمنية نفسها ليس بنسبة ١٠ في المائة وإنما بنسبة ١٠٤,٦ في المائة . وهنا تساءل سولو : إذن ما هو العامل المسؤول عن تحقيق زيادة الانتاجية بنسبة ٩٠ في المائة ، إذا كانت الزيادة في رأس المال المستثمر للفرد الواحد مسؤولة عن تحقيق ١٠ في المائة فقط ؟ لقد سمى سولو جميع الزيادات في معدل الانتاجية ، التي لا تفسرها الزيادات في معدل الرأسمال المستثمر بعامل « التغير التكنولوجي » (٣٤) .

إن النتائج المذهلة التي توصل إليها أبراموفيتس وسولو ، كل على حدة ، والتي تظهر أن مساهمة التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي تفوق أضعافا مساهمة التغيرات الكمية في المدخلات من رأسمال وعمل ، تكشف عن ثغرات واسعة ونقص أساسي في نظريات النمو التقليدية ، حيث أننا بتجاهلنا عامل التغير التكنولوجي كنا ، فيما يبدو ، وإلى وقت قريب ، كما يقول روزنبرغ (٣٥) ، نمثل مسرحية هاملت المشهورة بدون الأمير ، فكما أن الأمير هو الشخصية الرئيسية في مسرحية شكسبير ، كذلك يمثل التغير التكنولوجي العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي .

ولهذا أيضا فتحت إستنتاجات أبراموفيتس وسولو الباب على مصراعية للعديد من الدراسات الاقتصادية الجادة لقياس التغير التكنولوجي ، من ناحية ، ولفهم طبيعة وأبعاده وحوافزه من الناحية الثانية .

الخلاصة

منذ نشأة علم الاقتصاد والاقصاديون مهتمون بدراسة النمو الاقتصادي ، أي الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي . غير أن نقاط التركيز في دراسة النمو الاقتصادي كانت تتغير من عصر الى عصر ومن مدرسة إلى مدرسة . فقد كان التجاريون ، مثلا ، يؤكدون على أهمية تطوير الصناعة والتجارة كشرط أساسي لقوة وثراء الدولة ، وكانوا يعتقدون أن فرض القيود على المستوردات هو أنجح السبل للوصول الى ذلك ، بينما كان آدم سميث يرى أن التطور الحر لقوى الانتاج هو الضمانة الحقيقية للتقدم الاقتصادي ، فتراكم رأس المال وتقسيم العمل سيؤديان تدريجيا إلى نمو الانتاج بالنسبة للفرد الواحد . أما ريكاردو فقد كان متشائما بالنسبة لمستقبل التطور الاقتصادي للأمم ، حيث كان يعتقد أن زيادة عدد السكان ستؤدي إلى إنخفاض الأجور وإلى نقص الأرض وبالتالي لارتفاع الريع ، وسيؤدي هذا بدوره إلى تدني الأرباح وبالتالي إلى سيادة حالة من الركود الاقتصادي . وقد استمرت هذه النظرة التشاؤمية طوال القرن التاسع عشر ، الأمر الذي أدى لاطلاق لقب « العلم البائس »^(٢٥) على علم الاقتصاد .

إن نظرة آدم سميث التفاؤلية ، التي أثبت الزمن واقعيتها ، كانت أيضا تعود للظهور ما بين الحين والحين ، حيث كانت تشكل المنطلق الأساسي لاقصاديين مثل جون ستيوارت ميل وشومبيتر ، الذي قدم « المنظم » بصفته الشخص الذي يضمن إستمرارية النمو . ولكن النظرة الكلاسيكية الجديدة تعود ، في مطلع القرن العشرين ، لتركز جل اهتمامها على حالة الركود ، التي هي عبارة عن حركة اقتصادية تدور في نفس الحلقة وتكون فيها جميع القيم ثابتة جامدة فليس هناك إدخار ولا إستثمار ، وقد كان من نتائج إنتشار هذه النظرة إختفاء النمو الاقتصادي من على مسرح الفكر الاقتصادي .

ومع بداية الثلاثينات عادت النظرة التشاؤمية للظهور من جديد لتؤكد أن

الركود والكساد الاقتصادي هما ظاهرة أبدية ودائمة . أما بالنسبة لكينز فقد كانت مهمة السيطرة على الأزمة الاقتصادية الطاحنة أكثر إلحاحا من دراسة نمو الدخل في المدى الطويل .

إن الاهتمام بالنمو الاقتصادي لم يحتل مكانته الملائمة في الفكر الاقتصادي إلا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . وقد تميزت الدراسات الاقتصادية منذ ذلك الحين بإبراز دور التقدم العلمي التكنولوجي كعامل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي الذي شهده العالم الصناعي في العقود الثلاثة الأخيرة .

Footnotes

1. Spengler, J.J., "Mercantilist and Physiocratic Growth Theory", in *Theories of Economic Growth*, edited by Hoselitz B.F., (Glencoe, Illinois, 1960) p.p 65/88.
2. Musson, A.E., *Science, Technology, and Economic Growth in the Eighteenth Century*, (Methuen, London 1972) p.3.
3. Ricardo, D., *The Principles of Political Economy and Taxation* (Dutton & Co., New York 1911) p.56.
4. Litiche, J.M., Adam Smith and David Ricardo on Economic Growth, in: *Theories of Economic Growth*, Edited by Hozelitz B.F., The PFree Press of Glencoe, Illinois, 1960, p.75.
5. Spengler J.J., John Stuart Mill on Economic Development in *Ibid*, P.75.
6. Marx, Engles, *Manifest der Kommunistischen Partei*, *Deitz Verlag*, Berlin 1958, p. 12
7. Marx, Engles, *Selected Works*, Vol.1, Foreign Languages Publishing House, Moscow 1951, p.36.
8. Marx, *Theories of Surplus Value*, Vol.2, Foreign Languages Publishing House, Moscow 1968, p. 524.
9. Marx, *Capital*, Vol.2, Foreign Languages Publishing House, Moscow 1962, p. 172.
10. *Ibid*, p. 605.
11. Marx, *Capital*, Vol. 1 Chicago: Kerr 1906, p. 564.
12. *Ibid*, P. 382-83.
13. *Ibid*, p. 248.
14. Marx, Engles, *Selected Works*, Letter from Engles to H. Starkenbugg, Jan. 25, 1895, Vol.2, Foreign Languages Publishing HOUse, Moscow 1951, p. 457.
15. Marx, Engles, *Selected Works*. Vol. 1, ELPH, Moscow 1951, p. 547.
16. Musson, A.E., *op.cit* p.5.
17. Marshall, A., *Principles of Economics*, (Macmillan and Co., London 1930) p. xiii.

18. *Ibid*, p. xiii
19. Musson, A.E., *op. cit.* p. 8.
20. Meier, G., Baldwin E., R, **Economic Development, Theory History Policy**, Wiley & Sons, INC., London 1943, p. 66.
21. Schumpeter, J.A., **Capitalism, Socialism and Democracy** (Unwin University Books 1966). p.10.
22. Schumpeter, J.A., **Business Cycles**, Vol.1, (MacGraw-Hill- 1939) P.84.
23. Ferguson, C.E., & Kreps, J.M., **Principles of Economics**, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., New York-1965) p.9
24. Okonomisches Lexikon, **Verlage die wirtschaft**, Berlin, 1967, p.1099.
25. Keynes, J.M. **The General Theory of Employment, Interest and Money**, (Harcourt, Brace and Co., New York, 1936) p.245.
26. Kuznets, S., **The Meaning and Measurement of Economic Growth, Six lectures on Economic Growth** (Glencoe, Illinois 1959).
27. Musson, A.E., *op.cit.* p.16
28. *Ibid*, p.17.
29. Rostow, W.W., **The Stages of Economic Growth** (Cambridge University Press, Cambridge 1965) p.39.
30. Abramovitz, M, **Resource and Output Trends in the United States since 1870**, in: **The Economics of Technological Change**, edited by: Rosenberg, N., Penguin Books, Harmondsworth 1971, p. 321.
31. *Ibid*, p. 328.
32. Solow, R., **Technical Change and the Aggregate Production Function**, in: **The Economics of Technological Change.**, edited by Rosenberg, N., Penguin Books, Harmondsworth, 1971, p.344-362.
33. *Ibid*, p. 345.
34. Rosenberg, N. **Perspectives on Technology**, Cambridge University Press, Cambridge 1976, p. 9.
35. Pen, J., **Modern Economics**, Penguin Books, Harmondsworth 1972, p. 190.



مجلة جديدة

تصدر مرتين في العام

مجلة معهد المخطوطات العربية

- مجلة متخصصة نصف سنوية مُحَكَّمة، تقدم البحوث الأصلية في ميدان المخطوطات العربية.
- تهتم المجلة بنشر البحوث، والدراسات، والنصوص المحققة، وفهارس المخطوطات، ومراجعة الكتب، كما تعرف بالتراث المخطوط.
- مواعيد صدور المجلة بونه (حزيران) وديسمبر (كانون أول) من كل عام.
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير.
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير.
- ثمن العدد: نصف دينار كويتي، أو ما يعادله من العملات الأخرى.
- الاشتراك السنوي: دينار كويتي أو ما يعادله من العملات الأخرى.
- العنوان:

معهد المخطوطات العربية

ص.ب. ٢٦٨٩٧ الصفاة - الكويت

الرضا الوظيفي وأثره على إنتاجية العمل*

د. ناصف عبد الخالق**

مقدمة : البحث في موضوعات الرضا الوظيفي

من الصعب تحت هذا العنوان أن نحيط بكثير من الدراسات أو البحوث الخاصة بالرضا الوظيفي ، فقد كان هذا الموضوع بطبيعته - وما زال - مجالا خصبا لكثير من الباحثين على اختلاف اتجاهات وطرق البحث التي سلكوها ، والأهداف التي توخوها .

وليس من أهداف هذه المقدمة أن تتناول الجهود السابقة في هذا المجال في كثير أو قليل ، ولكننا نكتفي بالقاء الضوء على هذه الدراسات في مجملها من خلال الملاحظات الآتية :

الملاحظة الأولى : أن معظم دراسات الرضا الوظيفي قد اعتمدت على التجارب التي خضع لها موظفو المستويات الدنيا Rank — and — file Workers . وأن اتجاهها إلى غير هؤلاء من المديرين والفنيين وذوي المهن التخصصية لم يبدأ إلا في وقت قريب على نحو لم تتبلور معه نتائج أو معطيات مستقرة . وإن كانت النتائج الأولية توضح أن محددات وإتجاهات الرضا الوظيفي بين الموظفين Job Satisfaction تختلف عن محددات واتجاهات الرضا الإداري بين المديرين

Managerial satisfaction (١) .

* هذه الدراسة ، هي الاطار التمهيدي لدراسة أكثر تفصيلا تقع في ١٥٦ صفحة حول الرضا الوظيفي لدى قوة العمل الوافدة في القطاع الحكومي الكويتي وأثره على انتاجية العمل ، وهي دراسة قامت لجنة البحوث والتدريب بكلية التجارة جامعة الكويت بتمويلها .

** المدرس بقسم ادارة الاعمال في جامعة الكويت ومستشار الشؤون الاكاديمية لدى مركز الدراسات المصرفية .

الملاحظة الثانية : أن معظم دراسات الرضاء الوظيفي قد أجريت في منظمات ومنشآت ذات طبيعة إنتاجية واقتصادية^(١) ، وأن معظم هذه المنشآت قامت بنفسها بهذه الدراسات . ولم تحمل لنا المعرفة المتاحة تجارب هامة لدراسة هذا الرضاء أو قياسه في منظمات الادارة العامة يمكن إعتبارها أساسا لدراسات أخرى في هذا المجال.

الملاحظة الثالثة : أن معظم دراسات الرضاء الوظيفي كانت دراسات إرتباطية Correlational in Nature أعتمدت على بحث وقياس الارتباط Correlational Methods بين متغير أو أكثر من المتغيرات المؤثرة في الرضاء الوظيفي^(٢) .

إن هذه الدراسات « الارتباطية » قد تبدو مفيدة في المراحل الأولى للدراسة مشكلات الرضاء الوظيفي حين نكون بصدد تحديد المشكلة ، ولكنها - أي هذه الدراسات - لا تساعد على تفسير هذه المشكلات أو الفاء الضوء الكافي على جوانب السببية فيها Causation .

فنحن على سبيل المثال نستطيع القول بأن المتغير (أ) يرتبط بالمتغير (ب) ولكننا لا نستطيع أن نعرف بمقتضى هذه الدراسات ما إذا كان المتغير (أ) سببا للمتغير (ب) أو المتغير (ب) سببا للمتغير (أ) أو أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة مشتقة أو ناتجة عن تأثير متغير ثالث هو (ج) .

لذلك كان من الأجدر بنا في محيط العلوم الادارية أن نهتم بمعرفة السببية ، فقد كانت دراسة السببية هي أسلوب البحث الذي قامت عليه علوم أخرى مثل العلوم الطبيعية والبيولوجية وغير ذلك .

الملاحظة الرابعة : وهي ترتبط بالملاحظة السابقة ، وتعتمد على ما وجدناه من إقتصار معظم دراسات الرضاء الوظيفي على قياس هذه الارتباطات في وقت معين ، وربما كان من الأجدى أن يتم بحث وتحليل هذه الارتباطات على امتداد فترة زمنية معينة ، يتم خلالها تتبع مسيرة هذا الرضاء واتجاهاته بين مجموعة من العاملين أو المديرين لنرى ونتعقب كيف تتغير دوافعهم وقيمهم ومؤشرات رضائهم على امتداد

هذه الفترة التي تتغير فيها مستوياتهم وأوضاعهم الوظيفية والوظائف التي يشغلونها والأجور والمزايا التي يحصلون عليها .

إن مؤدى هذه الملاحظة ، هو أن ننقل من البحث الاستاتيكي لظواهر الرضاء الوظيفي في وقت ما إلى البحث الديناميكي المتصل لنفس هذه الظواهر في أوقات وظروف مختلفة .

أما الملاحظة الخامسة والأخيرة : فهي تتعلق بالأداة أو الوسيلة المستخدمة في دراسات وبحوث الرضاء الوظيفي ، فقد تلاحظ لنا أن معظم هذه الأدوات كانت أدوات مباشرة فهي تسأل عن تأثير المتغير (أ) على المتغير (ب) ولكنها لا تهتم بالسؤال : تحت أية ظروف يمكن للمتغير (أ) أن يؤثر في المتغير (ب) وبعبارة أخرى فبدلا من أن نسأل عن أثر نمط القيادة أو المشاركة في إتخاذ القرارات أو الرضاء الوظيفي على إنتاجية العاملين وفاعليتهم ، بدلا من أن نسأل هكذا بطريقة مباشرة ، ليكن سؤالنا عن الظروف والشروط التي يتحقق بها هذا التأثير . ويقول « فروم » في هذا الصدد : « أن العالم مصمم بطريقة بحيث لا يؤثر فيها متغير على متغير - أو حدث على حدث - إلا في ظروف معينة » (١) .

وأخيرا فرغم الاعتراف بعدم وجود نظرية متكاملة للمعرفة في مجال الرضاء الوظيفي ، إلا ان اهتمام علم النفس والسلوك التنظيمي بالدراسات التطبيقية في هذا المجال يظل هو السبيل لميلاد هذه النظرية . ومن الدراسات التي أسهمت في بلورة عدد من نماذج المعرفة الخاصة بالرضاء الوظيفي ، والتي يمكن أن نشير الى جانب منها . دراسة تيرنر ولورنس (١٩٦٥) Turner & Lawrence التي أجريت على ٤٧٠ عاملا حرفيا في ٤٧ وظيفة مختلفة لقياس مواقفهم attitudes تجاه وظائفهم ودراسة ستون وبورتر (١٩٧٥) Stone & Borter التي أجريت على ٥٥٩ عاملا من الحرفيين في شركة تليفونات الغرب في ١٦ مهنة بغرض دراسة أثر مواصفات الوظيفة ومدى ما تحويه من تنوع واستقلالية على الرضاء الوظيفي ، ودراسة شبرد (١٩٧٠) Shepard التي أجريت على ٩٦ عاملا من عمال التجميع في

مصنع للسيارات و ١١٧ عاملا حرفيا آخرين من عمال نفس المصنع و ٩٢ مراقبا في مصافي البترول لبحث العلاقة بين نوع العمل أو المهنة على الرضاء الوظيفي باستخدام قائمة قياسات برايفيلد وروث Brayfield & Rothe .

ومن هذه الدراسات أيضا دراسة شولر (١٩٧٣) Schuler التي أجريت على مائة من عمال تشغيل الماكينات في أحد مصانع قطع غيار السيارات لقياس أثر الانتماءات الاجتماعية فيما يتعلق بالنشأة والاقامة على الرضاء الوظيفي ، وقد قسمت الدراسة الى ٤ مجموعات : مجموعة نشأت في الريف وتعمل في الريف . ومجموعة نشأت في الريف وتعمل في المدينة ومجموعة نشأت في المدينة وتعمل في المدينة . ومجموعة نشأت في المدينة وتعمل في الريف . وعن نفس الموضوع وهو أثر النشأة والاقامة على الرضاء الوظيفي كانت دراسة هيلين وبلود (١٩٧٣) Hulín & Blood .

ودراسة سميان (١٩٧٣) Susman التي أجريت في ٢٦ منشأة تعمل في ٧ صناعات مختلفة وكان حجم العينة في هذه الدراسة ٢٥٦ عاملا بغرض قياس العلاقة بين المستوى الوظيفي وبعض المتغيرات المستقلة الأخرى على الرضاء الوظيفي .

ومن بين الدراسات الهامة أيضا في هذا المجال دراسة هاكمان ولولر (١٩٧١) Hackman & Lawler التي هدفت الى دراسة تأثير قوة الحاجات العليا High order needs Strength على العلاقة بين محتوى الوظيفة والرضاء عنها وقد خضع لهذه الدراسة ٢٠٨ موظف يعملون في ١٣ وظيفة مختلفة بأحدى شركات التليفونات ، وفي نفس المجال كانت دراسة وانوس (١٩٧٤) Wanous التي اعتمدت على عينة قوامها ٨٠ عاملا من عمال الهاتف الجدد الذين لم يمض عليهم في العمل ٣ أشهر . وأخيرا نذكر في نفس المجال دراسة ستون (١٩٧٥) Stone التي أجريت على ١٤٩ مستخدما من مجندي البحرية الأمريكية لدراسة تأثير مجموعة من قيم العمل وآداب المهنة على العلاقة بين محتوى الوظيفة والرضاء عنها .

هذا ونحيل القاريء الى مجموعة المراجع العامة التي نوردتها في نهاية البحث للوقوف على الدراسات السابقة التي أشرنا إليها بصورة تفصيلية ، حتى لا يصرفنا تناولها عن متابعة الهدف الذي نسعى الى معالجته في إطار دراستنا للرضا الوظيفي وعلاقته بالنتاجية العمل .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تنظير العلاقة الديالكتيكية بين الرضا الوظيفي الكلي ونتاجية العمل واخضاع هذه العلاقة التي تعرضت في السنوات الأخيرة للجدل ونقاش كبيرين لتناول تحليلي يوضح العوامل الوسيطة بين هذين المتغيرين التي بوجودها أو انعدامها ، يتحقق - أو ينعدم - التأثير بين الرضا والانتاجية ويخرج العلاقة بينهما عن مسار العلاقة الخطية .

خطة البحث :

يتوزع هذا البحث على ثلاثة أقسام رئيسية نراها متكامل وتتابع لخدمة هدف البحث الذي أوردناه . وهذه هي :

أولاً - مفهوم الرضا الوظيفي وطرق قياسه .

١ - الرضا الوظيفي (مفهومه - أبعاده - محدداته) .

٢ - مقاييس الرضا الوظيفي .

ثانياً - الانتاجية والرضا الوظيفي .

ثالثاً - تقييم لوجهات النظر المثارة حول الرضا الوظيفي وعلاقته بالانتاجية .

أولاً

مفهوم الرضاء الوظيفي وطرق قياسه

١ - الرضاء الوظيفي

(مفهومه - أبعاده - محدداته)

يطلق تعبير الرضاء الوظيفي على الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله ، فيصبح انسانا تستغرقه الوظيفة ، ويتفاعل معها من خلال طموحه الوظيفي ورغبته في النمو والتقدم وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها ، ويمكن تسمية الفرد حينئذ بالشخص المتكامل An integrated Worker . وهذا الشخص يختلف عن نوعين آخرين من العاملين :^(١)

الأول : هو الشخص غير المتكامل مع وظيفته alienated Worker وهو شخص يكون ارتباطه وتفاعله مع وظيفته تفاعلا « ميكانيكيا » ، لأنه ينظر الى عمله على أنه وسيلة يسعى من خلالها لتحقيق أهداف مهنية دون إهتمام بتنمية مسؤولياته أو تنويعها ، أو التطلع الى مراكز أعلى أو تحقيق الاستقلالية . أنه انسان يتقاضى أجره مقابل أدنى جهد يبذله .

الثاني : هو الشخص المحايد Neutral Worker الذي يكون ارتباطه بوظيفته وعمله بالقدر الذي يجنبه المؤاخذة والمسئولية ، لا يتحمس لفكرة ، ولا يتطلع الى جديد ، ولكنه يباشر مسؤولياته على النحو الذي تطل به الأمور جارية كما جرت بها العادة .

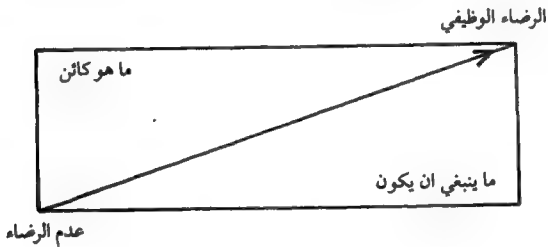
ويرى آخرون^(٢) أن الرضاء الوظيفي هو تعبير يطلق على مشاعر العاملين تجاه أعباءهم وهذه المشاعر تعتمد في نظرهم على « ادراكين » Perceptions أو « اعتقادين » beliefs . الادراك أو المعتقد الأول : هو ما يعتقد الموظفون أن العمل

يتيحهم لهم حاليا (الآن) ، أو بعبارة أخرى هو الادراك بما هو كائن ' The what is perception . والادراك أو الاعتقاد الثاني : هو ما يتطلع الموظفون الى أن تحققه لهم وظائفهم أو يعتقدون أنه ينبغي أن تحققه لهم وظائفهم ويسمى هذا : « الادراك بما ينبغي أن يكون » ، The What Should be preception

وفي رأي هؤلاء أن الرضاء الوظيفي يتحدد بمقدار ما بين هذين الادراكين أو الاعتقاديين من اتفاق أو تطابق ويوضحون ذلك على النحو الآتي :

$$\frac{\text{الادراك بما هو كائن}}{\text{الادراك بما ينبغي ان يكون}} = \text{الرضاء الوظيفي}$$

فإذا اعتقد موظف بأن « ما هو كائن » يتساوى مع « ما ينبغي ان يكون » فان الرضاء الوظيفي يأخذ خطأ بيانيا « صاعدا » كما هو في الشكل الآتي :



أما عدم الرضاء فإنه يحدث إذا اعتقد أو أدرك الموظفون أن « ما ينبغي أن يكون » يزيد عما « هو كائن » أو تتيحه لهم وظائفهم ويسمى هذا بفارق انخفاض التقدير Underrewarded discrepancy .

ولكن ماذا يمكن أن يحدث إذا زاد « ما هو كائن » على « ما ينبغي أن يكون »

يكون ؟ ، أو حينئذ نصبح أمام فارق من نوع آخر هو فارق زيادة التقدير Overrewarded discrepancy ان الانسان لا يستطيع أن يتلقى بدون حدود حافزا أو مكافأة ايجابية ولذلك سيظل الرضاء في زيادة كلما زاد الفارق على ما ينبغي ان يكون (المنطقة فوق الخط) ولكن يرى بعض معتقني نظرية المساواة Equity theory أن الاستمرار في زيادة فارق التقدير من شأنه أن يؤدي الى انخفاض خط الرضاء بعد مرحلة من الثبات .

وبينما يرى البعض أن الرضاء الوظيفي هو تعبير مرادف لمفهوم الروح المعنوية^(٧) Morale فإن آخرين يرونه غير ذلك ، ويقولون بأن الرضاء الوظيفي - أو الرضاء عن العمل - هو « تعبير عن الموقف الذي يتخذه الفرد تجاه عمله بصورة تعكس نظرة هذا الفرد وتقييمه لعنصر أو أكثر من العناصر الموجودة في محيط العمل »^(٨) .

أما عن أبعاد الرضاء الوظيفي ، فهو يأخذ أبعادا مختلفة ، ولكن هناك ثلاثة أبعاد لهذا الرضاء نراها تتقدم غيرها ، وهذه هي :

١ - الرضاء بسياسات العمل في المنظمة وتشمل : سياسات الأجور ، التمويضات ، الترقيات ، التأمينات . . الخ .

٢ - الرضاء بعلاقات العمل (العلاقات بالآخرين في محيط العمل) .

٣ - الرضاء بالعمل ذاته .

وبدیهي أن الرضاء بأحد هذه الأبعاد ليس من الضروري أن يرتبط بالرضاء عن الأبعاد الأخرى إذ من الممكن أن نجد مؤشرات هذا الرضاء قد اتخذت الشكل الآتي لثلاثة من العاملين :

مستوى الرضاء			أبعاد الرضاء الوظيفي
موظف ج	موظف ب	موظف أ	
متوسط	منخفض	مرتفع	١ - الرضاء بسياسات العمل
مرتفع	منخفض	منخفض	٢ - الرضاء بعلاقات المنظمة
مرتفع	مرتفع	منخفض	٣ - الرضاء بالعمل ذاته

إن هذه البديية - على بدايتها - نراها ضرورية ، لأنه يتعين ، بمقتضاها ، أن تلجأ المنظمات التي تهدف الى تنمية الرضاء الوظيفي للعاملين بها ، الى تحديد الأبعاد التي يشكو منها العاملون ، ويتطلعون الى تحسينها ، وذلك بدوره يتطلب قياسا خاصا لكل جانب من جوانب الرضاء الثلاثة أكثر من حاجتنا الى مقياس للرضاء الكلي .

ان الاختلاف في درجة الرضاء الوظيفي - أو حتى عدم الرضاء - أمر طبيعي بين العاملين حتى لو كانوا يشغلون أعمالاً أو وظائف متماثلة ، وينشأ هذا الاختلاف بسبب اختلاف آخر في المعاملة التي يلقاها كل فرد من رئيسه أو العلاقة التي تربطه بزملائه في العمل ، فهذه كلها أمور يختلف أثرها من شخص لآخر ، كما أن فرص التقدير أو الترقية قد تختلف بين العاملين بسبب تفاوت أدائهم أو أقدمياتهم أو غير ذلك من الاعتبارات .

وليست الأمور القائمة « الكائنة » فقط هي التي تؤدي الى تفاوت الرضاء أو عدم الرضاء الوظيفي بين العاملين ، بل أن اختلاف التوقعات أيضا « ما ينبغي أن يكون » يساعد على وجود هذا التفاوت ، حيث من الطبيعي أن يختلف ما يؤمله كل موظف من وراء وظيفته ، وما يعلقه من آمال وتطلعات يتوقع أن تحققها له هذه الوظيفة ، وبسبب اختلاف هذه التوقعات تختلف درجة الرضاء . فقد أثبتت إحدى الدراسات التي أجريت على مجموعتين من العاملين الكتابيين في إحدى عجلات

السلسلة لتجارة التجزئة أن مستوى رضا هؤلاء عن عنصر « الأجور » كان أعلى بين العاملين الذين يقطنون في مناطق فقيرة عنه بين العاملين الذين يقطنون في مناطق حضرية أو نموذجية ، وكان ذلك لأن توقعات المجموعة الأولى حول هذه الأجور كانت في الأصل توقعات متواضعة^(٩١) .

وأخيرا فإن مفهوم الرضا الوظيفي هو مفهوم مركب وله عدة أوجه ، حيث يرى بعض الكتاب أن اشباع حاجات العاملين هو أحد المحددات الخاصة بهذا الرضا وآخرون يعطون الأهمية في ذلك لبعض الجوانب الاجتماعية مثل روابط وأواصر الصداقة التي تربط العاملين ببعضهم ، وآخرون يرجعون مستوى هذا الرضا الى موقف المرؤوسين من رؤسائهم وغط الاشراف الذي يخضعون له ، وأخيرا فهناك من يعطي للاعتبارات الخاصة بالشخصية ومدى تكاملها في محيط العمل فضل تحقيق هذا الرضا .

ومن ثم فإنه يمكن القول بأن الرضا الوظيفي هو مفهوم متعدد الأبعاد Multidimensional يتمثل في هذا الرضا الكلي الذي يستمد الموظف من وظيفته ، وجماعة العمل التي يعمل معها ، ورؤسائه الذين يخضع لأشرافهم وكذلك من المنشأة - المنظمة - والبيئة اللتين يعمل فيهما ، وطبيعي ان يتأثر هذا الرضا بالنمط التكويني لشخصية هذا الموظف .

وباختصار فإن الرضا الوظيفي هو دالة لسعادة الانسان واستقراره في عمله ، وما يحققه له هذا العمل من وفاء واشباع لحاجاته ، وهي حاجات تتباين نوعا وكما من إنسان لآخر .^(٩٢) .

محددات الرضا الوظيفي :

هناك محددات كثيرة تسهم اسهاما مباشرا وغير مباشر في خلق الرضا الوظيفي وتحديد مداه . ويمكن تبويب هذه المحددات منهجيا على النحو الآتي :

- عوامل ذاتية تتعلق بالعاملين أنفسهم .
- عوامل تنظيمية تتعلق بالتنظيم وظروف وشروط العمل .
- عوامل نظامية تتعلق بالبيئة والنظم الأخرى التي يوجد فيها أو يتعامل معها التنظيم .

ونكتفي في هذا المكان بعرض هذه المحددات في اطارها المنهجي على أن نتناولها فيما بعد في اطارها الواقعي المرتبط بموضوع البحث .

١ - العوامل الذاتية :

وهذه العوامل تمضي في مجموعتين :

المجموعة الأولى :

تتعلق بقدرات ومهارات العاملين أنفسهم Capacity to work وهي قدرات ومهارات يمكن قياسها ومعرفتها عن طريق تحليل الخصائص ، والسمات المميزة لمجتمع العاملين مثل الفئات العمرية والحالة التعليمية ومدة الخبرة والعمل السابق وغير ذلك .

المجموعة الثانية :

وهي تتعلق بمستوى الدافعية لدى العاملين وقوة تأثير دوافع العمل لديهم will to work ، والأمراً حيثند يتطلب تحليل ومعرفة هذه الدوافع وأنواعها ثم قياس قوة تأثيرها وأهميتها في تحريك سلوكهم التنظيمي .

على أنه تجدر الإشارة في محيط العوامل الذاتية الى أن هذه العوامل هي عوامل متفاعلة ، يتم فيها التفاعل بين القدرة والدافعية ، وأن أحد الأمرين - القدرة أو الدافعية - لا يغني عن الآخر ، مهما تعاظم أحدهما بل أن أحدهما قد يكون مثيراً للآخر . وبعبارة أخرى فهذه العوامل ليست عوامل يضاف بعضها الى بعض ، ولكنها تتفاعل مع بعضها البعض^(١) ' Not additive but interactive .

٢ - العوامل التنظيمية :

وكما أوضحنا ، فهي عوامل تتعلق بالتنظيم ذاته ، وما يسود هذا التنظيم من أوضاع أو علاقات وظيفية ترتبط بالوظيفة والموظف ، ونذكر من هذه العوامل على سبيل المثال :-

- الرضا عن نظم وأساليب وإجراءات العمل .
- الرضا عن العلاقة بالرؤساء والزملاء .
- الرضا عن ظروف وشروط العمل .
- الرضا عن الوظيفة وما تتيحه لشاغلها من إشباعات .

ويتسع مفهوم الرضا عن الوظيفة ليشمل مستوى الوظيفة job Level ومحتواها job content ونطاقها ومداها^(١١) job scope وما تمثله هذه الوظيفة لشاغلها من اثرات وظيفي job enrichment وما تعكسه من ذاتيه وتنوع واستقلال ومسئولية job enlargement .

٣ - العوامل التنظيمية (البيئية) :

وهي عوامل ترتبط بالبيئة وتأثيرها التنظيمي على الموظف ، بالصورة التي تؤثر في رضائه عن وظيفته وعمله ، ومن هذه العوامل الانتماء الاجتماعي . فقد أثبتت دراسات مختلفة أن قدرة الموظف على التكيف مع وظيفته واندماجه فيها كان أحد العوامل المحددة لرضائه الوظيفي وأن الانتماءات الديموجرافية لبعض العاملين (الى الريف أو المدينة) كان لها أثر واضح على درجة تكيفهم واندماجهم في العمل الأمر الذي صار الاعتقاد معه بأن الاطار البيئي والثقافي للموظف وظروف نشأته لها أثر على التجاوب السلوكي والعاطفي للموظف تجاه وظيفته^(١٢) .

كما أن نظرة المجتمع الى الموظف ، ومدى تقديره لدوره ، وما يسود هذا المجتمع بمؤسساته ونظمه من أوضاع وقيم . . كل ذلك يعكس تأثيره ايجابا وسلبا على

اندماج الموظف وتكامله مع وظيفته لأن « ما هو كائن خارج الانسان يؤثر فيما هو موجود بداخله » .

٢ - مقاييس الرضاء الوظيفي

Job Satisfaction Measures

يتعين على الادارة قبل ان تشرع في رسم السياسات أو اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة وتنمية الرضاء الوظيفي بين العاملين ، أو حتى قبل أن تقرر الحفاظ على مستوياته الحالية - اذا كانت هذه المستويات مقبولة - أن تجمع البيانات والمعلومات حول مؤشرات واتجاهات ومحددات هذا الرضاء بين قوة العمل الموجودة .

ونحن لا ننكر أن بعض هذه المؤشرات والمحددات يمكن للادارة ان تتلمسها بصورة غير رسمية من خلال الانطباعات التي تتوفر لديها من العاملين . إلا ان الانطباعات المتولدة بهذه الطريقة قد تؤدي الى تكوين صورة زائفة وغير حقيقية عن هذا الرضاء . فالعاملون يجمعون عادة عن ابلاغ رؤسائهم أو اطلاعهم على الجوانب السلبية في العمل ، كما أن هذه الانطباعات تأتي غالبا من جماعة أو عينة غير ممثلة لجميع العاملين .

ومن ثم فإن القياس الدقيق للرضاء الوظيفي يتطلب اتخاذ ترتيبات واجراءات خاصة ، على نحو يكفل امداد الادارة بمعلومات دقيقة ومنظمة حول شعور العاملين تجاه وظائفهم وأعمالهم والظروف السائدة في منظماتهم .

وتجدر الاشارة الى أن مقاييس الرضاء - مهما كانت دقتها - يتعذر اعتبارها أداة محايدة لجمع المعلومات^(١) فقد ثبت أن توقعات العاملين ومعتقداتهم حول « ما ينبغي أن يكون » عليه هذا الرضاء ترتفع تلقائيا بمجرد ان نطلب منهم المشاركة بابداء آرائهم من خلال هذه المقاييس . كما أن عدم اتخاذ خطوات عملية من جانب الادارة لتحسين هذا الرضاء بعد الدراسات والقياسات التي يتم اجراؤها من شأنه أن يؤدي

الى انخفاض مستوى الرضاء عن ذي قبل ، ومن هنا يأتي القول بأنه ليس من الحكمة أن تعد دراسات أو قياسات حول الرضاء الوظيفي يشترك فيها العاملون بإحدى المنظمات ما لم تكن الإدارة في هذه المنظمة مستعدة لاتخاذ ترتيبات وخطوات عملية لتحقيق هذا الرضاء ، وتنفيذ ما تخلص اليه هذه الدراسات من توصيات ونتائج .

أما الطرق المختلفة التي درجت الدراسات على استخدامها في قياس الرضاء الوظيفي والعوامل المحددة له ، فهي لا تختلف كثيرا عن الطرق التي يستخدمها المهتمون بالعلوم السلوكية والسلوك التنظيمي في قياس الدافعية . ولعل ذلك هو السبب في أن البعض قد خلطوا بين دافع الرضاء عن وظيفة أو عمل ما والدافع لأداء هذه الوظيفة أو هذا العمل بكفاية ، وهذا الخلط لا ينبغي أن تقع فيه ، فالمؤثرات التي تؤدي الى مستوى مرتفع من الرضاء الوظيفي عن عمل ما ليست هي بالضرورة التي تؤدي الى بذل مجهود كبير لأداء هذا العمل ، وليس معنى ذلك ان الرضاء الوظيفي عن عمل والدافع لأداء هذا العمل بكفاية ، مؤثران متعارضان ، ولكن ما نعينه هو أن هذين المؤثرين ليس لهما بالضرورة نفس النتيجة ، فقد يكون الفرد راضياً تماماً عن عمله ولكنه لم يحفز ولم تستر دوافعه لأداء هذا العمل ، كما أن الفرد قد يكون غير راض عن عمله ومع هذا يكون قد حفز واستثيرت دوافعه لأداء هذا العمل ، وهذه النتيجة قد توصلت اليها دراسات كل من فليشمان وهاريس وبيرت ، ١٩٥٥ (١٥) . Fleishman, Harris and Burt.

والآن نعود لعرض أهم طرق قياس الرضاء الوظيفي :

١ - طريقة تحليل ظواهر الرضاء :

وهي أكثر طرق القياس بساطة وانتشارا حيث تعتمد على تحليل عدد من الظواهر المعبرة عن درجة رضاء الموظف ومشاعره تجاه عمله ووظيفته ، ومن هذه الظواهر التي تساعد على تلمس درجة الرضاء الوظيفي : معدل دوران العمل ،

والتغيب ، والتأخر ، فقد أظهر تحليل هذه الظواهر أن الأفراد الذين يبدون درجة عالية من الرضاء الوظيفي لا يتجاوز غيابهم إلا نسبة ضئيلة فضلا عن انخفاض معدل دوران العمل بينهم بصورة لا نجدها بين الذين يبدون درجة منخفضة من الرضاء الوظيفي ، ويرى فروم Vroom أن من النتائج التي يمكن ترتيها على دراسة هذه الظواهر وتحليلها امكانية التنبؤ بالعوامل التي تدفع بموظفٍ ما للاستمرار في وظيفته أو تخليه عنها .

٢ - طريقة هرزبرج (طريقة القصة) :

تتسب هذه الطريقة الى العالم النفسي F. Herzberg وزملائه الذين أجروا قياسا للرضاء الوظيفي على مجموعتين من المهندسين والمحاسبين من فئة الادارة الوسطى .

وتعتمد هذه الطريقة على أن يطلب من مفردات العينة في مقابلات شخصية أن تتذكر الأوقات التي شعرت فيها بأنها كانت راضية عن عملها وكذلك الأوقات التي شعرت فيها بعدم رضائها ، ثم يطلب من هذه المفردات أن تحاول تذكر الأسباب التي كانت وراء هذا الرضاء أو الاستياء وانعكاسات هذا الشعور على أدائها لأعمالها ايجابا أو سلبا .

ولقد خلصت هذه الطريقة الى نتيجة هامة وهي أن العوامل التي يؤدي وجودها - ايجابا - الى الرضاء الوظيفي وتنمية مشاعره بين العاملين ، لا يؤدي غيابها - سلبا - الى الاستياء أو عدم الرضاء ، وبالمثل فإن العوامل التي يؤدي وجودها الى الاستياء وعدم الرضاء لن يؤدي غيابها بالضرورة الى وجود الرضاء الوظيفي .

ولقد تعرضت طريقة هرزبرج لانتقادات كثيرة لسناء بصدد تناولها أو تقييمها في هذه الدراسة ، ولكن ما يعنينا منها هو اعتمادها على الجانب التقدير والنظرة الشخصية لمفردات العينة الأمر الذي جعل الرضاء الوظيفي - وفقا لهذه الطريقة -

يعزوه الأفراد الى عوامل ذاتية تتعلق بهم هم وبقدراتهم وانجازاتهم أما عدم الرضاء والاستياء فقد أرجعته مفردات العينة - في معظمها - الى عوامل تعود الى البيئة الداخلية للتنظيم والمحيط الخارجي ، والطريقة على هذا النحو تفتقر الى قدر غير قليل من الموضوعية .

٣ - طريقة الاستقصاءات :

وتعتمد هذه الطريقة على استقصاء آراء المفردات المستهدف قياس رضائهما من خلال نماذج لاستطلاع الرأي تصاغ محتوياتها ، وتصمم عناصرها على النحو الذي يخدم أهداف الباحثين ، ويتلاءم مع مستويات الذين يتم استطلاع آرائهم وتأخذ هذه النماذج أشكالاً عدة ، وتتفاوت بساطة أو تعقيداً حسب الغرض منها والوسيلة التي ستعالج بها بياناتها ، والظروف المحيطة بعملية استيفائها .

ومع ظهور الأساليب الرياضية والطرق الكمية في ادارة الأعمال ، فقد ظهر الاتجاه الى اخضاع هذه الاستقصاءات وتصميم عناصرها بطريقة كمية تساعد على الوصول الى مؤشرات ومعدلات كمية تكشف عن حدود الرضاء الوظيفي ومؤثراته ومن النماذج المعروفة في هذا الصدد نموذج فروم Vroom أو نموذج التوقعات Expectancy Model كما يسميه البعض أحياناً^(١٦) ، وكذلك نموذج بورتر Porter الذي استهدف قياس رضاء العامل عن وظيفته في ضوء اشباعها لخمس فئات من الحاجات الإنسانية^(١٧) .

ولقد كانت طريقة الاستقصاءات من الطرق المبكرة التي استخدمت في قياسات الرضاء الوظيفي ، وثمة نماذج قديمة ومعروفة لهذه الاستقصاءات ، خاصة ما كان منها يتعلق بقياس الرضاء الكلي Overall Satisfaction^(١٨) .

أما في الوقت الحاضر فقد تعددت الاستقصاءات مع تعدد الأبعاد والجوانب المكونة لهذا الرضاء ، وقد تكون هناك أسباب منطقية لاستخدام وتطبيق بعض

النماذج النمطية منها Standard المتعارف عليها والتي سبق استخدامها ، من هذه الأسباب أن تصميم هذه المقاييس ليس عملية سهلة ، بل تتطلب جهدا وإعدادا خاصا ، ويستغرق اعدادها بعض الوقت ، ومن الأجلر بالمنظمات والمنشآت أن تفيد مما خلص اليه الآخرون .

أما السبب الآخر ، فهو أنه مهما كان مقياس الرضاء المستخدم ، فستعذر دائما ان يحدد لنا هذا المقياس نقطة الصفر التي نبدأ من عندها في قياس الرضاء ، أو أن يحدد لنا النقطة التي يتحول عندها « الرضاء » الى « عدم رضاء » أو العكس ، أو أن يحدد لنا قياسا مقبولا لحدود الرضاء . وأمام هذه الصعوبة يصبح الحل هو استخدام معايير للرضاء تنطلق مما يحدده العاملون أنفسهم ، ولن يتسنى ذلك باستخدام مقياس واحد للرضاء على نفس العاملين أكثر من مرة في المنظمة - أو المنظمات - الواحدة ، فهذه الطريقة يمكن متابعة اتجاهات الرضاء وملاحظة مؤشرات في ارتفاعها وانخفاضها على امتداد فترة زمنية معينة . ومن الطبيعي أنه تتعذر هذه المتابعة اذا تعددت هذه المقاييس أو اختلفت في كل مرة نقوم فيها بهذا القياس .

ونظرا لأن بعض المنظمات تتطلع الى معرفة بعض المعلومات ذات الطبيعة الخاصة التي قد لا يوفرها الاستقصاء المستخدم ، فإنه يمكن في هذه الحالة اضافة بعض البنود الى هذا الاستقصاء وترك الفرصة للعاملين للتعبير في نهايته عما يريدون ذكره .

- وأخيرا ؛ فإن لكل طريقة من طرق قياس الرضاء الوظيفي مزاياها وعيوبها ، وعلى الباحث أن يفاضل بين هذه الطرق من حيث :
- ملاءمتها لمجتمع البحث ومفردات العينة التي يود اختيارها .
 - التسهيلات والامكانيات المتاحة له باستخدام كل طريقة .
 - درجة الدقة التي يتوخاها لنتائجه ، وطبيعة المؤشرات التي يسعى للوصول اليها ، هل هي مؤشرات كمية أم نوعية .
 - نقاط القوة والضعف التي تنطوي عليها كل طريقة .

ان طرح مقياس الرضاء والاختيار بينها هو الخطوة الأولى في الدراسات والجهود الخاصة بالرضاء الوظيفي^(١١) أما الخطوات الأخرى فهي الاستقرار على مقياس معين واستخدامه وتحليل النتائج والمعلومات التي يخلص اليها هذا المقياس ، وأخيرا اتخاذ الخطوات والأجراءات العملية في ضوء النتائج ومتابعة التغير في مستويات الرضاء بين العاملين باستخدام نفس المقياس من خلال فترة زمنية معينة .

وبصفة عامة فإن النتائج التي تهدف مقياس الرضاء الى معرفتها تتفاوت من مقياس لآخر ، ومن تنظيم لآخر ، إلا أنه رغم هذا التفاوت يمكننا أن نلاحظ هدفين رئيسيين تتجه اليهما عادة هذه المقياس ، الهدف الأول هو معرفة كيف تختلف مؤشرات ومحددات الرضاء الوظيفي بين جماعات وأقسام العمل المختلفة في المنشأة ، وقد تكون هذه الجماعات : ادارات ، أو مستويات وظيفية ، أو ربما جماعات من العاملين ذوي خصائص وسياات مشتركة مثل السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية . الخ . وطبيعي أن يعتمد تحديد هذه المجموعات على تقدير المديرين لأوجه الاختلاف المحتمل وجودها ، وفي ضوء هذا التحديد يمكن التوصل الى متوسط عام للرضاء بين المجموعات على مستوى المنشأة .

أما الهدف الثاني الذي تتطلع اليه مقياس الرضاء فهو الحاجة الى دراسة الارتباط بين مستوى الرضاء وبعض السلوكيات والظواهر السلوكية الأخرى في أقسام المنشأة مثل التغيب ، والتأخر ، والاستقالات ، خاصة اذا تم القياس على مستوى كل جماعة أو ادارة من جماعات وادارات المنشأة .

ثانيا

الانتاجية والرضاء الوظيفي

أوضحنا في مكان سابق مفهوم الرضاء الوظيفي ، وفي هذا المكان يصبح مناسبا أن نعرض لمفهوم الانتاجية ، قبل أن نتناول أوجه العلاقة والتأثير بين المفهومين .

ان مفهوم الانتاجية Productivity يختلط عادة بمفاهيم أخرى مثل الكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness ، وهي مفاهيم يمكن تفهمها بسهولة في المنشآت ذات النشاط الاقتصادي والتجاري أكثر منها في المنشآت غير الربحية أو غير الاقتصادية . ذلك أن المنشآت الاقتصادية تحركها الأهداف الربحية والانتاجية . والكفاءة في هذه المنشآت تعني الاختيار بين البدائل المتاحة التي يمكن بها تحقيق أكبر ربحية للمنشأة ، كما أن الكفاءة في هذه المنشآت تعتمد على : -

— تعظيم العائد اذا ثبتت التكاليف .

— تقليل التكاليف اذا ثبت العائد .

— تقليل التكاليف وزيادة العائد .

وترجع بساطة مفهوم الانتاجية أو الكفاءة في المنشآت الاقتصادية - الى حد كبير- الى أن النقود تقدم مقياسا هاما لقياس محددات الانتاجية (المدخلات والمخرجات) وتساعد على المقارنة بينهما بصورة مباشرة .

ولكن هذا المفهوم - الانتاجية - ينبغي أن يتسع في المنشآت غير الربحية حين تصبح المعايير والمقاييس النقدية لقياس المدخلات والمخرجات غير ذات معنى أو مستحيلة في بعض الأحيان .

على أنه لا ينبغي الاعتقاد بأن المقاييس النقدية وحدها هي أداة التقييم لانتاجية وكفاءة المنشآت الاقتصادية ، فقد تتجه هذه المنشآت لتحقيق منفعة عامة Public interest أو رفاهية العاملين بها أو أية أهداف أخرى لا ترتبط مباشرة بحساب الأرباح والخسائر ، كما يحدث عند تقييم إحدى سياسات إدارة الأفراد مثلا إذ يصعب قياس الأثر المادي لهذه السياسة بصورة نقدية مباشرة^(٢٠) .

واذا كان تقييم عناصر المدخلات في المشروعات غير الربحية بصورة نقدية يظل أمرا ممكنا لأن مثل هذه القيمة تبدو في صورة السلع والخدمات التي تشتريها هذه المنشآت والأجور التي تدفعها للعاملين بها ، فإن الأمر ليس كذلك عند تقييم

مخرجات هذه المنشآت فالمنشأة الخاصة حين تستخدم شخصا عاطلا يكون أجر هذا الشخص، بمثابة تكلفة عادية ضمن بنود المنشأة ، ولكن الحكومة عندما تستخدم هذا الشخص فهي تحقق فائدة من استخدام أحد الموارد البشرية التي كانت ستظل معلة ، ومن ثم فإن أجر هذا الشخص لا يعتبر تكلفة حقيقة من وجهة نظر المجتمع .

وهكذا نجد أن مفهوم الانتاجية والكفاءة في المنشآت غير الربحية والمنظمات الحكومية يصعب فهمه دون أن نأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن نشاط هذه المنظمات ويتميز إقتصادي فإن مفهوم الانتاجية في المنظمات والهيئات العامة ينبغي أن نتاوله في إطار التوازن الكلي وليس التوازن الجزئي^(٢١) .

على أنه تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الانتاجية - شأنه في ذلك شأن مفهوم الرضاء الوظيفي - هو مفهوم مركب تتداخل محدداته وتتفاعل فيما بينها ، وهي محددات ليست ذات طبيعة تجميعية additive بل ذات طبيعة متفاعلة Interactive .

وقد حاول البعض وضع محددات للانتاجية والأداء في نماذج يسهل تتبعها والتنبؤ بها في ضوء محددات أربعة هي :-

- دافعية الفرد إلى العمل .
- مناخ العمل وقدرته على إشباع حاجات الفرد والتي هي إنعكاس لدافعيته .
- الرضاء أو الاستياء العام (عن العمل) ، وهو محصلة التفاعل بين دوافع الفرد من ناحية ومناخ العمل وما يتيح من إشباعات من ناحية أخرى .
- قدرة الفرد على أداء العمل .

وقد توصل هؤلاء إلى أن تحليل ودراسة التوافق المختلفة لهذه المحددات يساعد المديرين على التنبؤ بأداء المرؤوسين وإنتاجيتهم إذا أمكن توفير وإستخدام المقاييس المناسبة لقياس الدافعية ومناخ العمل والرضاء والقدرة على أداء العمل^(٢٢) .

ورغم سلامة الأساس النظري لهذه النموذج فإن تطبيقه تحوطه إعتبارات

وقيود أخرى ينبغي مراعاتها والتحوط لآثارها ، حيث لا يبدو هذا النموذج موافقا بدرجة كافية في المنشآت ذات الطابع الأتوماسيكي والآلي ، كما أن تقييم هذه المحددات من خلال عدة مستويات من شأنه أن يزيد عدد التوافق الناتجة بدرجة كبيرة .

العلاقة بين الانتاجية والرضاء الوظيفي :

يميل الكثيرون منا إلى القول بأن « الشخص الراضي عن عمله هو شخص منتج » وقد صار هذا القول طبيعيا وربما منطقيا بعد الجهود الأولى لحركة العلاقات الانسانية في بداية الثلاثينات من هذا القرن ، وبعد تجارب الموثورن .

لقد إستقر الاعتقاد بأن العاملين إذا توفرت لهم ظروف العمل الملائمة فإنهم سيزيدون من إنتاجهم عرفانا منهم وإستجابة لهذه الظروف . وكان هرزبيرج Herzberg من الذين أشاروا بوضوح إلى أثر الدافعية على رضاء العاملين وإنتاجيتهم بالتالي ، ومن هنا إستقر هذا الافتراض بأن العامل الراضي سيكون أكثر إنتاجية .

وإستمر الاعتقاد كذلك حتى منتصف الخمسينات ، حتى ظهرت دراسات عديدة توضح أن العلاقة بين رضاء العاملين وإنتاجيتهم وأدائهم هي علاقة طفيفة وغير بارزة A tenuous relationship الأمر الذي جعل الكثيرين يعيدون طرح إفتراضهم - السابق - من جديد خاصة بعد دراسة برايفيلد وكروكيت عام ١٩٥٥ (١٣) .

وكان السؤال في هذه المرة : ما هو إنجاء وقوة العلاقة بين رضاء العاملين وإنتاجيتهم ؟ بل أكثر من ذلك صار السؤال : أليس من الممكن أن يكون الأداء والانتاج في ذاتهما سببا لرضاء العاملين وليس العكس ؟

ورغم أن السؤال على هذا النحو قد يبدو غريبا ، إلا أن التحليل أوضح أنه لا

يخلو من منطق . وحتى نوضح ذلك سنعرض لنقطتين :

الأولى : هي العلاقة بين الدافعية والرضا .

الثانية : هي العلاقة بين الدافعية والأداء .

وبعد ذلك يمكننا أن نخلص إلى بيان العلاقة بين الرضا والأداء .

أولا - الدافعية والرضا :

أظهرت بعض الدراسات أن ثمة علاقة موجبة بين الرضا الوظيفي والأداء وأظهرت دراسات أخرى أن هذه العلاقة هي علاقة سالبة ، بينما أظهرت دراسات أخرى أن ليست هناك علاقة من أي نوع بين هذين الأمرين^(١١) .

وأرجع البعض سبب هذا الاختلاف إلى خطأ السؤال : « هل العامل الراضي هو عامل منتج ؟ » لأن السؤال الذي يجب طرحه في نظرهم أولا هو : « هل العامل الراضي هو العامل الذي تم تحفيزه وأستثيرت دوافعه ؟ » لأن الدافعية تأتي دائما - في نظرهم - كمطلب ضروري وعامل محدد للإنتاج والأداء .

وأمام هذا السؤال نصبح أمام آراء مختلفة ، يكفيننا بشأنها أن نعرض لأهم رأيين في هذا الصدد . الرأي الأول يوضحه ماسلو Maslow حين يذكر أن الحاجات العليا تؤثر في السلوك وتحركه فقط بعد إشباع الحاجات الدنيا ومؤدى ذلك عند ماسلو أن الحاجات المشبعة ليست دوافع وتفقد دافعيتها . أي أن العمال الراضين لا يصبحون في حاجة للتحفيز من أجل بذل جهود إضافية جديدة . فغاية ما ستجلبه لهم هذه الجهود الجديدة هو إشباع حاجات تم لهم إشباعها فعلا^(١٢) .

أما الرأي الثاني فيوضحه هرزبرج حين يذكر أن وجود الدوافع هو الذي يؤدي إلى الرضا الوظيفي وأن العامل الراضي هو العامل الذي يتم حفزه وتستثار دوافعه .

ومن هنا يبدو الاختلاف بين وجهتي نظر كل من ماسلو وهرزبرج بشأن علاقة الدافعية بالرضا الوظيفي .

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة ، أن قول ماسلو بأن الحاجة المشبعة تفقد دافعتها تحوطه تحفظات كبيرة . فالشخص الذي تحركه دوافع الترقية ، ثم يحصل على هذه الترقية . لا يفقد دافعيته ، بل تصبح هذه الدافعية مشيراً جديداً لترقية أخرى يتطلع إليها نفس الشخص ، وهكذا فالحاجات المشبعة تغري بإشباع حاجات أخرى من نفس النوع أو حاجات أعلى .

وعلى ذلك فإنه يمكن قبول إفتراض هرزبرج بأن الشخص الراضي هو الشخص الذي يتم تحفيزه وتستثار دوافعه^(١١) .

ثانياً - الدافعية والأداء :

ثمة إفتراض بديهي حول هذه العلاقة ، هو أن هناك علاقة مباشرة وموجبة بين تحفيز العاملين وأدائهم لأعمالهم . وأن على المديرين توجيه إهتمامهم إلى تنمية دافعية العاملين حيث أن ذلك هو الطريق المباشر لزيادة الانتاجية .

ولكن الأمر على هذا النحو ، يبدو غاية في البساطة ، على نحو قد تغيب معه حقيقة هامة ، وهي أن عوامل أخرى كثيرة - بخلاف دافعية العاملين - هي التي تؤثر في الانتاجية وتحدد مستواها . وهذه العوامل هي : -

— طرق وأساليب العمل المستخدمة ، فمهما كانت دافعية العاملين فإن إنتاجيتهم تتأثر بمدى سلامة هذه الطرق ومساهمتها في إنجاز العمل .

— العوامل الفردية (الذاتية) وهي التي تتعلق بقدرة الأفراد ، ولعل ذلك هو الذي جعل بعض المنشآت ترفض تعيين الذين لا يجتازون بنجاح عدداً من إختبارات القدرات .

— عوامل تتعلق بالجماعة ، وهي تلك التي تتعلق بقيم العمل السائدة فمثل هذه القيم قد تساعد على زيادة إنتاجية العامل وقد تعوقها .

— العوامل التنظيمية ، وتنشأ هذه العوامل من حقيقة أن الموظف يعمل في إطار جماعة تنتمي إلى تنظيم أكبر وهو المنشأة التي يعمل بها ، ومن ثم فإن التنسيق القائم بين هذه الجماعات ووحدات العمل داخل التنظيم من شأنه أن يحدد مستوى إنتاجية هذه الوحدات ، ومهما تعاظمت الانتاجية في إحدى وحدات العمل فإن قيمة ذلك تظل رهنا بالتنسيق القائم بين هذه الوحدة وباقي وحدات التنظيم .

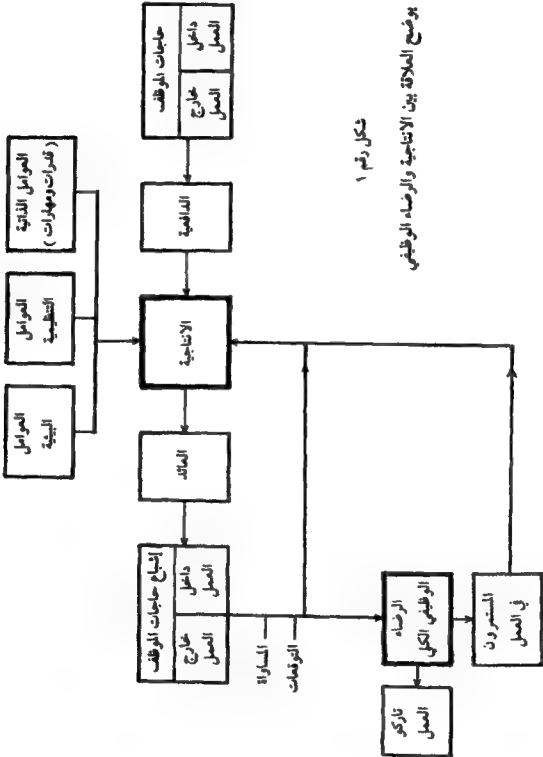
— العوامل البيئية : وهذه العوامل ترجع إلى ما بين المنشأة ومنظمات المجتمع الأخرى وسوق العمل من علاقات تؤثر إيجاباً أو سلباً على إنتاجية العاملين .

وحتى يتسنى لنا فهم العلاقة بين رضا العاملين وإنتاجيتهم ، يلزم أن نوضح الإطار الذي تتم في داخله هذه العلاقة ، ويوضح الشكل الآتي رقم ١ نموذجاً للعلاقات التي تربط بين هذين المتغيرين^(٣٧) .

ويشهد هذا النموذج بدايته في إدراك العاملين لاحتياجاتهم ، وما تحركه فيهم هذه الاحتياجات (سواء ما يتعلق بالاحتياجات داخل العمل أو خارجه) من دوافع . ومتى تحققت العلاقة بين الحاجات ، والرغبة في إشباعها ، نشأت علاقة أخرى بين هذه الدافعية المتولدة والانتاجية ، وكما يوضح الشكل فإن عوامل أخرى وروافد مختلفة تسهم في تحديد المستوى الذي تبلغه هذه الانتاجية (العوامل الذاتية - العوامل التنظيمية - العوامل البيئية) وعلى الإدارة أن تظعن إلى التأثير الذي تمارسه هذه العوامل على الانتاجية . ففي إحدى المنشآت الصناعية الكبيرة تصبح العوامل الخاصة بأساليب وطرق العمل والتكنولوجيا المستخدمة وقدرات ومهارات العمال أو بعبارة أخرى العوامل التنظيمية والعوامل الذاتية ذات تأثير قوي على الانتاجية ، بينما في إحدى منظمات الخدمة العامة قد تكون العوامل البيئية أكثر تأثيراً على إنتاجية العاملين . وذلك معناه أنه ينبغي تحليل وتحديد العوامل ذات التأثير المباشر على إنتاجية العاملين في كل عمل وفي كل منشأة .

ولكن الانتاجية تصبح بدورها أحد المحددات الهامة لما يحصل عليه العامل من

عائد أو مكافأة وبعبارة أخرى لما يمكن أن يشبعه من إحتياجات . وقد نجد في بعض المنشآت ربطا مباشرا بين إنتاجية العاملين وما يحصلون عليه من عوائد أو مكافآت



مثل ربط الأجور بشرائح الانتاج ، الترقية ، عمولات البيع . . . الخ ، أو قد يتم هذا الربط بطريقة غير مباشرة في منشآت أخرى .

والعلاقة بين الانتاجية والعائد ليست قوية دائماً ، فقد يجني الموظف هذا العائد لمجرد شمله الوظيفة بصرف النظر عن إنتاجيته فيها . . ولكن حتى مع حدوث ذلك فإن المكافآت والعوائد وبالتالي إشباع الحاجات تأتي بعد الانتاجية وليس قبلها . ومن ثم تستمر الدائرة : حاجات ، فدوافع ، فانتاجية ، فعائد ومكافأة ، فاشباع للحاجات ، فرضا كلي عن هذا الاشباع وسمي للمحافظة على مستواه أو زيادته عن طريق المحافظة على مستويات الانتاجية الحالية التي حققت هذا القدر من الاشباع أو زيادتها .

ولكن العاملين حين يتلقون عائد عملهم وإنتاجهم فإنهم يبدأون في مراجعة هذه العوائد والتأكد من أنه تم توزيعها في إطار متساو يتناسب مع جهودهم ، وكلما جاء هذا التوزيع متفقاً مع توقعات العاملين وما حصلوا عليه فعلا من عائد كلما زادت درجة الرضا العام لديهم . ومن ثم فإن إشباع الحاجات والتوزيع المتساوي للعوائد والمكافآت يحددان درجة الرضا العام لدى العاملين (بالأجور ، بالاشراف ، بعلاقات العمل . . الخ) ومن المعروف أن ثمة فارقاً بين الرضا العام للموظف والرضا بأحد المكونات والأبعاد المكونة لهذا الرضا . فقد يكون الموظف غير راضٍ عن أجره مثلاً ، أو أساليب العمل ولكنه راضٍ بصفة عامة عن عمله والعكس صحيح أيضاً .

وتجدر الإشارة إلى أن البعض يضع الرضا الوظيفي العام خارج سلسلة التأثير في النموذج الذي أوضحناه ، ويعتبرون أن إشباع حاجات العاملين هو الحلقة ذات التأثير المباشر على الانتاجية ، أما الرضا العام فقيمه تلتخص في النهاية في فرز مجموعتين من العاملين ، مجموعة تستمر في العمل ويتحقق لها عوائد إضافية نظير استمرارها في العمل (المعاش - التأمينات - مكافأة نهاية الخدمة . . الخ) ومجموعة لا ترضى عن العمل فتترك أعياها ويعرف هؤلاء من خلال معدل دوران العمل .

ثالثا

تقييم لوجهات النظر المثارة حول الرضاء الوظيفي والانتاجية

يمكن إجمال وجهات النظر المثارة حول علاقة الرضاء بالانتاجية فيما يلي :

١ - ظل الاعتقاد سائدا لسنوات طويلة بأن جماعات العمل التي يرتفع رضاءها الوظيفي هي جماعات ترتفع إنتاجيتها ، وترتب على هذا الاعتقاد اعتقاد آخر لدى المديرين ، بأن العاملين السعداء هم الذين تزيد إنتاجيتهم . . ولكن البحث والدراسات الميدانية ألفت ظلالا من الشك حول صحة هذا الاعتقاد وأظهرت حالات كان يرتفع فيها الرضاء الوظيفي لدى بعض جماعات العمل بينما تنخفض إنتاجيتها ، وبالمثل ظهرت حالات أخرى كان ينخفض فيها الرضاء الوظيفي بشكل ملموس بينما سجلت إنتاجيتها إرتفاعا ملموسا .

٢ - من هذه الحالات ما أظهرته النتائج الخاصة بعشرين دراسة كان هدفها إظهار العلاقة بين الحالة المعنوية (أو الرضاء الوظيفي عند فروم) والأداء الوظيفي Job performance وقد قام بهذه الدراسات باحثون مختلفون بمعزل عن بعضهم البعض في جماعات عمل مختلفة ومتباينة (وكلاء تأمين - سائقو باصات - موظفات بالمكاتب - كتبة البيع - مزارعون - مشرفون - مندوبو تسليم البضائع) ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات إرتباطا إحصائيا بين الرضاء والأداء تراوح من + ٠,٨٦ الى - ٠,٣١ بمتوسط قدره + ١٤ في كل هذه الدراسات (٢٨) .

٣ - ومن ثم فإنه - في ضوء هذه الدراسات - يبدو لنا وجود إرتباط ضعيف ، وإن كان إيجابيا بين الرضاء الوظيفي الكلي وإنتاجية مجموعات مختلفة من العاملين (٢٩) .

٤ - أظهرت بعض الدراسات علاقة سلبية بين الرضاء والأداء الوظيفي وربما يعزى

ذلك إلى وجود عوامل خارجية تضعف من هذه العلاقة ، إذ قد تميل الانتاجية إلى الارتفاع أو التحسن بينما تكون معنويات العاملين ودرجة رضائهم منخفضة ، كما في بعض المصانع ذات الأوتوماتية العالية ، والتي تعتمد في عملها إلى حد كبير على التصميم الآلي لعملياتها وخطوط التجميع الآلية مثل مصانع السيارات ، حيث يتم تصميم العمل بعناية ويحلل إلى أجزائه الآلية الصغيرة ، وتنتقل المنتجات في هذه المصانع من المخازن إلى أماكن التشغيل والمستودعات بطريقة آلية مبرمجة . . ففي مثل هذه الظروف ترتفع الانتاجية حتى لو كره العاملون وظائفهم وأنخفض رضائهم بظروف العمل التي تحيط بهم .

٥ - وعلى الجانب الآخر فإن العلاقة بين الرضاء والأداء الوظيفي تكون إيجابية بشكل واضح في جماعات العمل التي يتسم عملها بالتنوع والتعدد ، ويعتمد فيها الأداء على الدور الانساني والذهني المباشر ، كما في أعمال البحوث والأعمال الادارية المتعلقة بالتخطيط واتخاذ القرارات ، وأعمال التأمين والتجارة والخدمات ، وبعبارة أخرى تكون العلاقة بين الرضاء والأداء إيجابية بدرجة أكبر حين تنخفض اتجاهات الآلية والنمطية في الوظيفة أو حين يصعب إخضاعها لذلك^(٦٠) . « When the job cannot be engineered »

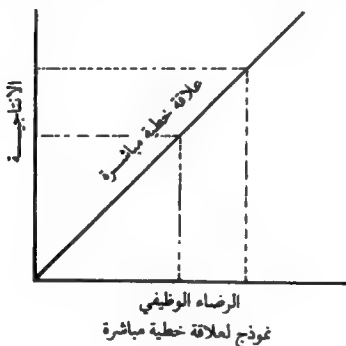
٦ - على أنه ينبغي عدم التعميم حول علاقة الرضاء بالأداء الوظيفي في الأعمال ذات الطابع الذهني أو التي تنخفض درجة الآلية فيها ، فقد نجد حالات يرتفع فيها الرضاء وينخفض الأداء ، يحدث ذلك حين يذهب العاملون إلى عملهم وهم سعداء بالتوجه صباح كل يوم لمقابلة بعضهم البعض وقضاء وقت طيب ، وتنمية أواصرهم الاجتماعية بينما دافعتهم للعمل تكون في حدها الأدنى ، فمثل هذه النماذج من نماذج العمل موجودة ويسمونها البعض « نموذج النادي » .

٧ - وعلى ذلك ، فإن من بين عوامل أخرى تبرز الدافعية كعامل رئيسي محدد للأداء الوظيفي ، وهذه الدافعية تشكلها أمور أخرى مثل نمط الاشراف والقيادة

وظروف العمل السائدة التنظيمية والبيئية . ويصبح على الإدارة بعد ذلك أن تركز جهودها لتحقيق دافعية عالية لدى قوة العمل حتى ينمو الرضاء ومن ثم يزداد الأداء . إن ذلك سيصبح أكثر جدوى من اتجاه المديرين إلى برامج جزئية - وموضعية - لتحسين الرضاء وبناء المعنويات من خلال زيادة في الأجور ، أو تقرير بعض المزايا الإضافية ، أو نظم للترقية أو ظروف جديدة للعمل .

الخلاصة

نخلص من التحليل الذي أوردته هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الرضاء الوظيفي والانتاجية ليست علاقة خطية مباشرة ، وأن التغير في واحد من هذين



المتغيرين لا يقابله بالضرورة تغير مماثل أو معاكس في المتغير الآخر ، ومن ثم فإن حركة أيهما تمضي في اتجاه لا يتعين أن تداعى له حركة الآخر ، الأمر الذي يتطلب البحث عن محددات وعوامل أخرى وسيطة تربط بين الرضاء الوظيفي والانتاجية وتمثل إطاراً لحركتهما معا بحيث يمكن التنبؤ باتجاهات أحد هذين المتغيرين إذا عرفنا

إنجازات ومؤشرات الحركة في المتغير الآخر ، وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه هذه العوامل الوسيطة في المتغير الآخر ، وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه هذه العوامل الوسيطة على أي من المتغيرين .

وتوضح الدراسة أن هذه العوامل والمحددات الوسيطة هي :

١ - الدافعية للعمل ، وهذه الدافعية هي بمثابة « المحرك الاول » Prime Mover للانتاجية وهي التي توفر -إبتداء- أو لا توفر الرغبة في العمل والأداء . وتنطلق هذه الدافعية من حاجات الموظف وتطلعاته داخل وخارج العمل .

٢ - عوامل أخرى ذاتية وتنظيمية وبيئية تحدد مستوى هذه الانتاجية وتصب تأثيرها على « الحركة الاولى » التي تطلقها الدافعية للعمل .

ومن الأهمية بمكان أن نوضح ترتيب هذه المحددات بحسب تأثيرها ، فالعوامل الذاتية والتنظيمية والبيئية لا تأثير لها في غياب الدافعية ، وإلا كانت هذه العوامل كمخازن مملوءة بالوقود في سيارة أعطيت بطاقتها أو توقف عملها ، وتعزل بذلك إشعال محركها . ولكن الدافعية في ذاتها تقدم أساسا صالحا ومهيئا لاستمرار الانتاجية وزيادتها وتنمية فاعليتها حينما تأتي هذه العوامل لتباشر تأثيرها .

إلا أن حلقة التأثير لم تكتمل بعد ، فقد تزيد الانتاجية ، ولا تزيد معها عوائد العاملين ، كان تستأثر جهة العمل - أو أصحاب العمل - بهذه الانتاجية ، أو يضيع تأثيرها بسبب عوامل أخرى ، ومن ثم فإن الاشباع الخاصة بحاجات العاملين لن تتحقق وستأثر بذلك مستوى الرضاء الكلي للعاملين ، وسيجد هذا التأثير طريقه في مسار آخر إلى الانتاجية لتبدأ دورة جديدة من دورات التأثير بين الانتاجية والرضاء الوظيفي عن طريق العوامل الوسيطة التي أشرنا إليها .

المحاشي :

(١) صار تعبير الرضا الاداري *Managerial Satisfaction* يستخدم في دراسة الرضا عن العمل ، التي تجري بين شاغلي الوظائف القيادية ومواقع الادارة والتوجيه تمييزا عن الدراسات التي تجري بين شاغلي الوظائف الاخرى وكان فيكتور فروم *Victor H. Vroom* في مقدمة الذين استخدموا هذا التعبير عام ١٩٦٥ في كتابه :

Motivation in Management , American Foundation for Management Research , N. Y. , 1965

(٢) يظهر تقرير لجنة المؤتمر الوطني للصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية أن ٧٠٪ من المنشآت الصناعية الكبيرة قد قامت بدراسات حول الرضا الوظيفي للعاملين بها ، وفي أكثر من ٩٠٪ من هذه المنشآت كانت أجهزة الأفراد والموارد البشرية بها هي التي أجرت هذه الدراسات . أنظر في ذلك :

A. R. Janger ; The Personnel Function , Changing Objectives and Organization , National Industrial Conference Board , Report No. 712, 1976, p. 38.

(٣) من الدراسات المبكرة التي اهتمت بعلمل أو أكثر من العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي : دراسة أندروز وهنري *Andrews and Henry* عن الأجور والرضا الاداري (١٩٦٣) ، ودراسة أرجيل جاردينر *Argyle Gardner* عن أثر طرق الاشراف على الانتاجية ، والتغيب ودوران العمل (١٩٥٨) ودراسة برنبرج *Bernberg* عن أثر العوامل الاجتماعية والسيكولوجية على الروح المعنوية (١٩٥٢) . ودراسة بورز *Bowers* عن تأكيد الذات ونمط القيادة (١٩٦٣) ودراسة فليشمان *Fleishman* حول أثر الأنماط القيادية على دوران العمل (١٩٦٢) ودراسة جادل مارجريت *Gadel Marguerite* عن العلاقة بين القدرات والرغبات والرضا الوظيفي في شركة *IBM* (١٩٥٢) ودراسة هارل *Harrell* عن أثر الشخصية في أداء المديرين (١٩٦١) . ودراسة يوجين ستون *Eugene Stone* عن العلاقة بين الرضا الوظيفي ومحتوى الوظيفة وقيم العمل (١٩٧٦) .

(يشير البحث في نهايته الى المرجع والمصادر الاساسية لهذه الدراسات المبكرة ضمن قائمة المراجع العامة) .

4. *Victor H. Vroom; Motivation in Management, Ibid, p. 65.*
5. *Eugene F. Stone; The Moderating Effect of work-Related Values on the job scope-job Satisfaction, in: Organizational behavior and human performance, 1976, pp. 147-167.*
6. *Herbert G. Heneman, Donald p. Schluap, John A. Fossus and Lee D., Dyer; Personnel / Human Resource Management, Richard Irwin, INC., Illinois, 1980, p. 148.*
7. *Dale S. Beech; Personnel: The Management of People at work , 4th ed., Macmillan Publishing Co. INC., New York, 1980, p. 443.*
8. *Andrews D. Szilagy, Jr & Marce J. Wallace, Jr.; Organizational Behavior and performance, 2nd ed., Goodyear Publishing Co. Inc., California, 1980, p. 629.*

9. C.L. Mullin; **Effects of Community characteristics on Measures of Job Satisfaction**, Journal of Applied Psychology, 1966, (50), pp. 185.

(١٠) لمناقشة أكثر تحليلاً حول مفهوم الرضا الوظيفي ، أنظر في ذلك :

10. E.A. Locke; **What is Job Satisfaction?** in Organizational Behavior and Human Performance, N.Y., 1969 Ch. 4, pp. 309-336.
11. French, Elizabeth; **Effects of the Interaction of Motivation and Feedback on task Performance**, In: Atkinson, J.W. (ed.) *Motives in Fantasy, Action, and society*, N.Y. Van Nostrand, 1958, pp. 400-406.

(١٢) يرى البعض أن مستوى الوظيفة job Level تعني في ذات الوقت نطاق الوظيفة job scope ، ويقول « يوجين ستون » في هذا :

“Job level is functionally equivalent to what is referred to as job scope”
Eugene Stone; **The Moderating Effect of work-Related Values on the Job Scope – Satisfaction Relationship**, in Organizational Behavior and Human Performance, 1976, pp. 147-167.

مرجع سبق ذكره

(١٣) من الذين إهتموا ببحث هذه العلاقة :

- Hackman and Lawler (1971), Susman (1973), Wanous (1974), and Stone (1975).
14. K.L.H. Roberts and F. Savage; **Twenty questions: Utilizing Job Satisfaction Measures**, California Management Review, 1973, 15 (3) p. 21.
15. Flieshman, E.A., Harris, E.F., and Burt, H.E.; **Leadership and Supervision in Industry**, Columbus: Ohio State University, Bureau of Educational Research, 1955.
16. Ibid, p. 47.

(١٧) وهذه الحاجات الخمس هي : الحاجة إلى الأمان ، الحاجة إلى الانتماء، الحاجة إلى الاستقلال ، الحاجة إلى الاحترام ، الحاجة إلى تحقيق الذات وهي مشابهة للحاجات التي أوردتها ماسلو في نظريته باستثناء أنه أغفل الحاجة الفسيولوجية نظراً لتصور إشباعها لدى مقدرات العينة - وجعل الحاجة إلى الاستقلال حاجة مستقلة .

(١٨) من هذه المقاييس المبكرة مقياس برافيلد وروث A.H. Brayfield and H.F. Rothe وقد نشر هذا

المقياس تحت عنوان **An Index of Job Satisfaction Journal of Applied Psychology**, 1951 (35), pp. 307-311 “Job Descriptive Index” (J D I).

(١٩) من هذه المقاييس الخاصة بالرضا إستقصاء “JDI” Job Descriptive Index وهو استقصاء من خمسة جوانب ويمكن الرجوع إليه تفصيلاً في : P.C. Smith, L.M. Kendall and C.L. Hulin; **The Job Descriptive Index**, Dept. of Psychology, Bowling Green State Univ., Ohio, 1975.

وكذلك استقصاء “Minnesota Satisfaction Questionnaire” (MSQ) وهو استقصاء أكثر تفصيلاً من سابقه ويضم عشرين جانباً من جوانب الرضا ، ويمكن الرجوع إليه تفصيلاً في :

D.J. Weiss, R.V. Dawis, G.W. England, and L.H. Lofquist; **Manual for the Minnesota Satisfaction Questionnaire**, Minneapolis: Minnesota Studies in Vocational Rehabilitation, Bulletin, 45, 1967, 22.

20. Simon A. Herbert; **Administrative Behavior**. (2nd. ed.) The Free Press, N. Y., 1968, pp. 172-175.
21. Ibid. p. 175.
22. Soliman, H.M., and Hartman, R.A.; **A Systematic Analysis of Productivity Determinants**. Industrial Engineering, Sept. 1971.
23. A.H. Brayfield and W.H. Crockett; **Employee Attitude and Performance**, Psychological Bulletin, 1955 (52), pp. 398-428.
24. Jerry I-Gray & Frederick A-Strake; **Organizational Behavior — Concepts and Applications — 2nd ed.**, Charles E. Merri Publishing Co., London, 1980, p.54.

(٢٥) أنظر بصفة خاصة الفصل الخامس في :

- A.H. Maslow; **Motivation and Personality**, Harper and Row, New York, 1954.
26. Frederik Herzberg; **Work and the Nature of Man**, The World Publishing Co., Cleveland, 1988.
- (٢٧) أعد هذا الشكل تبصر وتبسط كبير لشكلين أساسين : الأول أعده بورتير ولولر والثاني أعده توماس فيرات وهرديك ستارك . أنظر في ذلك :

27. L.W. Porter and E.E. Lawler; **Managerial attitudes and Performance**, Homewood, Richard Irwin, 1968.

وأنظر أيضا

- Thomas W. Ferrat & Frederick A. Starke; **Satisfaction, Motivation and Productivity: The Complex Connection**; in J. Gray and Starke (eds.) **Readings in organizational Behavior**, Columbus, Ohio, Charles E. Merrill, 1977, p. 74.
28. Victor H. Vroom; **Work and Motivation**, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964, pp. 183-185.
29. Herzberg, F., Mausner, B. and Synderman B.; **The Motivation to work**, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1959.
30. Rensis Likert; **New Patterns of Management**, McGraw Hill Book Co., New York, 1961, Ch. 6.

المراجع العامة

ترد هذه المراجع لتفصيل ما أجمله البحث حول الدراسات المبكرة في مجال الرضا الوظيفي

(ص ٢ و ٤ من البحث) .

- Andrews, L.R. and Henry, M.M.; **Management Attitudes Toward Pay**, Industrial Relations, 1963, 3.
- Argyle, M., Gardner, G., and Cioff, F.; **Supervisory Methods Related to Productivity, Absenteeism and Labour Turnover**, *Human Relations*, 1958, 11.
- Brayfield, A.H. and Rothe, H.F.; **An Index of Job Satisfaction**, *Journal of Applied Psychology*, 1951, 35.
- Bernberg, R.E.; **Socio-Psychological Factors in Industrial Morale**; 1. The Prediction of Specific Indicators, *Journal of Social Psychology*, 1952, 36.
- Bowers, D.G.; **Self-Esteem and the Diffusion of Leadership Style**, *Journal of Applied Psychology*, 1963, 47.

- Fleishman, E.A., and Harris, E.F.; **Patterns of Leadership Behavior Related to Employee Grievances and Turnover**, Personnel Psychology, 1962, 15.
- Gadel, Marguerite S., and Kriedt, P.H.; **Relationship of Aptitude, Interest, Performance, and Job Satisfaction of IBM Operators**, Personnel Psychology, 1952.
- Hackman, J.R. & Lawler, E.E.; Employee reactions to Job characteristics, Journal of Applied Psychology, 1971, 55.
- Harrell, T.W.; **Managers' Performance and Personality**, Cincinnati: South — Western Publishing Co., 1961.
- Hulin, C.L. & Blood, M.R.; **Job Enlargement, Individual differences, and Worker Responses**, Psychological Bulletin, 1968, 69.
- Hulin, C.L.; **Effects of Community Characteristics on Measures of Job Satisfaction**, Journal of Applied Psychology, Vol. 50, 1966.
- Price, J.L.; **Organizational Effectiveness, An Inventory of Propositions**, Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 1966.
- Rothe, H.F.; **Does Higher Pay Bring Higher Productivity**, Personnel Vol. 37, July-August, 1960.



مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة

د. محمد عبد الشفيق عيسى *

لعل أهم المشكلات التي طرحتها تطورات النظام الاقتصادي العالمي في العقد الأخير مشكلة التنمية الصناعية للبلاد المتخلفة ، ولعلها أيضا هي المحور الرئيسي للفكر والعمل في قضية المطالبة باقلمة نظام إقتصادي عالمي جديد .

وقد إرتبطت بهذه القضية الرئيسية قضايا رئيسية عديدة ، في نطاق : التجارة الدولية ، وتدفعات رؤوس الأموال الدولية ، ونقل المهارات والمعارف العلمية والتكنولوجية .

ويعالج هذا البحث متعلقات التجارة الدولية بقضية التصنيع ، من زاوية خاصة هي زاوية صادرات السلع المصنعة للدول المتخلفة ومدى قدرتها على الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة .

ولكن قبل الولوج إلى التفاصيل الجوهرية للمشكلة نهد بتقديم لمحة عن تجارة البلدان المتخلفة في السلع الأولية .

* معهد التخطيط القومي - القاهرة .

تجارة البلدان المتخلفة في السلع الأولية في السبعينات **

لقد دخل النظام الرأسمالي الدولي منذ أوائل السبعينات أزمة دورية من نوع فريد ، مزجت بين خصائص التضخم وخصائص الكساد أو الركود حتى أطلق عليها « أزمة التضخم الركودي » ، وبسببها أخذ النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي يمارس تأثيره على البلاد المتخلفة من خلال ميكانيزم النظام الاقتصادي العالمي السائد بحيث يضاعف من الآثار السلبية الأصلية على تجارة هذه البلاد من الصادرات وفي تقرير البنك الدولي World Development Report, 1978 يصف مشكلات التجارة الدولية في السلع الأولية (باستثناء الوقود) تحت عنوانين عريضين : مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة ، ومشكلة عدم الاستقرار السعري . . وفيما يلي يلمح الباحث إلى كل منها : -

(١) مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة : إن البلاد المتخلفة تعرض الآن نحو $\frac{1}{3}$ الصادرات العالمية من السلع الأولية باستثناء الوقود ، وهو ما يعني تدني نصيبها في التجارة العالمية للسلع الأولية . . كما لا يزيد نصيب السلع الأولية باستثناء الوقود من صادرات البلاد المتخلفة عموماً عن ٣٥٪ . . ومن جهة أولى فإنه لا يمكن إنكار أن هذا التدني المزدوج يرجع في جزء منه إلى التغيرات البنائية العميقة في إقتصادات البلاد المتخلفة والتي أدت إلى هبوط نصيب السلع الأولية (باستثناء الوقود) من إجمالي صادراتها من ٦٨٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٣٥٪ سنة ١٩٧٦ بينما ارتفع نصيب السلع المصنوعة من ١٤٪ إلى ٢٦٪ خلال نفس الفترة . . وذلك بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو التجارة العالمية عموماً من نحو ٩٪ سنوياً في فترة ٦٥ - ١٩٧٣ إلى نحو ٤٠٪ في فترة

** تشمل السلع الأولية طبقاً للتعريف الذي تبناه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم World Development Report ما يلي : الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير القابلة للأكل والوقود بما فيه الفحم والبتروول والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والصناعي والتيار الكهربائي والزيت الحيواني والنباتية والشحوم والشموع والمعادن غير الحديدية المذكورة في الفقرة ٦٨ من التصنيف التجاري القياسي الدولي .

٧٣ - ١٩٧٧ وهو ما صاحبه انخفاض معدل نمو صادرات البلاد المتخلفة من ٤,٦٪ في الفترة الأولى إلى ٣,٦٪ في الفترة الثانية . . (١)

ولكن لا بد أن نذكر من جهة أخرى أن إجراءات الحماية التي تنفذها الدول الرأسمالية المتقدمة ضد السلع الأولية وخاصة السلع الزراعية (والسلع الصناعية كما سوف يتضح نحدّ إلى حد كبير من نمو الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة (٢) . . ومن صادراتها بشكل عام . .

(٢) مشكلة عدم الاستقرار السعري : ويشير تقرير World Development Report, 1978 إلى أن ما يقرب من ثلثي الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة (باستثناء الوقود) قد تعرض لتقلبات سعرية بمعدل أعلى من ١٠٪ سنوياً وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً بالغ الضرر على البلاد المتخلفة ذات الاحتياجات الاستيرادية الماسة والتي لا يمكنها الوصول بسهولة إلى مصادر الائتمان في أسواق المال الدولية . فإذا علمنا أن تدهور « البيئة التجارية » للبلاد المتخلفة قد أدى إلى انخفاض معدل التبادل الدولي Terms of Trade لهذه البلاد في فترة ٧٤ - ١٩٧٨ بنحو ١٥١٪ وهو ما يمثل خسارة في العملات الأجنبية لها بما يزيد عن ٣٠ بليون دولار ، فإن هذا يوضح لنا القيود العسيرة التي تفرضها مشكلات الصادرات الأولية والصناعات للبلاد المذكورة .

وهكذا ونأسيسا على إدراك هاتين المشكلتين اللتين تميزان الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة ، فإن المداوالات الدائرة بخصوص النظام الاقتصادي العالمي الجديد طرحت مهمتين أمام تحسين ظروف تجارة البلاد المتخلفة أو البيئة التجارية لها Trade environment وهما : -

أولا : إعداد برنامج متكامل للسلع الأولية Integrated program for Basic Commodities

ثانيا : توسيع وتنويع الصادرات الصناعية Expanding and diversification of industrial exports

وفيا يتعلق بالمهمة الأولى^(٣) فلن يفرض الباحث في تحليلها نظرا لعدم ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة ، ولكن قد يكون من المفيد ذكر أهم محتويات هذا البرنامج المقترح كما بلورها لأول مرة « الانكتاد » في الدورة الرابعة المشار إليها وهي : إقامة ترتيبات تخزين سلعية دولية أو احتياطيات *buffer — stacks* ، وإنشاء صندوق مشترك *common fund* لتمويل هذه الترتيبات ، وإقامة ترتيبات للتسعير من خلال التفاوض بحيث تكون مجزية للمتجين ومنصفة للمستهلكين ، وأخيرا التوصل إلى عقد « اتفاقات سلعية » تحدد شروط التخزين والتمويل وقواعد التسعير .

وقد قررت الدورة المذكورة أن تبدأ إجتماعات تحضيرية للمفاوضات الدولية حول البرنامج المذكور وبحيث تنتهي في موعد أقصاه فبراير ١٩٧٨ وبحيث تنتهي المفاوضات نفسها قبل إنقضاء عام ١٩٧٨ - ولكن ، وبرغم عقد دورتين سنة ١٩٧٧ في جنيف للمفاوضات التي « تمهد » للمفاوضات ، إلا أن هذه الأخيرة لم تبدأ قط . . ولم ينجز من ذلك البرنامج غير الاتفاق على العناصر الأساسية « للصندوق المشترك » في إجتماع « مؤتمر الأمم المتحدة حول الصندوق المشترك » في ٢٠ مارس ١٩٧٩ . وبرغم توصية الدورة الخامسة للانكتاد في مانيتا (٧ مايو - ٣ يونيو ١٩٧٩) بضرورة الاسراع في إعداد مشروع إتفاقية الصندوق المشترك قبل نهاية ١٩٧٩ إلا أن ذلك لم يحدث . .

ولكن ماذا يصدد المهمة الثانية في تحسين ظروف تجارة البلاد المتخلفة - وهي المهمة التي يتركز عليها البحث في هذا الفصل . . أي مسألة توسيع وتنويع الصادرات الصناعية ؟ .

نمو الصادرات للبلاد المتخلفة^(٤)

لقد تغير التركيب السلمي للتجارة الدولية جذريا منذ حدوث الثورة العلمية - التكنولوجية الذي يؤرخ له بالفترة التالية للحرب العالمية الثانية - فبينما كان هذا

التركيب يتميز بمبادلة السلع الأولية بالسلع الصناعية إذا به يتميز بعد ذلك بتبادل السلع الصناعية بالسلع الصناعية . ولهذا فإنه بينا أن نصيب الصناعة في « الناتج العالمي الاجمالي » لا يتجاوز الثلث فإن نصيبها في التجارة الدولية يقارب الثلثين . ورغم هذا فإن الدول المتخلفة لا تسهم بأكثر من ١٠/١ من إجمالي الصادرات العالمية للمصنوعات . . ولكن تضاؤل هذه النسبة لا يجب أن يخفي عنا أن الوصول إلى هذه النسبة الضئيلة قد اقتضى جهودا متواصلة ضمن إطار النظام الاقتصادي العالمي القائم تحققت من خلالها معدلات عالية نسبيا في نمو الصادرات الصناعية ، لأسباب عديدة متصلة بذلك النظام سوف يوضحها الباحث فيما بعد

ويرجع هذا « الحضور » للصادرات الصناعية في خارطة الصادرات الاجمالية للدول المتخلفة كما يشير إليه الجدول السابق إلى ثلاثة أسباب رئيسية :-

(١) الاحتياجات الاستيرادية الماسة للدول المتخلفة . . . وقد تزايد ضغط هذه الاحتياجات بفعل عاملين :

(أ) نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات Import — Substitution ، وهو النمط الذي إرتكز إلى إقامة مجموعة صناعات تنتج سلعا إستهلاكية بديلة للسلع التي كان يجري إستيرادها سابقا قبل بدء تجربة - التصنيع . . . والتناقص المفزع هنا أن إستمرار إنتاج هذه البدائل السلعية محليا قد اعتمد على إستيراد - وتزايد إستيراد - السلع الرأسمالية والوسيطه من البلاد المصنعة ، وهو ما أدى إلى اشتداد قيد النقد الأجنبي على عملية التصنيع .

(ب) أزمة الغذاء في البلاد المتخلفة : وهذه الأزمة بعدان رئيسيان : البعد الأول هو تناقص نصيب الانتاج الغذائي في الانتاج الزراعي بالبلاد المتخلفة وتناقص نصيب الزراعة في إجمالي الاستثمارات بها ، في مقابل تزايد السكان مما أدى إلى اشتداد الحاجة إلى استيراد الطعام . والبعد الثاني هو احتكار مجموعة من الدول الرأسمالية المتقدمة لغنائى الأغذية

العالمي وخاصة القمح ، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . .
ونتيجة لهذين العاملين فقد تزايد نطاق (الواردات غير القابلة للضغط)
مما أدى إلى ضرورة زيادة التصدير باعتباره المحدد الرئيسي لأي بلد من
العملة الأجنبية . ولما كان تصدير « السلع الأولية » يواجه الطريق
المسدود بسبب تراخي الطلب على هذه السلع عالميا ، فلم يبق أمام البلاد
المتخلفة إلا تلمس السبل نحو زيادة الصادرات من السلع المصنعة وشبه
المصنعة والمحضرة Manufactured , Semi— manufactured and
procc—ssed goods ونظرا لضعف المركز التنافسي لصادرات الدول
المتخلفة من المصنوعات ، فإن الحكومات في هذه البلدان قد تلجأ إلى
دعم الصادرات أو إلى الضغط الإداري المباشر . . والمثال الواضح على
هذا هو الهند ، حيث جرى الزام عدد كبير من الفروع الصناعية الجديدة
بتصدير جزء معين من منتجاتها مقابل حصولها على الموافقة على استيراد
السلع الضرورية لاستمرار الانتاج الجاري . .

(٢) إنشاق نمط « التصنيع للتصدير » : لقد ساد نمط إحلال الواردات في تجارب
(التنمية) المبعثرة في بلدان العالم الثالث طوال الخمسينات والنصف الاول من
الستينات . . وعندئذ أخذت دوائر الفكر التنموي تشهد دعوة حثيثة إلى تبني
إستراتيجية جديدة للتصنيع قائمة على تنمية الصادرات — export
promotion . . . وقد كانت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
عام ١٩٦٤ أول مناسبة تطرح فيها صياغة منهجية منظمة للدعوة الجديدة ،
وتم التركيز فيها بالحاح على أهمية الصادرات الصناعية في سد الفجوة في الميزان
التجاري وفي الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية . ومنذ منتصف الستينات
حتى أوائل السبعينات ، اشتدت هذه الدعوة وتعالّت نبرتها وأخذت كافة
المنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة المعنية تروج لها ، وخاصة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حيث كرست جزءا كبيرا من

مجهوداتها في الاعلام والتدريب إلى تدعيمها^(٥) ويصدق نفس الأمر على البنك الدولي^(٦) .

وقد صاحب هذه الدعوة الحثيثة نشاط حثيث - في إطار استمرار صيغة تقسيم العمل ذات الأهمية المحورية الخاصة لدول الغرب وشركاتها عابرة الجنسيات . .

(٣) نقل الصناعات . وهذا سبب ثالث يدعم أثر العاملين السابقين : وقد تضافرت لآخراجه إلى حيز النور مجموعة من العوامل يذكر منها هنا :

(أ) الثورة العلمية التكنولوجية : وقد أدت هذه الثورة في مجال الصناعة إلى تعقد السلسلة التكنولوجية تعقدا شديدا وهو الأمر الذي سمح بنقل بعض الصناعات البسيطة تكنولوجيا من الدول المصنعة إلى البلاد المتخلفة . هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تلك الثورة قد رفعت من نسبة كثافة عصري العلم والتكنولوجيا وعنصر رأس المال في صناعات بعينها صارت هي الصناعات « الطليعية » أو « القائدة » Pioneering or leading في مقدمة الدول المتقدمة بينما دفعت بمجموعة أخرى من الصناعات إلى الخلف (وهي هنا صناعات كثيفة عنصر العمل) فُلجأت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى نقل بعض طاقات الصناعات الأخيرة إلى البلاد المتخلفة والتي تتميز بوفرة العمل وإنخفاض مستوى الأجور .

ومن جهة ثالثة فقد وجهت الثورة العلمية التكنولوجية إلى ضرورة مكافحة التلوث pollution وإلى ضرورة الحفاظ على التناسق (الأيكولوجي) أو البيئي وإلى (تنمية البيئة) بالتالي Eco-development ولذلك فقد اتجهت بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى نقل بعض الصناعات الملوثة للبيئة إلى البلاد المتخلفة .

(ب) تطورات أزمة الطاقة الرخيصة في الدول الرأسمالية المتقدمة : وقد نتج عنها - كما سوف يتضح - إقامة بعض صناعات بتروكيائية ومعدنية

موجهة للتصدير في بعض الدول المتخلفة المنتجة للبترول بتشجيع من الشركات العابرة للجنسيات .

... وقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى نمو صادرات البلاد المتخلفة الاجمالية من المصنوعات مما ساعدها على أن تنوع من تركيب صادراتها عموما بانقاص إعيادها على السلع الأولية . . . وفي داخل الصادرات المصنعة كان التوسيع مصحوبا بالتنوع الداخلي : وذلك بالانتقال من التركيز على المنسوجات إلى صناعة الملابس والالات والأجهزة الكهربائية .

مخاطر التعميم :

ولا يجب أن يستتبع من العرض السابق أن جميع الدول المتخلفة - على إطلاقتها - قد حققت نموا كبيرا في صناعاتها التصديرية أو نموا كبيرا بالتالي في صادراتها الفعلية من السلع المصنوعة . . إذ لم يحقق هذا النمو إلا عدد قليل من البلدان المتخلفة ذات الأهمية الخاصة لمعسكر الغرب الرأسمالي في المواجهة ضد الشرق الاشتراكي وحركة التحرر الوطني للعالم الثالث .

ويذكر البنك الدولي - وهو جهاز تسيطر عليه الدول الرأسمالية المتقدمة فلا يمكن أن يتهم بالتحيز ضدها - في تقريره عن World Development, 1978 - الحقيقتين التاليتين : - .

أولا : أن الصادرات الصناعية للدول المتخلفة تأتي من عدد صغير من البلاد والمناطق ، وجميعها متطورة صناعيا بالمقارنة مع معظم البلدان النامية الأخرى . . ذلك أن نحو ٤٥٪ من هذه الصادرات يأتي من كوريا الجنوبية وفورموزا وهونج كونج وأسبانيا . . وترتفع النسبة إلى ٨٠٪ لو أضفنا إليها البرازيل وإسرائيل وسنغافورة واليونان والبرتغال والمكسيك والهند ويوغوسلافيا .

ثانيا : أنه منذ عام ١٩٦٥ حققت عدة دول أخرى توسعا ملموسا في صادراتها الصناعية وأهمها ماليزيا وكولومبيا وتايلند وتركيا .

... هاتان الحقيقتان توضحان بجلاء أن التوسع في التصنيع والتصدير قد تركز - اعتمادا على الاستثمارات والمساعدات القادمة من الدول الغربية الرأسمالية - في كل من كوريا الجنوبية وفورموزا وهونج كونج وهي تشكل مغاير أمامية للمعسكر الغربي الرأسمالي ضد الدول الاشتراكية ، وفي إسرائيل التي لعبت دور المخفر الأمامي الاستعماري ضد حركة التحرر القومي العربي ، وفي البرازيل التي أصبحت نموذجا « للامبريالية الصغرى » في أمريكا اللاتينية والعالم الثالث ، وفي بلاد ذات أهمية خاصة لاستراتيجية حلف الأطلسي وهي تركيا واليونان وأسبانيا ، وفي أقطار أخرى صغيرة تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية مثل تايلند وكولومبيا ...

... وأما فيما عدا ذلك فلم يتحقق شيء ذو بال .. ففي جميع البلاد المتخلفة الأقل نموا Less Developed والأكثر تأثرا Most affected بأزمة النظام الاقتصادي العالمي وكذلك في البلاد التي تخوض كفاحا تحرريا ضد الامبريالية الغربية ، لم يتحقق نمو ملموس للصادرات الصناعية رغم المساعدات التي تقدمها مجموعة الدول الاشتراكية وبعض المنظمات الدولية في مضمار التصنيع ... فلماذا ؟ .. لماذا لم يتحقق نمو ملموس في التصنيع وتصدير المصنوعات للعالم الثالث ؟ إن الاجابة المتكاملة على هذا السؤال تعود بنا إلى استعراض جميع أركان النظام الاقتصادي العالمي القائم فقد تحالفت على تحقيق هذه النتيجة المأساوية كل من السياسات التجارية للدول الرأسمالية الغربية وسياساتها الشوهاء في التعاون الصناعي وما يسمى بنقل الصناعات وكذا سياستها في نقل الموارد المالية إلى البلدان المتخلفة - ولكن ما يحتمل في هذا الفصل هو بحث العلاقة المتبادلة بين التصنيع والتجارة الدولية ، ولذا فسوف نحصر اهتمامنا في هذا الميدان وسوف نركز هذا الاهتمام بصفة خاصة على آثار السياسات للدول المصنعة وهي سياسات تخضع حتى الآن في مواجهة البلاد المتخلفة لمذهب « الحماية » Protectionism .

السياسة الحمايةة للدول الغربية :

لقد ترتب على أزمة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية الغربية وخاصة منذ ١٩٧٣ إتساع نطاق البطالة وإرتفاع تكاليف الانتاج وإرتفاع أسعار المنتجات الصناعية .. وفي ظل ذلك تولدت النزعة الحمايةة ، وهي النزعة الرامية إلى الحد من دخول المنتجات الصناعية للعالم الثالث إلى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، إستنادا إلى أن هذه المنتجات تستطيع بالانخفاض النسبي في أثمانها ، وإذا ما تركت لها حرية الوصول access إلى أسواق البلاد المذكورة أن تهدد المركز التنافسي لصناعات هذه البلاد في عقر دارها وأن تؤدي بالتالي إلى شل القطاعات المنافسة ، وهو ما يعني تسريح بعض العمال وخفض معدل الأرباح وربما إقفال بعض الفروع الصناعية أو الشركات (٣) ..

وتحتوي سلة السياسة الحمايةة ضد صادرات الدول المتخلفة في البلدان الغربية المصنعة على أدوات متعددة ومتشابكة منها الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة .. أما الأدوات المباشرة فيمكن أن نصنفها إلى نوعين : أولهما نظام التعريفات الجمركية وثانيهما نظم تحديد الاستيراد الأخرى مثل القيود الكمية (الحصص quotas) والترتيبات التسويقية التقييدية-orderly market arrangements وقيود التصدير الاختيارية Voluntary export restraints - وأما الأدوات غير المباشرة فإنها تتمثل في عدة أشكال : ومنها التشدد في المواصفات أو المعايير الصناعية Industrial Standards التي يشترط إنطباقها على صادرات الدول المتخلفة من المصنوعات - ومنها أيضا : الاشتراطات الصحية وأخيرا الاعانات للصناعات المحلية (في صورة دعم مالي مباشر أو إعفاءات ضريبية وتسهيلات إئتمانية .. الخ مما يوفر لها حماية غير مباشرة عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج والبيع) .

وفما يلي تركز على مجموعة رئيسية من السياسات الحمايةة وهي ما تسمى « الممارسات التجارية التقييدية » .

الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية :

أخذ تكثف الممارسات التجارية التقييدية Restrictive Business Practices في السنوات الأخيرة عدة صور كان من شأنها التأثير بشكل سلبي على احتمالات نمو الصادرات الصناعية للبلاد المتخلفة ، وأهم هذه الصور ما يلي^(٨) .

١ - القيود الناشئة عن الترتيبات الحكومية : وأهم الترتيبات الحكومية هنا « قيود التصدير الاختيارية » ويقصد بها إتفاق حكومة البلد المستورد مع حكومة البلد المصدر على أن تقوم الأخيرة بتوجيه سياساتها الصناعية إلى ما من شأنه الحد من صادرات الأعمال الصناعية إلى البلد الأول ، وهناك أيضا « الترتيبات التسويقية التقييدية » وهي إتفاقيات بين الحكومات تنص على إجراءات التسويق مستهدفة الحد من تدفق التجارة بين الطرفين . وتشيع هذه الترتيبات بنوعها في قطاعات المنسوجات والأغذية المحفوظة وغيرها ، ليس فقط للحد من صادرات الدول حديثة التصنيع ولكن أيضا من الدول الأقل نموا LDCs : فلقد تم مثلا خلال ١٩٦٩ الحد من صادرات الكاميرون مثلا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٩ . وتم خلال عام ١٩٨٠ الحد من صادرات كوريا الجنوبية وتايوان إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية من الأغذية المحفوظة .

٢ - الكارتلات (الاحتكارات) الدولية والوطنية للتجارة الخارجية : ويلاحظ هنا أن تشريعات الدول الرأسمالية المتقدمة تسمح للمشروعات بإقامة كارتلات للتصدير فيما بينها سواء على المستوى الوطني أو الدولي أو على المستويين وذلك إذا ما كانت نتائج عمل هذه المشروعات تنصب على أطراف ثالثة third parties وهكذا بلغ عدد كارتلات التصدير في الولايات المتحدة حتى مايو ١٩٧٨ ٢٦ إحتكارا وذلك بمقتضى قانون التجارة لويب - بومرين لعام ١٩١٨ The Webb-Pomerene Act وبلغ عدد كارتلات التصدير في ألمانيا الاتحادية ٦٢ كارتلا حتى مارس ١٩٧٨ - وفي اليابان بلغ عدد كارتلات التصدير ٦٢ وعدد كارتلات الاستيراد أربعة .

ولا شك أن كارتيلات التصدير والاستيراد المذكورة تمكن الاحتكارات من إكتساب قوة سوقية خطيرة يكون من شأنها الحد من صادرات المصنوعات من العالم الخارجي وخاصة العالم المتخلف .

٣ - فرض القيود على صادرات الشركات الفرعية أو التابعة : ويلاحظ هنا أن الشركات عابرة الجنسيات تستخدم سيطرتها على فروعها والشركات المنتسبة إليها من أجل تقييد حريتها في التصدير - وما سجلته المحاكم الأمريكية في هذا الصدد عام ١٩٧٨ مثلا تلك القضية التي رفعتها وزارة العدل الأمريكية ضد شركة Everest and Jennings International متهمة إياها بإحتكار تصنيع وبيع الكراسي المتحركة في الولايات المتحدة ، من خلال إتفاقات مع فروعها في الخارج تمنعها بمقتضاها من تصدير الكراسي المتحركة إلى الولايات المتحدة أو حتى إلى دول أوروبا حيث يمكن أن تسرب إلى الدولة الأولى . وقد تم الاتفاق في النهاية بين الطرفين على إلزام الشركة المذكورة بعدم منع أي من المنشآت الخارجية - بما فيها فروعها - من تصدير الكراسي المتحركة إلى الولايات المتحدة بل وإلزامها بمساعدة هذه المنشآت أو الفروع على هذا التصدير . وهذا مجرد مثال متواضع على ما يمكن أن تصنعه الشركات عابرة الجنسيات لمنع فروعها من تصدير المصنوعات من البلاد المتخلفة .

٤ - الممارسات التجارية التقييدية المحلية ذات الآثار على التجارة الدولية : تؤثر الكارتلات المحلية في الدول المتقدمة في عدد من الحالات على الواردات من الدول الأجنبية بما فيها الدول المتخلفة - وما سجلته أعمال الجماعة الاقتصادية الأوروبية أخيرا في هذا الصدد مثال الكارتل الدوائي المحلي الهولندي المسمى : Pharmaceutische Handelsconventie PHC وقد سيطر على الاستيراد تماما بحكم مسؤوليته عن ٨٠٪ - ٩٠٪ من مبيعات المنتجات الدوائية في هولندا .

النطاقات الرئيسية للسياسة الحمايةية :

تتمثل أهم النطاقات السلعية للسياسة الحمايةية في المجموعات السلعية الآتية :

أولا : الملابس والمنسوجات : وتتمثل أهم القيود في نظام « الحصص الثنائية » وتقضي بتصدير حصة معينة من كل مجموعة من المنتجات النسيجية من بلد مصدر معين إلى بلد مستورد معين ، وتحكمها القواعد والاجراءات المتفق عليها في إطار « ترتيبات الألياف المتعددة » Multi — Fibre arrangements MFA . . . وقد تم الاتفاق عليها سنة ١٩٧٣ وتم مد العمل بها أخيرا حتى عام ١٩٨١ . . . وقد أدت ممارسات الدول المصنعة إلى اضعاف فاعلية النصوص التي قصد بها حماية المصدرين أصلا ، وفرضت هذه الدول في عام ١٩٧٧ مزيدا من الحصص التقييدية Restrictive quotas ، ومثال ذلك الحصص الجديدة التي فرضتها السوق الأوروبية المشتركة والتي لا تحوّل فقط دون مزيد من نمو الواردات بل وتقصصها بالفعل . ونتيجة لهذا ، فإن حصص ثلاثة من الموردين الكبار للمنسوجات (فورموزا وهونج وكونج وكوريا الجنوبية) لعام ١٩٧٨ كانت أقل بكثير من مستويات سنة ١٩٧٦ في عديد من المنتجات النسيجية الرئيسية . . كما أثرت قيود الحصص على الدول منخفضة الدخل مثل إندونيسيا وبنجلاديش وسري لانكا .

وقد فرضت المزيد من الحصص التقييدية في مجال المنسوجات ببلاد مستوردة صغيرة مثل أستراليا وكندا والنرويج والسويد . . . أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها احتفظت في إتفاقتها الثنائية لعام ١٩٧٨ بنفس الحصص التقييدية لعام ١٩٧٧ . . . وتأكيذا لكل ذلك يلنكر تصوير البنك الدولي World Development, 1978 إن الاجراءات الجديدة أشد تقييدا من أي إجراءات أخرى سبقتها ، وأنها سوف تقصص بالفعل من نمو صادرات الملابس

والمنسوجات ، وأن هذه الاجراءات لن تؤثر فقط على المصدرين الرئيسيين بل أيضا على البلاد الأصغر والأفقر والأقل تطورا حيث تشكل المنتجات النسيجية شطرا كبيرا من صادراتها المصنعة . .

ثانيا : صادرات الأحذية : وقد تعرضت لقيود كمية جديدة في كل من أستراليا وكندا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة وبريطانيا ، واستمرت نفس القيود القوية القديمة في اليابان . . وذلك كله بالإضافة إلى القيود الجماعية التي تفرضها الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

ثالثا : صادرات الصلب : وقد وضعت إجراءات حمائية خاصة ضدها بواسطة الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة . . ، وهي ترتب صعوبات جمة بالنسبة للبلاد المتخلفة التي أخذت تدخل طور التصدير . . ويذكر ، تقرير التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، أن السوق الأوروبية المشتركة قد جددت « برنامج مكافحة الأزمة » في مجال الصلب لعام آخر ، ويشتمل على إتفاقيات تقييد التصدير مع الموردين الأجانب .

رابعا : أجهزة التلفزيون : وقد قيدت صادرات فورموزا ، وكوريا الجنوبية (وهما المصدرتان الرئيسيتان في البلاد المتخلفة لأجهزة التلفزيون) في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المصنعة ، وخاصة في الولايات المتحدة التي فرضت « ترتيبات تسويق تقييدية » .

خامسا : وفي مجال صناعة بناء السفن ، والتي أخذت البلاد المتخلفة تصبح منافسة فيها بشكل متزايد عملت البلاد المصنعة على دعم مؤسساتها الوطنية في مواجهة تلك المنافسة وما تحمله من إحتمالات الخسارة والبطالة .

سادسا : تشدد مطالبات المنتجين في البلاد المصنعة بالحماية في عدد آخر من الفروع الصناعية لابتداء من البتروكيمياويات إلى الدراجات والأنايب .

الهيكل الاقليمي لتجارة المصنوعات :

... وباستعراض النطاقات السابقة التي تشملها السياسة الحماية يتضح لنا كم هو محكم ذلك الحصار الذي تفرضه الدول الغربية المصنعة على صادرات الدول المتخلفة من السلع المصنعة وشبه المصنعة ، وذلك في حين أن صادراتها المتبادلة بين بعضها البعض تشكل الشطر الأعظم من صادراتها الاجمالية . وفيما يلي جدول يصور توزيع الزيادة في تجارة الأقطار المصنعة من السلع المصنوعة .

الزيادة في تجارة الأقطار المصنعة من المصنوعات ، مجموعات البلاد بين ٦٠ ، ١٩٧٥ (بالأسعار الجارية)
(نسب مئوية)

نسبة الزيادة في واردات المصنوعات	نسبة الزيادة في صادرات المصنوعات	
٥٥	٣٨	التجارة بين بلاد أوروبا الغربية
٣٤	٢٤	باقي التجارة بين البلاد المصنعة
٩	٢٩	التجارة مع البلاد النامية
—	٣	التجارة مع البلاد المصدرة للبترول
		التجارة مع البلاد ذات الاقتصاديات
٢	٦	المخططة مركزيا
١٠٠	١٠٠	العالم

المصدر: World Bank, World Development, 1978, Op. Cit, Table No. 12, P.9.

ويكفي أن نستخلص من هذا الجدول أن نسبة زيادة صادرات المصنوعات من الدول المصنعة إلى البلاد المتخلفة بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بلغت ٢٩٪ بينما أن

نسبة زيادة واردات الدول المصنعة من الدول المتخلفة (أو نسبة زيادة صادرات الدول المتخلفة الى الدول المصنعة من السلع الصناعية) لم تتجاوز ٩٪ .

ورغم ذلك فالحقيقة هنا أن معظم الصادرات الصناعية للدول المتخلفة إنما تتجه إلى الدول المصنعة الغربية ، بالذات ، وهي تستطيع بالتالي أن تتحكم فيها زيادة ونقصانا .

وفي كتاب الاحصائي للأونكتاد حول التجارة الدولية والتنمية لعام ١٩٧٧^(١) نجد تقديرا بالأرقام المطلقة لاتجاهات الهيكل الأقليمي لصادرات الدول المتخلفة من المصنوعات على النحو التالي (بالمليون دولار) : -

صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى العالم

: عام ١٩٧٣ ١٥٥٨٠

عام ١٩٧٤ ١٩٠٦٠

عام ١٩٧٥ ١٩٩٢٠

صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى

الدول المتقدمة : عام ١٩٧٣ ١١٢٨٠

عام ١٩٧٤ ١٣٠٢٠

عام ١٩٧٥ ١٣٥٥٠

صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى الدول

(النامية) الأخرى : عام ١٩٧٣ ٣٦٣٠

عام ١٩٧٤ ٥٢٢٠

عام ١٩٧٥ ٥٤٣٠

صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى الاتحاد

السوفيتي : عام ١٩٧٣ ٣٨٥

عام ١٩٧٤ ٤٥٥

عام ١٩٧٥ ٥٥٠

وفي كتاب الاحصائي للتجارة الدولية والتنمية ، الصادر عن الانكساد في عام ١٩٧٩^(١٠٠) نجد عرضا لشبكة صادرات السلع المصنعة في العالم لعام ١٩٧٦ (عدا الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية) ومنها نستخرج البيانات الآتية : -
صادرات البلاد والمناطق (النامية) إلى العالم عموما :

صادرات البلاد والمناطق (النامية إلى العالم عموما	٢٧٠٠٠	مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية) إلى البلاد		
المتقدمة ذات اقتصادات السوق	١٩٢٢٠	مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية) إلى البلاد		
والمناطق (النامية)	٦٨٤٠	مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية)		
إلى البلاد الاشتراكية في شرق أوروبا	٨٩٠	مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية)		
ويبلغ نصيب الاتحاد السوفيتي		
من الرقم الأخير	٥٨٠	مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية)		
إلى البلاد الاشتراكية في آسيا	٥٨	مليون دولار

وتأكيدا للدلالات المستنبطة عما سبق يذكر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٧٩ أن البلاد الرأسمالية المتقدمة قد استوعبت في عام ١٩٧٦ نحو ٦١٪ من الصادرات الصناعية للبلاد المتخلفة^(١٠١) .

أثار الحماية على إقتصاديات البلدان المتخلفة وصادراتها الصناعية

لقد شهدت التجارة العالمية في الخمسينات ثم بصفة خاصة في الستينات توسعا كبيرا ، رغم انخفاض معدل نموها نسبيا في السبعينات كما رأينا . . وقد هيأت

هذه الانطلاقة في التجارة العالمية وتجارة البلاد المتخلفة - للعديد من البلاد الأخيرة وخاصة متوسط الدخل أن تحقق إيرادات عالية من العملات الأجنبية وأن تتخذ من إتساع نطاق الطلب الفعلي على منتجاتها ركيزة للتعبيل بنموها الاقتصادي^(١١) (في إطار النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية) .

وفي هذا المناخ برزت في أول الستينات أربع دول متخلفة ذات توجه صناعي هي هونج كونج وإسرائيل وسنغافورة بالإضافة إلى البرتغال . . ولحققت بها في منتصف الستينات تايوان وتونس ولبنان . . وفي آخر الستينات وجد إلى جوار الدول السابقة جميعا كوريا الجنوبية وتايوان والباكستان (بالإضافة إلى ثلاث دول أوربية هي يوغسلافيا وأسبانيا وإيرلندا) وتكونت من مجموعها « منصة تصديرية » أو « موقع أمامي للصادرات » export plat form وخلفها وجدت مجموعة تتلوها في الأهمية الصناعية والتصديرية ويتكون أساسا من الفلبين ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية : البرازيل والمكسيك وكولومبيا وكوستاريكا وجواتيمالا والسلفادور .

وقد شكلت الصادرات الصناعية للدول المتخلفة إلى الاقتصادات الغربية المتقدمة أواخر الستينات ما يزيد عن ٥٠٪ من صادراتها المصنعة إجمالا ووصلت إلى نحو ٦٠٪ في عام ٦٧ وكانت تنمو بمعدل ١٤٪ طوال الستينات . . وقد بلغ نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية في بريطانيا ٩,٢٪ وفي اليابان ٨,١٪ .

وشكلت واردات البلاد الرأسمالية المتقدمة من الملابس من البلاد المتخلفة سنة ١٩٦٨ نحو ٢,٢٥٪ من إجمالي وارداتها من الملابس وبلغت هذه النسبة في حالة الجلود والأحذية ١٥٪ ، والمنسوجات ١٤,٦٪ والمنتجات الخشبية والأثاث ١٤,٢٪ والمنتجات الغذائية ١٢٪ . وكانت واردات الملابس من البلاد المتخلفة في الولايات المتحدة تشكل ٢٠٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي كالملاسل بها . .

وهكذا كانت قد تولدت في الستينات بيئة مواتمة نسبيا لتجارة المصنوعات في البلاد المتخلفة المرتبطة سياسيا وإقتصاديا بالغرب^(١٢) .

ولكن منذ أوائل السبعينات ، وخاصة منذ ١٩٧٣ أخذت تشتد النزعة الحمائية في الدول الرأسمالية المتقدمة كما رأينا ، حيث ولدت تأثيرات سلبية عميقة على إقتصاديات البلدان المتخلفة عموما وعلى صادراتها الصناعية خصوصا ، وبحيث إنخفض معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية من ١٥٪ في فترة ٦٥ - ١٩٧٣ إلى ١١٪ في فترة ٧٤ - ١٩٧٧^(١٢) . . ويمكن لنا أن نفهم هذه الآثار المحددا إذا إتبعنا التصنيف الذي قام به البنك الدولي في : World Development Report, 1978. حيث صنف البلاد المتخلفة حسب طبيعة صادراتها المصنعة على النحو الآتي :-

أولا : البلاد الرئيسية الثلاثة في شرق آسيا المصدرة للملابس والمنسوجات وهي فورموزا وهونج كونج وكوريا الجنوبية - وتكون صادراتها معا ما يزيد عن ٣/١ من مجمل الصادرات المصنعة للبلاد المتخلفة ، وأكثر من ٥/٣ من صادراتها من المنسوجات إلى البلاد المصنعة . . والملاحظ أن المنتجات النسيجية تشكل نسبة عالية في صادراتها الكلية . . وقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٧٦ نحو ٤٤٪ في هونج كونج ونحو ٣٦٪ في كوريا الجنوبية و ٢٨٪ في فورموزا - ولكن هذا لا ينفي أن الصادرات الصناعية لهذه البلاد الثلاثة متنوعة نسبيا إلى حد كبير وتضم نصيبا متزايدا من المنتجات المعقدة فيها . ولا شك أن هناك قيودا شديدة على صادراتها من الملابس والمنسوجات ، ولكنها تملك من الامكانيات البشرية والتكنيكية ما يؤهلها في المدى الطويل لتعويض آثار الحماية في الملابس والمنسوجات ، بل ولتطوير قطاعات إنتاج الأجهزة Machinery sectors ، وأن تزيد من تنوع صادراتها بالتالي . . كما يذكر البنك الدولي . .

ثانيا : البلاد الأخرى المتطورة نسبيا في الانتاج الصناعي مثل الأرجنتين والبرازيل واليونان والهند وإسرائيل والمكسيك وسنغافورة وأستراليا ويوغسلافيا . . وهي

أقل اعتمادا على صادرات المنسوجات والملابس للدول المصنعة وتصدر عددا كبيرا نسبيا من المصنوعات إلى كل من الدول المصنعة والبلاد المتخلفة الأخرى . . ولكن لا شك أن سياسة الحماية التي تطبقها الدول المصنعة سوف تثبط أيضا من جهودها صوب تطوير الصادرات الصناعية الخاصة بها . .

ثالثا : البلاد التي بدأت تصبح مصدرة ناجحة للمصنوعات مثل كولومبيا وماليزيا والمغرب وباكستان والفلبين وتايلندا وتركيا . . وتعتمد هذه البلاد إلى حد كبير على تصدير الملابس والمنسوجات ، ولذلك فإنها سوف تعاني بشدة من تزايد الحماية في البلاد المتقدمة صناعيا في هذا القطاع .

رابعا : البلاد ذات المستوى المنخفض من التنمية الصناعية والتي ليس لديها إلا حجم صغير من الصادرات المصنعة تتكون إلى حد كبير من السلع الزراعية المجهزة - ويمد من نحو صادراتها المصنعة أصلا تدني مستوى التنمية الصناعية بها ، ثم يضاعف من أثرها نظام الحصص الذي تطبقه الدول المتقدمة في قطاع المنتجات النسيجية - وهذه هي حال بنجلاديش وأندونيسيا وسريلانكا . وإذا كانت بعض بلاد هذه المجموعة تتمتع بالتفضيلات التي تمنحها الجماعة الاقتصادية الأوربية فإن أغلبها يخضع للأثار السلبية الشديدة للحماية وخاصة في مجال الملابس والمنسوجات .

نظرة على المستقبل :

في إطار النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، وفي حدود السياسات الحماية التي تنتهجها الدول الغربية المصنعة ، لا تواجهنا إلا تقديرات متشائمة بصدد مستقبل الصادرات الصناعية للدول المتخلفة . . وهكذا وطبقا لبيانات البنك الدولي نجد ما يلي : -

— لقد زادت الصادرات الصناعية للدول المتخلفة فيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بنسبة ١٢,٣٪ وفيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ بنسبة ١٢,٧٪ .

— من المتوقع أن تنخفض نسبة الزيادة بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ إلى ١٢,٢٪ ، وفيما بين ١٩٧٦ ، ١٩٩٠ بنسبة ١٠,٩٪ .

— إن نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي صادرات الدول المتخلفة لعام ١٩٧٥ لا يزيد عن ٢٦٪ في مقابل ٤٠٪ للوقود والطاقة و ٢١٪ للأغذية والمشروبات ، ٦٪ للمنتجات الزراعية غير الغذائية و ٧٪ للمنتجات المعدنية والمنجمية (باستثناء الوقود) .

— إن من المحتمل حدوث زيادة في الصادرات المصنوعة للدول المتخلفة من الأخشاب والبوكسيت والمطاط بحيث يرتفع نصيب الدول المتخلفة من الصادرات العالمية من ٩٪ (وعلى الأكثر التقديرات ١٠ / ١) إلى ١٣٪ عام ١٩٨٥ .

— إن حدوث هذه الزيادة في صادرات الدول المتخلفة من المصنوعات السابقة - وهي زيادة متواضعة - لن يؤدي إلا إلى زيادة متواضعة في نصيبها من واردات الدول الغربية المصنعة من المصنوعات وفي نصيبها من إستهلاك المصنوعات في هذه الدول . . وهناك جدول يبين هذه الحقيقة : -

الصادرات الصناعية للدول (النامية) كحصة في أسواق البلاد المصنعة
بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٥
نصيبها في الواردات	٥,٩	٥,٨	٨	٩,٩	١٣,٧
نصيبها في الاستهلاك	٤	٧	١,٢	١,٦	٢,٩

المصدر : World Development Report, 1978 Op. Cit. Table no. 26, P. 78

وقد أستخرجت أرقام ١٩٧٦ و ١٩٨٥ من « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩ » مرجع سابق ، جدول رقم ١٩ ، ص ٣٢ .

وتتضح الصورة « الماساوية » للصادرات الصناعية للدول المتخلفة إذا إنتقلنا من الاجماليات الى التفصيلات ، أي إذا تناولنا نمو الصادرات مقسمة حسب المجموعات السلعية الصناعية . . . ويتوفر هذا من الجدول الآتي :-

نمو الصادرات الصناعية للدول (النامية) ١٩٧٠ - ١٩٨٥
(متوسط معدلات النمو كنسب مئوية بأسعار ١٩٧٥)

١٩٧٥ - ٧٠	١٩٨٥ - ٧٥	
٢٠,٣	٨,٣	الملابس
١٧,٨	٦,٢	المنسوجات
١٦,٥	١٣	الكياويات
١٠,٧	١٤,٥	الحديد والصلب
٢٠,٣	١٧,٣	الالات ومعدات النقل
١٠,٢	١٠	المنتجات الأخرى (ساعات - لعب . الخ
١٤,٩	١٢,٢	إجمالي المصنوعات

المصدر :

World Development Report, 1978, Op. Cit., Table No. 27, p. 29.

ومن الجدول يتبين تضال نسب الزيادة في كل من الصناعات ذات الميزة النسبية في البلاد المتخلفة - مثل صناعة المنسوجات في شرق آسيا - حيث تنخفض نسبة الزيادة من ٢٠,٣٪ في فترة ٧٠ - ١٩٧٥ إلى ٨,٣٪ فقط بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، وكذلك في الصناعات المحورية في أي تجربة للتصنيع الجدي للبلاد

المتخلفة - وأهمها صناعة الآلات (الأجهزة) ومعدات النقل والصناعات الكيماوية : فسوف تنخفض نسبة الزيادة في الأولى (الأجهزة ومعدات النقل) من ٣, ٢٠٪ في الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ إلى ٣, ١٧٪ في فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، وسوف تنخفض نسبة الزيادة في الثانية (الصناعات الكيماوية) من ٥, ١٦٪ في فترة ٧٠ - ١٩٧٥ إلى ١٣٪ في فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ .

ولكن ألا من حل لهذه المشكلة - مشكلة الصادرات الصناعية ؟ .

الحلول المطروحة لمشكلة الصادرات الصناعية :

لقد طرحت في إطار المنظمات الدولية وخاصة منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، عدة حلول متتابعة لمشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ، وأخذت هذه الحلول أولا صيغة « التفضيلات الصناعية » والتي تبلورت أخيرا في « الخطوة العشرية للتفضيلات المعممة » ثم ثانيا إنتقل البحث عن الحلول إلى إطار جديد يسمى « المفاوضات التجارية متعددة الأطراف » MTN ، وفيما يلي نتاولها بالتتابع :-

أولا : التفضيلات الصناعية :

- التفضيلات الجزئية

سبق أن أستعرض الباحث بعض التطورات التي غشيت نظام حرية التجارة التقليدي الذي كان قد أرسى بواسطة الرأسمالية الأوربية في القرن التاسع عشر . . وقد تمثلت أبرز هذه التطورات في القيود الجمركية والكمية التي فرضت كنتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والثورة العلمية التكنيكية .

وتجدر الإشارة هنا في سياق الحديث عن التفضيلات - إلى أن بعض الدول

الأساسية الكبرى قد لجأت إلى إعطاء بعض التفضيلات preferences لبلدان ومناطق معينة دون البلدان والمناطق الأخرى (أي تفضيلات جزئية) وهو ما يعني تطبيق سياسة تمييزية Discriminative . . وتبرز أمامنا على وجه التحديد التفضيلات التي منحتها بريطانيا بعد الكساد الكبير لدول الكومنولث البريطاني ، والتفضيلات التي منحتها فرنسا لمستعمراتها والتي أمتد سريانها بعد قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٥٨ .

وسريان « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » - الجات - في أول يناير ١٩٤٨ فأنها كرست مبدأ التفضيلات الجزئية ، وذلك بعكس - ما أقره « ميثاق هافانا » (والذي وافقت عليه الدول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل - ٢١ نوفمبر ٤٧ - ٢٤ مارس ٤٨ - ولكنها لم تصدق عليه فلم يدخل حيز التطبيق) بإنشاء هيئة دولية للتجارة .

إذ بينا أن ميثاق هافانا كما يميز للدول (النامية) أن تقيم أية تفضيلات فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فإن إتفاقية الجات وضعت إطارا جامدا لهذه التفضيلات هو تكوين إتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة .

لذا وفيما يتعلق بالتفضيلات بين الدول (النامية) والدول المتقدمة فإن إتفاقية الجات أقرت إستمرار التفضيلات القائمة وقتها وحرمت إقامة تفضيلات جديدة إلا إذا كانت أيضا في إطار إتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة . .

— إنباق فكرة التفضيلات العامة :

ونظرا لقصور التفضيلات الجزئية ، فقد كان من اللازم أن يتحقق نظام للتفضيلات العامة General أو المعممة Generalised بحيث تقوم على عدم التمييز (عدم منح تفضيلات لبعض الدول دون البعض الآخر) وعلى عدم المعاملة بالمثل (عدم اشتراط أن تمنح الدول المتخلفة تفضيلات للدول المتقدمة مقابل التفضيلات

التي تمنحها الثانية للأولى) وفي إجتماع وزراء الجلات سنة ١٩٦٣ إتبقت الفكرة على المستوى الرسمي وإنتهى المؤتمر إلى الموافقة - من حيث المبدأ - على مبدأ عدم المعاملة بالمثل عند قيام الدول المتقدمة بمنح تفضيلات جمركية خاصة للدول المتخلفة .

ثم وفي مؤتمر التجارة والتنمية بجنيف سنة ١٩٦٤ طالبت الدول المتخلفة بتطبيق نظام عام General للتفضيل لهذه الدول . وفي اللجنة الثانية للمؤتمر (والخاصة بالمنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة) عرضت إقتراحات الدول المتخلفة بذلك النظام ، وعارضتها الدول الرأسمالية المتقدمة ، وكانت إقليمية في اللجنة . ونتيجة لهذه المعارضة فإن المؤتمر ككل وافق على حل يمثل توفيقا بين وجهتي النظر ، فأوصى الدول المتقدمة بعدم زيادة إجراءات الحماية عموما (سواء كانت جمركية أو غيرها) ، وإذا إستوجبت الضرورة هذه الزيادة فلا بد من مشورة الدول (النامية) المعنية والمنظمات الدولية المختصة ، كما أوصى الدول المتقدمة بأن تعطي الأولوية في السياسة التجارية لتخفيض الحواجز التي تعوق صادرات الدول (النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة) كما تضمنت توصية المؤتمر أخيرا مراعاة بذل الجهود في المفاوضات التجارية التي تجري في هذا الشأن من أجل الغاء التفرقة بين الرسوم الجمركية التي تفرض على المواد الأولية والتي تفرض على السلع المصنوعة كلها كان هذا ممكنا . .

وبالفعل ، وفي دورة كينيدي للمفاوضات في إطار الجلات (منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٧) وهي السادسة في سلسلة جولات المفاوضات التي نظمتها الجلات لتحقيق التخفيضات الجمركية - تمت تخفيضات جمركية محسوسة كما تحقق العدول عن فكرة التبادل في المعاملة (المعاملة بالمثل reciprocity) وإن لم تغير بشكل أساسي في القيود المفروضة ضد صادرات الدول المتخلفة من السلع الصناعية التي تتميز بدرجة عالية من التصنيع .

وفي أكتوبر ١٩٦٧ عقد مؤتمر الدول (النامية) (أو مجموعة ال ٧٧) في الجزائر لتحديد موقفها في المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية في نيودلهي في فبراير ١٩٦٨ ،

وقد وافق المؤتمر على ما سمي (ميثاق الجزائر) والذي تضمن برنامجا لتفضيلات عامة يجب أن تمنحها الدول المتقدمة للدول المتخلفة وعلى غير قاعدة المعاملة بالمثل .

وفي مؤتمر نيودلهي - فبراير ١٩٦٧ - تمت الموافقة دون معارضة على إقامة نظام عام للتفضيل للسلع المصنوعة ونصف المصنوعة التي تنتجها الدول (النامية) دون تبادل في المعاملة ودون تمييز^(١١) أي بعبارة أخرى ، إقامة نظام عام للتفضيلات يكفل زيادة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة .

وقد قرر مؤتمر نيودلهي تأليف (لجنة خاصة للتفضيل) . . وتم تشكيل اللجنة بعد ذلك بالفعل وقامت بالاتصال بالحكومات والمنظمات الدولية ، مما أدى إلى صياغة مشروع إتفاق حول ترتيبات إقامة نظام للتفضيل العام ، ووافق عليه « مجلس التجارة والتنمية » ثم تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن « العقد الثاني للتنمية » على أن ينفذ بأسرع ما يمكن خلال عام ١٩٧١ .

وهكذا بدأ منذ ١٩٧١ تطبيق أول خطة للتفضيلات الجمركية الممنوحة للدول المتخلفة ، وهي تفضيلات عامة وغير متبادلة ولمدة معينة هي عشر سنوات (ومؤداها أن تتمتع المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة وكذلك بعض المواد الأولية والمنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية اما بالاعفاء الجمركي الكامل وأما بتخفيض التعريفات الجمركية وذلك مع استمرار فرض الرسوم الجمركية الكاملة على الواردات القادمة من الدول الأخرى . . وهي بذلك تمثل إستثناء من القواعد العامة التي تقوم عليها إتفاقيات الجات وعلى الأخص قاعدة « الدولة الأولى بالرعاية » التي تنص على تبادل الامتيازات على أساس مشترك^(١٢))

ويجب هنا أن نشير إلى أن هذه الخطة قد شابتها عيوب رئيسية تحول بينها وبين تنمية الصادرات الصناعية للدول المتخلفة حقا ، .

ونظرا لهذه العيوب الخطيرة فقد إهتمت قرارات الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية (نيروبي ١٩٧٦) بصياغة أسس جديدة لنظام التفضيلات المعممة ، وذلك

في صدد الحديث عن (تحقيق فرص وصول السلع المصنعة وشبه المصنعة للبلدان (النامية) إلى أسواق البلدان المتقدمة) .

وقد أوصى المؤتمر بتوسيع نطاق ذلك النظام بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من المنتجات وأن تعفى من الرسوم كلياً بقدر الامكان ، وأن يطبق بمرونة ، وأن تبسط قواعد « المنشأ » أو الأصل origin الخاصة بالمنتجات الصناعية التي تتمتع بالاعفاء ، كما أوصى بأن يستمر العمل به إلى ما بعد فترته الأولى التي حددت أصلاً بعشر سنوات ، والا يستخدم كأداة للاكراه السياسي أو الاقتصادي أو للانتقام من البلدان (النامية) . ثم جاءت الدورة الخامسة للمؤتمر (مانيلا ١٩٧٩) ولم تستطع مجموعات الدول الأعضاء أن تتوصل إلى قرارات محددة جديدة .

تقويم النظام المعمم للتفضيلات :

بعد أن استعرضنا الخطوات الرئيسية التي مر بها إنشاء نظام معمم للتفضيلات التعريفية نجد لزاماً علينا أن نتقدم لتقويم هذا النظام . وسوف نلجأ إلى إجراء هذا التقويم إستناداً إلى عدة معايير هي :

- ١ - تحديد أنواع السلع المصنعة التي يشملها النظام .
- ٢ - تقدير القيود الكمية على إستيراد السلع المصنعة بمقتضى النظام .
- ٣ - مدى أو نطاق التخفيضات الجمركية .
- ٤ - مدى التزام الدول بحرية التجارة تطبيقاً لما يسمى في « إتفاقية الجات » بنص التخلّص من الالتزام « Escape Clause »
- ٥ - قواعد المنشأة أو جهة الأصل .
- ٦ - تحديد الدول المستفيدة من النظام .

أولا : نوعية السلع المصنعة :

وهنا يلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة قد أسست عددا من المنتجات من نطاق تطبيق نظام التفضيلات التعريفية ، وهي عموما منتجات حققت فيها المجموعة المساواة بالدول حديثة التصنيع NICS ميزة نسبية عالية نظرا لأنها منتجات كثيفة العمالة Labour-intensive ويتمثل السبب الرئيسي للجوء الدول الصناعية المتقدمة إلى تطبيق هذا الاستثناء في الفارق الكبير في تكلفة إنتاج السلع المذكورة بينها وبين الدول المتخلفة حديثة التصنيع ، إنطلاقا من وفرة العمل الرخيص في هذه الأخيرة سواء منه العمل غير الماهر أو نصف الماهر أو بعض نوعيات العمل الماهر . ولذلك تلجأ الدول المتقدمة إلى تجنب شركاتها المنتجة المحلية ويلات المنافسة السعرية بما يترتب على ذلك من إغلاق فروعها وتسريح بعض عمالها .

وتبلغ عدد فئات السلع المصنعة المستثناءة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (عام ١٩٧٧) والجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC (عام ١٩٧٦) واليابان (عام ١٩٧٥) حوالي خمس عشرة فئة من أهمها المنسوجات والجلود والمنتجات الخشبية والمعدنية والآلات والمنتجات البترولية واللعب .

ثانيا : القيود الكمية :

يلاحظ أن إستيراد السلع الصناعية إلى الدول الصناعية المتقدمة محدود بحصص كمية معينة - ففي الجماعة الاقتصادية الأوروبية يطبق نظام الحصص Qupas والحدود القصوى Celling والكميات القصوى المسموح باستيرادها من دولة معينة Maximum Country Amounts بحيث يخضع ما يزيد عن هذه الكميات أو تلك الحدود لمعدلات التعريف الجمركية العادية السارية بمقتضى نظام الدولة الأولى بالرعاية .

أما في اليابان فيطبق نظام الحصص الكمية القصوى Ciling quotes لجميع
المتفعين من النظام المعمم للتفضيلات ونظام الكميات القصوى Maximum
amounts التي تتمتع بمعدلات تفضيلية للتعريف . أما في الولايات المتحدة فإن
القيود التي وضعتها تحجب المعاملة التفضيلية في أي سنة معينة عن أي سلعة من
أي بلد إذا زادت الواردات الأمريكية منه عن ٢٩,٩ مليون دولار (حسب سعر
الصرف العام ١٩٧٦) أو ٥٠٪ من واردات الولايات المتحدة من السلعة
المذكورة في السنة السابقة^(١٧) .

ثالثا : نطاق التخفيضات الجمركية :

وهذا قيد آخر من القيود على المعاملة التفضيلية - ولكن يجب فهمه في ضوء
إرتباطه بالقيود الأخرى : فمثلا في الولايات المتحدة لا يمكن أن نفهم إعفاء
السلع المصنعة ونصف المصنعة من الرسوم الجمركية إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار
إستثناء مجموعات سلعية عامة من التخفيض مثل المنتجات الورقية المصنعة
والأصباغ والألوان والطائرات ومسجلات الصوت والأدوات الموسيقية - كل
ذلك بالإضافة إلى فئات السلع المستثناة في الدول الصناعية المتقدمة الأخرى .
وخاصة المنسوجات والجلود . أما اليابان فإنها تسمح للمنسوجات والملابس
الجاهزة والأحذية بالدخول - في إطار القيود الكمية سالفة الذكر وتمنح تخفيضا
بمقدار ٥٠٪ من الرسوم الجمركية المحصلة من الدول الأخرى . وتصل نسبة
الخفض في النمسا وسويسرا إلى ٣٠٪ فقط - وتطبق كندا تخفيضا تصل نسبته إلى
حوالي ٣٣٪ .

والخلاصة أن الموائش التفضيلية على السلع المصنعة لا تقدم في حد ذاتها حلا
لمشكلة حرية الوصول Free access إلى أسواق الدول المتقدمة نظرا لارتباطها
بغيرها من القيود على المعاملة التفضيلية .

رابعاً : نص التخليص من الالتزام : **Escape clause**

تتضمن إتفاقية « الجات » التزاما عاما من كافة البلدان المشتركة فيها بفتح أسواقها للمصدرين من الدول الأخرى - والصيغة العملية لتطبيق هذا الالتزام هي قاعدة الدولة الأولى بالرعاية MFN وما تقتضي به ضرورة المعاملة بالمثل reciprocity وعدم التمييز وهو ما يعني أن أية ميزة أو معاملة تفضيلية تحصل عليها دولة ما تنسحب تلقائيا على سائر الدول الأعضاء في الجات . وقد طالبت الدول المتخلفة في الستينات والسبعينات خاصة بمعاملة تفضيلية خاصة إطار المعاملة بالمثل وعدم التمييز ، أي بمعاملة تفضيلية غير متبادلة ، معاملة تفضيلية من طرف واحد هو الطرف الصناعي المتقدم مراعاة لظروف التخلف الاقتصادي والمجتمعي في بلدان العالم الثالث . ولكن الدول المتقدمة إذ وافقت من حيث المبدأ على عدم المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية المتبادلة مع العالم الثالث ، فإنها سعت إلى إفراغ هذه الموافقة من محتواها إذ تذرعت بمختلف الوسائل لابطال مفعوله : سواء في ذلك اللجوء الى القيود الكمية . . الخ أو اللجوء إلى ما يسمى في إتفاقية الجات « ببند الحماية » أو « نص التخليص من الالتزام » ، وهو ذلك البند أو النص الذي يميز لدولة ما أن تحمي منتجاتها المحليين من منافسة الواردات الأجنبية وأن تتخلص بالتالي من التزامها بحرية التجارة إزاء دولة بذاتها أو منتجات بعينها - وقد بذلت محاولات عديدة لوضع قيود على حرية الدول في إستخدام حقها المذكور ولكنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن .

وهكذا وفي مجال التطبيق للنص المذكور نجد أن الولايات المتحدة تحجب المعاملة التفضيلية عن أي دولة منتفعة بالنظام المعمم للتفضيلات إذا وردت إلى الولايات المتحدة أكثر من ٥٠٪ من إجمالي واردات سلعة معينة أو كمية من هذه السلعة تزيد قيمتها عن ٢٥ مليون دولار سنويا - وتطبق كل من اليابان ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC والنمسا والسويد إجراءات مختلفة في إطار « التهرب » أو (التخليص من الالتزام)^(١٨) .

خامسا : قواعد المنشأ :

ويقصد بهذه القواعد قصر المعاملة التفضيلية على تلك السلع التي تم تصنيعها - كليا أو جزئيا - في الدول المنتفعة بالتفضيل ، وطبقا للنسب والقواعد التي تحددها الدولة المانحة للمعاملة التفضيلية . ومن أهم قواعد المنشأ :

أ - قاعدة التصنيع : وتطبق هذه القاعدة في صورتين رئيسيتين : أولاها صورة « معيار التحويل Transformation » ويقصد به إعتبار السلعة مصنعة داخل البلد المنتفع بالمعاملة التفضيلية إذا تم تحويلها إلى صورة تختلف نوعيا عن المواد الخام أو المكونات الداخلة . وثانيتهما صورة « معيار القيمة المضافة » ويقصد به منح تلك المعاملة لسلعة ما إذا زادت القيمة المضافة المتولدة عن إنتاجها عن نسبة معينة في الدولة المنتفعة بالنظام التفضيلي ، وتبلغ هذه النسبة طبقا للإجراءات الموضوعية في الولايات المتحدة ٣٥٪ بينما تبلغ في أستراليا ونيوزيلندا ٥٠٪ .

ب - قاعدة التوجه المباشر : ويقصد بها أن تكون السلعة الحاصلة على المعاملة التفضيلية متوجهة مباشرة إلى الدول المانحة للمعادلة التفضيلية دون المرور في إقليم أي دولة أخرى . . وتطبق جميع الدول المانحة للمعاملة التفضيلية هذه القاعدة ، وتشترط اليابان بالإضافة إلى ذلك أن يكون هدف المصدر توجيه هذه السلع إلى اليابان قبل مصادرتها أراضي الدولة المصدرة^(١) .

ويحول تطبيق القواعد السابقة - وبصرامة شديدة . دون حصول الدولة المنتفعة على إمتيازات النظام التفضيلي في كثير من الأحيان .

سادسا : تحديد الدول المنتفعة من النظام التفضيلي :

إذا كان من المفهوم بصفة عامة أن المعاملة التفضيلية إنما تنسحب على جميع دول العالم الثالث إلا أن النظام المعمم للتفضيلات قد منح لمختلف الدول المانحة حق إستبعاد أي دولة من قائمة المستفيدين بمعاملتها التفضيلية - وتطبيقا لذلك تستبعد

الولايات المتحدة ما تسميها بالدول الشيوعية إلا الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أو في « الجات » كما تستبعد الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » والدول التي تشارك في أي عمل ينتج عنه عدم توريد سلع حيوية إلى السوق الدولية ، كما تستبعد أي دولة تستولي على ممتلكات أمريكية دون منح تعويض عادل لها .

ولا شك أن إستبعاد الدول من المعاملة التفضيلية لأسباب سياسية أو غيرها مما يجد إلى حد كبير من النتائج المتوقعة تحقيقها من نظم التفضيل .

ونضيف إلى العوامل الستة السابقة وهي جميعا تتعلق بالدول المانحة للمعاملة التفضيلية ، عاملا آخر يتعلق بالدول المنتفعة بالنظم التفضيلية : وذلك هو ضعف الاستجابة للمعاملة التفضيلية الممنوحة رغم ضآلتها : سواء بسبب نقص مرونة الجهاز الانتاجي أو نقص المعلومات . وتأكيدا لذلك نسوق بعض النتائج الواردة في دراسة أجراها البنك الدولي عام ١٩٧٣ وقام بها « دافيد وول » لتحديد ردود فعل المنتجين في الدول الرئيسية المتمتعة بالمعاملة التفضيلية والمستوردين من الدول المتقدمة المانحة للمعاملة التفضيلية ، مع التطبيق على حالة الهند . . ومن أبرز هذه النتائج أن معظم المنتجين في البلاد المتخلفة ومعظم المستوردين في الدول المتقدمة على غير دراية بوجود تلك الأنظمة التفضيلية أصلا . وحتى في حالة علم بعض المستوردين بوجود الأنظمة المذكورة فإن تأثير ذلك في المدى القصير ضعيف ، بسبب عدم قدرة المصدرين على الاستجابة للطلب المتزايد على السلع المتمتعة بالمعاملة التفضيلية .

ومن ذلك يتضح أن الدول المتخلفة التي لم تقطع شوطا بعيدا في التصنيع والتنمية الاقتصادية أو الدول الأقل نموا LDCs لم يكن في مكتبتها تحقيق فوائد ملموسة من نظم التفضيل - ونظرا لضيق الأفق الزمني لهذه النظم (في السبعينات) فإنه لم يكن متوقعا تحقيق تغيير رئيسي في هيكل التجارة الدولية في المصنوعات بين

الطرفين المتقدم والمتخلف رغم ما تحقق من إنجاز وفيما يلي جدول يصور حصيلة النظام التفضيلي المعمم في منتصف السبعينات تقريبا (١٩٧٦) :

تغطية الواردات من نظام التعريفة التفضيلية المعممة عام ١٩٧٦
(بالمليون دولار)

السلع المستوردة من البلدان النامية (ما عدا سلعة النفط)			البلد أو مجموعة البلدان
في ظل نظام التعريفة التفضيلية المعمومة		القيمة الاجمالية	
النسبة المئوية من القيمة الاجمالية	القيمة		
١٩٪	١٢٦	٦٤٧	النمسا
١٤٪	١٧٩	١٢٦٨	أستراليا
١٥٪	٣٠٣	٢٠٣١	كندا
٢٩٪	٤٤٤٦	١٥١٥٥	المجموعة الاقتصادية الاوربية
٥٪	٢١	٤١٥	فنلندا
١٤٪	١٧٨٩	١٢٣١٤	اليابان
٤٪	٢٢	٥٥٦	النرويج
٢٥٪	٢٥٧	١٠٤٢	سويسرا
١٣٪	٣١٥٤	٢٤٤٩٩	الولايات المتحدة
١٨٪	١٠٤٤٢	٥٩١٧٤	المجموع

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، ص ٣٩ ، جدول ٣-٥

ثانيا : المفاوضات التجارية متعددة الأطراف MTN 'Multilateral Trade Negotiations

سعى إلى تحقيق هدف « الجات » في إجراء التخفيضات الجمركية ، فقد عقدت في إطارها عدة جولات للمفاوضات هي : -

- (١) دورة جنيف (١٩٤٧ - ١٩٤٨)
- (٢) دورة أنسي Annecy في فرنسا (١٩٤٩)
- (٣) دورة توركمي Torquay في إنجلترا (١٩٥٠ - ١٩٥١)
- (٤) دورة جنيف (١٩٥٦) .
- (٥) دورة جنيف (١٩٦٠ - ١٩٦٢)
- (٦) دورة كينيدي (١٩٦٤ - ١٩٦٧)
- (٧) دورة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩)

وفي السياق الزمني لكل هذه الجولات من المفاوضات ، فإن عقد السبعينات قد شكل المرحلة الحاسمة فيه . . إذ لا شك أن القصور الذي إنتاب نظام التفضيلات المعممة طبقا للخطة العشرية المطبقة منذ ١٩٧١ قد دفع إلى البحث عن سبل تحسين نظم التفضيل ، وبصفة عامة تحسين ظروف التبادل التجاري بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة بما في ذلك : التفضيل العام ، وحق الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة ، وتشجيع الصادرات الخاصة بالدول المتخلفة من الجوانب الانتاجية والتسويقية والادارية . . . الخ .

ونتيجة لهذه الحقيقة ، فقد مثلت « دورة طوكيو » بالذات أهمية خاصة ضمن سلسلة المفاوضات المتعاقبة . . فكيف نشأت وتطورت هذه الجولة من المفاوضات ؟

لقد بدأت هذه الجولة أصلا على أثر إنتهاء مفاوضات كينيدي عام ١٩٦٧ بالموافقة على برنامج للتخفيض لمفاوضات لاحقة متعددة الأطراف في إطار الجات . . وفي بداية عام ١٩٧٢ نصت تصريحات مشتركة للولايات المتحدة والجماعة

الاقتصادية الأوروبية . . واليابان على رغبتها في الاشتراك في دورة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف . وفي الدورة الثالثة للاتحاد في (سانتياجو) عاصمة شيلي عام ١٩٧٢ أخذ المؤتمر علميا بهذه الرغبة وأصدر قرارا باشتراك الدول (النامية) في هذه المفاوضات .

وبدأت المفاوضات رسميا في طوكيو في سبتمبر ١٩٧٣ في إجماع وزاري حضرته ١٠٠ دولة . وقد أصدرت دولة . وقد أصدر هذا الاجتماع « إعلان طوكيو » الذي حدد أهداف وغايات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ونص على تشكيل « لجنة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف » وكلفها بإعداد وتنفيذ الخطط التفصيلية للمفاوضات وإجراءاتها . غير أن المفاوضات لم تبدأ بصورة جادة إلا أوائل ١٩٧٥ .

وفي فبراير ١٩٧٥ شكلت لجنة المفاوضات التجارية مجموعات عمل لتنظيم وإدارة المفاوضات في المجالات النوعية المختلفة .

وفي الدورة الرابعة للاتحاد (نيروبي - مايو ١٩٧٦) إهتم المشتركون بهذه المفاوضات وأصدر المؤتمر قرارا بشأنها إثر مناقشة البند العاشر من جدول الأعمال والمتعلق بـ « إستعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وغير ذلك من التدابير والقرارات المتخذة على الصعيد الدولي » . وقد أوصى المؤتمر البلدان - المشتركة في المفاوضات بأن تولي الاهتمام لوجهات النظر الخاصة بالبلدان (النامية) في عدة أمور من أهمها^(٢٠) : -

(أ) التمسك التام بمبدأ عدم المعاملة بالمثل .

(ب) إدراج جميع الدول في قائمة المستفيدين من لوائح التفضيلات المعممة (وهو ما يعني إلغاء التمييز discrimination بين الدول في منح التفضيلات وغيرها) .

(ج) إجراء تخفيضات جمركية أشمل مما هو متصوص عليه في إطار (الجات) بالنسبة

للمنتجات التي لا تكون مشمولة بنظام التفضيلات المعممة (الخطوة العشرية) .

(د) إضفاء صفة الالتزام في منظمة (الجات) على النسب التفضيلية الجمركية .

(هـ) إزالة القيود الكمية وغيرها من الحواجز غير الجمركية .

... وفي « الاعلان الاقتصادي » الصادر عن مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة في كولومبو في أغسطس ١٩٧٦ نادى المؤتمرين بـ « إعادة ترتيب الانتاج العالمي بصورة جذرية على أساس تقييم دولي جديد للعمل بتحقيق من خلال توفير مزيد من الفرص للمنتجات الصناعية للدول النامية في أسواق الدول المتقدمة . . والتنسيق بين إنتاج المواد التركيبية أو التخليقية Synthetics في البلدان المتقدمة والكميات المعروضة من المنتجات الطبيعية التي تنتجها الدول النامية » (٣١) .

... وطوال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ استمرت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار دورة طوكيو ، حتى تمت صياغة مشروعات مجموعة إتفاقيات في أوائل عام ١٩٧٩ (أهمها إتفاقية التبادل التجاري الشامل) وتم التوقيع عليها بالاحرف الأولى من جانب ٩٩ دولة بعضها ليس عضوا في (الجات) وذلك بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٩ ..

وبرغم أن « ٩٩ » دولة قد أشتركت في المفاوضات فإن ١٧ دولة فقط هي التي وقعت على النص التفاوضي الرسمي في أكتوبر ١٩٧٩ - وتشمل هذه الدول السبعة عشر جميع الدول الغربية المصنعة وجميع الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية - التي إشتكرت في المفاوضات - ما عدا بولندا ، ودولة واحدة من العالم الثالث هي الأرجنتين .

وفيما يلي تقدم عرضا لأبرز نتائج دورة طوكيو وتقويمنا لها .

نتائج دورة طوكيو :

تتحصل هذه النتائج في جانبين رئيسيين : أولها جانب التخفيضات التعريفية . وثانيها ضبط الاجراءات غير التعريفية وتناولها بالتابع .

أولا : التخفيضات التعريفية :

كانت قد قدمت عدة صياغات بديلة مقترحة للتخفيضات التعريفية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، وبعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على الصيغة المقدمة من السويد - ودون دخول في التفاصيل الفنية لهذه الصيغة فإنه بمقتضاها تخفض التعريفه البالغة ٢٠٪ من قيمة السلعة بنسبة ٥٩٪ - أما التعريفه التي تبلغ ١٠٪ فإنها تخفض بنسبة ٤٢٪ ، والتعريفه البالغة ٥٪ تخفض بنسبة ٢٦٪ - وتطبيقا لذلك يبلغ المعدل الوسطي للتخفيض في الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوالي الثلث - ويسري هذا التخفيض بصفة آلية إلى البلاد المتخلفة بمقتضى قاعدة الدولة الأولى بالرعاية .

وإستكمالا للتفاوض حول الخفض التعريفي الذي تقرر في الاجتماع الختامي بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٧٩ عقدت الدول الصناعية المتقدمة إجتماعا تكميليا حضرته عشرون دولة في جنيف وتمت الموافقة في إطاره بتاريخ ١١ يوليو ١٩٧٩ على « بروتوكول خفض التعريفات » وقد تضمن هذا البروتوكول خفضا بحوالي الثلث في التعريفات ، وتطبق التخفيضات على ثنائي سنوات وعلى ثنائي دفعات متساوية بحيث تبدأ في أول يناير ١٩٨٠ وتنتهي في أول يناير ١٩٨٧^(١١) .

ثانيا : محاولة ضبط الاجراءات غير التعريفية :

كانت المفاوضات التجارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل بداية جولة طوكيو تركز على تخفيض الحواجز في الرسوم أو التعريفات الجمركية بالدرجة

ثانيا : محاولة ضبط الاجراءات غير التعريفية :

كانت المفاوضات التجارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل بداية جولة طوكيو تركز على تخفيض الحواجز في الرسوم أو التعريفات الجمركية بالدرجة الاولى - ومع حدوث خفض متساو في هذه الحوافز - بفعل النظام المعمم للتفضيلات الخ - وفي هذا السياق تمثل جولة طوكيو جهدا متميزا في سبيل الحد من استخدام وإساءة استخدام الاجراءات غير التعريفية ولإقامة جهاز لتسوية المنازعات بصدد تطبيق هذه الاجراءات وفيما يلي نستعرض تفصيلا أهم ما أسفرت عنه المفاوضات ممثلا في عدد من « مدونات » أو « موائيق ضبط السلوك » Codes of Conduct في مختلف المجالات المعنية^(٢٣) .

١ - المدونة حول الاعانات والرسوم التعريفية :

وتستهدف هذه المدونة ضبط شروط اللجوء إلى تقديم الاعانات للصناعات المحلية لمواجهة منافسة السلع الأجنبية المستوردة وإلى فرض رسوم تعويضية على المستوردات الأجنبية التي تتلقى إعانات من الدولة المصدرة .

ويستند رفض الاعانات إلى المادة السادسة عشرة من ميثاق « الجات » والتي أضيفت عام ١٩٥٥ حيث تنص على أن « الأطراف المتعاقدة سوف تكف عن أن تمنح - بشكل مباشر أو غير مباشر - أي صورة من صور الاعانات لأي منتج مصدر - بخلاف المنتجات الأولية » . أما التصرفات التعويضية فإنها تجدد أساسها في المادة السادسة من « الجات » والتي تنص على جواز اللجوء إليها (في حالة ما إذا تسببت الاعانات - أو مهددت بالتسبب - في إلحاق ضرر فعلي بأي صناعة محلية قائمة أو تأخير إنشاء صناعة محلية لازمة) .

٢ - مدونة تقدير الرسوم الجمركية :

طبقا لاحدى وثائق الكونجرس في الولايات المتحدة الامريكية فإن هناك شكوى متصلة من ممارسات التقرير الجمركي في الولايات المتحدة وهناك رغبة عارمة في إقامة نظام دولي للتقدير يمكن أن تستخدمه جميع الدول الرئيسية المتاجرة في العالم . ومن هنا اعترفت المدونة - بوصفها تطبيقا للمادة السابقة من « الجات » - بالحاجة الى « نظام عادل وموحد ومعايد لتقدير قيمة السلع بهدف فرض الرسوم الجمركية عليها ، وبحيث يكون من شأن هذا النظام تجنب إستخدام التقديرات التحكيمية أو التعسفية للرسوم » .

٣ - مدونة حول الترخيص بالاستيراد :

وتستهدف هذه المدونة تبسيط وتوضيح الاجراءات والممارسات الادارية المستخدمة في التجارة الدولية وتأمين التطبيق العادل لها - وذلك إنطلاقا من الادراك بأن « الاستخدام غير الصائب لاجراءات ترخيص الاستيراد يعتبر عاملا معوقا لتدفق التجارة الدولية » .

٤ - مدونة حول الحواجز التقنية على التجارة :

وطبقا لما يذكره « بالدوين » فإن مشكلات تقدير الرسوم الجمركية وترخيص الاستيراد لا تزيد عن كونها « لعبة أطفال » بالمقارنة مع تلك المشكلات الناجمة عن التحديد الجامد لمواصفات المنتجات التي يتعين مراعاتها من جانب المصدرين والمستوردين . والحقيقة أن هناك كثيرا من المواصفات والقواعد التقنية المعقدة بعضها حديث مثل معيار الكفاءة في استخدام الطاقة والاثار على البيئة وبعضها قديم مثل المواصفات المتعلقة بالصحة والعناية الصحية وأمن المنتجات .

وتستهدف المدونة كما تذكر ديباجتها ضمان ألا يؤدي تطبيق تلك المواصفات

إلى خلق عقبات تعسفية في وجه التجارة الدولية بالإضافة إلى المشاركة في تطوير هذه المواصفات .

٥ - مدونة حول التوريدات الحكومية :

لقد استبعدت شراء السلع والخدمات بواسطة الهيئات الحكومية ولاستخدامها الخاص ، من نطاق تطبيق قواعد الجات والتي يحصل الموردون الأجانب بمقتضاها على معاملة غير تمييزية : non-discriminatory ولكن مع إرتفاع نصيب الانفاق الحكومي في الناتج القومي الاجمالي أصبح لهذا الاستثناء من قواعد الجاب آثار تقييدية متزايدة على التجارة الدولية : ومن ذلك مثلا أن الولايات المتحدة تتبع سياسة التمييز ضد الموردين الأجانب بمقتضى « قانون الشراء الأمريكي » The Buy American Act والذي يقدم حاليًا ميزة سعرية بنسبة ٦٪ للموردين المحليين ، بينما تقدم وزارة الدفاع الأمريكية بالذات تفضيلا نسبته ٥٠٪ لمنتجي الولايات المتحدة الأمريكية . وتنتج الدول المتقدمة الأخرى أساليب تمييزية مماثلة لمحاباة المورد المحلي بل وقد تقصر العطاءات على المنشآت المحلية .

وتيسيرا على الدول النامية ، تستهدف المدونة حول التوريد الحكومي تيسير الاجراءات والممارسات المتعلقة به مع تقديم معاملة غير تمييزية للموردين الأجانب للصفقات التي تزيد عن قيمة ٢٥٠,٠٠٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة (نحو ٢٠٠,٠٠٠ دولار امريكي) كما تقدم قواعد تفصيلية لكيفية فتح العطاءات وكيفية الاختيار بين المتقدمين وكيفية تأمين اللوضوح أو الشفافية transparency في عملية التوريد الحكومي .

تقويم نتائج دورة طوكيو ::

أولا : تقويم التخفيضات التعريفية :

طبقا لتقديرات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - حول أثر

التخفيضات الجمركية بمقتضى « المفاوضات التجارية متعددة الأطراف » فإن التوسع في الصادرات الصناعية للدول (النامية) بفعل التخفيضات الجمركية على المنتجات غير المشمولة بالنظام المعمم للتفضيلات - أي ما يسمى بأثر خلق التجارة trade creation تقدر قيمته بحوالي ١,٧ بليون دولار- ولكن في المقابل فإن تآكل التفضيلات المقدمة بمقتضى النظام المعمم للتفضيل سوف يؤدي إلى نقص في الصادرات الصناعية للدول المذكورة بمقدار ٣,٨ بليون دولار ، وهو نقص فيما يسمى « أثر تحويل التجارة » trade diversion ، ومن هنا يوجد فارق صاف بالسالب بين القيمتين بـ ٢,١ بليون دولار .

ويتعين أن نشير هنا إلى أن نقل السلع من الفئة المشمولة بالنظام المعمم للتفضيلات إلى الفئة غير المشمولة بهذا النظام والمرشحة بالتالي للخفض الجمركي في ظل إتفاقات طوكيو ، هو أمر محدود الأثر إلى حد كبير بسبب قوائم الاستثناءات السلمية من التخفيضات (وفي مقدمتها إستثناء المنسوجات والأحذية) ، وبسبب الحواجز الكمية ، وذلك برغم أن الدول المتخلفة تبقى مستفيدة من قاعدة « الدولة الأولى بالرعاية » ، وهي كما نعلم خاضعة في النهاية للممارسات التقييدية في التجارة الدولية حالياً . ويؤدي بنا ذلك إلى الاستنتاج بتواضع النتائج المتظر تحقيقها من جراء تخفيضات طوكيو على الصادرات الصناعية من بلدان العالم الثالث^(٢٤) .

وإنطلاقاً من تواضع هذه النتائج المتوقعة جاء : « إعلان مانيلا » الذي أصدرته مجموعة السبعة والسبعين (العالم الثالث) حول المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أثناء إجتماعات الدورة الخامسة لمؤتمر الأسم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) في مانيلا - مايو ١٩٧٩ .

وقد جاء إصدار الإعلان المذكور أثر الخلاف الشديد في المؤتمر بين مجموعة السبعة والسبعين والدول الصناعية المتقدمة حول المفاوضات التجارية حيث أكدت الدول الصناعية ضرورة الاكتفاء بما تم التوصل إليه من إتفاقات بالفعل ، وكانت

نتيجة هذا الخلاف عدم إصدار قرار حول إستراتيجية المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإن كان المؤتمر قد أصدر قراراً بالتراضي العام يوفق بين دعاوي الطرفين .

ويتركز النقد الرئيسي الذي توجهه الدول المتخلفة - كما جاء في إعلان مانيلا - على موضوعين : على الاجراءات وعلى الجوهر . فأما عن الاجراءات فإن هذه الدول تؤكد أنها لم تشترك بفاعلية في المفاوضات وأن هذه لم تكن مفاوضات جماعية بحق .

وأما عن الجوهر فإن المفاوضات قد فشلت في جميع المجالات في أن تحقق أهداف إعلان طوكيو لعام ١٩٧٣ وكانت عروض المعاملة التفضيلية مخيبة للآمال - وهو ما يتضح فيما يلي : -

أ - في المجال التعريفي، وسوف تؤدي التخفيضات التي تضمنتها إتفاقات طوكيو إلى تآكل الهوامش التفضيلية التي سبق أن حصلت عليها الدول النامية في ظل النظام المعمم للتفضيلات - يضاف إلى ذلك أن العديد من المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول (النامية) إما أنها أستبعدت من نطاق المفاوضات أو أنها تلقت تخفيضات غير كافية ، كما بقيت مشكلة تدرج التعريفة tariff escalation بغير حل .

ب - لم تتم مواجهة القيود الكمية أو الاجراءات ذات الأثر الضار المماثل ، كقيود التصدير الاختيارية VERs والترتيبات التسويقية التقييدية OMA's وخاصة في مجالات المنسوجات والسلع الجلدية^(٢٥) .

ثانيا : تقويم الاجراءات غير التعريفية :

ولنا في هذا المجال ملاحظتان : -

١ - ان الوثائق التي تم التوصل إليها في هذا المجال الهام ووثائق غير ملزمة فهي ليست إتفاقات بالمعنى القانوني agreement وإنما هي أقرب إلى « إعلانات نوايا Declaration - وعلى ذلك فبرغم أن القيود غير التعريفية قد أصبحت هي الأداة

الرئيسية لتقييد تدفق التجارة في السلع الصناعية من البلدان المختلفة - وغيرها - إلا أن « المدونات » Codes ليست هي الأداة الملائمة لمواجهتها نظرا لأنها لا ترتب التزاما على الأطراف المشاركة .

٢ - إن مدونات السلوك - رغم التحفظ الرئيسي السابق - لم تقدم الحلول الناجمة للمشكلات التي تصدت لها : ومن ذلك مدونة الاعانات : فالملاحظ - كما تذكر بعض مصادر البنك الدولي - أن الاعانات المالية المقدمة إلى الصناعة قد أصبح لها نفس أثر الضرائب الجمركية بل وأثر أكبر في أحيان عديدة - ففي عام ١٩٧٦ مثلت هذه الاعانات نسبة ٦٪ تقريبا من الناتج الاجمالي في النرويج ، ونسبة ٤٪ في بلجيكا ، نسبة ٣٪ في فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة - هذا في الوقت الذي لم ترد فيه الإيرادات الاضافية للمنتجين والناجمة عن الضرائب الجمركية ، عن نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لكل من البلدان المذكورة^(٣٧) .

وربما من هنا جاء النقد المر الذي وجهه « إعلان مانيلا » سابق الذكر إلى مدونة الاعانات من وجهة نظر مصالح الدول المتخلفة ، منها إياها بأنها (لم تعكس بدرجة كافية الأهمية الفعلية للاعانات التصديرية وغيرها من الاعانات الموجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وللتغلب على أوجه النقص الهيكلية في إقتصاداتها^(٣٨) .

بين المشكلة والحل . . .

إدراك المشكلة يؤدي بنا إلى إدراك الحل .

ومشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ذات شعبتين : أحدهما تزايد القدرة التصديرية للدول المتخلفة نسبيا وخاصة السائر منها في طريق التصنيع سواء في الشرق الأقصى أو بلدان الخليج العربي أو الدول الكبيرة في أمريكا اللاتينية - وثانيهما تزايد القيود الحماية في الدول الصناعية المتقدمة والتي تملك أكبر سوق عالمي

للمصنوعات بحكم إرتفاع متوسط الدخل الفردي وبحكم تقدم وتكامل الهيكل الاقتصادي والحلقات التكنولوجية .

ولن نفيض في الشبهة الأولى للمشكلة ، فذلك محل دراسات أخرى حول توسع الصناعة الموجهة للتصدير في العالم الثالث . وإنما يحنا في سياق الدراسة الحالية أن نركز النظر على الشبهة الثانية أي على تزايد القيود الحماية ، وبعبارة أخرى : تزايد الممارسات التجارية التقييدية .

ومن هنا بالذات نصوغ إقتراحاتنا لحل مشكلة الصادرات الصناعية :
والمدخل لصياغة إقتراحاتنا هو : ضرورة الهجوم على البيئة التقييدية للتجارة الدولية : أي أنه لا بد من عمل دولي منسق يستهدف في الأساس تحرير التجارة الدولية من القيود التي فرضتها الدول الصناعية الغربية المتقدمة على صادرات الدول المتخلفة سواء الصناعية أو الزراعية أو المعدنية (عدا النفطية بالطبع) وإذا كانت حرية التجارة في فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٤ قد عملت لصالح إزدهار المركز الرأسمالي الغربي بالذات ، فإن حرية التجارة المتبناة في المرحلة القادمة يجب أن تعمل لصالح تنمية القاعدة الاقتصادية والصناعية للعالم المتخلف ، ضمن ما تسمح به موازين القوى العالمية الراهنة .

ويستتبع هذا المنطلق ضرورة تقدم السبعة والسبعين من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة و (الانكتاد) و (الجات) إستراتيجية عمل تعتبر إمتدادا وتطويرا لاتفاقات جولة طوكيو ، بحيث يتم التركيز فيها على نقاط محورية ومعدة - أهمها من وجهة نظرنا ما يلي : -

أولا : وضع ضوابط لما يسمى « بنص التخلص من الالتزام » ، وذلك من أجل تمديد الشروط التي يجوز للدول المتقدمة في ظلها أن تخفف - ولا نقول نتخلص - من التزامها بحرية وصول السلع الصناعية للعالم الثالث إليها .

ثانيا : مواجهة القيود الكمية على صادرات المصنوعات من البلاد المتخلفة وخاصة

في الصناعات ذات الميزة النسبية لظ حاليا مع تسريع عملية التحول الهيكلي (الموامة) في الدول المتقدمة بحيث تسهل نقل الطاقات الانتاجية والعمالة من الفروع المنافسة لهذه الصادرات .

ثالثا : فرض الطابع القانوني الالزامي للقواعد التوجيهية في مجال القيود غير التعريفية والتي نظمتها جولة طوكيو بواسطة (مدونات سلوك) .
ويرتبط بذلك وضع ضوابط للجوء الدول المتقدمة إلى سياسة الاعانات للصناعات المحلية المتضررة من صادرات البلاد المتخلفة والتي يكون من شأنها تأخير عملية الموامة أو التكيف ، وكذا وضع ضوابط للقواعد والمواصفات والاشتراطات . . . الصحية والبيئة . . . الخ .

رابعا : تحريم اللجوء الى الاتفاقات الحكومية التقييدية ما أمكن سواء في مجال قيود التصدير أو ترتيبات التسويق .

خامسا : مواجهة الممارسات التقييدية للشركات عابرة الجنسيات سواء من خلال تكوين كارتلات التصدير والاستيراد أو من خلال تقييد قدرة فروعها وشركاتها المنتسبة على تصدير للمصنوعات إلى الدول الأم والدول المتقدمة عموما .

فإذا أمكن للعالم الثالث أن يحقق توافقا عاما في داخله على هذه النقاط المركزية لاستراتيجية العمل التجارية ، وإذا أمكنه أن يستخدم كافة أوراقه الربحية لكسب موافقة الدول الصناعية المتقدمة على هذه النقاط - وذلك إلى جانب إنتهاج سياسة تنموية صحيحة يكون من شأنها زيادة مرونة الجهاز الانتاجي المحلي وقدرته التصديرية - إذا أمكن ذلك فإنه كفيل باستشراف آفاق واعدة لتلك المشكلة المعقدة : مشكلة الصادرات الصناعية للبلدان المتخلفة .

الحواشي :

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، أغسطس ١٩٧٩ ، واشنطن ، سبتمبر

١٩٧٩ ، ص ١٤ .

(٢) يمثل المركز الخاص للبلاد الرأسمالية المتقدمة في تجارة البلاد المتخلفة في حقيقة أن البلاد الأولى

تستوعب (حسب أرقام ١٩٧٦) ثلثي صادرات البلاد المتخلفة وتصل هذه التنمية الى ٦٩٪ في

الوقود و ٦٥٪ في السلع الأولية الأخرى . هذا بينما يتجه ربع صادرات البلاد المتخلفة الى بلاد

متخلفة أخرى ، وبينما لا تستوعب اقتصادات التخطيط المركزي (الدول الاشتراكية) سوى ٦٪

من صادرات البلاد المتخلفة . انظر : المرجع السابق ، ص ص ١٤ ، ١٧ .

(٣) انظر في هذه النقطة : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول

(التقرير والمرفقات) الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٨ ، ص ١١ ، وكذا المجلد الثاني من نفس

الرجع : « موجز بيانات رؤساء الوفود وموجز محاضر الجلسات العامة » ص ص ٢٣٤ - ٢٣٧ .

وانظر UNCTAD BULLetin Published by UNCTAD, April - May 1979 وكذلك : برنامج

الأمم المتحدة للتنمية ، اثناء التعاون التقني فيما بين البلاد النامية ، جسر عبر الجنوب ، العدد ٥ ،

يناير - مارس ١٩٨٠ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص ص ٩ - ١٠

(٤) تشمل السلع المصنعة - طبقا للتعريف الذي تبناه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ما يلي :

الكياويات - والمنتجات المرتبطة بها والمنسوجات ومنتجات الجلود والمطاط والخشب والحديد

والصلب والمنتجات التي تقوم على الخامات المعدنية وغير المعدنية والآلات ومعدات النقل وتجهيزات

وتركيبات المباني والأثاث والملابس والأحذية والأدوات المهنية والعلمية والسلع الفوتوغرافية

والبحرية وساعات اليد والحافظ وغير ذلك من السلع المتنوعة غير المصنعة في « التصنيف التجاري

القياسي الدولي » .

ويرتبط بذلك تعريف الدول المصنعة - بالمعنى المستخدم في هذا الفصل - إذ تشمل : أعضاء منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية عدا اليونان وتركيا وأسبانيا والبرتغال ، أي تشمل الدول الرأسمالية

المتقدمة ، وبذلك يستبعد التعريف المستخدم كافة الدول الاشتراكية من البحث هنا .

(٥) انظر مثلاً

Industrial Development Survey, Special Issue for the Second General Conference of
UNIDO, 1975.

World Bank World Development Report, 1978.

(٦) انظر :

(٧) انظر مثلاً : عودة مذهب الحماية الجمركية ، دراسة قامت بها شعبة التجارة والمدفوعات في صندوق

النقد الدولي ، في : « التمويل والتنمية » ، ملحق « الأهرام الاقتصادي » ، القاهرة عدد أول

ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ص ١٨ ، ٣٥ .

وانظر أيضا :

Jadish N. Bagwati, "Industrial Expansion in Developing Countries and Implications for Trade Policies", in *Industry and Development*, No.3, Special Issue for the third General Conference of UNIDO, UN, New York 1979, pp. 45, 53.

See: UNCTAD Secretariat, Annual Report 1979 on legislative and other Developments in Developed and Developing Countries in the Control of Restrictive Business Practices, U.N., N.Y., 1979, 1980.

UNCTAD, Supplement 1977, *Handbook of International Trade and Development* (٩) Statistics, Annex A, P. 330.

UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development statistics*, U.N., New York, 1979, P. 756.

(١١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

World Bank, *Trade Policy for Developing Countries*, World Bank staff working paper (١٢) No. 353, World Bank August 1979, pp.1, 2.

H.B. Chennery and H. Haughes, *The International Division of Labour: The case of Industry*, in "Towards a new world Economy Rotterdam university Press, 1972, pp. 75, 110, pp. 81, 96.

(١٤) تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، البنك الدولي ، ص ١٤ .

(١٥) د . عبد الحكيم الرفاعي ، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية ، من مطبوعات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٥ .

(١٦) رمزي زكي ، المنظمات الاقتصادية الدولية - ١ - الاتفاقيات العامة للتفريغات الجمركية والتجارة

(منظمة الجلات) ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

UNCTAD Secretariat, *The Generalized System of Preferences and the Multilateral Trade Negotiations*, U.N. N.Y., 1978, P. 17. IMF Survey, IMF, Washington, D.C., July, 23, 1979, P. 220.

(١٨) زبير اقبال ، النظام العام للتفضيلات الجمركية ، في التحويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ،

ومذكور في : دراسات في التمويل والتنمية ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، عدد أول

أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٦٦ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٧ ، ٣١

(٢١) نص الاعلان الاقتصادي الصادر عن مؤتمر كولومبو ، في : التنمية والنظم الاجتماعي الاقتصادي ،

مجلة فصلية تصدرها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية القاهرة ، العدد الأول بالنسبة

الأولى ، نوفمبر ١٩٧٧ ، ص ٩٢ ، ١٠٠

Bela Balassa, *The Tokyo Round and the Developing Countries*, World Bank Reprint Series, No. 134, 1980, PP. 102, 110.

See: Bela Balassa, *Op. Cit.*, P. 96, P. 101.

Ria Kemper, *The Tokyo Round: Results and Implications for Developing Countries*, World Bank Staff Working Paper No. 372, February 1980, P. 24.

(٢٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، واشنطن ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ٣٩ .

Ria Kemper, *Op. Cit.*, P. 24.

(٢٣)

● يشرف على تحريرها نخبة من رجالات الفكر

والثقافة في الوطن العربي

● تهدف إلى تزويد القارئ العربي بمادة جديدة

من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة على نحو أصيل ومعاصر

● يتناول كل كتاب دراسة مستقلة متكاملة، سواء

أكانت ترجمته أم تأليفاً

● تصدر في طابع كل شهر ميلادي، في حوالي

٢٥٠ صفحة من القطع المتوسط



المراسلات : إلى السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - ص.ب. ٢٣٩٩٦ الكويت

الثروة والسلطة في مصر

د. عبد الباسط عبد العطي *

مقدمة :

مع أن الدراسات التجريبية مشروعة علمياً ، فإن فائدتها العلمية والمجتمعية ترتبط بمقدار صياغتها من منظور جدلي يبين علاقاتها بغيرها من الأجزاء ، وبالشكل الاجتماعي ، التاريخي الذي وجدت وتحركت من خلاله . ومع أن الدراسات الآتية قد تفيد في توضيح تفصيلات الحاضر ، إلا أن قطع أوصالها عمديا بالجلور الماضية ، يجعل فهم الحاضر مشوشا ومهزوزا ، وبالتالي يصعب توظيف مخرجاتها العملية توظيفا مستقبليا . وأما الدراسات السكونية وإن كانت تحمل خصائص الدراسات التجريبية ومثالبها ، فهي تركز تزييف الواقع ، لأن التغير حتم تاريخي مهما كانت مكابرتنا التي لا تعني إلا محدودية قدراتنا العلمية على ملاحظة هذا التغير وفهمه .

وكمحاولة لتلافي بعضا من هذا كان تركيز الموضوع الراهن على « الثروة والسلطة » . فهما بعدان مجتمعان كانا ولا يزالان أساس إنطلاق وتحريك كثير من الآراء والأفكار والنظريات في العلم الاجتماعي بل أنك لو أردت أن تختبر موقف هذه الآراء وتلك النظريات من المسألة الاجتماعية عامة والقضايا المجتمعية الأخرى يمكن لك إجراء هذا الاختبار من خلال معرفة إجاباتها على التساؤلات الجوهرية حول

* أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الثروة والسلطة^(١) فالنظريات التي يمكن وصفها بأنها نظريات تنموية ، لا يمكن إلا أن يكون لها موقفها من هذين البعدين . ورواد الفكر الاجتماعي الذين يعدون روادا وبغض النظر عن إتفاقنا أو إختلافنا معهم وقفوا عندها كمطلب أساس . « فافلاطون » في تقسيمه للناس وفي دراسته لضرورة الدولة عالج الثروة والسلطة ، « وابن خلدون » فسر طبائع البشر وأخلاقهم وصراع العصبية وتضامنها ، وتنايع المجتمعات وتغيرها من خلال الثروة والسلطة . وكانت دعوات الحرية والمساواة فكرا ، أو موقفا أو هما معا دعوات لتجاوز خلل وسوء توزيع الثروة والسلطة^(٢) ، وأما النظريات التي يمكن القول باستمرارها وتأثيرها والتي كان لها توجهات شمولية فلم تستطع أن تتغافل أهمية دور هذين البعدين^(٣) وثمة محاولات كثيرة في العلم الاجتماعي عنت بتناولها ولو تحت مفهومات ولافتات أخرى قد تكون الطبقات أو التدرج الاجتماعي S.Sthatication أو الحراك أو الصفوة . . . الخ .

فكرة الدراسة :

تنبع فكرة هذه الدراسة من أنك بتحليلك العلمي لمسألتي الثروة والسلطة في علاقاتها الجدلية مع الأبعاد البنائية الأخرى في المجتمع المعين ، في ماضيه وحاضره ، تكون في موقف علمي أفضل ، لفهم وتفسير ما كان عليه الحال فقط ، بل أيضا تشخيص المال وإستشراف لبعض مما يمكن أن يأتي ذلك لأن إجابات علمية على أسئلة الثروة والسلطة يمكن أن تفتح آفاقا رحبة على طريق فهم :

- ١ - التخلف وتكريسه أو تجاوزه .
- ٢ - والفرق بين توظيف الامكانية المجتمعية أو هدرها .
- ٣ - توضيح الحدود وتحديد ما بين الظلم الاجتماعي والمساواة .
- ٤ - فهم متطلبات تعبئة الجماهير وأسباب إقصائها وتحجيمها .
- ٥ - كيف ولماذا يحدث التغيير ؟ وكيف يقاوم ويجهض ؟
- من يسيطر ؟ وكيف يسيطر ؟ ومتى يسيطر ؟

٧ - معرفة من يعمل مع مجتمعه ويعيش من أجله ، ومن يعمل مع مجتمعه لكي يعيش معه .

وبإيجاز شديد تتكشف أمامك كثير من الأبعاد ، وتتلور بعض التعميمات الأساسية والمطلوبة لتغيير الحاضر وصياغة المستقبل .

تصوّر السلطة في علم الاجتماع :

يغص تراث علم الاجتماع الانجلو امريكي بمحاولات غير قليلة لدراسة مسألة السلطة ؟! ويستدعى مفهومها أسماء بارزة وشائعة متكررة في هذا التراث من أمثال « ماكس فيبر » و « جورج سيمل » و « جورج هامانز » و « شيستر برنارد » و « رالف دار ندورف » و « لويس كوزر » و « كنجزلي ديفز » وكثيرين غيرهم ؛ وهذا امر يجعل مسألة التعرض لمحاولاتهم واحدة تلو أخرى ، مفضية الى صناعة زحام غير مجد بالرغم من تعود بعض الباحثين على مثل هذه العادة في عرض مفهومات دراساتهم ، مع أنه قد يكون من الأفضل ألا توجد هذه العادة ، والتفكير في أساليب ومقاربات Approaches أخرى . ومحاولة على هذا الطريق ستركز السطور التالية على عدد من الملاحظات التحليلية حول تصورات السلطة من خلال محاولات أساسية في علم الاجتماع الغربي :

١ - بذلت جهود غير قليلة لتوضيح السلطة Authority بأحالة مفهومها الى مفهومات أخرى ، وهذه مسألة أضحت عادية في هذا الفكر الذي يحيلك من مفهوم الى ثان ، والثاني الى ثالث . فهم عندما يعرفون السلطة غالبا - وليس دائما - ما يحيلون القارئ الى مفهوم القوة Power ، وأحيانا الى مفهومات السيطرة والفسر غير أن مثل هذا المسلك لا يبعد عمديا عن جوهر الشيء المديروس فقط ، بل أنه يقدم سلسلة تبدو ومترابطة ، اذا جاهدت في ضرب واحدة من حلقاتها انفرطت وتهوى ما بينها من ترابط صوري :

١ - هناك عدد من الباحثين يشير الى أن السلطة شكل خاص من أشكال القوة يرتبط بوضع شرعي . ولعل من الأمثلة على هذا محاولتي « ماكيفر » و « بتريلو » اللتين التقتا عند تحديد السلطة بحق شرعي لوضع السياسة وقيادة الآخرين^(١) كما لا يبعد عن هذا محاولة « هارولد لا سويل » H. Lasswell و ابراهام كابلان I. Koplan حين عدا السلطة قوة رسمية Formal power . وتسير محاولة روبرت بيرستدت R. Bierstedt في الاتجاه نفسه حيث أشار الى أنه بدون القوة لا تتحقق السلطة ، وبالتالي اعتبر السلطة قوة مصاغة من قبل النظم التي توفر للسلطة ركائزها الشرعية^(٢) ويمكن بالآخر ملاحظة التوجه نفسه لدى كنجزلي دافيز K. Davis الذي عرف السلطة بوصفها قوة محددة معياريا ، لها عقوبات وجزاءات^(٣) .

لقد كان بالإمكان ان تكون هذه المحاولات مفيدة علميا لو أن هناك اتفاقا على معنى المفهوم المستخدم ، في التعريف ومضمونه ، اقصد مفهومات القوة والسيطرة والقيادة . وحتى لو كان بعض هذه المحاولات اعتبر مفهوم « ماكس فيبر » حول السلطة نقطة مرجعية ، فإن الأخير هذا ربط القوة بفرض الارادة على الآخرين ولو ضد ارادتهم من خلال امر محدد المضمون^(٤) وهي نقطة وان كانت مشتركة مع السلطة ، فهي لا تكفي لصناعة مفهوم لأي منهما يحمل خصائص المفهوم العلمي وشروطه ، وبخاصة الخصائص الجوهرية في الشيء المعروف ، وامكانية ان يكون التعريف جامعا مانعا بقدر المستطاع^(٥) أما الذين ربطوا بين السلطة والقيادة فلم يلاحظوا ان كل قيادة لا تكون بالضرورة ضد ارادة الآخرين لأن ثمة قيادات تكون أكثر تعبيرا ولو نسبيا عن ارادة المقودين . وأما احالة المفهوم الى القوة المصاغة معياريا من قبل النظم كما فعل « بيرستدت » و « ديفيز » فإن هذه الاحالة تخلط بين السلطة

عامة ، وسلطة المعايير خاصة ، والضبط الاجتماعي Social Control وغيره من الأبعاد المجتمعية التي يمكن القول بأنها مصاغة من قبل النظم الاجتماعية .

ب - بالرغم من وجود محاولات اصررت على توضيح السلطة من خلال القوة ، فثمة اخريات قدمت فروقا جوهرية بينهما ، مما يضع المحاولات الاولى في حرج علمي ، ويسهم في اسقاط جانب من دلالتها العلمية . فدونكان ميشل D. Mitchell يذهب مثلا الى أن القوة اكثر قسرا من السلطة المعتمدة على ركائز شرعية ^(١) . أما « دارندورف » فأشار الى أن القوة ترتبط أساسا بشخصية الأفراد - كيف ولماذا ؟ - في حين ان السلطة تصاحب دوما أوضاعا وأدوارا اجتماعية وترتبط بها وأنه في الحين الذي تعد فيه السلطة علاقة شرعية ، للسيطرة والخضوع ، فإن القوة تكون مفروضة ، بأساليب مشروعة أو غير مشروعة ^(٢) وإذا كانت هذه الفروق المذكورة اساسية ، فمعنى هذا ان محاولة تعريف واحدة منهما بالأخرى تعني تجاوزا غير مبرر لما بينهما من فروق . فضلا عن أن تمييزات « دارندورف » بينها تزيد الأمر من ناحية أخرى وهنا وتعتقيدا . فكما هو معروف ميز « فيير » بين السلطة الكارزمية الملهمة ، وبين غيرها من انماط السلطة . وهذه السلطة الكارزمية ، ترتبط بقدر واضح من الخصائص المميزة لشخصية حاملها ، الأمر الذي يمكن ان يستنتج منه وجود ارتباط بين انماط من السلطة وبين الأفراد ، وهذا يتداخل مع محاولة « دارندورف » التي ربطت القوة بالأفراد .

٢ - يلاحظ ان عددا غير قليل ممن عنوا بتحليل السلطة ركزوا على قبولها ، أي على الطبرف الخاضع المقهور . فيرنارد « مثلا حاول الربط بين قبول الخاضعين للسلطة وبين فهمهم للاتصال التنظيمي ، وهذا يعني ولو ضمنا أن كل من لا يقبل السلطة يعد فهمه ناقصا لها وأن العيب فيه ، كما أنه أكد على ضرورة عدم تناقض قرار قبول السلطة مع غاية التنظيم - لاحظنا هي غايات

التنظيم . من ناحية واتساق القرار مع قدرات المدعين له فعليا وفيزيقيا^(١١) من ناحية أخرى . ومفاد مثل هذه المسائل ، حصار الخاضعين ولومهم وتقديم نصائح وتكتيكات مغلفة علميا لكل حائز سلطة لمساعدته في سيطرته على الآخرين ، وفي الوقت نفسه إغفال مضمون القرار المعين وما يحويه من مصالح ، بجانب ديناميات صناعته واتخاذها بالطبع . فعندما ربط « دارندورف » مثلا فاعلية السيطرة بفاعلية اللوائح والأوامر وما تحمله من جزاءات^(١٢) نجده بعد عن مضمونات السلطة وطبيعتها الاجتماعية التطبيقية وما تمكسه من مصالح .

٣ - يلاحظ على محاولات تنميط السلطة ابتداء من « ماكس فيبر » الذي تأثر به كثيرون ، والذي ميز بين سلطة كارزمية وتقليدية . . . الخ . يلاحظ خلطا وعدم استقامة في أسس التصنيف العلمي وشروطه . فالمعايير المستخدمة هنا تخلط بين خصائص جسمية - نفسية وأخرى ثقافية مثالية . وهي معايير يصعب قبولها سوسيولوجيا ، لأنها أولا تربط السلطة بالثقافة ، نمطا ومضمونا ، وتعتبر هذه الثقافة متغيرا مستقلا ، والسلطة المتغير التابع . مما يعني ثانيا أنها تفسر المتغير الوسيط بآخر وسيط مثله دونما ردهما سويا الى أصل اجتماعي أكثر جذرية وعمقا . وحتى يتضح ما نذهب اليه يمكن ان نطرح على انصار التفسير الثقافي المثالي للواقع الاجتماعي عشرات الأسئلة التي تحدد اجاباتها المشروعية العلمية - الواقعية لهذا التفسير والتي نوجز بعضها منها فيما يلي : - ما الذي يغاير اساما بين ثقافة مجتمع ومجتمع آخر ، كأن نقول ما الذي يجعل ثقافة المشتغلين بالزراعة في اريافنا متباينة عن ثقافة المشتغلين بالصناعة في حواضرنا ؟ وما الذي يجعل ثقافة مجتمع ما متغايرة بين مرحلة تاريخية وأخرى ؟ وما الذي يفضي الى وجود ثقافات فرعية فتوية أو طبقية متباينة في المجتمع الواحد ، في المرحلة الواحدة من تطوره ؟ . واذا جئنا الى مسألة السلطة الملهمة وما يراد بها من كلمات ، نلاحظ أنها ليست

كلية الظهور في كل الحقب والمراحل ، ولا في كل الفئات والجماعات ، لا في المجتمع المعين ولا في المجتمع البشري قاطبة ، لأن ثمة ظروفًا اجتماعية تتيح الفرص الاجتماعية لوجودها وإبرازها وبلورة أدوارها وتألقها . فكم من ملهمين طوتهم ظروف مجتمعاتهم ولم تسمح بتنشئتهم وظهورهم ، وتواصلهم مع الآخرين .

٤ - يلاحظ أخيرًا أن المبالغة في تجريد السلطة ، وتفريغها من مضمونها البنائي - الطبقي ، أتت من مقارنة افضت إليها عزلتها عن سياقها التاريخي وبالتالي أتت شيئًا أثريًا ، اختلطت فيه الخصائص العامة ، بالنوعية التاريخية البنائية ، وبالتالي لا يفيد كثيرًا مما أتت من محاولات في توفير تراكم علمي مقبول حول مسألة السلطة .

وعلى أي الأحوال فأن فحص المحاولات السابقة أن كان يفيد ففي سحب عدد من الخيوط منها لتنمية ما يمكن أن توحى به ، كمساعدة على تصحيح تصور السلطة سوسيولوجيًا . وقبل البدء بهذا العمل نعيد التذكير بأن معظم المحاولات السابقة كررت في تحديدها للسلطة مفهومات ومصطلحات أكثر من غيرها ، كالقوة - الأساس الشرعي - السيطرة والتأثير من خلال قرارات محددة .

١ - أن أول خيط يجب تنميته هو أن السلطة من منظور سوسيولوجي ، يجب أن تتجاوز الأبعاد الشخصية والعلاقات الشخصية ، لترتبط بالعلاقات الاجتماعية ، والجوهري منها بالأساس والتي يدخل بينها العلاقات الانتاجية ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية^(١٣) فكما أن الأجزاء لا تفضي بجمعها الحسابي إلى الكل ، فإن الأفراد لا يفضي مجرد وجودهم إلى حالة مجتمعية . وإذا كان هذا هذا يقترب من الطابع النوعي لعلم الاجتماع فإنه يجب ألا تتغافل عن تلك الكلية الجدلية التي يتفاعل فيها الخاص مع

العام . وإذا عدنا الى مفهوم القوة الذي تكرر كثيرا في المحاولات السابقة نجد أن هذه القوة تفترض وجود حد من التمييز بين القوة وعدم وجودها ، وبين السيطرة والتبعية أو الخضوع ، ويعني هذا وجود نوع من التناقض في توزيع القوة أساسا ، ذلك التناقض الذي ينتج عن ممارسة جماعات بنائية محددة كالطبقات ، لتستحوذ على مصادر القوة وتحرم جماعات أخرى منها . الأمر الذي يعني ارتباط القوة بالممارسات الطبقية كالصراع ، ويستوجب فهم السلطة في علاقتها بالطبقات الاجتماعية في تفاعلها وليس بكل طبقة منعزلة ، ذلك لأن ممارسة طبقة محددة لسلطتها يتوقف على الطبقات الأخرى . فالوجود المتميز لطبقة ما ليس بكاف لتحقيق مصالحها ، بل لا بد من أن يكون هذا الوجود مؤثرا وبما يتضمنه هذا التأثير من توفر حد أدنى من التنظيم ، من ناحية ، والقدرات التأثيرية للطبقات الأخرى من ناحية أخرى^(١٤) .

٢ - يمكن بناء على ما سبق طرح سؤال أساسي : لماذا تمارس طبقة ما أو جماعة ما قوتها ، وبالتالي سيطرتها على غيرها من الطبقات ؟ هنا يمكن أن تكون الإجابة المنطقية واحدة من ثنتين : إما تحقيق مصالحها الخاصة ، وأما تحقيق مصالح المجتمع ؟ ١ - من خلال صياغة الدولة واجهزتها بما يفي بهذه المصالح ؟ وقبل فحص اجابتي السؤال نقول إنه لفهم السلطة في المجتمعات الطبقية وهي القاعدة في مجتمعنا المعاصر ، علينا بفهم المصالح الطبقية ، التي وأن تحددت بالمواقع الاقتصادية ابتداء فإنها تتغير وتتمو وتتصاعد بالممارسات الأساسية لهذه الطبقة ، أو تلك ولغيرهما من الطبقات في الأطار البنائي المعين . لقد ذكرنا أن وجود الطبقة في ذاتها - موقعها من نظام الملكية وعلاقات الانتاج - لا يكفي لتوفير قوة لتأثيرها في غيرها ، لأنه لا بد من توفر حد أدنى من التنظيم والوعي من خلال الممارسة والصراع - الطبقة لذاتها - حتى يتحقق هذا التأثير . ويهم التذكير هنا بأن

« المصالح المشتركة لطبقة ما لا توجد فحسب في مخيلتها كشيء عام ومجرد ، وإنما توجد أولاً وقبل كل شيء في الواقع ، متمثلة في تساند الأفراد الذين يقتسمون العمل الاجتماعي ، وفي تعاضدهم سوية »^(١٥) .

وإذا كان هذا التوضيح - للمصالح - يلقي الضوء على الاجابة الأولى فإن تفحص الاجابة الثانية تقتضي أولاً فهم طبيعة الدولة ، لا لفهم علاقتها بالطبقات فحسب ، وإنما أيضاً بوصفها تجسيدا للسلطة . وابتداء علينا أن نفرق بين سلطة الدولة وجهاز الدولة . فإذا كان الأخير يشمل وظائف الدولة وموظفيها وكوادرها ، كالادارة والجيش والبوليس والخ . فإن الأولى تعني من يدهم السلطة ، وما يرتبطون به من انتماءات ومصالح . وهذا التفريق ليس هدفه عزل كل منهما عن الآخر لأنهما متفاعلان ، ولكن لتوضيح أوفى نسبياً . فإذا افترضنا أننا ندرس مجتمعا ما علينا ان نطرح تساؤلات من نوع : من ينضم للجيش ، ومن يقوده ؟ من ينضم للبوليس ومن يقوده ؟ من يصل الى موقع تكنوقراطي محدد ومن يقوده ؟ أن كلاً من هؤلاء ما كان بمقدورهم تحقيق هذا دون فرص اجتماعية متاحة في التعليم والصحة ، وقبلها في الدخل ، وفي الملكية . بايجاز في المجتمعات النامية كظاهرة لا يصل الى هذه المواقع إلا أبناء الطبقات القادرة اقتصاديا هذا من ناحية أما دور الدولة في أي مجتمع طبقي فهو ليس بالدور المحايد - ولو أعلن المسيطرون عليها ذلك - لأنها في قيامها بوظائفها الاقتصادية والايدلوجية وصياغتها للنظم التعليمية والأعلامية ، تنحاز لمصالح طبقية ، وهو ليس انحيازاً طوعياً بالمعنى الدارج ، لأن الطبقة المسيطرة اقتصادياً تسعى - من باب ممارسة الصراع لتحقيق مصالحها - الى السلطة معتمدة على قدراتها التأثيرية وقدرات الطبقات الأخريات ، وبالتالي تصوغ السلطة وجهاز الدولة بما يضمن لها هذه المصالح^(١٦) وخلاصة هذا ان مضمون السلطة وغاياتها في أي مجتمع

طبقي ، هو بالضرورة مضمون طبقي مما يوضح ويدعم مغزى القول « بأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزا عن الاقتصاد » لأن العلاقات الانتاجية والطبقية تنعكس مباشرة على السياسة والسلطة السياسية ومخرجاتها^(١٧) ولا يعني هذا ان كل الطبقة تملك السلطة ، لأن هذا الأمر غير واقعي ، بل تنيب عنها قلة تحكم تمثل رموزا بشرية لقوة الطبقة .

٣ - واذا وقفنا أخيرا امام البعد الشرعي في السلطة ، والذي يصاغ قانونيا ويعنى بقول الخاضعين ورضاهم ، فيمكن ان نلاحظ ان ليس للقانون تاريخ مستقل بذاته ، بل هو نتاج لواقع اجتماعي له تضاريسه الاجتماعية . فمن يصدر القانون ويصنعه ، ومن ينفذه ويطبقه ، يرتبط وجوده ودوره بما تتيحه له السلطة ابتداء . فنجد اصحاب سلطة صاغوا قوانين ضد سلطتهم ومصالحهم ومادامت السلطة ذات مضمون طبقي فالقانون يأتي انعكاسا لها ومرتبطا بها^(١٨) . وأما مسألة اخضاع المواطنين للسلطة فهو ليس قائما على الاعتراف بسلطة شرعية ولكن أيضا عن الخوف الذي يتولد عن حيازة القوة وتوظيفها ، وما تملكه من أجهزة قمعية^(١٩) .

بناءً على ما سبق من تحليلات يمكن ان نصوغ تعريفا اجرائيا للسلطة يذهب الى أنها .

« قدرة الطبقة الاجتماعية المحددة على تحقيق مصالحها الموضوعية . وهي قدرة تتحدد بنمط انتاجي سائد في تكوين اجتماعي محدد ، وبممارسات هذه الطبقة ووعياها ، وعلاقاتها بالطبقات الأخريات التي تعيشها المرحلة ذاتها » .

الحدود العلمية للدراسة وهدفها :

تحدد هدف الدراسة بمحاولة استطلاع الرموز الطبقة للسلطة في المجتمع المصري . وكشأن كل دراسة استطلاعية لا يتجاوز هدفها كثيرا طرح تساؤلات عامة

لكنها أساسية ، تفيد في توضيح بعض جوانب البعد المجتمعي للمدروس ، بما قد يساعد على صوغ فروض علمية حوله . ويمكن تركيز أهم هذه التساؤلات فيما يلي :

- ١ - ما هي أكثر الرموز الطبقيّة وصولاً إلى السلطة في المجتمع المصري ؟
- ٢ - كيف تصل هذه الرموز الطبقيّة - مثل طبقات - للسلطة ؟ ولماذا تصل هي بالذات إن أمكن توضيح هذا ؟

التناول المنهجي :

تعتمد الدراسة مسلکاً منهجياً يتعامل مع المعطيات التاريخية تعاملًا منهجياً سوسيولوجياً^(٢٠) وليس مجرد الاستشهاد بها ، كما تعتمد التحليل الثانوي Secondary Analysis للدراسات السابقة التي تفيد في توفير بيانات للدراسة . تساعدنا في الوفاء بأهدافها .

رموز السلطة في الدولة الفرعونية الحديثة

قبل محاولة إجابة تساؤلات الدراسة من خلال هذه الفترة التاريخية من المهم الإشارة إلى بعض الملامح البنائية الأساسية التي كانت إطاراً تحركت من خلاله الرموز الطبقيّة للسلطة في هذه المرحلة .

أولاً : الملامح البنائية العامة :

- ١ - مع أن « فرعون » كان أكبر محتكر في التاريخ كما يقولون ، حيث كان الآله الملك حائز الثروة والسلطة فإن التغييرات التي أفضت إلى وترتبت على الثورة التي حدثت أثناء حكم الملك « بيبى الثاني » خلال حكم الأسرة السادسة ، أفضت إلى تغييرات أساسية في العلاقات الانتاجية ، فعشية هذه الثورة كان أمراء الأقاليم قد تملكوا أرض أمارتهم ملكية انتفاع غير خاضعة للتوريث ، ثم

تطورت ليخضع بعض منها للتوريث وظهرت نتاجا لتفاعل العوامل الداخلية مع الحروب الخارجية قوى اجتماعية في مقدمتها العسكريون مما أفضى متفاعلا الى سحب بعض سلطات الملك اليهم والى حكام الأقاليم . وكان من نتائج الثورة ان تغيرت صورة الملك الاله ليصبح الملك الإنسان^(٢١) .

٢ - وإذا كانت المرحلة السابقة قد افرزت تغيرا في الملكية ، ولو بشكل كمي ، فقد كان للحرب مع الهكسوس وطردهم اثره في تقوية سلطة العسكريين وموظفي الدولة ، حتى كان هناك بعض العسكريين الذين يملكون مقاطعات بأكملها^(٢٢) . وقد دعم من مواقعهم ، تلك الأهداف التي تمت صياغتها لتؤكد ان خطوط الدفاع الامامية يجب ان تكون في آسيا ، وبالتالي كان الغزو للخارج مقدمة لتبلور المصالح الاقتصادية للجنود ، نتيجة للجزية والضرائب التي فرضت على المستعمرات .

٣ - لقد أفضى تطور مواقع وقدرات العسكريين الى تطورات مقابلة لدى رجال الدين ، فبعد أن كانوا القوة الدينية الاقتصادية ، ومع أنهم والعسكريين من مستغلي عامة الشعب ، فان انحسار بعض نفوذ رجال الدين ، جعلهم ييلورون تنظيماتهم الدينية ويدعمونها لكي تكون اطارا لحيازة الثروة ، كالأرض والمواشي ، وقوى الانتاج البشرية^(٢٣) وكان العسكريون كلما احسوا بتذبذب مواقعهم ، اقترحوا وخططوا لمزيد من الحروب الخارجية ، التي تقوي من سلطتهم الداخلية ، وتتيح فرص حيازة ثروات أكثر^(٢٤) .

٤ - لقد اصطدمت مصالح العسكريين ورجال الدين وكبار الموظفين بثورة اخناتون التي حملت معها بذور العدل الانساني والتوحيد ، والتوجه لغالبية الشعب وكان لنقل « اخناتون » العاصمة من « طيبة » الى « اخليت آتون » بتل العمارنة ، اثره في هز نفوذ كهنة آمون ، وانحسار موارد معابدهم ، وتقليص سلطتهم ومصادر قواها الدينية والاقتصادية وعند هذه الحالة برز دور الممارسة والصراع بين الثورة والفقوى المضادة لها .

ثانيا : دروب الثروة والسلطة :

ابن الصقر :

١ - كان « حورعجب » أو « ابن الصقر » كما كان يلقب فتى الأب من الحرفيين صانعي الأجيان . توسط له أحد زبائن والده ليلتحق بالحرس الملكي . وأتاح له هذا أن يعيش مع « اختاتون » ويكبرا سويا ، ويراقب الملك وما تنمو في تصويره من أفكار ومبادئ . وبوصول « اختاتون للحكم » خلفا لأبيه ، علا نجم « حورعجب » ليصبح قائد الجيش^(٢٥) .

٢ - التقت مبادئ « اختاتون » مع مصالح العسكريين ، وفي مقدمتهم « حورعجب » لضرب كهنة « آمون » والاستيلاء على معابدهم واثرواتهم وبالتالي تقليص سلطتهم وبحكم قربه من الملك طالبه بمزيد من العنف والقمع وكان شعاره أنه لا يوجد قوم على الأرض يمكن ان يأسوا بغير خوف . وافضت مقترحاته الى خلاف مع الملك الذي أحس بأن ما يطلبه « حورعجب » يتعارض مع مبادئ الدين الجديد ، فأقصاه الملك عن قيادة الجيش .

٣ - نظم كهنة معابد « طيبة » عدة مظاهرات ضد الملك ودينه الجديد ووظفوا دينهم لجمع اعداد من الجماهير حولهم واضطربت الأحوال ونحش الملك من الثورة المضادة ، فأعاد « حورعجب » لقيادة الجيوش ليخمد هذه الثورة ويفرق المظاهرات ، ويؤدب كهنة آمون ، مما أتاح له تدعيم سلطته ومكانته وأصدار عدة قوانين باسم الملك ، زادت الأحوال الاقتصادية اضطرابا . ولكي يعلق الأمور ويسكنها أعلن الحرب على « الحيشيين » ليخفف بها من حدة الصراعات الداخلية ويوحد الناس ويشغلهم عن همومهم^(٢٦) .

٤ - رفض الملك قرار « حورعجب » باعلان الحرب لأنها تتعارض - الحرب - مع مبادئ دينه ، فأحس « حورعجب » بالخطر ليتلفه كاهن « اختاتون » الأكبر بعد صياح « حورعجب » قاتلا « وليعل الجنون محل العقل ولو كان في هذا خراب البلاد » وكان ذلك بداية للالتقاء بين مصالح ممثل العسكريين ، وممثل

رجال الدين ، اللذين طلبا من الملك التنازل عن العرش ، وبرفض الملك هذا أكد الكاهن « حور عجب » ان هذا اليوم يجب ان يكون يوم الاتفاق والتحالف ، لأن في اختلافنا فشل كلينا ، فجيشك دون - رجال الدين - لا نفوذ له على الرعية ، كذلك لا تقوم للبلاد قائمة بدون جيشك^(٢٧) وكان حصاد اتفاقهما مع « سينوح » طيب الملك مفضيا الى دس السم للملك وتولية ابنه مكانه .

٥ - في أعقاب هذا اعلن « حور عجب » الحرب مرة أخرى ليشغل الناس عن « اخناتون » ودينه ، وحتى تهدأ الأمور لمشهد جديد .

٦ - كانت الخطوة التالية ازاحة الفرعون الصغير « توت عنخ آمون » ونظرا لأن الدم المقدس لم يكن يسري بعد في عروق « حور عجب » لأنه اصلا من أبناء الشعب فقد قبل ان يكون الكاهن الأكبر ملكا . وحتى يدير الأول اموره . ولأن الأحوال لم تكن تسمح له باستمراره في الحكم حتى لو انفرد بالسلطة نتيجة لعدم الاستقرار وتفاقم المشكلات الاقتصادية .

٧ - كان تخطيطه للوصول للسلطة بادئا باعلان الحرب ، وكان انتصاره مقدمة لزواجه من إحدى اميرات القصر ، وكان الانتصار وغناثمه والزواج اساسين ساعدها على الانفراد بالسلطة حاكما لمصر^(٢٨) .

آبي : الكاهن الأكبر :

١ - تعلم الكهانة على يد كهنة آمون في طيبة ، والتحق بالقصر الملكي ، وقرر والد « اخناتون » ان يجعله رفيق ابنه ليعلمه اسس الدين والحكمة ، فكان قريبا منه ، عليا بما يفكر فيه ، وينمو مبادئه الجديدة وتبلورها . وعندما ورت « اخناتون » العرش عن أبيه ، وجد آبي فرصته ، ان يكون كبير الكهنة . وكيف يتسنى له هذا ، ولكهنة آمون تقاليد وأسس لأحداث نقلات في الوظائف الدينية ، يصعب على « آبي » تخطيطها^(٢٩) .

٢ - وجد فرصته في تفكير « اخناتون » في دين جديد ، فأيده بحماس شديد واقترح عليه ان ينقل العاصمة الدينية ، وصعد الى وظيفه كبير الكهنة كما كان يتطلع ، لكن لم يكن هذا هو منتهى طموحه^(٢٠) .

٣ - عندما احس بأن قوة « كهنة آمون » لم تضعف كما كان يتصور ، وعندما احس بأن مبادئ « اخناتون » الداعية للتوحيد والخير للفقراء تضربه بدأ يتصل بكهنة « آمون » بوصفه رجل دين مثلهم ، وليتواطأ معهم ومع « حور محب » ليخططوا لأقصاء الملك الذي ستضرب مبادئه بمصالحهم جميعا^(٢١) .

٤ - لقد خطط لارتكاب جريمتين حتى يصل للسلطة : تمثلت الأولى في دس السم « لاختاتون » والثانية في تكرار الفعل نفسه مع ابنه « توت عنخ آمون » لينفرد بالسلطة .

٥ - ولكن اللات للنظر ، أنه بعد أن دانت له السلطة ، تملكه رعب شديد ، خشية أن يفعل معه ما فعله هو مع غيره ، فتشكك في كل من حوله ، ومات جوعا بأحجامه عن الطعام^(٢٢) .

سينوح طبيب القصر :

كتب هذا الطبيب في مذكراته الخاصة ، « لقد نقش اسمي ذات يوم بسجل فرعون الذهبي ، فقد كانت لي كلمة مسموعة كأحد عظماء مصر ، وكان ذلك طريقا غمرني من خلاله النبلاء بالهدايا والذهب . . . لكن بعد حين من الوقت طردت ونفيت من البلاد كأني جرو منبوذ » .

١ - كان « سينوح » ابنا لأحد صائدي الطيور وكان فقيرا لديه غيره كثيرون . وضعه ابيه في صندوق صغير لتلقفه صدفة زوجة طبيب القرية ، لتبناه وترعاه ، ويتوسط له هذا الطبيب ليلتحق بعد أن شب ، بدار الحكمة حيث كان تعليم الطب محتكرا من قبل الكهنة والأطباء فقط ، لأبنائهم من بعدهم^(٢٣) .

٢ - كان « سينوح » ذكيا متفوقا على قرنائه ، فاختره ، جراح الملك ويدعي « بناهور » ليكون مساعدا له في القصر الملكي ، ومن ثم عرف « اخناتون » صغيرا ، وتوطدت علاقتهما سويا . فاختره الملك بعد ميراثه العرش ليكون طبيبه . وفي القصر الملكي توطدت علاقته « بحور عب » والكاهن « آبي » . وحقق سمعة كبيرة وثراء أكبر^(٣٢) .

٣ - عندما أحس بقوة كهنة « آمون » وبخطورة مبادئ « اخناتون » وخشية على ما حققه ، أعد السم وقدمه للملك الذي كان يثق فيه ، وأعاد فعلته مع ابنه ، متواطئا مع « حور عب » و « آبي »^(٣٣) .

٤ - لم يطمئن اليه لا الكاهن ولا قائد الجيوش ، فظلا ينتظران أي خطأ له حتى أمر « حور عب » بنفيه وتشيده خارج البلاد^(٣٤) .

الثروة والسلطة في مصر بين ثورتي

١٩١٩ ، ١٩٥٢

أولا : الملامح البنائية العامة :

مع تقدير المد الشعبي في ثورة ١٩١٩ ، فإن هذا لا ينفي القول بأنها كانت جوهرها « ثورة بورجوازية » ، إن لم يكن بالمسيبات فبالنتائج ، التي حققتها البورجوازية النامية بعد الحرب الأولى وخلالها ، ولتواصل نموها في فترة ما بين الحربين ، وبعد الحرب الثانية . وقبل أن نشير بأمثلة تاريخية الى من سطوا على السلطة في مصر بهم الاشارة الى بعض الملامح البنائية الأساسية .

١ - ترتب على ثورة ١٩١٩ إلغاء الحماية البريطانية ، وإعلان الدستور والتمهيد لقيام الحياة النيابية ، وقيام بعض الصناعات الوطنية ، فقد قام بنك مصر سنة ١٩٢٠ الذي أثر بوضوح في نمو الرأسمالية الوطنية ، وظهر أول مشروع صناعي

له سنة ١٩٢٢ . ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى كانت هناك عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة^(٣٧) .

٢ - لم يعد التكوين الاجتماعي الاقتصادي براحا لعمل أنماط انتاجية ما قبل رأسمالية فقط ، بل وجد النمط الانتاجي الرأسمالي في الزراعة والصناعة فيما بين ١٨٨١ - ١٩١٩ كانت هناك أكثر من عشر شركات زراعية تتاجر بالأرض الزراعية كسلعة ، وتستغل العمل المأجور ، وتشتغل بتصدير المنتجات الزراعية كما ظهرت بنوك الرهن والتسليف^(٣٨) . لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٠ ، والحرب الثانية ، أثره في انقطاع الواردات الخارجية ، فخفضت حدة الضغوط الخارجية ، لتفاعل العوامل الداخلية مفضية الى نمو الصناعة الوطنية والرأسمالية الوطنية الذي يشهد عليه نمو عدد المنشآت ، المشتغلة بالانتاج ، عدا الحرف وأعمال التصليح ٢٦٧٤٣ منشأة يعمل بها ٣٦٧ ألف عامل . منها ٩٤ منشأة يعمل بالواحدة منها خمسمائة عامل فأكثر ، وبلغ مجموع عمالها ١٣٧ ألف عامل^(٣٩) .

٣ - لقد أفضت التغيرات السابقة الى بلورة البناء الطبقي في المجتمع المصري ، حضره ، وريفه ، فوجدت أجنحة للبورجوازية في الحواضر ، تمثلت في الجناح المالي والتجاري ، والجناح الصناعي . وغت بالمقابل الطبقة العاملة كما ، ونوعا حيث بدأت في تكوين نقابات ، والقيام باضرابات ذات دلالة ويذكر في هذا الصدد نشاطات نقابات عمال السكك الحديدية والطباعة والتمرام^(٤٠) وقامت احزاب سياسية ذات توجهات طبقية . فكون كبار الملاك في ١٩٢٢ حزب الأحرار الدستوريين ، وانفردت الرأسمالية الوطنية تقريبا بحزب الوفد . وتأسس الحزب الاشتراكي عام ١٩٢٠ ثم الحزب الشيوعي عام ١٩٢٢ ، وأصدر مجلة باسمه وسماها (الحساب)^(٤١) .

ثانيا : كبار الملاك الزراعيين والسلطة التنفيذية :

هم حائزو مائة فدان فأكثر ، واذا كانت طبيعتهم الانتاجية مزدوجة لأنهم

جمعوا بين صفوفهم ملاكا شبه اقطاعيين ، وملاكا رأسماليين ، فقد تأثروا في البورجوازية بأجنحتها المختلفة بما في ذلك أجنحتها الصناعي ، وتلك خاصة من خصائص النشأة غير المتجانسة للبورجوازية المصرية لقد اوضحت دراسة هامة^(٧) سيطرة كبار الملاك على الوزارات المختلفة في الفترة ما بين ١٩١٤ - ١٩٥٢ على النحو التالي^(٨) :

الوزارة	عدد من تولاها	لكبار الملاك %	الوزارة	عدد من تولاها	لكبار الملاك %
الداخلية	٥٠	٦٤,٠	الحربية والبحرية	٥٠	٤٨,٠
الأشغال	٥٠	٦٢,٠	الدفاع	٥٠	
المعارف	٥٠	٣٤,٠	المواصلات	٤٥	٥٥,٥
المالية ثم	٥٠	٦٦,٠	التجارة والصناعة	٢٥	٤٤,٠
المالية والاقتصاد			الصحة	٢٦	٣٤,١٦
الأوقاف	٥٠	٦٢,٠	التموين	١٧	٣٥,٥
الخارجية	٤٣	٧٢,٤	الشؤون الاجتماعية	١٧	٤١,٣
الحقانية ثم	٥٠	٦٤,٠	الوقاية المدنية	٢	٥٠,٠
العدل			الشؤون البلدية		
الزراعة	٥٠	٦٨,٠	والقروية	٥	٤٠,٠

ويتبين من هذا الجدول ، سيطرة كبار الملاك على الوزارات اجمالا ، وحرصهم على السيطرة على وزارات السيادة والانتاج حيث سيطروا على وزارة الخارجية (٧٢,٤ %) والزراعة (٦٨ %) والمالية والاقتصاد (٦٦ %) والداخلية (٦٤ %) . وهي وزارات في جوهرها ، تضمن تحقيق المصالح ، والتأثير في الطبقات الأخريات . سواء باصدار القوانين أو باستخدام الأجهزة القمعية كالبوليس والقضاء ... الخ .

ثالثا : كبار الملاك والسلطة التشريعية :

١ - سيطرتهم على مجلس النواب^(١١)

المهنة النيابية	مجموع الأعضاء	نسبتهم الى مجموع الأعضاء
الأولى *	٢١٤	٤٣,٥
الثانية	٢١٤	٤٤,٤
الثالثة	٢١٤	٤٩,٧
الرابعة	٢٣٥	٤٦,٠
الخامسة	١٥٠	٣٨,٢
السادسة	٢٣٢	٤٨,٥
السابعة	٢٦٤	٥٣,٩
الثامنة	٢٦٤	٥٣,٠
التاسعة	٢٨٥	٤٣,٥
العاشرة **	٣١٧	٣٧,٠

* استمرت للفترة من ١٩٢٤/٣/١٥ - ١٩٢٤/١٢/٢٤

** ١٩٥٠/١/١٦ حتى ١٩٥٢/٧/٢٣ (قيام الثورة) .

٢ - سيطرتهم على مجلس الشيوخ^(١٢)

المهنة النيابية	مجموع الأعضاء	نسبتهم الى مجموع الأعضاء
المهنة الأولى (١٩٢٤ - ١٩٣٠)	١٧٨	%٥٠
المهنة الثانية (١٩٣١ - ١٩٣٤)	١١١	%٥١,٣٩
المهنة الثالثة (١٩٣٦)	٢٩٩	%٥٠

يوضح الجدولان السابقان ، سيطرة كبار الملاك بنسب كانت حول ٥٠٪ من مجموع اعضاء المجالس النيابية والتشريعية . لاحكام سيطرتهم على المجتمع ، فبالسلطة التنفيذية والتشريعية ، يمكن تمرير كل قانون ، وتبرير كل فعل ، باسم سيادة القانون وهو هنا قانون الملاك . واذا اضفنا الى كبار الملاك متوسطي الملاك وتحالفهم مع الملاك الكبار ، لا تضح لنا كيف أن حائزي الثروة سيطروا على السلطة ، وكيف ان حائزي السلطة سعوا الى الثروة ، ليدعم كل وجوده ، هذا على مستوى التحليل للتوضيح ، المار على مستوى الواقع فحائزو الثروة هم حائزو السلطة ، فهما وجهان لحقيقة واحدة ومقولة واحدة تتمثل في الاستغلال الاجتماعي .

٣ - أساليب حيازة كبار الملاك لثرواتهم :

لقد حصل كبار الملاك على أرضهم خلال الفترة موضع التحليل بأساليب تراوحت بين غير المشروع المغطى بثوب مشروع ، وغير المشروع السافر في عدم مشروعيته التي وصلت الى القوة والنصب والاحتيايل واستغلال الموقع الوظيفي في جهاز الدولة كان من بين هذه الاساليب ما يلي :

- ١ - شراء اراضي الحكومة وبأقساط مريحة .
- ٢ - الاستيلاء على الأرض بالقوة ويذكر في هذا الصدد أسماء « محمد محفوظ » و « عبد العزيز البدر اوي عاشور » ، و « عبد الحميد سراج الدين » و « الملوم السعدي » وتدرجت هذه القوة لتصل الى القتل .
- ٣ - استغلال النفوذ السياسي ويذكر هنا « محمد أبو الفتوح » الذي كان وكيلًا لوزارة الزراعة عام ١٩٢٢ .

٤ - المتاجرة والمضاربة على الأرض الزراعية ويذكر هنا اسم زينب الوكيل .
ولعل الجدول التالي (٧) يوضح ملكية بعض الأسماء خلال الفترتين المذكورتين وهي أسماء أثرت ولا يزال يؤثر أبنائها في كثير من مواقع السلطتين التنفيذية والتشريعية في مصر .

الاسم	الملكية سنة ١٩١٤ بالفدان	الملكية سنة ١٩٥٢ بالفدان	الاسم	الملكية سنة ١٩١٤ بالفدان	الملكية سنة ١٩٥٢ بالفدان
عبد العزيز فهمي	٦٠	٥٩٠	محمد محفوظ	٦٠	٨٣٤
أسرة نوار	٢٠٠٠	٥٤٤٤	محمد شريعي	٢٠٠٠	٣٦٠٣
عبد اللطيف المكبتي	٥٠٠	١٠٦٢	متولي نور	٥٠٠	١٥٥٠
أحمد ابو الفتوح	١٠٠٠	٣٠٣١		١٠٠٠	
محمود ابو حسين	١٠٠٠	٢٤١٧	أحمد حشمت	١٠٠٠	١٣٣٧
محمود الاتربي	٨٧٢	٢٣٤٣	أحمد طلعت	٨٧٢	٩٦٣
			منزل واحد		

الخلفية الطبقية لبعض الضباط الأحرار :

إذا ما وقفنا مليا في الملامح البنائية والقوى الطبقية التي كانت مؤثرة في البناء الاجتماعي عشية ثورة ١٩٥٢ ، وبالتركيز على ضباط الجيش اجمالا وتعميما نلاحظ انهم شغلوا مواقع متميزة نسبيا ، لا بالنسبة للجيش ، ولكن بالنسبة لنشأتهم الطبقية في المجتمع المصري . فقد كان شرط من شروط الالتحاق بالكلية الحربية الحصول على « التوجيهية » أو شهادة اتمام الثانوية العامة . وهو أمر لم يكن متاحا إلا لأبناء الطبقتين الوسطى والعليا . ولقد كان دخول هذه الكلية يتم بوساطة ، تعبر عن شبكة نوعية للعلاقات التي تقوم اساسا بين المتيسرين والأغنياء نسبيا . ويمكن القول انهم وعمال الزراعة - لم يكونوا من أبناء الطبقات الدنيا من الحرفين وصغار الموظفين ، وإنما من نشأة ذات صلة بالطبقة الوسطى والعليا بالمدن وأبناء متوسطي وكبار الملاك بالريف (٧) .

لقد حاول معد البحث الراهن ان يختبر هذه الاستنتاجات فوجد من الشواهد ما يدعمها من خلال تحليله لخلفية عشرين اسما من « الضباط الاحرار » والذين لعبوا

دورا هاما في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر^(٨) وكانت نتائج التحليل كما يلي :

١ - كان أربعة من العشرين من أبناء المزارعين بنسبة ٢٠٪ أحدهم كانت حيازة والده عشرة أفدنة والثاني ٦٠ فداناً والثالث ٩٢ فداناً والرابع مائة وتسعة

فدادين .

٢ - كان أربعة منهم من أبناء الضباط بالجيش . وكان والدا اثنين منهما بربة لواء

والباقيين من كبار الضباط . وكان والدا اثنين منهما من الحائزين للأرض

الزراعية .

٣ - كان أبناء العدد الباقي من متوسطي وكبار الموظفين (رئيس محكمة - مستشار

مدير عام - محام - موظف بالقصور الملكية ... الخ .

٤ - كان في حوزة اباء اثني عشر شخصا منهم أرض زراعية موزعة كالآتي :

الحيازة	العدد	لأجمالي الحائزين ٪	لأجمالي المجموعة (٢٠) شخصا
أقل من خمسة أفدنة	١	٨,٣	٥٪
٥ - ١٠	١	٨,٣	٥٪
١٠ - ١٥	٢	١٦,٧	١٠٪
١٢ - ٢٠	١	٨,٣	٥٪
٢٠ - ٥٠	٣	٢٥,٠	١٥٪
٢٠ - ١٠٠	٣	٢٥,٠	١٥٪
١٠٠ +	١	٨,٣	٥٪
مجموع الحائزين	١٢	١٠٠,٠	٦٠٪

وما يمكن استخلاصه مما سبق ، من نتائج بجانب أخرى لا يسمح المقام بذكرها ، ان الذين وصلوا للسلطة صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مع الاحتفاظ بكل خصائصهم الوطنية وتضحياتهم الأساسية ، لأن هذه الخصائص وتلك التضحيات شاركهم فيها آخرون كتب عنهم ، وغيرهم لم ولن يكتب عنهم مع كل هذا فإن من بين ما ساعدتهم على الوصول الى بدايات الطريق ، خلفية وأوضاعاً طبقية لم تتح لغيرهم ، تمثلت في فرص التعليم والالتحاق بالكلية الحربية ، التي حرم منها كثيرون . وهذه الخصائص يجب ان توضع في الاعتبار عند تحليل توجهاتهم وتقييم مخرجاتهم في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية بعد ١٩٥٢ . والآن فبعض منهم ما زال يؤثر في هذه الحياة ، سواء من خلال الأعمال الحرة كالتوكيلات وشركات التصدير والاستيراد ، أو حتى في النشاط السياسي الحزبي .

خاتمة :

نذكر مرة أخرى أن الدراسة التي بين يدي القاريء دراسة استطلاعية ، يجب ألا تعد بياناتها تعميمات نهائية والا يتصور أن هدفها يتجاوز هذا الاستطلاع . وإذا اردنا أن نلقي بعض الضوء على التساؤلات التي طرحتها الدراسة فيما سبق ، يمكن ايجاز ما يلي :

- ١ - لقد كان احتراف العسكرية ، خاصة ضباط الجيش ، من المواقع التي يسرت وصول كثيرين للسلطة عبر تاريخ المجتمع المصري . بدءاً من « حور محب » مروراً « بمحمد علي » ، وحتى ثورة ١٩٥٢ ، وبعدها وحتى الآن .
- ٢ - مع أن انتماءات عدد من العسكريين* ، قد تتغاير عن نشاطهم الطبقية ، فإن هذا لا ينفي ان العدد الأكبر منهم كان على الأقل قبل ١٩٥٢ من أبناء الطبقتين الوسطى والعليا . مما يدعم العلاقة بين الموقع الطبقي واحتمالات الوصول

للسلطة . ذلك الموقع الذي لولاه ما اتبحت لهم الظروف السابقة على والمهدة للوصول للسلطة .

٣ - لقد تطلع حائزو الثروة الى السلطة لتدعيم ثروتهم وتنميتها ، كما تطلع حائزو السلطة الى الثروة لتدعيم سلطتهم .

٤ - لقد لعبت « الصحة » و « الدفعة » كما في العسكرية والمصاهرة دورا في اختيار البعض للبعض في بعض مواقع السلطة . فقد كان « حور عجب » و « أبي » و « سينوح » صحبة . وكان زواج « حور عجب » من إحدى اميرات القصر مقدمة لتقوية موقعه ليصل للعرش . كما أثرت الدفعة في اختيار الضباط الأحرار لبعضهم البعض .

٥ - لقد أتيح للتكنوقراط فرص الوصول للثروة أو السلطة أو هما معا . على أن وصول الشخص كي يكون من التكنوقراط ، مهندسا أو طبيا أو مديرا ، في ظل مجتمعات طبقية متخلفة ، لا يتاح في الغالب إلا للأبناء الطبقتين المتوسطة والعليا .

٦ - في المجتمعات المتخلفة ، التباينة طبقيا ، وفي ظل انحسار المشاركة وغيبة الديمقراطية ، تكون دروب الوصول للسلطة ، مسالك ليس من بينها عامة قدرات الشخص الانسان القادر على العطاء ، بل يعزى وصوله لثروة وموقع طبقي ، وأساليب فيها غير المشروع . فابناء الأطباء أطباء ، أو أبناء قادرين ، وأبناء الضباط ضباط أو أبناء قادرين اقتصاديا . والوزراء والمحافظون ، من أبناء عائلات لها مواقع طبقية متقدمة نسبيا . وهذا استنتاج عام ، قد يوجد استثناء له لكن الاستثناء يعتبر ولا يجب أن يقاس عليه .

٧ - كلما انحسرت فرص المشاركة الاجتماعية في الثروة والسلطة ، كان ذلك بمثابة مناخ لعمل أساليب غير مشروعة وتغليب المصالح الخاصة على العامة للوصول للثروة والسلطة لا بالتأثير في القوانين فقط ، بل بالانقلاب على الآخرين أيا كانت مواقعهم ، يستوي في هذا دس السم أو القتل أو اشاعة الأ러هاب .

٨ - لقد تنقل عدد من حائزي السلطة من مبادئ الى نقيضها ، فالثورة المضادة على

« اخناتون » كانت من تدبير من اقتنعوا بمبادئه وأعلنوا دفاعهم عنها . ثم انقلبوا عليه وعليها .

٩ — ان التعمق في جذور من حازوا الثروة ، يمكن ان يفضي الى أنهم استغلوا في سبيل هذا بشرا وقوانين ، وأمة بأسرها .

١٠ — مع أن الحرب طريق خلاص الأمم من قهر غازيا الخارجي ، فانه يوجد دوما من يوظف الحرب لمصالحه ، لينأى بها عن أهدافها الوطنية والقومية . فكم افتعلت حروب لتحقيق مصالح ، ولشغل المواطنين ، وهذه مسألة تدعمها تحليلات تاريخية وعلمية أكثر عمقا ودقة من الدراسة الراهنة^(١) .

وبعد هل يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية في ظل اعوجاج بين في توزيع الثروة والدخل في المجتمع المعين ؟ هذه فروض اطرحها ربما وجدت من يتناولها تناولا علميا أوفى .

الحواشي :

(١) أنظر لمزيد من التفصيل : هنري أيكين ، عصر الايديولوجيا ، ترجمة د . فؤاد زكريا ، سلسلة الألف كتاب رقم ٤٧٩ ، القاهرة ٢٩٦٣ . وأيضا د . لويس عوض دراسات في النظم والمذاهب ، كتاب الهلال ، أكتوبر ١٩٦٧ .

Zietlin, I., *Ideology and the development of sociological Theory*. Prentice Hall of India, (٢) New Delhi, 1969.

Bottomore, T., *Critics of society — Radical Thought in North America*, George Allen, (٣) Lonodo, 1969, pp. 12- 19 .

Hault, F., *Dictionary of Modern Sociolog*, Littlefield, Adams & co., N. Jersey, 1974, p. (٤)

332

Bierstedt, R., 'The Analysis of social Power,' in R. Bierstedt, (ed.) *Power and Progress*, (٥) McGraw Hill, N.Y., 1974.

M. Weder., 'Types of Authority' in L. Coser & Rosenberg (eds.) *Sociological Theory*, The (V)
Macmillan company% 1957, pp. 129- 134.

وتجدر الإشارة إلى أن فهم « فيبر » هذا للسلطة يأتي من تصوره للمجتمع باعتباره نتاجاً
لتصرفات أعضائه التي تحكمها قواعد السلوك ، متمثلة في قيم هؤلاء الأفراد التي تعبر عن أهدافهم
وغاياتهم . وهذا يثير تساؤلات حول أشكال المشروعية التي تولد علاقات السلطة لدى « فيبر » ذلك
لأن القوة منطلق السلطة ، لا تتحدد بالمشروعية نفسها . وإنما بالعلاقات الانتاجية والعلاقات
الاجتماعية الجوهرية أساساً .

(٨) لزيد من التفصيل حول مفهوم القوة وما يعانته من اضطراب ، أنظر :

Cohan, A; *Theories of Revolution*, Nelron, London. 1475, spe. pp. 10-11

Mitchell, D., (ed.) *A Dictionary of sociology*, Routiege & Kegan Paul, 1968, p. 14. (٩)

Daherndorf, R., *Class and Class conflict in Industrial Society.*, Sanford Press, 1959, (١٠)
p. 168.

Bernard, C., 'The acceptance of authority' in Coser & Rosenberg, Op. cit., pp. 143- 152. (١١)

Dhraendorf, R., Op. cit., pp. 166- 167 (١٢)

(١٣) نيكوس بولا نتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة عادل غنيم ، دار إين خلدون ،
بيروت ، ١٩٨٠ ص ١٢٨ -

(١٤) المصدر السابق ، ص ١٢٧ - ١٢٦ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

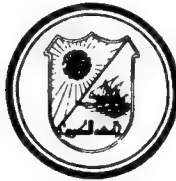
(١٦) نيكوس بولا نتزاس ، الايديولوجية والسلطة ، ترجمة الشهاب ، دار إين خلدون ، بيروت ،
١٩٧٩ ص ١٠ - ١٢ .

Kelle, V., q Kovalson, M., *An Outline of Marxist Theory of society*, Progress (17)
Publishers, Moscow, 1973, pp. 180- 181,

(١٨) أنظر مناقشة مستفيضة للمضمون الطبقي للقانون ، مدعمة بالشواهد التاريخية في المصدرين
التالين : فكتور جنجيفازيه وآخرون ، القانون والاشتراكية ، ترجمة هنري رياض ، مكتبة الجبل ،
بيروت ، وأيضا كتاب د . ثروت أنيس الاسيوطي الصراع الطبقي وقانون التجار ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

- (١٩) جيمس بتراس ، الفاشية الجديدة - تراكم رأس المال وصراع طبقي في العالم الثالث ، ترجمة د . أسعد عبد الرحمن ، المجلة المترجمة ، المجلس الوطني الكويت ، يناير ١٩٨١ ، ص ص ٤٥ - ٥٨ .
- (٢٠) أن أبرز ما يميز هذا تناول توظيف مقولة الزمن توظيفاً غير ما يفعله المؤرخ الذي يعتمد السرد الرتيب التفصيل للوقائع . حيث يركز الأول على حالات بنائية تاريخية لفترات متباعدة ، مركزاً على العام والمطرود والجوهري فيها : أنظر لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة : محمد عارف ، المنهج الكيفي عند منشورة والمنهج الكمي في علم الاجتماع ، ورسالة دكتوراه في علم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .
- (٢١) أنظر تفصيلاً لهذا : إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٢ .
- وأيضاً : جون بورث ، مصر الفرعونية ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة الألف كتاب ، رقم ٦٠٩ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤٩ وما بعدها .
- (٢٢) الكسندر شارف ، تاريخ مصر منذ فجر التاريخ ، ترجمة د . عبد المنعم أبو بكر - سلسلة الألف كتاب ، رقم ٢٢٥٢ ، القاهرة ص ص ١٣٨ - ١٤٢ .
- (٢٣) جون بويورث ، مصدر مذكور ، ص ١٢١ - ١٢٢ .
- (٢٤) ميكا والتر ، المصري من القرن الرابع عشر إلى العشرين قبل الميلاد ، ترجمة عماد محفوظ ، مطابع المصري ، القاهرة ، ص ١٩٧٩ .
- (٢٥) المصدر السابق ص ص ٤٠ - ٤٣ .
- (٢٦) المصدر السابق نفس الموضوع .
- (٢٧) المصدر السابق ص ٦٥ .
- (٢٨) المصدر السابق ص ٦٧ .
- (٢٩) المصدر السابق ، ص ص ٧٣ - ٨٢ .
- (٣٠) المصدر السابق ، نفس الموضوع .
- (٣١) هنري برستد ، الفكر والدين في مصر القديمة ، ترجمة زكي سومي ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٥٧ - ٤٥٩ .
- (٣٢) ميكا والتر ، مصدر مذكور ، ص ص ٩٠ - ٩١ .
- (٣٣) المصدر السابق ص ص ٦ - ٨ .
- (٣٤) المصدر السابق ص ٢١ .
- (٣٥) المصدر السابق ص ٧٤ .
- (٣٦) المصدر السابق ، ص ٩٢ .
- (٣٧) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٢٩ .

- (٢٨) أنظر إبراهيم عامر ، مصدر مذكور ، ص ٩٣ - ٩٤ . وأيضاً : أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ج ٢ ، للطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٣١ .
- (٣٩) شهدي عطية ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
- (٤٠) إبراهيم عامر ، مصدر مذكور ، ص ١٢٧ - ١٣٢ .
- (٤١) شهدي عطية ، المصدر المذكور ، ص ٤٢ - ٤٥ .
- (٤٢) أعد هذه الدراسة د . عاصم الدسوقي ونشرها في كتاب موضوعه ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودرهم في المجتمع المصري . دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- (٤٣) المصدر السابق ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- (٤٤ ، ٤٥) المصدر السابق ص ٢١٢ - ٢١٣ .
- (٤٦) المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٢ . وهناك أسماء أخرى إكتبنا بأمثلة منها ، وهي ذات دلالة حيث يتردد أسماء أبناء بعض ممن ذكروا ، في مواقع مؤثرة في الاعلام والمحافظة والصحة . الخ .
- (٤٧) د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .
- (٤٨) إعتد في التحليل على بيانات منشورة في كتاب أحمد عحروش أحد الضباط الأحرار ، جمعت بناء على مقابلات مفتوحة مع هؤلاء الضباط أنظر أحمد عحروش ، شهود ثورة يوليو ، الجزء الرابع ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، مواضع متفرقة .
- (٤٩) لمزيد من التصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى :
- G.Kloko., "Power and Capitalism in Twentieth Century America," in Colfax, D., & Roach, J., (eds.) **Radical Sociology**, Basic Books, Inc., London, 1971, pp. 217-299.
- Industrial Development Survey, Special Issue for the Second General Conference of UNIDO, 1975.**



الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الإمبريالي في أفريقيا

د. البحاري الجمالي *

مقدمة :

أطماع الدول الامبريالية وتطلعاتها لتحقيق مصالحها الخاصة في أو على حساب الدول الصغيرة والمجموعات Communities الوطنية الضعيفة أمر قديم لكنه مستمر ومتجدد . وإن كان ثمة تغير بين الماضي والحاضر فإنه ينحصر في ثلاثة أمور . أولها يتصل بالتسميات والمصطلحات . فالقوى الاستعمارية Colonial Powers ، أو القوى الأوروبية European Powers ، أو القوى الامبريالية Imperial Powers أصبحت القوى العظمى بل والقوتين العظيمتين . والأمر الثاني يتعلق بالأغراض التي تريد الدول الامبريالية تحقيقها . ومن الأغراض البارزة في توجهات القوى الاستعمارية في الثلاثة قرون السابقة للقرن العشرين ، يمكن الإشارة إلى تكوين الامبراطوريات ، والسمعة والوجاهة الدولية ، والحصول على المواد الخام . وثالثها يختص بنوعية الذرائع Expedients التي تلجأ تلك الدول لاستخدامها للوصول لأهدافها .

أما الأهداف الجديدة للقوى العظمى في القرن العشرين - وبصفة خاصة في مرحلة ما بعد تحقيق المجموعات الوطنية لاستقلالها الوطني ودخول الدول الصغيرة آفاق التنمية - فإنها تتركز في خلق أو المحافظة على وجود أنظمة سياسية وطنية

* وكيل وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية السودان الديمقراطية .

تستجوب وتستجيب لتوجهات سياسات القوى العظمى ، والحصول على المواد الخام ومن بينها النفط ، بالأسعار التي ترى هي وليست الدول المنتجة ، بأنها مناسبة ، وحجب التكنولوجيا عن الدول النامية للاحتفاظ بالأسواق التقليدية في هذه الدول . ومن أبرز الدوائر التي لجأت لها القوى العظمى لتحقيق أهدافها نذكر على سبيل المثال الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1962 - على عهد كيندي - على كوبا والمشهور (بكرنتينة) كوبا Cuba Quarantine ^(١) . ومبدأ (برزنيف) Breznev Doctrine ، الذي لجأ له الاتحاد السوفيتي لتبرير دخول جيوشه في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧ عندما حاولت التخلص من سيطرة السوفيت لها ^(٢) وأخيراً وليس آخراً بدأنا نسمع بما يسمى بمبدأ (كارتر) Cartar Doctrine ، وتكوين القوات العسكرية الخاصة في الولايات المتحدة لحماية منابع النفط وتأمين خطوطه ، كما لاحظنا التسابق لانشاء القواعد العسكرية تارة ، والحصول على تسهيلات عسكرية تارة أخرى . وقد ابتدعت القوى العظمى تبريرات قانونية ودبلوماسية وفقهاء للأنواع الجديدة من أساليب وذرائع التدخل نأمل أن نكون محل مقال لاحق . أما اهتمامنا الآن فهو منصب لما قد يوحي به عنوان المقال .

من الثابت أن القوى الأوروبية قد تمكنت عن طريق الاحتلال occupation ، أو الغزو Conquest ، أو التنازل Cession ، من اثبات مواطىء اقدمائها Foot holds على الساحل الافريقي منذ القرن السادس عشر . أما بعد مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) ^(٣) ، فقد اتجهت القوى الامبريالية نحو مد وتوسيع المواطىء والمحطات الساحلية إلى داخل أفريقيا . ولتحقيق ذلك الهدف أخذت الامبريالية بسياسة ذات شقين : أولهما تحقيق التوسع باتباع سياسة التدخل السلمي أو التدريجي . أما الشق الثاني فهو الاعتماد على القوة . على أن الممارسة تؤكد بأن ما اصطلح عليه بالتدخل السلمي ، قد نفذ في أغلب الأحيان عن طريق الغش والتدليس والضغط والاكراه . ولهذا السبب فإن التمييز بين الأسلوبين لم يكن حقيقة من حيث الواقع كما يبدو الأمر من الوجهة النظرية . وكان على القوى

الامبريالية ، وهي بصدد التوسع أو نقل محطاتها إلى داخل أفريقيا ، أن تعالج موقفين مختلفين . فمن جانب كان لزاماً على الامبرياليين مواجهة رؤساء القبائل والمجموعات الافريقية ، أي أصحاب الأراضي التي تريد الامبريالية التوسع فيها . وفي هذا المجال لجأت إلى ما يسمى بشركات الامتياز Chartered Companies ، والاتفاقيات المنشئة للمحميات Treaties Establishing Protectorates ومن جانب آخر أصبح ضرورياً بالنسبة للامبريالية أن تسوي علاقاتها مع القوى الامبريالية المنافسة في نفس المنطقة تفادياً للتضارب والفتنة . وكانت البدعة التي ابتدعت لتقليل التنافس هي اللجوء لاتفاقيات تهدف لتحديد ما يسمى بمناطق النفوذ Spheres of influence .

إن ما يهدف له هذا المقال هو تحليل ومناقشة الذرائع التي لجأت لها القوى الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ، بهدف تحقيق تطلعاتها التوسعية في أفريقيا . فناعة منا بأن الاستعمار هو الاستعمار ، وأن تعددت مسمياته ، أو تغيرت ذرائعه ، أو- تجددت أساليبه . ويعالج المقال الموضوع في ثلاثة مباحث ، أولها عن الشركات الممنوحة وثيقة امتياز خاصة من قبل الدول الامبريالية . والمبحث الثاني يناقش ويبحث ما يسمى بمناطق النفوذ . أما المبحث الأخير ، فهو معالجة للاتفاقيات المنشئة للمحميات ، وهي الاتفاقيات التي كانت القوى المتنافسة تعتمد عليها في تسوية خلافاتها وإزالة أي احتكاك بينها . ثم ننهي المقالة بخاتمة .

المبحث الأول

شركات الامتياز Chartered Companies

لقد كانت المواطنىء Footholds والمحطات التي أقامتها سفن القوى الامبريالية على امتداد الساحل الافريقي ، وهي في ابحارها نحو المشرق ، نقاط تحرك

هامة بالنسبة للتوسع الاستعماري في داخل القارة . ومن بين الوسائل أو بالأحرى الدرائع Expedients التي استغلتها الامبريالية في تحركها وتوسعها نحو الداخل الشركات التجارية . ويرجع نشاط الشركات التجارية إلى القرن الخامس عشر ، حيث انشأ البرتغاليون أول شركة أفريقية للتجارة في الرق وغبار الذهب عام ١٤٤٨^(١) . وتبع ذلك انشاء العديد من الشركات الانجليزية ، والهولندية ، والالمانية ، والفرنسية ، والنمساوية . وكان أغلب تلك الشركات ، في أصلها ذا طابع خاص أو فردي . غير أن بعضاً من تلك الشركات اكتسب أهمية خاصة ، بعد أن منحتها حكوماتها موائيق خاصة تضمنت امتيازات معينة . وهي الشركات التي أصبحت تعرف فيما بعد بشركات الامتياز Chartered . وبالرغم من أن الهدف الأول لتلك الشركات ، وخاصة شركات القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، لم يكن الاستعمار الرامي لاحتلال الأراضي ، إلا أن الموقف قد تغير تماماً بالنسبة لشركات القرن التاسع عشر وخاصة الشركات التي انشئت في النصف الثاني منه . ذلك أن الحكومات الأوروبية أصبحت متصلة ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بعدد من الشركات التي أضفت عليها وثائق تضمنت امتيازات للعمل في أفريقيا^(٢) . والواقع أن القوى الامبريالية ، قد اعتمدت كثيراً على الشركات كذريعة لتثبيت الأقدام والتوسع الاقليمي ، سواء في أفريقيا أو في أنحاء أخرى من العالم . ومن أكثر القوى الامبريالية التي استفادت من الشركات التجارية في الحصول على أقاليم وأراضٍ شاسعة بريطانيا . وكما قال (لوكاس) Lucas : « لقد كانت الامبراطورية البريطانية نتاجاً للتجارة . وكانت الشركات الممنوحة امتيازاً عاملاً عظيماً في تلك التجارة ، وكذلك في الامبراطورية التي قامت على التجارة . فنحن مدينون بامبراطوريتنا الهندية لشركة ممنوحة امتيازاً . وإن شركة خليج هدسون هي التي أتت لنا بشمال غرب كندا . أما وضعنا الحالي في أفريقيا ، فإنه يعزى إلى حد كبير للشركات الممنوحة امتيازات . . »^(٣) . ما قاله لوكاس يشير سؤالين . أولهما يتصل بالوضع الذي قصده في مقولته . والسؤال الثاني عن دور شركات الامتياز في تأسيس الامبراطورية البريطانية في أفريقيا ؟

أولاً : بريطانيا والشركات :

لقد صدر كتاب (لوكاس) (تمجزة واستعمار أفريقيا) The Partition and Colonization of Africa عام ١٩٢٢ . وبالتالي فإن المؤلف كان يتحدث عن موقف الامبراطورية البريطانية في الفترة ما بين مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) وعام ١٩٢٢ ، حيث كانت أجزاء عديدة من أفريقيا ترزح تحت نبر الاستعمار البريطاني . ولقد استمر ذلك الوضع سائداً حتى أواخر العقد الخامس من هذا القرن ، عندما بدأت معظم المستعمرات البريطانية الدخول في مرحلة الاستقلال الوطني . أما عن دور الشركات في تأسيس الامبراطورية البريطانية في أفريقيا ، فإننا نبدأ بالاشارة إلى آخر آثارها في أفريقيا . ونعني بذلك زيمبابوي - (روديسيا) التي استقلت حديثاً . لقد أخذت زيمبابوي اسم روديسيا عن أحد مشاهير دعاة بناء الامبراطورية ، وهو (سيسيل رودس) Cecil Rhodes . وكان من أحلام رودس ، أن يرى الحكم البريطانية عتداً من جنوب أفريقيا إلى شمالها . وكما قال من رأس الرجاء إلى القاهرة^(١) ولوضع ذلك الحلم موضع التنفيذ حصل رودس على امتياز من الحكومة البريطانية عام ١٨٨٩ . وقد أشهر شركته وسجلها تحت اسم (شركة جنوب أفريقيا البريطانية) The British South Africa Company^(٢) .

لقد منح الامتياز البريطاني لشركة رودس حقوقاً وسلطات حكومية تكاد تكون غير محددة في مساحة شاسعة تقع للشمال من الترانسفال Transvaal وإلى الغرب من الممتلكات البرتغالية Portuguese Possession . وبذلك الحقوق والسلطات ، أصبحت الشركة - في حقيقة الأمر - وكيلاً للعرش البريطاني في الحصول على أراضي وأقاليم جديدة . ولقد كشفت بريطانيا القناع عن نفسها ، عندما صدر في عام ١٨٩٨ ، قرار مجلس العرش Order in Council بجعل سلطات الشركة الادارية ، بالإضافة إلى سلطاتها الخاصة بالاحتفاظ بقوات مسلحة ، مستمدة من العرش البريطاني^(٣) . وبالرغم من أن كل الشركات البريطانية الممنوحة امتيازات في أفريقيا قد انتهت مع عام ١٩٠٨ ، إلا أن شركة جنوب أفريقيا البريطانية

كانت الوحيدة التي واصلت مهامها في ادارة روديسيا الجنوبية والشمالية على السواء ، نيابة عن العرش البريطاني حتى عام ١٩٢٣ ، حيث قامت بريطانية بضم روديسيا الجنوبية إلى ممتلكات العرش البريطاني ، ثم اتبعتها بضم روديسيا الشمالية في العام التالي ١٩٢٤^(١٠٠) . ولقد قامت شركة (شرق أفريقيا البريطانية الامبريالية) Imperial British East Africa Company والتي تم تأسيسها عام ١٨٨٨ بدور مشابه في شرق أفريقيا لصالح بريطانيا . فلقد أعطى امتياز الحكومة البريطانية الحق للشركة ، بأن تحتفظ بالتنازلات Concessions التي سبق أن حصلت عليها الشركة سلفاً ، باتفاقيات أبرمتها مع سلطان زنجبار أو مع رؤساء القبائل المحليين . كما أباح لها الامتياز الحصول على المزيد من التنازلات من الأراضي ، عن طريق جمع أكبر عدد من الاتفاقيات المبرمة مع الرؤساء المحليين^(١٠١) . وبعد وقت ليس بالطويل ، رفعت الشركة يدها من مناطق التنازلات ، التي جمعتها من الرؤساء المحليين ، حيث أصبحت يوغندا محمية بريطانية عام ١٨٩٤ . وهكذا يمكننا أن نسجل بأن تأسيس ، ما كان يسمى بـ شرق أفريقيا البريطانية ، يرجع أساساً لشركة شرق أفريقيا البريطانية الامبريالية ، وبالتحديد إلى رئيس الشركة السير (وليام ماكينون) Sir William Mackinnon^(١٠٢) .

أما في غرب أفريقيا ، فقد اعتمدت بريطانيا اعتماداً كلياً على شركة النيجر الملكية The Royal Niger Company في بلورة نيجريا المعاصرة . صحيح إن مؤتمر برلين قد اعترف ببريطانيا حامية لاقاليم النيجر ، غير أن الحماية البريطانية ظلت حبراً على ورق . إذ أن بريطانيا لم تكن مستعدة بعد ، لقبول التزامات مالية كان لا بد من الوفاء بها ، إذا ما قررت ادارة تلك الاقاليم الشاسعة ادارة فاعلة . وعلى ذلك الأساس تم تأسيس واشهار (الشركة الوطنية الافريقية) The National African Company عام ١٨٨٦ ، باعتبارها أول شركة انجليزية تمنح امتيازاً في القرن التاسع عشر لتعمل في أفريقيا^(١٠٣) . ولقد نصت المادة الأولى من امتياز الحكومة البريطانية ، على منح الشركة الوطنية الافريقية المحدودة ، السلطة والحق في الاستفادة من المنفعة

الكاملة ، الناشئة عن الأراضي التي تم التنازل عنها بصفتها الأولى . بالإضافة إلى منحها كل الحقوق والسلطات اللازمة ، لحكم تلك الأراضي وحمايتها . وكذلك الحفاظ على النظام العام ، وأي حقوق أخرى تنشأ عن أول اتصال بهذه الأراضي . كما نصت المادة الثانية عشرة من الامتياز ، على منح الشركة الحق والسلطة للحصول على الأراضي بالشراء ، أو التنازل ، أو أية وسيلة قانونية أخرى^(١١) . وعلى ضوء هذا الامتياز ، قامت الشركة باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء الخدمات الحكومية ، مع تحديد عاصمة للشركة في (عصبه) Asaba . وتبع ذلك تأسيس نظام اداري وقضائي على الأراضي المعنية ، بالإضافة إلى إنشاء قوة عسكرية بقيادة ضباط بريطانيين لتنفيذ سلطات الشركة . كما تم فرض نوع من الضرائب والرسوم ، مع فرض نظام خاص بالرخص التجارية . وهكذا تمخضت عن الشركة الخاصة ، حكومة بنظام اداري وقضائي وعسكري ، مع صلاحية لإبرام الاتفاقيات . حتى إذا ما أطل عام ١٩٠٠ ، قامت الحكومة البريطانية بنقل الأراضي التي كانت الشركة تقوم بادارتها ، إلى العرش البريطاني ، الذي تولى السيطرة عليها عن طريق وزارة المستعمرات Colonial Office^(١٢) .

ثانياً : الدول الأخرى والشركات :

ولم يقتصر أمر الاستفادة من الشركات التجارية كذرائع لتحقيق التطلعات التوسعية على بريطانيا . فقد حذت بقية القوى الاستعمارية حذوها بدرجات متفاوتة . كدولة زائير التي كانت تعرف حتى تحقيق استغلالها بالكنغو البلجيكي ، يعود أساس استعمارها لجمعية خاصة انشئت تحت رعاية (لويبون) الثاني ملك بلجيكا عام ١٨٧٨ . وهي الجمعية التي عرفت فيما بعد باسم (الجمعية الدولية للكنغو) International Association of the cogo^(١٣) . وقد قامت تلك الجمعية بإرسال (ستانلي) Stanley للمرة الثانية ، إلى منطقة الكونغو^(١٤) في العام التالي لتأسيسها ، حيث قضى ثلاث سنوات وهو يقوم بجمع الاتفاقيات من الرؤساء

المحليين ، كما قام بإنشاء بعض المحطات أو بالأحرى تحديد بعض المواقع . وعلى ضوء التقرير الذي أعده (ستانلي) عن رحلته الثانية ، طالبت الجمعية الدولية للكنغو الدول الكبرى بمنحها امتيازاً ، لبناء خط سكة حديدية من منبع نهر الكونغو إلى مصبه ، بالإضافة إلى منحها حق حكم الأقاليم والأراضي التي يشقها ذلك الخط . وقد ادعت الجمعية بأنها أبرمت ٤٥٠ اتفاقية مع رؤساء قبائل أفريقية مستقلة ، وافقوا بموجبها ، على نقل حقوقهم وسيادتهم على تلك الأراضي للجمعية بمقابل سخي ! . ولم تبد أي دولة استعمارية اعتراضاً على دعاوي الجمعية . وبنهاية عام ١٨٨٤ ، أعلنت كل القوى الاستعمارية التي وقعت على إعلان مؤتمر برلين ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، اعترافها الرسمي بالجمعية . وتأكد ذلك بالسماح لها بالتوقيع على البيان العام (General Act)^(١٨) . وقد تم في نفس المؤتمر تغيير اسم الجمعية من (الجمعية الدولية للكنغو) إلى (دولة الكونغو الحرة) Congo Free State . وفي إبريل ١٨٨٥ ، أخطر (لوبيولد) الثاني الدول الأخرى بتعيينه صاحباً للسيادة على دولة الكونغو . وقد استجابت الدول المعنية واعترفت بذلك رسمياً^(١٩) . وهكذا حولت القوى الامبريالية ما بدأ أساساً كجمعية خاصة ، إلى دولة صاحبة سيادة . وانكشف القناع عام ١٩٠٨ حيث تم ضم الكونغو رسمياً في مملكة بلجيكا .

ويذكر التاريخ أن الاستعمار الألماني في شرق أفريقيا يرجع إلى الدكتور (كارل بيترز) Carl Peters ، الذي أسس شركة في عام ١٨٨٤ ، لتوفير المال لمساعدة الاستعمار الألماني بالحصول على أقاليم في أفريقيا^(٢٠) . وقد قاد الدكتور (بيتز) بنفسه فرقة من دعاة بناء الامبراطورية ، تمكنت من الوصول إلى شرق أفريقيا في نهاية ذلك العام ، بمساعدة مكتب تجاري ألماني في زنجبار^(٢١) . وعاد إلى ألمانيا بكميات من الاتفاقيات ، التي تنازل بموجبها رؤساء القبائل الافريقية - كما ادعى - عن كل حقوقهم على أراضيهم لشركته . ثم قام بأشهار شركته تحت اسم (شركة شرق أفريقيا الألمانية) German Est Africa Company . ولم يلبث أن حصلت الشركة على امتياز من قيصر ألمانيا عام ١٨٨٥ ضمن لها الحماية الألمانية

(Schatz Binef) (٢٣) . وهكذا تمكنت المانيا عن طريق ذلك الامتياز من السيطرة على مساحات شاسعة في شرق أفريقيا شكلت فيما بعد تنجانيقا ورواندا وأورندي .

أما فرنسا فقد اعتمدت بصفة أساسية على عملائها العسكريين في جمع الاتفاقيات من رؤساء القبائل المحليين . وبالتالي فإن استفادتها من الشركات التجارية تقتصر على المحاولة التي قامت بها الشركة (الفرنسية لأفريقيا الاستوائية) French Company of Equatonal Africa لضمان مصب نهر النيجر والبنيو Benue لفرنسا (٢٤) .

ثالثاً شركات الامتياز وآثارها القانونية :

ما تعرضنا له سلفاً يثير سؤالاً عديداً يتصل بمعنى وثيقة الامتياز التي كانت الشركات تسعى وتسارع للحصول عليها من حكوماتها ، وآثارها القانونية ، علماً بأن الأراضي التي كانت تلك الشركات التجارية تتطلع للعمل فيها ، ليست تابعة لتلك الدول . وبالرغم من أن الاجابة على السؤال يمكن اختزالها بالقول أن فتح أفريقيا بالنسبة للعديد من القوى الاستعمارية ، قد تولته شركات ، ممنوحة سلطات واسعة ، باعتبارها في النهاية أجهزة تابعة للدول التي أسستها (٢٥) ، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من المناقشة والتحليل .

لقد كان الاتجاه السائد فيما يتصل بالتوسع الاقليمي الاستعماري ، هو أن تستخدم القوى الامبريالية الشركات التجارية ، التي تم تسجيلها واشهارها فيها ، لتقوم بتمهيد الطريق - في الأقاليم التي تم اكتشافها حديثاً بالنسبة لتلك الدول . وذلك بهدف ضمان وتأمين تلك الاقاليم للحكومات التي وافقت على اشهارها ومنحها امتيازات خاصة . وعلى أن يتم ذلك بأقل تكاليف ممكنة ، وعلى ضوء فهم ثابت وهو أن السلطات الممنوحة للشركة يمكن أن تلغي في أي وقت ، بهدف نقل تلك الاقاليم إلى الادارة الاستعمارية المباشرة (٢٦) . ذلك كان الدور الرئيسي للشركات

الاستعمارية الممنوحة امتيازات خاصة . على أن بعض القوى الامبريالية رأت توسيع ذلك إلى أكثر من مجرد تمهيد الطريق ، بأن أباحَت لبعض الشركات الاستمرار فيما أسسته بتطوير مناطق نفوذها أو محمياتها^(٢٧) .

أما وثيقة الامتياز Charten ، التي كانت تسعى الشركات الخاصة للحصول عليها ، وأثارها القانونية ، فإنها تكمن في تحليل وشرح الوضع القانوني Legal Status لذلك النوع من الشركات . يقول (ويستليك) Westlake في تعريفه للشركة الممنوحة وثيقة امتياز ، أنها شخص اعتباري أو غير طبيعي Artificial ، له وجود قانوني ، وبالتالي فإنها تابعة وخاضعة للدولة التي منحها وثيقة الامتياز^(٢٨) أما (ليندلي) Lindley فقد عرفها بأنها ، الشركة الاستعمارية ، التي خلقتها الدولة بما أضفته عليها من سلطات وامتيازات ، بالإضافة إلى واجبات الحكومة^(٢٩) . ويستطيع المرء أن يتفهم ما كان يمكن أن تعتقده المجموعات الوطنية الافريقية ، بالنسبة لمجموعة من الرجال المسلحين ، القادمين بسلطات مثل التي كانت ممنوحة لشركة (جنوب أفريقيا البريطانية) British South Africa Company . وكما يبدو فإن الشركة كانت ذات شأن كبير . فقد كانت تشرع ، وتدبر ، وتعاقد ، وتفاوض ، وتعلن الحرب ، وتبرم السلام . وبالتحديد كانت تمارس العديد من مظاهر السيادة بالنسبة لتلك المجموعات ومع ذلك فإن ذلك التفوق المزيف والصوري ، يعتمد أساساً على المنحة الملكية ، التي يمكن أن تلغى في أي وقت يشير فيه خبراء العرش بذلك . ومن هنا فإن الشركة - من وجهة النظر القانونية - لا تعتبر سلطة مستقلة بل هي جهاز Body تابع للادارات - المختصة في الحكومة ، وهي التي كانت تتولى الاشراف على تلك الشركات الاستعمارية . وما قلناه على شركة جنوب أفريقيا البريطانية ينسحب على كل الشركات الممنوحة وثائق امتياز خاصة . فقد كانت جميعها ذات طابع سيادي بالنسبة للمجموعات الوطنية ، ولكنها ظلت تابعة وعميلاً لحكومات الدول التي تنتمي لها^(٣٠) .

فالشركة الممنوحة امتيازاً ليست دولة ، كما أنها ليست مجموعة من حملة الأسهم

Shareholders فقط . بل كانت ذريعة للدولة التي قامت بمنحها الامتياز وباضفاء حمايتها عليها . وهذا يعني أن الدولة الأم - أي التي قامت بمنح الامتياز - تظل مسئولة عن الكيفية التي تمارس بها الشركة المعنية تلك السلطات خاصة فيما يتصل بالدول الأخرى المنافسة . هذا المفهوم القانوني للشركة الاستعمارية ، كان يعني بالنسبة للقوى الامبريالية المنافسة ، أن الأراضي التي حجزتها الشركة ، وما حاولت أن تمارسه عليها من مظاهر سيادة ، يرجع في نهاية المطاف إلى الدولة الأم . وتأكيداً لهذا المضمون قال (هيوبر) Huber المحكم الوحيد في قضية جزيرة (بالماس) Palmas Case والتي عرضت للمحكمة الدائمة للتحكيم عام ١٩٢٨ : « إن أعمال شركة الهند الشرقية الخاصة باحتلال واستعمار المناطق محل النزاع المطروح للتحكيم ، يجب أن تمثل من وجهة نظر القانون الدولي ، بأعمال دولة هولندا ، وهي الدولة التي منحت الامتياز للشركة المعنية . إن شركات الامتياز التي كونها أفراد منذ نهاية القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر - للقيام بأعمال تجارية ، قد منحت سلطات عامة ، بواسطة الدول التابعة لها ، بهدف الحصول على مستعمرات والقيام بإدارتها » (١) .

ونختتم مناقشتنا للأبعاد القانونية لشركات الامتياز باثارة بعض المسائل التي قد تنشأ نتيجة لقرار خبراء العرش بالغاء وثيقة الامتياز ، أو إذا لجأ البرلمان الامبريالي إلى السلطات العليا المحفوظة له ، وذلك باصدار تشريع يجري تعديلاً أو تغييراً في القانون الأساسي للشركة أو حتى الغاء ذلك القانون برمته . ومن بين هذه المسائل : هل تنتهي الاتفاقيات التي وقعتها شركات الامتياز مع رؤساء القبائل المحليين ، إذا ما قدرت الدولة الأم الغاء امتياز تلك الشركة أو الشركات ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفي هل تستظل الحقوق الناشئة عن تلك الاتفاقيات باقية للشركة بعد تجريدها من الامتياز ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفي هل انتقال تلك الحقوق الاتفاقية للدولة الأم يتطلب موافقة رؤساء القبائل الوطنية ؟ لقد أجاب المستشارون والقانونيون للعرش البريطاني على كل هذه التساؤلات ، عندما قررت الحكومة البريطانية ادارة حوار مع

شركة (النيجر الملكية) بهدف الغاء الامتياز الذي كان منوحاً له منذ عام ١٨٨٦ .
وهو الامتياز الذي كان قد أضفى على الشركة سلطة توقيع الاتفاقيات مع رؤساء القبائل والمجموعات المحلية .

وقد جاء في معرض اجابات مستشاري العرش البريطاني أو تلك الفتوى ما يلي : -

« إن شركة (النيجر الملكية) ليست مجرد شركة تجارية بل كان لديها السلطة للحصول على أقاليم ، والاحتفاظ بها ، والقيام بمهام حكمها . وهي في هذا الصدد تمثّل شركة (الهند الشرقية) التي سبق أن وضع موقفها رئيس القضاء (تيندال) Tindal في قضية (جيسون ضد شركة الهند الشرقية) Gibson V. East India Company . وقد تبنى الفقيه الراحل (هول) Hall وجهة النظر القائلة بأن الأقاليم التي حصلت عليها (شركة النيجر الملكية) تعتبر جزءاً من الممتلكات البريطانية British Dominions . وقد عامل في مذكرة لاحقة له ، أعمال هذه الشركة ، باعتبارها تتطابق بداهة بأعمال شركة شرق أفريقيا . ثم قام بتصنيف الشريكين من حيث الأهلية Competence ، مع الأعمال التي يؤديها السوكلاء المفوضون Commissioned Agents من قبل الدولة .

يبدو أن الأخذ بالأراء السابقة ، أمر صحيح وسليم . وعلى هذا الأساس فإن شركة النيجر الملكية يجب اعتبارها تابعاً بريطانياً حصل على أراضي بموجب ترخيص من العرش البريطاني . وقد قال رئيس القضاء (تيندال) في القضية السالفة الذكر ، إن المبدأ المستقر في قانون هذه الدولة ، والدول الأخرى ، هو أن الغزو الذي يقوم به تابع ، يجب أن يكون حصاده للعرش الذي يخضع له ذلك التابع . والرأي عندنا أن هذه القاعدة يجب انسحابها على الأراضي أو الأقاليم التي تمت اضافتها ، أو الحصول عليها بوجوب اتفاقية . ويبدو واضحاً لنا أن الاتفاقيات التي منحت إلى شركة النيجر ، تعتبر سارية ، فيما يتصل بالحقوق البريطانية التي نشأت بمقتضاها . كأنما كان الأمر بالنسبة لضباط مفوضين من قبل العرش .

ومع مراعاة حقوق الشركة الواردة في وثيقة الامتياز Charter ، فالرأي عندنا من وجهة نظر القانون الدستوري البريطاني ، أن العرش له الصلاحية والحق في أن يتولى بنفسه المنافع الناشئة عن تلك الاتفاقيات ، كما كان الحال بالنسبة لكل الأراضي والأقاليم التي حصلت عليها شركة الهند الشرقية ، وأصبحت فيما بعد في متناول الأمة . ولا نعتقد أن للشركة الحق العام ، لتتنازل أو أن تقوم بتحويل هذه الاتفاقيات لجهة أخرى ، إذ أن ذلك سيكون مناقضاً لنصوص وثيقة الامتياز التي منحت للشركة ذاتها الحق في الحصول على أراضي والقيام بإدارتها . فضلاً عن أن ذلك سيكون منافياً لطبيعة التعامل الذي تضمنته الاتفاقية مع رئيس القبيلة الوطنية . وخلاصة القول ان حق العرش على هذه الحقوق الاتفاقية ، لا يعتمد على أية سلطة منحت للشركة بموجب الاتفاقية ، وإنما على حقوق العرش العليا Rights of the Crown ، عندما يحصل تابع Subject بريطاني على أراضي أو أقاليم في الخارج» (٣٣) .

إن كل ما تطرقنا له سلفاً في شأن الطبيعة القانونية ، ووضعية وعلاقة وآثار الشركة الممنوحة امتيازاً من الدولة الأم ، ينسحب في أغلب الأحيان إن لم يكن جميعها ، على شركات الامتياز التي أسستها القوى الأوروبية الامبريالية ، لتعمل في أفريقيا في الثلاثين عاماً التالية لمؤتمر برلين (١٨٤٤ - ١٨٨٥) . وبهذا الأسلوب ، واعتماداً على مثل هذه المبررات القانونية ، التي ابتدعتها القوى الاستعمارية كذرائع لخدمة تطلعاتها التوسعية ، في العالم بصفة عامة ، وأفريقيا بصفة خاصة ، تمكنت الامبريالية من حجز أراضي وأقاليم أفريقية عديدة لاستعمارها اللاحق .

المبحث الثاني

مناطق النفوذ Sphenes of Influence

أقامت القوى الامبريالية محطات ومواطنىء Foot holds لها على امتداد الساحل الافريقي ، قبل مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) بما لا يقل عن ثلاثة قرون . وأشرنا أن اهتمام تلك القوى قد انصببت بعد مؤتمر برلين ، نحو توسيع تلك المحطات - التي قصد منها أن تكون في البداية نقاط تزويد لسفنها ومد وجودها إلى داخل القارة . وقد أدى ذلك التغير في توجهات وسياسات الدول الامبريالية ، إلى خلق منافسة شرسة بين عملاء الشركات التجارية ، أو العملاء العسكريين للقوى الاستعمارية ، الذين كانوا يتسابقون لجمع الاتفاقيات التي ادعوا ابرامها مع رؤساء القبائل المحلية . ويعزى التركيز على جمع اكبر كمية من الاتفاقيات كما وضح في المبحث الاول - إلى أن الدبلوماسيين كانوا يعتمدون اعتماداً كبيراً عليها ، في اثبات حقوقهم على تلك الاقاليم ، وخاصة في حالة تضارب المصالح والأطباع . ونسبة لأن التنافس كان شرساً وقوياً - بين عملاء القوى الاستعمارية - في كثير من الحالات ، مما أُنذر بالصدام والحرب نتيجة للادعاءات المتضاربة والمتناقضة على الأراضي والأقاليم ، فقد ابتدع دهاقنة الدبلوماسية الامبريالية بدعة جديدة لمواجهة ومعالجة المواقف المتعارضة ، التي هددت بالحرب فيما بينها . وذلك في صورة اتفاق ، أو اتفاقات تحدد أو تعين ما تعارفوا عليه باصطلاح (مناطق النفوذ) Spheres of Influence .

أسئلة كثيرة تتصل أو تتعلق بما يسمى بمناطق النفوذ - بداية ما هو أصل المصطلح وماذا يعني . وما هي الطرق أو الكيفيات التي كان يتم بها انشاء مناطق النفوذ . وهل هناك فرق بين مصطلح (مناطق النفوذ) ومصطلح مناطق العمل (Spheres of Action) وكذلك مصطلح مناطق المصلحة (Spheres of Interest) .

وماذا عن الخلافات الناشئة عن مناطق النفوذ . وأخيراً نحتاج إلى القاء المزيد من الضوء على الآثار القانونية لما يسمى بمناطق النفوذ .

أولاً : أصل المصطلح ومعناه :

بالرغم من أن اصطلاح (مناطق النفوذ) يعتبر حديثاً نسبياً في أصله ، إلا أن فكرة اقامة ترتيب بين قوتين ، بحيث يعطي طرف وعداً للطرف الآخر بعدم اتباع سياسة توسعية اقليمية لما وراء خط معين ، ليست جديدة - ومثل هذا المفهوم أو الترتيب يمكن الرجوع به لبضعة قرون قبل القرن التاسع عشر . فالاسبان والبرتغاليون أقاموا ترتيباً عام ١٤٩٤ ، يقضي بحظر أنشطة لأي من الطرفين في مناطق فهمت بأنها للطرف الآخر^(٣٢) ومن الأمثلة القريبة نسبياً لنفس الفكرة اتفاقية عام ١٨٥٧ ، التي بموجبها أنشأت فرنسا وبريطانيا ما أسماه بنطاق امتيازاتهما الخاصة في غرب أفريقيا Zones of Special Privileges فقد اعترفت فرنسا (بنظام) Regime بريطاني على ضفاف نهر (الجامبيا) . ومقابل ذلك وافقت بريطانيا على التخلي عن دعواها على مناطق مجاورة لنهر (السينغال) لصالح فرنسا^(٣٣).

يظهر أن هناك ثمة صعوبة في تحديد أصل أو منبع اصطلاح منطقة النفوذ على وجه الدقة . وكما يبدو أن الاصطلاح من ابتداعات الدبلوماسية البريطانية ، وقد لجأت لاستعماله لأول مرة عام ١٨٦٩ ، أثناء المفاوضات الانجليزية الروسية الخاصة بآسيا الوسطى وأفغانستان^(٣٤) . وبرز الاصطلاح بصورة واضحة - بعد سنوات قليلة - في مداولات مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) . فقد أقر (البيان العام) General Act للمؤتمر ، من بين أمور أخرى ، مسألة امكانية أن تكون هناك منطقة تحت نفوذ Influence دولة أو أخرى . وقد أجمع المؤتمر على أن تعكس منطقة النفوذ مضموناً مختلفاً عن مضمون (الحماية) Protection (والسيادة) Sovereignty^(٣٥) . وتطبيقاً لتلك الفكرة قام الدبلوماسيون الأوروبيون بإبرام

سلسلة من الاتفاقات الخاصة بتأسيس مناطق نفوذ مختلفة القوى الاستعمارية ، في أجزاء عديدة من أفريقيا .

ولم يكن عدم التأكيد قاصراً على أصل الاصطلاح أو منشأته . بل امتد ليشمل معناه ومغزاه . فالمعنى الدقيق للاصطلاح كان محل جدل وشك وخلاف قاد في بعض الحالات الى منازعات بين الدول الأوروبية ذاتها . فقد قال (كيلتاي) Keltie عام ١٨٩٣ « إن تعبير مناطق النفوذ أصبح مألوفاً في مؤتمر برلين باعتباره يعني ترتيباً ملائماً للغاية »^(٣٧) ولم يوضح (كيلتاي) ما يعنيه بالملائمة . أما (هول) Hall فقد قال عام ١٨٩٤ ، بأن الاصطلاح لم يضاف عليه معنى محدداً حتى ذلك التاريخ^(٣٨) . ورأي (كبرزون) Curzon أن يركز في علاقة التعبير بالحدود إذ أشار « بأن مناطق النفوذ في أفريقيا ، أصبحت واحدة من الوسائل المعترف بها لمد الحدود ، أو للتنويه بدعوى توسعية محتملة الوقوع »^(٣٩) . ووصف (فاوسيت) Fawcett مناطق النفوذ بأنها درجة متقدمة من المراحل الأولية لمد التخوم Frontier ، لكن الأمر في نظره لا يعدو أن يكون في النهاية سوى مجرد وسيلة للافصاح عن دعوى^(٤٠) . ووفقاً (لاسميث) Smith فإن « منطقة النفوذ اصطلاح غامض ، استعمل لوصف مساحة ترغب الدولة التي حددتها ، بأن تتمكن من حيازتها ، ولكنها غير مستعدة لاحتلالها في ذلك الوقت »^(٤١) . إن نظرة دقيقة لأراء ما كتبه أشهر الكتاب في أدب التاريخ الدبلوماسي والسياسي والقانون للتوسع الامبريالي ، تكشف بجلاء عدم وضوح المعنى الدقيق (لمناطق نفوذ) . فهي مجرد تعبير مألوف يعني ترتيباً ملائماً للغاية عن كيلتاي ، ووسيلة لمد الحدود أو التنويه بدعوى عند كبرزون ، ودرجة متقدمة لمد التخوم عند فاوسيت ، وهي مساحة مجازة بواسطة دولة غير مستعدة لاحتلالها عند اسميث ، ثم هي اصطلاح لا يحمل معنى محدداً بالنسبة لهول . وقد لخص (ويستليك) Westlake الوضع بقوله « إن ما سمي بمناطق النفوذ أو المصلحة ، هو ابتداء من الظلال ، قصد منه التذكير والتنبيه لأذان القوى الأخرى . ولا يتوقع لمثل هذا الابتداء الظلالي الشكل ، أن يكون واضحاً من حيث كيفية

الحصول عليه ، أو أن يكون محدداً فيما يتصل بالآثار الناشئة عنه . ذلك أن من شأن هذه الدقة أن تؤدي بالغرض من البدعة ذاتها «^(٧)» .

إن القول بأن اصطلاح مناطق النفوذ ، يقتصر إلى معنى دقيق لا يساوي بالطبع الادعاء بأن الاصطلاح يعوزه المغزى العملي . فكما سنرى ، أن الاصطلاح قد استخدم أثناء السباق Scramble لتقسيم أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر ، لخدمة أغراض القوى الاستعمارية . وإن الفكرة الكامنة في الاصطلاح لم تكن وصفاً لشكل من أشكال الضم Annexation ، بل كانت ذريعة دبلوماسية ، قصد بها تحليل حدة السباق والنزاع بين القوى الاستعمارية ، مع مراعاة تامة لحفظ ماء الوجه Face - Saving . فلقد استهدف الاصطلاح منح كل من الأطراف المتنازعة نوعاً من الترضية ، وشيئاً من الاقتناع والقناعة ، وذلك بتحديد مناطق تم الادعاء بحق النفوذ السياسي المطلق فوقها دون أن تكون عارسة السلطة القانونية القائمة على السيادة ، قد انسحبت عليها . وهكذا فإن البدعة قد قصد منها جانبان ، أولهما ايجابي والثاني سلبي . فعندما تقوم الدولة صاحبة النفوذ بتحديد مناطق ، قد تكون مجاورة جغرافياً أو سياسياً لأحدى عمميات أو ممتلكات دولة استعمارية أخرى ، فإنها تقصد بذلك التعبير عن نواياها بابتعاد أي عنصر أجنبي عن تلك المناطق . وبالرغم من أن النية المؤجلة لدى الدولة صاحبة النفوذ ، هي الحصول على تلك المناطق في مرحلة لاحقة ، إلا أنها لا تمارس عليها سيادة أو حتى اختصاصاً Junsdiction ، سواء كان داخلياً أو خارجياً ، كما أنها لا تتحمل أية مسئوليات من أي نوع بالنسبة لتلك المناطق «^(٨)» . ومع ذلك فإن مناطق النفوذ كانت مرحلة ، في سبيل سيطرة اقليمية ، على احتياجات تم حجزها مقدماً ، لتكون عمميات ، أو أراضي تضاف إلى الدولة الأم .

ثانياً : كيفية انشاء مناطق النفوذ :

لقد كانت الطريقة العادية لانشاء مناطق النفوذ ، هي عقد اتفاقية بين دولتين

استعماريتين ، يلتزم كل طرف بالوفاء بالتزامات معينة نحو الطرف الآخر . وهي في مجملها التزامات تبادلية Reciprocal . أما محتوى تلك الاتفاقيات ، ونعني بذلك نوعية الالتزامات الناشئة عنها ، فإنها تتفاوت وتتباين من منطقة لأخرى ، ومن هدف أو غرض للآخر .

فهناك اتفاقيات ، يقوم بمقتضاها كل طرف بوعده الطرف الآخر ، بالامتناع عن التدخل أو ممارسة أي نفوذ في نطاق أقاليم أو مناطق معينة ، ومثال ذلك اتفاقية عام ١٨٨٥ ، المبرمة بين بريطانيا والمانيا ، وهي من أوائل الاتفاقيات التي أبرمت بعد مؤتمر برلين مباشرة . فقد نصت تلك الاتفاقية ونحت عنوان خليج غينيا Guinea على التالي : -

« تلتزم بريطانيا ، بعدم الحصول على أية أقاليم ، أو قبول أية محميات ، أو أن تتدخل مع توسع النفوذ الألماني في ذلك الجزء من ساحل خليج غينيا ، أو في الأراضي الداخلية الواقعة إلى الشرق من الخط التالي »

وتلتزم ألمانيا بعدم الحصول على أقاليم ، أو قبول أية محميات ، أو أن تتدخل مع توسع النفوذ البريطاني في ساحل خليج غينيا الواقع بين الضفة اليمنى من منبع نهر (ريو ديل) Rio del ومستعمرة لاغوس البريطانية . وكذلك في الأراضي الواقعة إلى الغرب من الخط المبين وصفه في الفقرة السابقة (١١) .

وهناك اتفاقيات ، يلتزم بمقتضاها الطرفان بعدم التخلي من اقليم أو أراضي معينة ، قبل منح الطرف المتعاقد معه أولوية الاختيار والتصرف في شأن ذلك الاقليم ، أو تلك الأراضي . فاتفاقية عام ١٨٩١ ، المبرمة بين بريطانيا والبرتغال ، والتي حددت مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا ، نصت من بين مسائل أخرى على أن « القوتين تتفقان على أن يعطي كل طرف الطرف الآخر ، المعاملة الأفضل Preferable night في حالة ما إذا قرر أن يتخلى عن أي جزء من الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من الزمبيزي ، والتي تحدت بموجب الاتفاقية باعتبارها تندرج تحت نفوذ الطرفين » (١٢) .

ثم هناك اتفاقيات ، تلترم بموجبها احدى الدول بالاعتراف بالمصلحة الخاصة
Special Interest لدولة أخرى ، على اقليم دولة ثالثة . وقد نقشى هذا النوع من
الاتفاقيات في آسيا بصفة خاصة . والفرق الاساسي بين هذا النوع من الاتفاقيات ،
والنوعين السابقين والمشار إليهما سلفاً ، هو أن هذا النوع ينشئ مصلحة خاصة على
أرض دولة ثالثة . أما آثار الاتفاقيات السالفة ، فإنها تنسحب على أقاليم وأراضي
مفترض أنها غير منظمة ولا تكون دولاً من وجهة نظر الدول المتعاقدة^(٧٦) .

يمثل هذا الأسلوب من الترتيبات التعاقدية ، تمكنت القوى الامبريالية من
التقليل من الاحتكاك والصدام ، الذي أوشك أن يحدث في كثير من المواقع ، وهي
تسمى لتحقيق دعاويها التوسعية في أفريقيا . فللمانيا كانت تسعى للسيطرة على أواسط
أفريقيا ، وذلك بربط الكمرون مع تنجانيقا مع جنوب غرب أفريقيا^(٧٧) . وفرنسا
التي كانت في وضع قوي ، كانت ترسي في سباقها لابتلاع شمال أفريقيا ، من طريق
ربط الأراضي التي سبق لها أن سيطرت عليها في شمال أفريقيا ، مع ممتلكاتها ،
ابتداء من السنغال وحتى الصومال الفرنسي^(٧٨) . والبرتغال كانت خطتها تهدف
للحصول على اقليم مترابط واحد عبر أفريقيا يمتد من موزمبيق إلى أنغولا^(٧٩) . ذلك
بالإضافة لما رأيناه في المبحث الأول بالنسبة لتطلعات بريطانيا وبلجيكا . وقد
انعكس ذلك الوفاق بين الدول المتسابقة ، في سلسلة من الاتفاقيات التي قامت
بإبرامها تباعاً . وهي الاتفاقات التي أرسى الأسس الأولية لخريطة افريقيا
المعاصرة .

ومن أهم تلك الاتفاقيات نذكر اتفاقية الأول من يوليو ١٨٩٠ بين بريطانيا
والمانيا . وقد تمكنت الدولتان بموجبها من تسوية كل دعاويهما المتضاربة في كل أنحاء
القارة الافريقية^(٨٠) . وإعلان الخامس من أغسطس ١٨٩٠ ، المبرم بين بريطانيا
وفرنسا . فقد اعترفت بريطانيا بموجبه بمناطق نفوذ فرنسا في الصحراء ، بالإضافة إلى
الحماية الفرنسية على مدغشقر . وفي المقابل اعترفت فرنسا بمناطق نفوذ بريطانيا ما
بين النيجر وبحيرة شاد^(٨١) . وبروتوكول الرابع والعشرين من مارس والخامس عشر

من ابريل ١٨٩١ ، المبرم بين بريطانيا واطاليا ، في شأن مناطق نفوذ كل من البلدين في شرق افريقيا^(٥٢) . ومعاهدة الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ الانجليزية - البرتغالية ، التي أقرت السيادة البرتغالية على انقولا وموزمبيق ، والحقوق البريطانية على الاقاليم الواقعة الى الشمال من بحيرة تنجانيقا^(٥٣) . وعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ البريطاني - الفرنسي ، الذي حدد مناطق نفوذ الدولتين في الأقاليم الواقعة إلى الغرب من بحيرة شاد ، بالاضافة إلى وضع أعالي النيل في مناطق النفوذ البريطاني^(٥٤) .

ثالثاً : الاصطلاحات الشبيهة :

لقد لجأت بعض الاتفاقيات إلى استعمال مصطلحات شبيهة لمصطلح (مناطق النفوذ) مثل مصطلح (مناطق المصلحة) Spheres of interst ومصطلح (مناطق العمل) Spheres off Action . والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو عما إذا كانت هذه المصطلحات تعبر عن نفس المضمون ، أي مضمون مناطق النفوذ ، أم أنها تعني مضامين مختلفة . يقول (هولاند) Holland ان مصطلح مناطق النفوذ يشار به عادة للنفوذ السياسي ، أي التطلعات ذات الطابع السياسي Political aspirations ، أما مصطلح أو تعبير (مناطق المصلحة) فإنه يشير إلى المصالح التجارية^(٥٥) ولم ير (لانسينق) Lansing وزير الخارجية الامريكية فرقاً أو تمييزاً ، فقد قال أثناء أداء شهادته أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي عن اتفاقية لانسينق - اشاي - أن مصطلح (المصلحة الخاصة) الذي جاء في الاتفاقية يعني (المصلحة السياسية)^(٥٦) . أما (هولديش) Holdich فقد ذهب مذهباً مختلفاً تماماً عن السابقين . فقد قال : « إن مصطلح (مناطق المصلحة) يأتي دائماً في الاعلانات المتعددة للدول . ويقصد به الفضاء الواسع الذي يقع تحت سيطرة القبائل المتخلفة ، وحيث لا يكون هناك مجال للتدخل مع مثل هذه المصلحة المعلنة من قبل احدى القوى . أما إذا ظهرت في الأفق دولة أخرى قد تتناقض

مصالحها وتتعارض مع مصلحة الدولة الأولى فإن الاعلان المنفرد بإنشاء (مناطق مصلحة) لا يكفي ولا بد من أن يتحول الأمر إلى (مناطق نفوذ) . وهذا يعني أن وضعاً سياسياً معيناً قد تبلور عن طريق اتفاقية تحتاج إلى اعتراف القانون الدولي بها^(٥٧) . ويقول اللورد (ستانفورد) Stanford وزير المستعمرات البريطاني عام ١٨٩٠ ، في معرض اجابته على سؤال من قسم جنوب أفريقيا في غرفة لندن التجارية London Chambers of Commerce « إن (مناطق العمل) هي اصطلاح لا أريد أن أعرفه الآن . ولكنه يرقى إلى التالي : يجب علينا ألا نسمح للبرتغاليين والالمان ، أو أي دولة أخرى أو جمهورية لتحط رحالها وتضم ذلك الاقليم »^(٥٨) .

الآراء السابقة تشير بوضوح الى التباين والتعارض حول المصطلحات الثلاثة . فهولاند يفسر مناطق النفوذ بالتطلعات السياسية ومناطق المصلحة الخاصة بالأمور التجارية . ولا يسنق لا يرى أي تمييز بين الاصطلاحين . إذ أن المصلحة الخاصة ما هي بالنسبة له إلا المصلحة السياسية . وهولنديش يقصد (المصلحة الخاصة) على البيانات المنفردة علماً بأن هناك اتفاقيات عديدة استعملت نفس الاصطلاح . وما قاله اللورد ستانفورد هو أبلغ دليل عن عدم الجدوى في البحث عن أن تميز بين المصطلحات وكما نرى فإن الممارسة الفعلية ترفض أي تمييز له مغزى عملي . إذ أن النصوص التي تعرضنا لها تشير أن هذه المصطلحات قد تم استعمالها أغلب الأحيان باعتبارها مترادفات . ويغض النظر عن الأغراض التي استخدمت فيها مصطلح (نفوذ) و (مصلحة) و (عمل) ، فإن الصفة الثابتة هي الغموض . وكما رأينا فإن وزير المستعمرات البريطاني نفسه رفض الخوض في تعريف اصطلاح مناطق العمل . وقد كان ذلك الغموض ، الذي اكتنف استعمال تلك المصطلحات ، سبباً في خلق العديد من الخلافات والمنازعات بين القوى الاستعمارية نفسها . ويكفي أن نعرض إلى حالة واحدة كمثال للخلافات التي كانت تثور بالنسبة للاتفاقيات المنشئة لمناطق النفوذ .

رابعاً : مناطق النفوذ والخلافات :

لقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة الانجليزية البرتغالية المبرمة بتاريخ الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ ، على « أن الطرفين اتفقا على أن يتبع الخط الغربي - الذي يفصل مناطق النفوذ البريطاني عن مناطق النفوذ البرتغالي في وسط افريقيا - منتصف قناة أعالي نهر الزمبيزي ، ابتداء من كاتيا Katima إلى النقطة التي يصل فيها أراضي مملكة باروتسي Barotse ، حيث تستمر أراضي تلك المملكة تحت النفوذ البريطاني . أما الحدود الغربية - والتي تشكل الحدود بين النفوذ البريطاني والبرتغالي - فإن لجنة مشتركة ستقوم بتحديد أراضي المملكة في حالة أي خلاف بين الدولتين »^(١١) . ولقد نشأ خلاف بعد فترة قصيرة جداً بين الدولتين ، وقامت اللجنة المشتركة بمهامها ، لكنها وصلت إلى طريق مسدود في أواخر ١٨٩٢ بالنسبة لحدود أراضي كل من الدولتين^(١٢) . ونتيجة لذلك وافقت الدولتان عام ١٩٠٣ ، على رفع الخلاف للتحكيم Arbitration أمام ملك إيطاليا . وقد حصر وتحدد النزاع في السؤال التالي : « ما هي حدود أراضي مملكة باروتسي وفقاً للمعنى الوارد في المادة الرابعة من معاهدة ١٨٩١ . ولاغراض التحكيم فإن تعبير أراضي مملكة باروتسي ، يعني الأراضي التي كان الملك باروتسي الحاكم الأعلى عليها في الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ »^(١٣) .

لقد اعتبر المحكم Arbitrator ملك إيطاليا المبادئ التالية - من بين مبادئ أخرى - ضرورة لاثبات الحاكم الأعلى : -

١ - دفع الجزية أو الضريبة - لكن المحكم نبه إلى أن قبيلة ما قد تدفع جزية لتنفادي الحرب بالرغم من أنها تعتبر قبيلة مستقلة .

٢ - إن التأثير والنفوذ الذي يمارسه رئيس قبيلة أقوى على قبيلة أضعف لا يعتبر عاملاً حاسماً لاثبات اعتماد القبيلة الأخرى التي استسلمت لذلك التأثير أو النفوذ .

٣ - يجب اثبات أن القبائل كانت بالفعل تعتمد على الملك .

وبناء على هذه المبادئ توصل المحكم لنتيجة مفادها أن الحاكم الأعلى هو الذي يمارس سلطة حكومية وفقاً لعاداتهم واعرافهم ، وذلك بأن يقوم بتعيين الرؤساء المساعدين ، أو منحهم كسوة التنصيب ، أو يقوم بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين هؤلاء الرؤساء إلى الحد الذي يعزل فيه الرئيس المساعد ، أو يجبره على الاعتراف بالحاكم الأعلى . وعندما قام ملك إيطاليا بتطبيق هذه الخلاصة ، على النزاع المعروف أمامه ، قرر أن ملك باروتسي قد مارس - دون شك - تلك السلطات في منطقة (ناهوتو) Nahoto غربي الزمبيري . كما أنها قد بوشرت أيضاً بواسطته على قبيلة (مابويني) Mabuanyi قبيلة (مامبو) Mamboe حيث كانت أراضي هاتين القبيلتين جزءاً من مملكة باروتسي . أما بالنسبة لقبيلة (باتوفالي) Batouale فقد كانوا حتى الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ في حالة استقلال ، وكان لهم رؤساء بالرغم من أنهم كانوا قد دفعوا جزية . على أن المحكم قرر أنه في الحالات التي يكون فيها ملك باروتسي قد مارس حقوق الرئاسة العليا ، أو أن السكان ينتمون عرقياً لقبيلة باروتسي وتحت سيطرته ، فإن أراضيهم تعتبر جزءاً من المملكة . وبالرغم من المجهود الكبير الذي قام به المحكم وقراره الذي يبدو موضوعياً إلا أن قراره لم يضع حداً لذلك الخلاف ، الذي استمر من مطلع القرن العشرين حتى تمت تسويته نهائياً عام ١٩٥٤^(٦١).

خامساً : الآثار القانونية :

ونختتم هذا البحث ببيان الآثار القانونية الناشئة عن تحديد مناطق (نفوذ) أو (مصلحة) أو (عمل) . وفي هذا الصدد نحتاج أن نميز بين الاعلانات أو التصريحات المنفردة ، والاتفاقيات الثنائية . كما نحتاج أن نوضح آثار الأخيرة بالنسبة للطرف الثالث .

من الثابت أن (التصريحات المنفردة) Unilateral Declarations أو (الاعلانات) التي تضع بموجبها دولة معينة أقاليم أو أراضي تحت نفوذها أو

مصلحتها أو تحديدها باعتبارها من مناطق عملها ، لا تنشئ اتفاقاً دولياً ، وبالتالي لا يمكن أن تنشئ أية واجبات أو قيود أو التزامات بالنسبة لاية دولة من الدول . وفي هذا يختلف (التصريح المنفرد) في اشارة القانونية من الغزو ، Conquest أو الضم^(١٣) . أما مناطق النفوذ التي تم تحديدها بموجب اتفاقية دولية ، مثل الاتفاقيات التي أشرنا لبعض منها سلفاً ، فإن أطرافها ملتزمون قانوناً باحترام الخطر أو عدم التدخل ، أو أية التزامات ناشئة عن الاتفاقية . أما بالنسبة للأطراف الأخرى ، ونعني بها الدول غير الموقعة على تلك الاتفاقية ، فإن الأمر واضح إذ أنه من المبادئ الثابتة والمستقرة في القانون الدولي أن المعاهدات ، ثنائية كانت أم جماعية ، لا تنشئ أية التزامات بالنسبة للدول الأخرى ، كما أن تلك الاتفاقيات لا تؤثر في حقوق الدول الأخرى . وعلى هذا الأساس فإن الطرف الثالث لا يمكن حرمانه أو منعه من إقامة علاقة سياسية مع اقليم معين ، على أساس أن طرفاً متعاقداً ، قد أقر بأن الاقليم المعني يقع في نطاق نفوذ طرف ثان .

وقد ذهب بعض الآراء بعيداً في التقليل من شأن الآثار القانونية الناشئة عن مناطق النفوذ . فقد أشار وزير الخارجية الأمريكية في معرض تعليق له على نزاع الحدود الفينزويلي ، بأن مناطق (النفوذ) ومناطق (المصلحة) أو (العمل) من الأمور غير المعروفة للقانون الدولي ، ولا تستند حتى الآن على مبادئ معترف بها في القانون الدولي أو الداخلي . إنها ذرائع ابتدعتها بعض الدول الأوروبية الكبرى باعتبارها ضرورية وملائمة لمواجهة المشاكل التي قد تنشأ خلال سباقها في حيازة وتوزيع أراضي القارة الافريقية . وهي ذرائع لا تحظى بقبول إلا من خلال نصوصها المتبادلة Reciprocal Stipulations^(١٤) . وبالرغم من البالغة التي قد تبدو فيها ذهب إليه وزير الخارجية الأمريكية ، إلا أننا نتعاطف كثيراً مع مجمل رايه . على أننا نرى في الاتفاقيات المنشئة لمناطق النفوذ أو مناطق المصلحة أو العمل تفاهياً عاماً من المتوقع أن يجد احتراماً ، أو على الأقل تفهماً من قبل الدول التي دخلت في سباق تحقيق التطلعات التوسعية ، بالرغم من أنها قد تكون طرفاً ثالثاً من وجهة النظر القانونية ،

ونعني بذلك ألا تكون موقعة على الاتفاقية المنشئة لمنطقة النفوذ . فمما لا شك فيه أنه عندما يفهم بأن إقليماً معيناً ، أصبح تحت نفوذ دولة معينة ، بموجب اتفاق ، فإن من شأن ذلك الفهم ، أن ينلر الدول الصديقة الأخرى ، بالابتعاد عن ذلك الاقليم وكما قال (ويستليك) Westlake « من السذاجة بمكان ، تجاهل الدور الكبير الذي تلعبه أو من المحتمل أن تلعبه الأعمال غير الودية أو الشك حتى ولو لم يكن العمل مقترناً بمخالفة حق قانوني ، في تحديد السلوك الدولي ، الذي يشكل الترجمة العملية للعلاقات الدولية »^(١٧).

المبحث الثالث

الاتفاقيات المنشئة للمحميات المستعمرة

Treaties Establishing Colonial protectorates

ذكرنا أن من بين الذرائع التي ابتدعتها واستغلتها القوى الأوروبية في توسعها الامبريالي الاتفاقيات العديدة التي ادعت ابرامها مع رؤساء القبائل والمجموعات الوطنية . وقد اقترن أغلب تلك الاتفاقيات بما يسمى بالمحميات تارة ، والاتفاقيات المنشئة للمحميات المستعمرة (بفتح الميم الثانية) . وقد شاع استعمال هذه المصطلحات بطريقة أدت إلى اعتبارها مترادفات تعني شيئاً واحداً حتى في الكثير من الكتب الأكاديمية . ولذلك فإن هناك ثمة ضرورة للتمييز بينهما ، إذ أن هذين المصطلحين يعنيان في حقيقة الأمر أموراً متباينة من وجهة النظر السياسية والقانونية . وفي معالجتنا للاتفاقيات المنشئة للمحميات المستعمرة - وهي التي تهتمنا في هذا المبحث بصفة أساسية ، نحاول القاء الضوء على محتوى تلك الاتفاقيات والطرق والأساليب التي كانت تتبعها القوى الامبريالية للحصول عليها .

أولاً : المحمية الدولية :

تعرف المحمية الدولية International Protectorate - أي المحمية في القانون الدولي - بأنها حالة الدولة الضعيفة التي تضع نفسها تحت حماية دولة أقوى بموجب اتفاقية تنص على نحو معين على نقل ادارة شئونها الدولية الهامة إلى الدولة الحامية Protecting State (١٧). فالعلاقة - كما هو واضح - بين دول ، دولة ضعيفة وأخرى أقوى . كما أن مصدر هذه الحماية اتفاقية دولية بين الدولة الحامية والدولة المحمية . على أن درجة سيطرة الدولة الحامية على الشؤون الخارجية للدولة المحمية يحددها عاملان . أولهما نصوص الاتفاقية المنشئة للمحمية . وهذا ما أكدته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية مراسيم الجنسية في تونس والمغرب إذ قالت (بالرغم من المعالم المشتركة بين المحميات في القانون الدولي ، إلا أن لكل منها صفات قانونية مميزة نتيجة للشروط الخاصة التي انشئت على ضوئها ودرجة تطورها) (١٨) . - والعامل الثاني الظروف التي تم على أساسها اعتراف الدول الأخرى بالحماية . فإذا لم تعترف الدول الأخرى بالحماية فإن الدولة الحامية لا تستطيع الاعتماد على اتفاقية الحماية في مواجهتها . وكما يبدو أن الأمر متروك للسلطة التقديرية لتلك الدول بأن تعلن اعترافها أو تقبل ضمناً بالوضع القانوني الجديد الناشئ عن اتفاقية الحماية ، أو أن تعلن رفضها . ذلك بالإضافة إلى أن اعتراف الدول الأخرى بالحماية لا يمنعها من أن ترفض الاعتراف بأية تغييرات لاحقة في العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية . مثال ذلك إذا أرادت الدولة الحامية تحويل المحمية أي المحمية الدولية إلى محمية مستعمرة (بفتح الميم الثانية) Colonial Protectorate (١٩) .

ومن مظاهر تدخل الدولة الحامية في ادارة الشؤون الخارجية للدولة المحمية انتقال بعض الصلاحيات الجوهرية لها وحرمان الدولة المحمية منها . وذلك بأن تفقد الدولة المحمية أهليتها في إبرام الاتفاقيات مع الدول الأخرى ، أو منعها من أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى . ومن الأدلة التي نسوقها في هذا المجال اتفاقية عام ١٨٨١ التي أنشأت محمية فرنسية على تونس . فلقد التزمت فرنسا

بموجبها على منح (البيك) Bey الحماية ضد أي خطر موجه ضد شخصه أو سلالته أو سلامة دولته . ووعد (البيك) مقابل ذلك بعدم ابرام أي تصرف ذي صبغة دولية قبل الحصول على موافقة فرنسا المسبقة . بالإضافة إلى موافقته بأن تتولى البعثات الدبلوماسية والقنصلية لفرنسا الاشراف على المصالح التونسية في الخارج^(٧٠) . وبالرغم من أن اتفاقية الحماية المبرمة بين فرنسا وسلطان المغرب عام ١٩١٢ فقد قلت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول حقوق مواطني الولايات المتحدة في المغرب (إن المغرب ظلت دولة ذات سيادة ولكنها اقامت ترتيباً ذا طابع تعاقدية التزم بموجبه فرنسا بممارسة سلطات سيادية معينة باسم المغرب ونياية عنه . ومن حيث المبدأ تولت فرنسا ممارسة كل علاقات المغرب الدولية)^(٧١) .

وقد أيد الفقه الدستوري البريطاني ما أشرنا له سلفاً بالنسبة للوضع القانوني للمحمية الدولية . فلقد أكد مجلس اللوردات House of Lords في قضية شركة ديف للتنمية ضد حكومة كيلانتان Duff Development Co. V. Government of Kelantan. (بأن ليس كل تحديد على السيادة ينهي الاستقلال ، فضلاً أنه قد يكون من الصعب تحديد النقطة التي يبدأ عندها فقد الاستقلال) وقد قال اللورد (فينلي) Finlay في نفس القضية (بالرغم من المحمية الدولية ليست مستقلة استقلالاً كاملاً ، إلا أنه يمكن لها أن تتمتع بقدر من السيادة يبرر لها اختصاص الحصانة في إقليم دولة أخرى)^(٧٢) .

ثانياً : المحمية المستعمرة :

ذكرنا أن الثلاثة عقود الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت اللجوء إلى فرائع استعمارية للتنبيه بدعوي في أراضي وأقاليم لما تشا القوى الاستعمارية أن تقيم فيها نوعاً من الاحتلال الفعال في تلك الفترة . ولقد كانت الخطوة الأولى للتعبير عن ذلك الادعاء هي ابرام اتفاقية أو معاهدة مع رئيس القبيلة أو الجماعة الوطنية . وكانت تلك الاتفاقيات ، وبغض النظر عن مسألة رعييتها ، ترقى أو صيغت بطريقة ترقى بها

فما بعد لتأسيس محمية . وهذا النوع هو ما اصطلاح عليه بالمحمية المستعمرة (بفتح الميم الثانية) Colonial Protectorate تمييزاً له عن المحمية الدولية . ولعل أبرز ما يميز اتفاقية المحمية المستعمرة أنها ليست مبرمة مع دولة وفقاً للتعريف القانوني المتفق عليه للدولة . وأن من بين آثار انشائها الأساسية استبعاد أية دولة أخرى من ممارسة أي اشراف أو سلطة على الاقليم الذي وضع تحت الحماية سواء كان ذلك عن طريق فرض سيادة اقليمية عليه ، أو انشاء محمية جديدة . ذلك بالإضافة إلى قيام الدولة الحامية بحماية وتمثيل الاقليم الذي وضعت في حمايتها في كل شيء يتصل بالعالم الخارجي^(٧٣) . وقد كانت الدول الأوروبية تعترف فيما بينها بأن الدولة التي تحصل على اتفاقية مع رئيس القبيلة قبل الدول الأخرى تستطيع أن تضمن الاقليم لنفسها بهدف ضمه لها في مرحلة لاحقة^(٧٤) . ولهذا السبب جاز وصف هذا النوع من أشكال التنظيم الداخلي لاقليم مستعمر على أساس الحكم الذاتي للوطنيين ، جاز وصفه بالمحمية المستعمرة ، إذ يقتصر للشخصية الدولية التي تتولى كل جوانب ومظاهر ممارستها الدولة الحامية .

لقد كانت أغلب المحميات المستعمرة وخاصة البريطانية والفرنسية منها مجاورة أو - بالقرب من مستعمرات Colonies بريطانية وفرنسية . كما كان حكام المستعمرات يقومون في أغلب الأحيان بوظائف مزدوجة وذلك بأن يكونوا مندوبين ساميين على المحميات القريبة من مستعمراتهم . ولقد كان ذلك الوضع متفقاً مع مفهوم المحمية المستعمرة ، إذ كانت عبارة عن مستعمرة في أشياء كثيرة باستثناء الوضع القانوني . وهذا ما جعل بريرلي Brierly يقول (من المحتمل أن يكون التمييز بين هذا النوع من المحميات والمستعمرة مسألة دستورية أكثر من وضع يتصل بالقانون الدولي)^(٧٥) . ومع ذلك فإن هناك ما يميز المستعمرات عن المحميات المستعمرة . فالمستعمرات يمكن تعريفها بصفة عامة باعتبارها أراضٍ أو إقاليم تم الحصول عليها أو حيازتها عن طريق اتفاقية التنازل Cessions أو الضم Annexation أو وضع اليد Prescription أو الغزو Conquest بحيث تكون قد

أصبحت من ممتلكات Possessions الدولة التي حصلت على تلك الأراضي دون ادراجها دستورياً في اطار النظام القانوني لتلك الدولة . ووفقاً لهذا التعريف فإن كل الأراضي والأقاليم التي حصلت عليها القوى الاستعمارية في أفريقيا باستعمال هذه الطرق من قبيل المستعمرات . أما المحميات المستعمرة فإنها لا تعتبر من وجهة النظر القانونية أراضي أو أقاليم تم الحصول عليها ، بالرغم من أنها معدة بهدف الضم اللاحق بواسطة الدولة الحامية .

إن نظرة فاحصة على الأجزاء الثلاثة من مجلد (هيرتسليت) Hertslet المشهور والمعروف بعنوان خريطة أفريقيا بالمعاهدة The Map of Africa by Treaty توضح أن الاتفاقيات المنشئة للمحميات تمثل الجزء الأكبر من المجلد الهام . كما توضح أيضاً أن جزءاً كبيراً منها قام بجمعه ممثلو ومندوبو وعملاء الشركات التجارية من رؤساء القبائل الافريقية . ذلك بالإضافة إلى الجزء الذي قام بجمعه مواطنون أوروبيون بصفتهم الشخصية كمقامرين في أفريقيا ثم قامت حكومات الدول التي ينتمون لها بتولي أمر ما قاموا بجمعه من اتفاقيات والاستفادة منها لتحقيق تطلعاتها التوسعية . وتعكس هذه الاتفاقيات أن درجة التأثير والمسئولية التي تنوي الدول الامبريالية ممارستها تفاوت باختلاف نصوص الاتفاقيات المنشأة للمحمية . فهناك اتفاقيات تتضمن فكرة المحمية بالرغم من أنه ليس هناك اشارة لحماية فعلية من جانب الدولة الاستعمارية . ومن أمثلة هذا النوع من الحماية الاسمية كل الاتفاقيات التي جمعتها بعثة (ماكدونالد) Macdonald في أراضي يوغندا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . وكان أهم نص في تلك الاتفاقيات هو أن رؤساء القبائل وافقوا على عدم التنازل عن أي أراضي ، أو الدخول في أية اتفاقيات مع دولة أجنبية قبل الموافقة البريطانية^(٧٠) . وكما لاحظ أحد الكتاب أن هذا النوع من الاتفاقيات كان محاولة للحصول على سلطة Authority بسعر بخس وبتعبير آخر الحصول على حقوق دون أية التزامات^(٧١) . وهناك اتفاقيات قصد منها أن تنشئ محميات . ومن أمثلة هذا النوع اتفاقية عام ١٨٨٦ بين بريطانيا و (هابر تولجالا) Habrr Toljaala ولقد

التزمت له بريطانيا (ان تمد له وللأراضي الواقعة تحت سلطته واختصاصه فضل وحماية صاحبة الجلالة^(٧٨) . ثم هناك اتفاقيات توضح في ظاهرها انها منشئة لمحميات ، ولكنها في حقيقة الأمر ترقى إلى مستوى اتفاقيات التنازل . ومن أمثلة هذا النوع اتفاقية عام ١٨٩٠ المبرمة بين بريطانيا ورؤساء (وانيازا) Wanyasa . فقد وافق الطرف الأخير بمقتضى الاتفاقية على أن (تأخذ ملكة بريطانيا العظمى اقليمهم ، وأرواحهم ، وشعبهم تحت حمايتها الخاصة) - ومقابل ذلك التزم أولئك الرؤساء - كما تنص الاتفاقية - (باعطاء أراضيهم ، وكلز حقوق السيادة ، وكل أو أي ادعاء مطلق ، وبدون أية تحفظات ، لصاحبة الجلالة العظيمة ، ولورثتها ، ولخلفائها إلى أبد الأبد)^(٧٨) .

ثالثاً : كيفية جمع الاتفاقيات :

يمثل هذا النوع من الاتفاقيات تمكنت القوى الامبريالية من تحقيق توسعها الاقليمي وانشاء الامبراطوريات . ولكيما تكتمل الصورة وتوضح أساليب وذرائع الامبريالية ، يبدو مناسباً أن نلقى بعض الضوء على الطريقة التي كان يتم بها جمع تلك المعاهدات والظروف التي جمعت فيها مع رؤساء القبائل والمجموعات الوطنية - المعاهدات التي أصبحت فيما بعد الأساس والسند القانوني لرفض دعاوي الدول المنافسة واقامة الامبراطوريات . ولعله من الأبلغ أن نرجع في هذا الصدد الى شهادة شاهدين منهم هما اللورد (لوقارد) Lugard والكولونيل ثرستون Thruston .

يقول اللورد (لوقارد) عام ١٨٩٢ : (تحتل صناعة المعاهدات جزءاً كبيراً في أغلب الأعمال الحديثة للرحالين في أفريقيا . وبالنسبة لأن هناك أساليب مختلفة لصناعة المعاهدات ، فلاني أعرف أقاليم شاسعة وذات قيمة تم التنازل عنها مقابل هدية كانت عبارة عن جوز حذاء قديم . إنني شغوف لكي أوضح للجغرافيين الاجراء السليم الذي اتبعه دبلوماسي مسئول ومفوض للعمل في أفريقيا . . .

بندقيتي الحبيبة موضوعة على رأسي في اتجاه السماء ، و مترجمي يقف أمامي وهو يردد تعهدي . وهو أني ساكون صديقاً لأولئك الناس ، وإن رجالي لن يكونوا مصدر ضيق لهم ، وإن رئيس القبيلة يجب أن ينظر إلى الشركة البريطانية باعتبارها (الأخ الأكبر) Big Brother ، الذي يجب عليه أن يطيعه ، وهو أخ لم يجيء لكما يأكل أرضه وبعد ذلك يقوم الرئيس بذبح حمله أو معزته العزيزة على نفسه . جزء منها يأكله الرئيس ، وجزء أقوم بأكله ، وعندما يتجمد الدم في يدي وصدري ، نقوم سوياً باعتبارنا أصبحنا (أخوة بالدم) Blood Brothers . ثم أضع بعد ذلك ورقة هي أساس العقد بيننا . وتلك كانت المعاهدة كما كنت اعتبرها . . .) (٧١) .

أما الكولونيل (ثرستون) فقد قال عام ١٨٩٩ : (لقد كلفني الكولونيل كولفيل Colville بأن أبرم اتفاقية مع كافالي Kavalii يضع بموجبها نفسه تحت الحماية البريطانية . في الحقيقة كانت عندي كمية من الاتفاقيات المطبوعة ، وكانت مهمتي أن أجعل أكبر عدد من الوطنيين يقومون بتوقيعها . إذ أن لذلك التوقيع أهمية قصوى خاصة وأنه من المفترض أن نعرض على الدول الأجنبية الأخرى اعتباره - أي التوقيع - مساوٍ للاحتلال . لقد كان سيناريو توقيع الاتفاقية في بعض الأحيان على النحو التالي أوروبي يرندى خرقاً غير منتظمة ، يصل إلى قرية وطنيين ، يفر الوطنيون منه ، يدعوهم للعودة وهو يحمل في يده خبزاً تساوي قيمته في أحسن الظروف شلناً واحداً . يعود رئيس القرية ويستلم هديته ، يبدأ ما يسمى بالترجم بالتظاهر بشرح الاتفاقية لرئيس القرية . الرئيس لا يفهم كلمة واحدة من الاتفاقية ، لكنه يبدو سعيداً وهو يستلم هدية أخرى من الخبز . رئيس القرية يضع علامة على الاتفاقية المطبوعة سلفاً ، وعلامة أخرى بواسطة الترجمة ثم يوقع الأوروبي - المفترض فيه أن يكون ممثلاً لامبراطورية عظمى اسمه) (٧٢) .

خاتمة

إن ما بدأ في صورة مجهودات فردية كزيارات الرحالة ، أو بعثات المبشرين ، أو تحركات التجار ، كان في حقيقة الأمر جزءاً من عملية كبيرة لما نشاء القوى الامبريالية عن كشف القناع عنها . فلكل مرحلة في قاموس الاستعمار مسمياتها وأساليبها . وكانت الأساليب التي تناسب المرحلة الأولى في التوسع الاستعماري تقتضي اقتصارها على المظاهر ذات الطابع الفردي .

وإن ما ظهر لنا باعتباره محاولات متفرقة في شكل شركات امتياز ، وتحديد مناطق نفوذ ، واتفاقيات حماية مفروضة ، تبلور بمرور الزمن في صورة استعمار منظم وامبراطوريات لما وراء البحار . وكما قال لوفارد (يتبع تطور الامبراطوريات سيناريو معروفاً وعددًا : أفراد ، واتفاقيات تجارية وصدقة ، ومحميات ، ومناطق نفوذ ، فتعين الحكام المقيمين وكل ما يتبع ذلك القطر ، وأخيراً يأتي الضم ببساطة ووضوح) .

إن الاتفاقيات التي قام ممثلو القوى الاستعمارية بجمعها من رؤساء القبائل والمجموعات الوطنية ، وليس ابرامها ، لم تكن بكل المقاييس والمعايير اتفاقيات . فلقد كشفت لنا المقالة الأساليب التي كانت تتبع في هذا الشأن . وهي كافية لالقاء الضوء على شرعيتها وفعاليتها من وجهة النظر القانونية المجردة . ومع ذلك فإن المقالة أوضحت أن القانون في حالات كثيرة قد اتبع حقائق الحياة من وجهة النظر الاستعمارية . فلقد أقر المنطق القانوني الاستعماري أن القبائل والمجموعات الوطنية ليست بدولة وفقاً للتعريف القانوني للدولة ، ولكن نفس القبائل والمجموعات لها الأهلية القانونية لتوقيع الاتفاقيات الخاصة باعلان تنازلها عن أراضيها وإقليمها للقوى الاستعمارية .

وأخيراً فإن اتفاقيات تحديد مناطق النفوذ التي كانت في مجملها علاجاً أو محاولة لازالة الصدام بين القوى المتصارعة والمتسابقة لحيازة أكبر مساحات ممكنة ، أوضحت

الأساس للعديد من الحدود الدولية في أفريقيا . ولهذا السبب جاءت خريطة أفريقيا وقد قسمت حدودها السياسية العديد من الأمم والشعوب الواحدة ، كما عزلت العديد من العشائر . وذلك يعزى في المرتبة الأولى إلى أن تحديد مناطق النفوذ قد اهتم بصفة خاصة بإزالة الصدام الذي أوشك أن يحدث في ذلك السباق دون أي اعتبار للكثير من المسائل الحيوية والموضوعية الأخرى التي لم تكن تعني الامبريالية في شيء .

الحواشي

1. For a discussion of the lawfulness or unlawfulness of the quarantine see: Meekes, Wright and Fenuick published in 57 *American Journal of International Law* act pp. 515, 546, 588.

(٢) برر القانونيون والدبلوماسيون السوفيت التدخل الروسي بضرورة حماية النظام الاشتراكي الذي أوشك على السقوط نتيجة لانحرافات القيادة ، وباعتبار ان انحراف تشيكوسلوفاكيا يخلق تمهيداً للأنظمة الاشتراكية الأخرى .

(٣) انعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤ - ١٨٨٥ لمناقشة ثلاث مشكلات أولها حرية التجارة في حوض ومصب نهر الكونغو ، والثانية هي تطبيق مبادئ مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ ، الخاصة بضمان حرية الملاحة في الأنهار الدولية على نهر الكونغو والنيجر ، والثالثة مسألة تحديد الشكليات التي ينبغي مراعاتها قبل الاعتراف بأي احتلال جليلد لأية أراضي في سواحل أفريقيا .

4. J.D. Hargreaves, *Prelude to the Partition of West African*, New York, 1966, p. 344.
5. P.T. Moon, *Imperialism and World Politics*, New York, 1927, pp. 121 - 22. See also W.L. Langer *The Diplomacy of Imperialism*, New York, 1951, pp. 67 - 101.
6. C.P. Lucas, *The Partition and Colonization of Africa*, London, 1922, pp. 98 - 9.
7. R.A. Oliven, *Sir Harry Johnston and the Scramble for Africa*, London, 1957, pp. 152 - 60.
8. E. Hertslet, *The Map of Africa by Treaty*, 3rd ed., London, 1909, pp. 271 - 77.
9. Moon, *Op. cit.*
10. See generally. A.J. Hanna, *The Story of the Rhodesias and Nyasaland*, London, 1960.
11. Hertslet, *Op. cit.*, p.345.
12. Moon, *Op. cit.*, p. 180.
13. Hertslet, *Op. cit.*, p. 125.
14. *Ibid.*
15. A. Burns, *History of Nigeria*, 6th ed., London, 1963, p. 158.
16. Keltie, *Op. cit.*, pp. 116 - 17.
17. E.D. Morel, *Great Britain and the Congo*, London, 1909, p. 39.

18. Hertslet, *Op. cit.*, pp. 543.
19. *Ibid.*, p. 551.
20. Kelite, *Op. cit.*, p. 123.
22. Hertslet, *Op. cit.*, p. 681.
23. Moon, *Op. cit.*, p. 23.
24. *Ibid.*, p. 25.
25. Moon, *Op. cit.*, p. 210.
26. Keltie, *Op. cit.*, p. 275.
27. T.E. Holland, *Lecture on International Law*, Part 1, Cambridge, 1910, p. 121.
29. M.F. Lindley, *The Acquisition and Government of Backward Territory in International Law*, London, 1926, p. 90.
30. T.J. Lawrence, *The Principles of International Law*, 7th ed., London, 1923, p. 68.
31. Permanent Court of Arbitration (1928), No. xix, 2 R.I.A.A., p. 858.
32. R. Mc Nair, Aspects of State Sovereignty, *British Yearbook of International Law*, (1949), pp. 41 - 44.
33. Westlake, *Op. cit.*, p. 96.
34. Hertslet, *Op. cit.*, p. 146.
35. Lord Curzon of Keldestone, *Frontier*, Oxford, 1907, p. 26.
36. E. Fitz Maurice, *Life of Granville*, London, 1905.
37. Keltie, *Op. cit.*, p. 339.
38. W.E. Hall, *The Foreign Powers and Jurisdiction of the British Crown*, Oxford, 1894, p. 228.
39. Curzon, *Op. cit.*, p. 42.
40. F.E. Smith, *International Law*, 5th Ed., New York, 1918, p. 71.
42. Westlake, *Op. cit.*, p. 130.
43. Hall, *Op. cit.*, p. 229. See also G.W. Rutherford 'Spheres of Influence: Aspect of Semi - Suzerainty', 20 *American Journal of International Law*.
44. Hertslet, *Op. cit.*, p. 868.
45. *Ibid.*, p. 1020.
46. Lindly, *Op. cit.*, p. 217.
47. E. Eyek, *Bismarck and The German Empire*, New York, 1964, pp. 272 - 97.
48. Lucas, *Op. cit.*, p. 95.
49. *Ibid.*, p. 92.
50. Hertslet, *Op. cit.*, p. 899.
51. *Ibid.*, p. 949.
52. *Ibid.*, p. 960.
53. *Ibid.*, p. 1016.
54. *Ibid.*, p. 796.
55. Holland, *Op. cit.*, p. 81.
56. Cited by Rutherford.
57. T.H. Holdich, *Political Frontiers and Boundary Making*, London, 1916, p. 96.
58. A.H. Keane, *Stanford's Compendium of Geography and Travel (Africa)*, Vol. 1, London, 1907, p. 20.
59. Hertslet, *Op. cit.*, p. 345.
60. R.J. Hammond, *Portugal and Africa*, California, 1966, p. 167.
61. Hertslet, *Op. cit.*, p. 1072.
62. *Ibid.*, p. 1074.
63. Hall, *Op. cit.*, p. 229.
64. State Papers, Vol. 85, p. 1289.
65. Westlake, *Op. cit.*, p. 131.
66. L. Oppenheim, *International Law*, Vol. 1, 8th Edition, London, 1955, p. 192.

67. Nationality Decrees in Tunis and Morocco.
68. G. Schwarzenberger, *International Law*, Vol. 1, London, 1957, p. 93.
69. Hertslet, *Op. cit.*, p. 530.
70. United States Nationals in Morocco, 1. C.J. Reports, 1952, p. 185.
71. Duff Development Co. V. Government of Kelantan (1924), A.C.P. 797.
72. Westlake, *Collected Papers on Public International Law*, p. 182.
73. Westlake, *International Law*, p. 125.
74. J.L. Brierly, *The Law of Nations*, 6th Edition, Oxford, 1963, p. 174.
75. J.M. Gray, 'Acholi History, 1860 - 1901' *'Uganda Journal'*, Vol. 16 (1952) p. 39.
76. Lindley, *Op. cit.*, p. 183.
77. State Papers, Vol. 77, p. 1265.
78. Hertslet, *Op. cit.*, p. 290.
79. F.D. Lugard, 'Treaty-Making in Africa'; *Geog J.*, Vol. 1, (1893), p. 63.
80. A.B. Thurston, *African Incidents*, London, 1900, p. 170.



نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

- صدر العدد الاول منها باللغة العربية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥.
- صدر العدد الاول منها باللغة الانجليزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.
- تصدر شهريا وتهدف الى دعم التعاون النفطي والصناعي العربي وذلك من خلال نشر ثقافة نفطية.
- تنغطي اخبار المنظمة وفعاليتها والمشاريع المشتركة المتفرعة عنها.
- تتابع نشر اخبار الصناعات النفطية وتطوراتها.
- تحرص على تغطية اخبار المؤتمرات العلمية والمهنية المتعددة.
- تلقي الضوء على اثر وتطور التعاون العربي - العربي والتعاون العربي - الخارجي مع تركيز على الامور المتعلقة بالنفط والطاقة.

- النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (عربي/انجليزي)
الاشتراك السنوي بما فيه اجور

البريد الجوي، للافراد : ٦ د.ك، او ٢٤ دولارا.

للمؤسسات : ١٢ د.ك، او ٤٨ دولارا.

النسخة المجلدة السنوية

(للاعداد الماضية) : ١٥ د.ك، او ٦٠ دولارا.

مجلة النفط والتعاون العربي

- صدر العدد الاول منها في صيف ١٩٧٥م.
- فصلية، باللغة العربية، مع ملحقات باللغة الانجليزية.
- تعنى بدراسة دور النفط في مجال التنمية والتعاون العربي.
- تهدف الى المساهمة في نشر الوعي وتنمية الفكر العربي حول العلامة بين النفط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقدم مادة علمية عن سوء النفط المحنلة.
- تسجع الباحثين على الكتابة العنيفة في مجالات النفط المتعددة باللغة العربية.

- مجلة النفط والتعاون العربي (فصلية)

الاشتراك السنوي بما فيه اجور

البريد الجوي، للافراد : ٥ د.ك، او ٢٠ دولارا.

للمؤسسات : ١٥ د.ك، او ٦٠ دولارا.

النسخة المجلدة السنوية

(للاعداد الماضية) : ١٥ د.ك، او ٦ دولارا.

تطلب من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ادارة الاعلام)
ص.ب : ٢٥٥٠١ - الكويت.

المعالجة المحاسبية لتكلفة للوارد البشرية في المشروع الإقتصادي

د. محمد عطية مطر *

تعتبر الموارد البشرية Human Resources عاملاً حاسماً في تقرير نجاح المشروع في تحقيق أهدافه الاقتصادية ، ذلك لأهمية الدور الذي يمكن لهذه الموارد أن تؤديه في المجالين الانتاجي والتنظيمي . وكان الاقتصاديون قد سبقوا المحاسبين إلى إدراك أهمية هذا الدور للموارد البشرية حين سعوا إلى تطوير بعض النظريات لقياس القيمة الاقتصادية لهذه الموارد ، ولكن جُلَّ اهتمامهم في هذا الشأن ، كان موجهاً لقياس هذه القيمة على مستوى الاقتصاد القومي ، أكثر منها على مستوى الوحدة الاقتصادية^(١) . أما المحاسبون ، فقد اعتادوا حتى أوائل الستينات على معاملة تكلفة الموارد البشرية كجزء من الشهرة ، ولكنهم انتبهوا فيما بعد إلى أهمية الآثار المترتبة على القوائم والتقارير المالية بسبب إهمالهم في إظهار قيمة هذه الموارد^(٢) . وهكذا ظهر اتجاه بينهم يدعو إلى تصميم نظم لحاسبة الموارد البشرية ، تختص بتوفير المعلومات المناسبة عن هذه الموارد لمستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات^(٣) . وقد تمحّد الاطار العام لنظام المحاسبة للموارد البشرية ، في تعريف صدر بهذا الخصوص عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) ينص على ما يلي :

* نائب رئيس قسم المحاسبة بالمعهد التجاري - الكويت .

« مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأساليب والاجراءات ، تحكم عملية تحديد ثم قياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية ؛ وذلك بقصد إيصالها بعد ذلك للأطراف ذات المصلحة »^(١).

ولقد نتج الاهتمام المتزايد من قبل المحاسبين نحو معالجة الموارد البشرية عن عدة عوامل أهمها :

(١) الأهمية المتصاعدة للموارد غير الملموسة عامة ، والبشرية منها على وجه الخصوص في المشروعات الحديثة . هذا بالإضافة إلى النمو المضطرد في أنشطة مشروعات الخدمات كمكاتب الاستشارات ، ومكاتب تدقيق الحسابات ، وشركات التأمين . . . الخ حيث تعتبر الموارد البشرية في مثل هذه المشروعات الجزء الأهم من مواردها .

(٢) الاتجاه المتزايد في المشروعات الحديثة نحو تكوين نظم للمعلومات Information Systems هدفها تزويد الأطراف ذات المصلحة ، بمعلومات مناسبة حول القوى العاملة في المشروع والافصاح عما يحدث في قيمها من تغيرات .

(٣) انفتاح المحاسبة على العلوم السلوكية Behavioral Sciences وبذلك اكتسبت المحاسبة من هذه العلوم ، كثيراً من المفاهيم التي ساهمت في تحسين وتطوير طرقها وأساليبها في القياس بشكل عام ، وفي مجال الموارد البشرية بشكل خاص .

هذا ومع اتفاق المحاسبين على أهمية توفير البيانات المناسبة عن الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ، إلا أنهم يختلفون في وجهات نظرهم حيال هذه المسألة من زاويتين :

الأولى : حول طبيعة هذه الموارد من الناحية المحاسبية ، أي في كيفية معاملتها في

الدفاتر والقوائم المحاسبية . فبينما نجد منهم من يدعو إلى معاملتها على أنها مصروف^(١) ، نجد البعض الآخر يدعو إلى اعتبارها أصلاً من الأصول^(٢) .

والثانية : أنهم يختلفون كذلك حول طرق وأساليب قياس تكلفة هذه الموارد ، ومن ثم حول كيفية الإفصاح عن قيمتها في القوائم والتقارير المحاسبية .

ونظراً لما للخلاف المطروح أعلاه من أهمية في تحديد إطار وأهداف نظام محاسبة الموارد البشرية ، سيتناول الباحث دراسة هذه المشكلة على النحو التالي :

أولاً : مبررات رسملة تكلفة الموارد البشرية .

ثانياً : الآثار الاعلامية المترتبة على رسملة تكلفة الموارد البشرية ، على القوائم والتقارير المحاسبية .

ثالثاً : أساليب تقويم الموارد البشرية بإيضاحات عملية .

أولاً : مبررات رسملة تكلفة الموارد البشرية :

يتنازع الفكر المحاسبي حول معالجة ما ينفق على الموارد البشرية رأيان ، إذ بينا يرى بعض المحاسبين أن تعامل جميع الأموال المستثمرة في هذه الموارد معاملة المصروفات ، تعارض أغليبتهم هذا الرأي فترى بوجود التفرقة بين ما هو إيرادي من هذه النفقات وبين ما هو رأسمالي ، حتى يعامل الجزء الإيرادي منها بعد ذلك كمصروف ، ويعامل الجزء الرأسمالي منها كأصل .

عموماً وقبل ترجيح أي من الرأيين ، سنقوم بعرض وتحليل المبررات التي يبنى عليها كل من الفريقين رأيه ، وذلك في ضوء تعريف الأصل ومواصفاته المتفق عليها بين المحاسبين .

ففي دراسة صدرت عن معهد المحاسبين الأمريكيين (AICPA) ، عرفت الأصول بما يلي :

« تمثل الأصول قيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة والمتاحة للمشروع كي يستخدمها في أنشطته المستقبلية ، نتيجة عمليات مالية تمت فيه في الماضي والحاضر »^(٧).

وبمقارنة هذا التعريف ، بتعريفات أخرى للأصل متداولة في الفكر المحاسبي ، يمكن تحديد شرطين لا بد من توفرهما في النفقة حتى تعامل معاملة الأصل . وهذان الشرطان هما :

- (١) - وجوب أن تنشئ حق ملكية للمشروع على مقابل هذه النفقة .
 - (٢) - وجوب ارتباط هذا الحق بمنفعة أو خدمة مستقبلية محتملة للمشروع ويمكن قياسها .
- و يتمسك بعض الباحثين بحرفية الشرطين أعلاه في رفضهم معاملة الاستثمار في الموارد البشرية معاملة الأصول معللين ذلك بما يلي :
- (١) - لا يتمتع المشروع بحق الملكية القانوني على موظفيه طالما أن عقود التوظيف ، تتيح لهم ترك الخدمة في المشروع بإرادتهم .
 - (٢) - ونظراً لانعدام سوق متخصص لتبادل القوى العاملة (فيما عدا مجتمعات الرق) ، لذا يكون من الصعب قياس قيمتهم قياساً موضوعياً . هذا عدا أن الطبيعة البشرية ترفض معاملة القوى العاملة في المشروع معاملة البضاعة بإظهار قيمة نقدية لها كالمخزون السلعي في قائمة المركز المالي .
 - (٣) - ونظراً لحالة عدم التأكد Uncertainty المحيطة بمستقبل المشروع ونشاطه المستقبلي ، لذا من الصعب قياس المنافع أو الخدمات المستقبلية المحتملة من

الموارد البشرية وذلك حتى تبرر رسملة نفقاتها ، كما أن ذلك يزيد من صعوبة
تحديد معدلات هذه الرسملة _ Rates of capitilization

ويرد الفريق الآخر ممثلاً لأغلبية المحاسبين على الحجج والمبررات السابقة
مفتدًاً إليها بالأسانيد التالية :

(١) - إذا كان حق الملكية القانوني Legal Right للأصل هو المعيار المناسب لتمييز
الأصول المادية في المشروع Physical Assets ، فالمعيار المناسب لتمييز
الأصول البشرية هو الحق الوظيفي Operational Right ، والذي يوفر
للمشروع الحق في الحصول على خدمات موظفيه بتكلفة اقتصادية
معقولة^(٨). زد على ذلك أن معارضي رسملة الاستثمار في الموارد البشرية
يتناسون الطبيعة الخاصة بها ، لأنه وإن كان للموظف كفرد حق الاستقالة
بارادته ، إلا أن ذلك لا يؤثر على علاقة القوى العاملة بالمشروع بمفهوم
المجموعة . وذلك طالما أن بالإمكان إحلال ذلك الفرد بموظف آخر .

لذا إذا كان لا بد من تطبيق معيار الملكية على الموارد البشرية فيجب أن
يكون ذلك بمفهوم المجموعة The Group Concept ، وليس بمفهوم الفرد
The Individual Concept . هذا عدا أن عقود التوظيف طويلة الأجل
والمتزايدة الاستخدام ، توفر للمشروع بعض مزايا الملكية على القوى
البشرية العاملة فيه^(٩).

(٢) - من جانب آخر يدعو البعض إلى اضافة بعض المرونة على تعريف
« الأصل » ، وذلك بالتخفيف من أهمية معيار الملكية القانوني واستبداله
بمعيار آخر هو معيار الرقابة على الأصل Control Criteria ، معللين ذلك
بأن تطور المشروعات وخصوصاً بعد انتشار عقود الايجارة Leases
Contracts يفرض حدوث مثل هذا الاتجاه^(١٠) .

(٣) - إن التمسك باعتبار موضوعية القياس لتبرير عدم رسملة الاستثمار في الموارد

البشرية هو حجة ضعيفة ، لأنه بالنسبة لهذا الاعتبار تستوي الأصول البشرية مع الأصول غير البشرية (المادية) ، وذلك سواء من حيث قياس منافعها المستقبلية ، أم من حيث تحديد أعمارها الانتاجية بقصد تحديد معدلات استهلاكها Amorization Rates . لا بل إن هؤلاء يناقضون أنفسهم حينما يوافقون على رسملة عقود الايجارة ، ويرفضون تطبيق ذلك على الاستثمار في الموارد البشرية .

(٤) - ولعل من أكثر الأسانيد ترجيحاً لرسملة الاستثمار في الموارد البشرية ، هي الآثار والمزايا المترتبة على ذلك في القوائم والتقارير المحاسبية ، والتي تزيد من القيمة الاعلامية لهذه القوائم والتقارير من وجهة نظر متخذي القرارات والتي ستقوم بعرضها وتحليلها في الجزء التالي من البحث .

ثانياً - المزايا والآثار الاعلامية المترتبة على رسملة الاستثمار في الموارد البشرية .

بعد تزايد الأهمية الاعلامية للتقارير المالية أصبحت المحاسبة جزءاً رئيسياً من نظام المعلومات في المشروع الاقتصادي . من هنا صار من واجب المحاسبين ، البحث عن شتى الوسائل والسبل الكفيلة بزيادة كفاءة النظام المحاسبي في هذا المضمار . ويمكن تبويب وسائل الاتصال المحاسبية بشكل عام في مجموعتين هما :

(أ) التقارير المالية الخارجية أو ما يعرف بالقوائم المالية المنشورة ، وتمثل قناة الاتصال المتاحة بين المشروع والأطراف الخارجة عنه كالمستثمرين ، والأجهزة الحكومية ... الخ .

(ب) التقارير المالية الداخلية ، وتمثل قنوات الاتصال المستخدمة داخل التنظيم الإداري في المشروع .

ولا تنحصر مزايا رسملة الاستثمار في الموارد البشرية على جانب واحد من وسائل الاتصال السابقة ، بل تشمل الجانبين معاً على النحو التالي :

(٢) - المزايا المترتبة عليها في التقارير المالية الخارجية :

تنعكس آثار هذه المزايا على كل من قائمتي الدخل والمركز المالي . ذلك لأن رسملة الاستثمار في الموارد البشرية ، يؤدي إلى قياس أكثر موضوعية لكل من نتيجة الأعمال والمركز المالي . هذا على عكس الحال عند تسييل هذا الاستثمار ، إذ أن ذلك يحمل الفترات المالية بعبء تكاليف الموارد البشرية حسب واقعة حدوثها بعيداً عن مفهوم الاستحقاق مما سيؤدي إلى خلل في عملية مقابلة الإيرادات بالنفقات ، تنعكس آثاره على قيمة النفقات في قائمة الدخل وقيمة الأصول في قائمة المركز المالي .

من جانب آخر ، توفر معاملة الموارد البشرية محاسبياً كأصل ، مؤشرات كمية أكثر موضوعية لأغراض تقييم الأداء في المشروعات ذات الأقسام الانتاجية المتعددة . لأن قيمة معدل العائد على الاستثمار (ROI) ، وهو من أكثر الأدوات استخداماً في هذا المجال ، تتأثر لكونه نسبة ، بالمعالجة المحاسبية للأموال المستثمرة في الموارد البشرية ، فقيمته تختلف إذا ضمن مقام هذه النسبة بقيمة الاستثمار في الموارد البشرية عن قيمته إذا لم يضمن مقامه بقيمة هذا الاستثمار^(١١) .

ولعل من أفضل المزايا الموفرة من جراء معاملة الموارد البشرية كأصل ، هي أن الانصاف عن قيمة هذا الأصل في الميزانية ، يوفر للمحللين الماليين معلومات على جانب كبير من الأهمية لصالح القرارات الاستثمارية . إذ تتوفر هذه المعلومات ، يصبح بالامكان اشتقاق مجموعة من النسب المالية Ratios التي لا توفرها القوائم المحاسبية التقليدية^(١٢) ، ومن هذه النسب على سبيل المثال :

$$\frac{\text{قيمة الأصول البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً}}{\text{القيمة الاجالية للأصول البشرية}} \cdot \frac{\text{قيمة الأصول البشرية}}{\text{قيمة الأصول غير البشرية}}$$

وتستخدم النسبة الأولى أعلاه ، كمؤشر لقياس درجة تركيز العمالة في المشروع The Degree of Labor Intensivness ومن ثم لتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع معدلات دوران العمالة في الصناعات المختلفة ، كما يستفاد من هذه النسبة أيضاً كأداة في تحليل اتجاهات التجارة العالمية . إذ بموجبها يمكن تقييم امكانات الأقطار المختلفة في تصدير العمالة المتخصصة وذلك بناء على النظرية الاقتصادية القائلة بأن « كل قطر يصدر السلعة الأكثر تركيزاً لديه »^(١٣) .

هذا ويجمع الباحثون على اعتبار النسبة آفة الذكر ، أكثر كفاءة وموضوعية في قياس تركيز العمالة من المؤشرات الكمية المستخدمة من قبل الاقتصاديين في هذا المجال وهي مثل : نصيب الموظف من القيمة المضافة ، نصيب الموظف من المبيعات .

من جانب آخر ، يمكن تحليل القيمة الاجمالية للأصول البشرية إلى مجموعات جزئية حسب طبيعة أو أعمار القوى العاملة في المشروع ، أو حسب درجة تأهيلها العلمي ، وذلك بقصد اشتقاق مؤشرات أخرى تفيد في تقييم هيكل القوى العاملة في المشروع ، فالنسبة الثالثة أعلاه على سبيل المثال ، تستخدم كمقياس لتقييم مدى تركيز المهارات العلمية في المشروع Skill Scientific Intensity . وبناء عليه يستخدمها بعض المحللين الماليين كمؤشرات لقياس الكفاءة الانتاجية في بعض الصناعات ، كالبروكياويات ، والصناعات الالكترونية ، وصناعة الأدوية . كما أن بالإمكان استخدام هذه النسبة من قبل الأجهزة الحكومية في تخطيط البرامج الدراسية ورسم سياسات الهجرة^(١٤) . كما أن توفر بعض المعلومات عن نمط توزيع أعمار القوى العاملة Age Distribution في المشروع ، يفيد في التنبؤ بمعدلات نموه وبتحديد نصيبه في السوق .

(ب) المزايا المترتبة عليها في التقارير المالية الداخلية :

أظهرت الدراسات التي أجراها بعض الباحثين أن تضمين التقارير المالية

الداخلية بمعلومات عن القيمة النقدية للأصول البشرية ، يخلق لدى الأفراد آثاراً سلوكية Behavioral Impacts كبيرة تؤثر على اتجاهاتهم وميولهم وحوافزهم ، كما أن هذه الآثار ، تنعكس على القرارات الادارية وجوانب تنفيذها^(١٥) . وقد حاول الباحثون في هذا المضمار استقصاء الجوانب المتصلة بالتساؤلات التالية :

أولاً : ما شعور الأفراد في التنظيم عندما يمدون أنفسهم ممثلين بقيم نقدية في التقارير والقوائم المالية ؟ . وهل يؤثر ذلك على هادفتهم ، وولائهم للتنظيم وكذلك على حوافزهم ، وإذا كان لذلك آثار فما نوع هذه الآثار وما هو اتجاهها؟ .

ثانياً : وهل يؤثر ما سبق على نمط تفكير ومعتقدات الادارة حيال الأفراد الذين تتولى قيادتهم ؟ . فهل يزيد ذلك مثلاً من قيمة الموارد البشرية في نظر الادارة ، وهل يؤثر ذلك في اتجاهات استثماراتها فيها ؟ . .

ثالثاً : وهو الأكثر أهمية ، ما تأثير ذلك الاجراء على عملية اتخاذ القرارات الادارية ، سواء في مجال ما يستثمر فيها من أموال ، أم في مجال تخصيص هذه الموارد بين استخداماتها البديلة ؟ . .

بخصوص التساؤل الأول ، دلت معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال بأن مسألة شعور الأفراد بالرضا تجاه مسألة تقويمهم الكمي ، تتوقف بدرجة أولى على مدى قناعتهم بعدالة وموضوعية الأساليب والمعايير المتبعة في هذا التقويم . كما بينت بشكل عام ، أن تمثيل الموظفين بقيم نقدية يولد لديهم شعوراً خفياً بالسعي نحو زيادة هذه القيم ، مما يمكن من الاستفادة من هذا الشعور لتكوين حوافز لديهم في اتجاه رفع مستوى خبرتهم وكفاءتهم^(١٦) .

وبخصوص التساؤل الثاني ، فقد توصل بعض الباحثين ومنهم (FIAMHOLTZ) على سبيل لمثال ، بأن تضمين التقارير المالية معلومات كمية حول الموارد البشرية ، يوفر لادارة التنظيم الهدف والمعايير معاً Goal and Criteria . إذ أن

هدف الادارة يصبح في هذه الحالة السعي نحو تعظيم قيمة هذه الموارد وذلك باستغلالها استغلالاً أمثلاً يحقق انتاجيتها القصوى . ويكون معيار كفاءتها في هذا المجال ، هو مقدار التغير الحادث في قيمة هذه الموارد بين فترة مالية وأخرى^(١٧) .

أما بالنسبة للتساؤل الثالث ، فمن الطبيعي أن تترك المعلومات الكمية الموفرة عن الموارد البشرية أثراً ملموساً على عملية اتخاذ القرارات . لأن هذه الموارد تعتبر متغيراً رئيسياً في معظم ، إن لم يكن ، جميع ما تتخذه الادارة عن قرارات . من هنا ، فإن تمثيل هذا المتغير في صورة كمية quantitative سيكون أكثر إفادة للادارة من تمثيله في صورة وصفية qualitative^(١٨) .

وتستخدم الادارة والبيانات الموفرة لها من نظام محاسبة الموارد البشرية في كثير من المواقع . فمعدل دوران الأصول البشرية مثلاً human Assets turnover ، يمكن استخدامه مؤشراً لضبط حركة هذه الأصول ، كما يمكن استخدامه في الرقابة على النفقات الاضافية المترتبة على ارتفاع هذا المعدل والتمثلة في نفقات إحلال القوى العاملة ، كنفقات التدريب ، أو الخسائر المحققة بسبب انخفاض معدلات الانتاج .

كذلك يوفر هذا النظام للادارة ، المعلومات المناسبة لتقييم البدائل المتاحة في كثير من القرارات المتعلقة بالموارد البشرية مثل : قرارات التوظيف ، وقرارات الاستئجار ، وقرارات الاستغناء عن الموظفين ، وفي رسم وتخطيط سياسات الأجور . كما توفر لها مثل هذه المعلومات البيانات المناسبة لاعداد الموازنات التخطيطية الرأسمالية^(١٩) .

ثالثاً — أساليب تقويم الأصول البشرية :

مشاكل القياس التي يواجهها المحاسب في مجال الموارد البشرية ذات وجهين : يتمثل وجهها الأول ، بالمشاكل المتصلة بقياس تكلفة الاستثمارات في هذه الموارد

ومن ثم بكيفية تخصيصها أو استهلاكها على مدار الفترات المالية المتتالية . ويتمثل وجهها الثاني ، بتقويم هذه الموارد بالمفهوم الاقتصادي للقيمة . وإذا كان الوجه الأول على صلة بأغراض التقارير المالية الخارجية ، فالثاني على صلة بأغراض التقارير المالية الداخلية .

عموماً ، يمكن تصنيف أساليب القياس المتبعة في محاسبة الموارد البشرية في مجموعتين رئيسيتين ، تقوم المجموعة الأولى على ما يعرف بمدخل التكلفة Cost Approach في حين تقوم المجموعة الثانية من هذه الأساليب على ما يعرف بمدخل القيمة Value Approach . ويتوقف اختيار المحاسب لأي من هذين المدخلين على الأغراض المقصودة من عملية القياس^(٢٠) .

أولاً : أساليب التكلفة :

بحسب مدخل التكلفة يمكن قياس تكلفة الموارد البشرية بثلاثة أساليب هي :

- (١) – أسلوب التكلفة التاريخية .
- (٢) – أسلوب التكلفة الاستبدالية .
- (٣) – أسلوب تكلفة الفرصة البديلة .

(١) – أسلوب التكلفة التاريخية : Historical or Aquisition Cost :

يستخدم هذا الأسلوب في قياس تكلفة الأصول البشرية على نفس الأسس المتبعة في قياس تكلفة الأصول المادية أو الطبيعية Physical Assets . وبحسبه تقسم تكلفة الأصول البشرية إلى جزئين :

تكاليف إيرادية ، هي بمثابة نفقات تشغيل وصيانة هذه الأصول وتشكل الرواتب الجانب الرئيس منها وتحمل لايراد الفترة الجارية .

وتكاليف رأسمالية ، تحمل لايرادات الفترات اللاحقة بمعدل رسملة معين .
وتشمل الاستثمار - المبدئي في هذه الأصول Initial Investment مع النفقات
الاضافية التي ينفقها المشروع بقصد تحسين انتاجيتها .

وفي حالة اتباع هذا الأسلوب لا بد من مراعاة اعتبارين :

الاعتبار الأول : يتعلق بتحديد الأساس أو المعيار والذي بموجبه يتم فرز ما هو
ايرادي من نفقات الموارد البشرية وما هو رأسمالي .

والاعتبار الثاني : يتعلق بتحديد المعدل المناسب لرسملة هذه النفقات .

عموماً يتفق الباحثون في هذا المجال على رسملة البنود التالية من عناصر تكلفة
الموارد البشرية :

(١) تكاليف التوظيف Recruitment Costs :

وتشمل نفقات اعلانات التوظيف ، والعمولة المدفوعة للوكالات المتخصصة في
استئجار الموظفين ، ونفقات سفر اللجان المكلفة بمقابلة الموظفين .

(٢) تكاليف الاختيار Selection Costs :

وتشمل نفقات المقابلات ، والاختبارات التي تجري للمتقدمين للوظائف المعلن
عنها .

(٣) تكاليف الاستئجار Hiring and Placement Costs :

وتشمل جميع الأموال التي تنفق على الموظفين الذين يتم اختيارهم أو
استئجارهم من بين المتقدمين ، وذلك من مراكز تواجدهم إلى مراكز عملهم
استعداداً لمباشرة العمل .

(٤) تكاليف التكيف مع جو العمل الوظيفي **Orientation Costs** : وتشمل النفقات المدفوعة لتعريف الموظف بجو العمل والتكيف معه ، بما في ذلك تعريفه بالسياسات والاجراءات والمنتجات وكذلك بالألات أو الأدوات التي سيستخدمها في عمله .

(٥) تكاليف التدريب **Training Costs** : وتشمل نفقات تدريب الموظفين لأداء الوظائف التي سيشتغلونها عند التحاقهم بالشروع **On - the - Job Training** ، وكذلك نفقات المشرفين على برامج التدريب ، كما يجب أن تتضمن هذه النفقات الخسائر المترتبة على انخفاض مستوى الانتاج خلال فترات التدريب .

(٦) تكاليف تطوير وتنمية قدرات الموظفين **Development Costs** : وتشمل ما ينفق بقصد تنمية وتطوير خبرات ومهارات الأفراد وذلك بهدف إعدادهم وتجهيزهم لشغل وظائف أعلى في السلم الوظيفي . ومن الأمثلة عليها ، نفقات الدورات الأكاديمية ، الندوات ، البرامج الجامعية ، والبحوث الدراسية .

ورغمًا عن مزايا هذا الأسلوب وأهمها السهولة والموضوعية فهو يعاني من عيبين بارزين هما :

(أ) — أن هذا الأسلوب وإن كان يأخذ في عين الاعتبار عند تقويم الأصول البشرية التكلفة التاريخية لهذه الأصول ، إلا أنه يحمل تكاليفها اللاحقة ممثلة بثمن شراء إجمالي الخدمات المتوقعة منها مستقبلاً **The Aggregate Purchase Price of Future Services** ، كما يحمل المنافع المستقبلية المتوقعة منها^(١١) .

(ب) — يخلط هذا الأسلوب بين مفهومين مختلفين بالنسبة للأصول البشرية . مفهوم

تكلفة الموظف ، ومفهوم قيمته الاقتصادية من وجهة نظر المشروع . فتكلفة الموظف لا تصلح دائماً كمؤشر لقياس قيمته الاقتصادية^(٣) ، ويستدل على ذلك من الايضاح التالي :

إيضاح رقم (١) :

شركتان (P ، ب) أعلنت كل منهما عن حاجتها إلى موظف لشغل وظيفة معينة ، وكانت الوظيفتان المعلن عنها متماثلتين من حيث توصيفهما . فتقدم الموظف (س) لهذه الوظيفة في الشركة (P) ، والموظف (ص) في الشركة (ب) . ونظراً للمؤهلات العلمية العالية والخبرة الفنية الرفيعة التي يتمتع بها الموظف (س) تعاقدت معه الشركة (P) بمرتب مرتفع نسبياً بعد أن ضمنت توفير دفع نفقات إضافية لتدريبه . أما الموظف (ص) والذي يقل تأهيلاً وخبرة عن قرينه (س) فقد تعاقد مع الشركة (ب) بمرتب منخفض نسبياً بعد موافقته على شرط قضاء مدة ٦ شهور كمتدرب A Trainee قبل استلام عملة رسمياً وذلك بقصد الوصول بمستوى أدائه إلى نفس مستوى أداء قرينه (س) .

بالمعلومات السابقة ، لنفرض أن كلاً من الشركتين أرادت تقويم مواردها البشرية في نهاية الفترة المالية بأسلوب التكلفة التاريخية . فما القيمة التي سيظهر بها كل من الموظفين س ، ص في الميزانية ؟ .

في هذه الحالة ، ستكون قيمة الموظف (ص) أكبر حتماً من قيمة الموظف (س) ، ذلك لأنه في تقويم الموظف (ص) دخلت نفقات تدريبه في عملية الاحتساب بعد رسملتها ، أما فروق الراتب والمدفوعة لقرينه (س) كعمويض بطريقة غير مباشرة عن نفقات تدريبه الذاتي فلم تدخل في احتساب قيمته ، وهكذا تظهر قيمته في الميزانية ، أقل من قيمة (ص) . وفي ذلك خلط بين مفهوم تكلفة الموظف ومفهوم قيمته ، لأنه وإن كانت تكلفة (ص) أكبر من تكلفة قرينه (س) ، إلا أن قيمة (س) بالمفهوم الاقتصادي أكبر من قيمة (ص) .

(٢) - أسلوب التكلفة الاستبدالية : Replacement Cost :

يتفق هذا الأسلوب مع أسلوب التكلفة التاريخية في النفقات التي يجب رسملتها لتحديد قيمة الأصول البشرية في الميزانية ، ولكن الفرق الوحيد بينهما في أن احتساب هذه القيمة يتم هنا بالأسعار الجارية ، في حين يتم في الأسلوب السابق بالأسعار التاريخية . وعليه يقصد بالتكلفة الاستبدالية للموظف « ما يجب انفاقه للحصول على موظف آخر يتمتع بنفس مستوى المهارة والكفاءة فيما لو استغنى المشروع عن خدمات هذا الموظف » . وكان أول من دعا إلى تبني هذا الأسلوب (FLAMHOLTZ) حين طور نموذجاً لقياس التكلفة الاستبدالية للقوى البشرية العاملة في شركة تامين^(٢٣) .

ومع أن هذا الأسلوب يحقق بعض المزايا التي لا يحققها الأسلوب السابق بسبب قيامه على الأسعار الجارية بدلاً من الأسعار التاريخية ، إلا أنه لم يتخلص من نفس العيب الأساسي في الأسلوب السابق وهو اهماله للمنافع المحتملة من الموظف عند تقويمه . هذا إضافة إلى أن أسلوب التكلفة الاستبدالية ، أقل موضوعية من سابقيه بسبب اللجوء إلى التقديرات الشخصية في عملية التقويم ، نظراً لعدم وجود سوق متخصص للموارد البشرية يحدد أسعار استبدالها . وقد أشار أحد الباحثين إلى هذا العيب حين قال :

« لو طلب من عدد من المديرين تقدير تكاليف استبدال موظفيهم لتراوحت تقديراتهم من ضعف إلى عشرة أضعاف »^(٢٤) .

لذا اقترح البعض أنه إذا كان لا بد من استخدام هذا الأسلوب في تقويم الأصول البشرية فيجب استخدامه كمتكم للنظام المحاسبي وذلك في توفير بيانات لأغراض إدارية خاصة^(٢٥) .

(٣) — أسلوب تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost :

يدعو بعض الباحثين إلى استخدام هذا الأسلوب في تقويم الموارد البشرية كبديل لأسلوب التكلفة الاستبدالية . وتعرف تكلفة الفرصة البديلة للأصل البشري ، بأنها قيمة هذا الأصل في الاستخدام البديل المتاح لاستخدامه الحالي^(٢٧) . ويقوم هذا الأسلوب على ما يعرف بمفهوم المساومة المتنافسة Competitive Bidding الذي يفترض وجود مراكز استثمار في المشروع تتنافس فيما بينها للحصول على الموظفين ذوي الخبرة النادرة . وعليه ، فالثمن الذي يكون المدير في مركز استثماري معين على استعداد لدفعه مقابل الحصول على موظف معين يتبع مركزاً استثمارياً آخر في المشروع وذلك من أجل الانتفاع بخدمات ذلك الموظف في تحسين معدل العائد على الاستثمار في قسمه ، هو بمثابة تكلفة الفرصة البديلة لذلك الموظف ، وهي القيمة نفسها التي تدخل في عملية احتساب معدل العائد على الاستثمار المتوقع منه . وحسب هذا المفهوم ، لا يكون للموظف قيمة اقتصادية إلا إذا اعتبر عنصراً نادراً ، ولا يكون الموظف عنصراً نادراً بهذا المفهوم إلا بتوفر الشرطين التاليين^(٢٨) :

أولاً : أن لا يكون بإمكان مركز الاستثمار الذي يطمح في الحصول على خدمات هذا الموظف الاستفادة من خدماته إلا بانتهاء العلاقة التنظيمية للموظف بمركز الاستثمار التابع له في ذلك الحين .

ثانياً : أن لا يكون بالإمكان استئجار ذلك الموظف من خارج المشروع .

وفي حالة عدم توفر أي من الشرطين أعلاه ، تكون قيمة ذلك الموظف بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة (صفراً) . لأنه حيث لا يعتبر عنصراً نادراً .

ويحقق تقويم الأصول البشرية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة ميزتين هما :

(١) - يضمن نجاح عملية تخصيص الموارد البشرية في المشروع بين استخداماتها
المثل The Optimal Allocation of Personnel .

(٢) - كما تلعب المؤشرات الكمية المشتقة بموجبه ، دور الحوافز للمديري مراكز
الاستثمار للمحافظة على الكوادر ذات المهارة المتخصصة ، والعمل على
رعايتها وتنميتها .

ومما يجب ملاحظته عند استخدام هذا الأسلوب ، أنه يتعذر في كثير من
الأحيان تكوين مراكز الاستثمار اللازمة لتطبيقه في المشروع بسبب تداخل مسؤوليات
المديرين عن الأصول المادية المتواجدة في هذه المراكز . لذا يقترح البعض باللجوء في
مثل هذه الأحوال إلى تكوين مراكز ربحية عوضاً عن مراكز الاستثمار .

وتقاس قيمة الأصول البشرية بأسلوب تكلفة الفرصة البديلة باتباع الخطوات
التالية :

(١) تعرف وتحدد مراكز المسؤولية في التنظيم ، وسواء كانت مراكز استثمار أم مراكز
ربحية .

(٢) تحصر جميع الأصول الخاصة بهذه المراكز ، المادية منها والبشرية .

(٣) تحدد ادارة المشروع هدفاً ربحياً لكل مركز من مراكز المسؤولية وذلك في صورة
معدل عائد على الاستثمار (الهدف) Target Rate of Return .

(٤) باستخدام مفهوم المساومة المتنافسة تحدد تكلفة الفرصة البديلة للموارد البشرية
من كل مركز لتكون مؤشراً لقيمتها الاقتصادية .

إيضاح عملي رقم (٢) :

تضم شركة قسمين (أ ، ب) يتخصص كل منهما بإنتاج أنواع محددة من
المنتجات وقد توفرت عن هذين القسمين المعلومات التالية :

قسم (ب)	قسم (أ)	
٢ مليون دينار	١ مليون دينار	القيمة الاجمالية للأصول
١٦٠ ألف دينار .	٣٠٠ ألف دينار	متوسط صافي الربح السنوي
٨%	٣٠%	معدل العائد على الاستثمار الفعلي (ROI)
١٠%	١٥%	معدل العائد على الاستثمار المهدف (TROI)

وبعد دراسة مستفيضة لأسباب انخفاض انتاجية قسمه توصل مدير القسم (ب) ، إلى أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى نقص في خبرة مهندسي التصميم في القسم . وبناء على خبرته السابقة في القسم (أ) حيث كان يعمل ضمن مجموعة مهندسي التصميم فيه ، توصل إلى أنه سيكون بالإمكان رفع متوسط الربح في قسمه إلى ٣٠٠ ألف دينار سنوياً مع استخدام نفس الأصول الموجودة لديه حالياً ، وذلك إذا تمكن من الحصول على خبرات فريق محدد من مهندسي التصميم الموجودين حالياً في القسم (أ) . وهكذا قرر مفاوضة زميله مدير القسم (أ) على شراء خدمات ذلك الفريق المحدد من مهندسيه .

والسؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو :

ما الحد الأعلى للثمن الذي يمكن لمدير القسم (ب) أن يدفعه للحصول على فريق المهندسين ، أو بمعنى آخر ما قيمة ذلك الفريق من وجهة نظر مدير القسم (ب) حسب مفهوم تكلفة الفرصة البديلة . . ؟

ومن جانب آخر ، ما الحد الأدنى للثمن الذي يمكن لمدير القسم (أ) أن يقبله في مساومته مع مدير القسم (ب) على فريق المهندسين ، أو بمعنى آخر ما قيمة ذلك الفريق من وجهة نظر مدير القسم (أ) حسب مفهوم تكلفة الفرص البديلة . . ؟

سيتم بحث المشكلة المثارة في السؤال أعلاه ضمن حدود الفرضين التاليين :

أولاً : أن هذين المديرين متنافسان في الحصول على خدمات فريق المهندسين .

ثانياً : أنهما ذوا حوافز عالية وعلى علم بأن المعيار الأساسي في تقييم أدائهما هو (ROI) المحقق في قسم كل منهما وذلك بعد الاسترشاد ب (TROI) والمحدد لهما من قبل المدير العام للشركة .

هنا وبما أن (TROI) للقسم (ب) هو ١٠٪ كما يظهر في الايضاح ، لذا لتحقيق هذا المعدل من العائد على الاستثمار يمكن لمدير هذا القسم أن يمضي في المساومة على شراء خدمات فريق المهندسين إلى حد (١) مليون دينار . ذلك لأنه يمكنه تحقيق (TROI) المطلوب وفي حدود صافي الربح المتوقع بعد شراء خدمات فريق المهندسين وهو ٣٠٠ ألف دينار ، باستثمار قيمته الاجمالية ٣ مليون دينار حددت بالمعادلة التالية :

$$٣٠٠,٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ٣ \text{ مليون دينار .}$$

وبما أن القيمة الاجمالية الفعلية للأصول الموجودة في قسمة (٢) مليون دينار ، لذا فالاستثمار الاضافي المتاح له والذي يمكن أن يدفعه ثمناً لشراء خدمات فريق المهندسين هو (١) مليون دينار .

أما إذا استرشد هذا المدير بمعدل العائد على الاستثمار الفعلي (ROI) المحقق وهو ٨٪ ، فإن بإمكانه المضي قدماً في مساومته مع مدير القسم (أ) حتى مبلغ ١,٧٥٠,٠٠٠ دينار . لأنه حتى في حالة دفعه هذا الثمن للفريق ، فإنه يتوقع أن يحقق زيادة في صافي الربح مقدارها ١٤٠ ألف دينار مع المحافظة في الوقت نفسه على (ROI) وهو ٨٪ .

$$\frac{٨}{١٠٠} = \frac{٣٠٠,٠٠٠}{٣,٧٥٠,٠٠٠}$$

أما لو حاول مدير القسم (ب) تجاوز الحد الأعلى للاستثمار المتاح له في فريق المهندسين وهو ١,٧٥٠,٠٠٠ دينار فإن ذلك لن يكون في صالحه ، ذلك لأن الزيادة التي يتوقع تحقيقها في صافي الربح ستكون على حساب انخفاض (ROI) الفعلي عن ٨٪ . لكن في مثل هذه الأحوال ، وما دام الربح التفاضلي المتوقع تحقيقه بعد الحصول على خدمات فريق المهندسين هو ١٤٠ ألف دينار ، لذا يكون من مصلحة مدير القسم (ب) أن لا يدفع ثمناً لخدمات هذا الفريق أكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ دينار . ويحدد هذا الثمن بالاسترشاد ب (TROI) وهو ١٠٪ بالمعادلة التالية :

$$140,000 \times \frac{10}{100} = 1,400,000 \text{ دينار .}$$

أما من وجهة نظر مدير القسم (ب) فظالماً أن (ROI) المحقق في قسمه هو ٣٠٪ ، فعليه أن يسعى إلى بيع خدمات مهندسيه مع المحافظة في الوقت نفسه على هذا المعدل المرتفع نسبياً وبلاسترشاد ب (TROI) وهو ١٥٪ . كما عليه وهو يجري مساومته مع مدير القسم (ب) ، أن يأخذ في الحسبان الخسارة التفاضلية التي ستترتب على خسارته لخدمات هذا الفريق والمتمثلة في نفقات تنمية وتطوير خبرات فريق بديل للفريق المباع ، مضافاً إلى ذلك أية خسارة يتوقع حدوثها بسبب احتمال انخفاض انتاجية قسمه . وعلى فرض أن الخسارة التفاضلية المقدرة كانت ١٠٠ ألف دينار ، لذا فالحد الأدنى لسعر المساومة على خدمات فريق المهندسين بالنسبة لمدير القسم (ب) ستكون :

$$100,000 \times \frac{10}{100} = 667 \text{ ألف دينار .}$$

ثانياً : أساليب القيمة :

تقوم هذه الأساليب على مفهوم القيمة الاقتصادية للموارد البشرية ، وهي أكثر

واقعية من أساليب التكلفة لأنها تأخذ في عين الاعتبار الخدمات المتوقعة Potential - Services من الأصول البشرية كعامل أساسي لتقويم هذه الأصول وهذا ما نهمله أساليب التكلفة . وتعرف القيمة الاقتصادية للأصول البشرية بأنها : « القيمة الحالية للآيرادات المستقبلية المتوقعة منها »^(٢٨) .

وقد اقترح الباحثون مجموعة من النماذج الرياضية لقياس القيمة الاقتصادية للأصول البشرية . وقد بنيت هذه النماذج على دراسات كان قد قام بها (LIKERT) عام ١٩٦٧ واستخدم فيها بعض المؤشرات الاجتماعية والسيكولوجية المشتقة من العلوم السلوكية في بناء نموذج يقوم على مجموعة من المتغيرات بوبها في ثلاثة أنواع هي^(٢٩) :

- (أ) - متغيرات سببية Causal Variables
- (ب) - متغيرات وسيطة Intervening Variables
- (ج) - متغيرات نتيجة (نهائية) End - of result Variables

وتشمل المتغيرات السببية جميع العوامل الواقعة تحت سيطرة الإدارة والمؤثرة على حوافز الموظفين ونتاجيتهم كالسلوك الإداري ، والهيكل التنظيمي ، وسلم الرواتب . . . الخ . في حين تعكس المتغيرات الوسيطة ظروف الأفراد في التنظيم بشكل عام ، كالحالة الصحية ، والمهارات والخبرات ، والتأهيل العلمي ، وولائهم للتنظيم ، والأهداف . . . الخ . أما متغيرات النتيجة أو المتغيرات النهائية ، فتتمثل في محصلة آثار المتغيرين السابقين على انتاجية الفرد وقيمة الخدمات المتوقعة منه والمحددة بالتالي لقيمته الاقتصادية .

ويمكن الاستفادة من النماذج السببية Causal Models بشكل عام ونموذج الارتباط والانحدار المتعدد Multiple Correlation & Regression Analysis بشكل خاص ، في بناء نموذج رياضي يمثل في صورة كمية العلاقات السائدة بين هذه المتغيرات ، لاستخدامه أداة للتنبؤ بالخدمات المتوقعة من الموارد البشرية على مدار فترة زمنية محددة^(٣٠) .

وتتوقف الصورة الرياضية لهذا النموذج ، على نوع العلاقة السائدة بين متغيراته ، فإذا كانت هذه العلاقة خطية Linear ، يتخذ هذا النموذج حيثئذ صورة معادلة الانحدار والارتباط المتعدد المستقيم وصورتها العامة :

$$\text{ص} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \text{س}_1 + \hat{\beta}_2 \text{س}_2 + \dots + \hat{\beta}_k \text{س}_k + \epsilon$$

أما إذا كانت هذه العلاقة غير خطية Nonlinear فيتخذ هذا النموذج صورة معادلة الارتباط والانحدار المتعدد غير المستقيم وصورتها العامة :

$$\text{ص} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \text{س}_1 + \hat{\beta}_2 \text{س}_2 + \hat{\beta}_3 \text{س}_1^2 + \hat{\beta}_4 \text{س}_2^2 + \dots + \hat{\beta}_k \text{س}_k + \epsilon$$

وذلك حيث :

- س₁ (متغير مستقل) = محصلة المتغيرات السببية .
- س₂ (متغير مستقل) = محصلة المتغيرات الوسيطة .
- ص (متغير تابع) = محصلة متغيرات النتيجة ممثلة بقيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة من المواد البشرية .
- $\hat{\beta}_0$ = ثابت المعادلة .
- $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \dots, \hat{\beta}_k$ = معاملات الانحدار
- ϵ = المتغير العشوائي Dummy Variable .

وقد حذا (FLAMHOLTZ) حذو (LIKERT) واستفاد من دراساته في بناء نموذج آخر يقوم على المفهوم التالي :

« ترتبط أهمية الفرد في التنظيم وبالتالي قيمته الاقتصادية ، بشكل أساسي بعدد ونوع الوظائف التي يتوقع له أن يشغلها مستقبلاً ، ومن ثمة بقيمة الخدمات المتوقعة منه خلال شغله لهذه الوظائف »^(٢١) .

لذا قام بإدخال متغير جديد في نموذج له يأخذ (LIKERT) في عين الاعتبار وهو درجة احتمال أن يشغل الفرد الوظائف المتاحة أمامه للترقي في التنظيم . وبموجب النموذج الذي اقترحه (FLAMHOLTZ) تحدد القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة من فرد معين خلال فترة محدد من عمله في المشروع بالنموذج التالي :^(٢١)

$$^{(٢١)} \sum_{i=1}^3 x_i [E(x_i)] = U$$

وذلك حيث :

U = القيمة الاقتصادية للفرد .

3 = عدد الوظائف التي يتوقع له أن يشغلها خلال عمله في المشروع .

$E(x_i)$ = قيمة الخدمات المتوقعة من الفرد في كل وظيفة من تلك الوظائف حيث

$i = 1, 2, 3, \dots$

$E(x_i)$ = درجة احتمال شغل هذا الفرد لكل من الوظائف المتاحة له .

وقد سار الباحثان (Lev and SCHWARTZ) على نفس نهج أسلافهما فاشتقا نموذجاً لقياس القيمة الاقتصادية للفرد ولكن بعد أن أدخلوا متغيراً جديداً في هذا النموذج ، هو احتمال وفاة الفرد Probability of Moratality . ويتخذ هذا النموذج الصورة التالية :^(٢٢)

$$^{(٢٢)} U = \sum_{i=1}^s \frac{E_i}{E_i - s + 1} \sum_{j=1}^s E_j$$

وذلك حيث :

- ح = القيمة الحالية للاقتصادية للفرد وتمثل القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة منه .
- س = سن التقاعد المتعارف عليه في المشروع بالنسبة للأفراد .
- ع = العمر الحالي للفرد محل التقويم .
- ع = درجة احتمال أن يعيش الفرد حين بلوغه سن التقاعد (س) .
- ع = قيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة من الفرد .
- r = معدل الخصم Discount rate .

وبتحليل متغيرات النموذج السابقة ، نلاحظ أنها جميعاً ربطت القيمة الاقتصادية للفرد بقيمة الإيرادات المتوقعة منه ، دون أن تأخذ في عين الاعتبار عاملاً هاماً من محددات هذه القيمة وهو النفقات المستقبلية التي يتوقع أن يحملها هذا الفرد للمشروع . وعلى هذا الأساس حاول (MORSE) تلافي هذا العيب عندما اقترح لهذا الغرض نموذجاً يجمع بين التكلفة المتوقعة للموارد البشرية ، والإيرادات المتوقعة منها ليصل من خلال ذلك إلى قيمة صافي الخدمات المتوقعة منها والتي تعتبر في رأيه أكثر تعبيراً عن القيمة الاقتصادية لهذه الموارد من القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة منها . ويأخذ هذا النموذج الصورة التالية : (٢٤)

$$[\sum_{t=1}^N \frac{C_t}{(1+r)^t} - \sum_{t=1}^N \frac{E_t}{(1+r)^t}] = C \quad (٢٤)$$

وذلك حيث :

- ح = القيمة الحالية للأصول أو الموارد البشرية .
- ن = عدد أفراد التنظيم .

س = سن التقاعد .

ع = متوسط أعمار أفراد التنظيم .

ع_ر = قيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة من الفرد .

ت_ر = قيمة التكاليف الاجمالية المتوقعة للفرد .

٢ = معدل الخصم .

وكما يوضح النموذج أعلاه ، يتطلب تحديد القيمة الحالية للأصول البشرية في المشروع أن تقاس القيمة الحالية للخدمات المستقبلية المتوقعة منها أو الإيرادات المستقبلية ، ثم تقاس التكلفة الاجمالية المتوقعة لهذه الأصول ، ليكون الفرق بينهما بعد ذلك ممثلاً للقيمة الحالية الاقتصادية لهذه الأصول . ونظراً لما لهذا النموذج من مزايا ، سنقوم بعرض كيفية استخدامه من خلال إيضاح عملي يقوم على مفهوم المجموعة المتجانسة Homogeneous Group الذي اقترحه بعض الباحثين^(٣٥) بديلاً لمفهوم الفرد Individual أساساً لاحتساب القيمة الاقتصادية للأصول البشرية لعدة أسباب أهمها : تسهيل عملية التنبؤ بالتغيرات المحددة لهذه القيمة ، كقيمة الخدمات المتوقعة منها ، ونفقاتها المتوقعة ، وفرص الترقى ، واحتمالات الوفاة إلى غير ذلك من التغيرات ، هذا على افتراض أن التنبؤ بالاتجاه العام Trend لتلك التغيرات ، يكون أكثر سهولة في حالة تطبيقه على مجموعة من الأفراد منه في حالة تطبيقه على فرد واحد فقط . وأكثر المجالات استخداماً لهذا المفهوم ، هو شركات التأمين .

وبمفهوم المجموعة المتجانسة ، يقسم التنظيم إلى فئات أو مجموعات بناء على أساس معين قد يكون مستوى المهارة أو الخبرة ، أو فئة العمر ، أو عدد سنوات الخبرة ، أو الدرجة الوظيفية وذلك دون اشتراط كون أفراد مجموعة معينة تابعين من الناحية التنظيمية لإدارة واحدة أو قسم واحد . بمعنى أن مصطلح المجموعة هنا ؛ يجب أن لا يربط بالتبعية التنظيمية للفرد ولكن بقيمة الخدمات المتوقعة منه .

إيضاح رقم (٣) :

يقوم الهيكل التنظيمي لمنشأة متخصصة في تقديم الخدمات (مكتب تدقيق حسابات مثلاً) على ثلاثة مستويات للأداء الوظيفي مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب مفهوم المجموعة المتجانسة في درجات على النحو التالي : (١ ، ٢ ، ٣) . فإذا كانت فرص الترقى للدرجات الأعلى مفتوحة أمام أفراد المجموعات الثلاث والبالغ عددهم في كل مجموعة ١٠٠ موظف . وكان متوسط قيمة الخدمات المتوقعة سنوياً من الفرد في كل مجموعة من المجموعات الثلاث ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ دينار على الترتيب .

وبالرجوع للبيانات التاريخية عن الفترة المالية السابقة تبين ما يلي :

الأصول المتداولة (بالآلاف)	١٢٨
الأصول الثابتة	٤٨٤
أصول بشرية (تكاليف غير مستنفذة)	١٥٦
معدل الاستهلاك ٢٪ سنوياً	
متوسط الرواتب السنوية	٤٠٠
صافي الربح السنوي	١٣٤

وتقاس القيمة الحالية للأصول البشرية في هذه المنشأة على خطوتين :

في الخطوة الأولى ، تحدد القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة منها . ثم تحدد في الخطوة الثانية القيمة الحالية لنفقاتها المتوقعة .

أولاً : قياس القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة :

تعتبر نقطة البداية في التنبؤ بالقيمة الحالية للخدمات المتوقعة من الأصول البشرية اشتقاق ما يعرف بمصفوفة الترقى Transition matrix التي تصور احتمالات الترقى المفتوحة أمام أفراد كل مجموعة من المجموعات الثلاث . وتشتق عناصر هذه

المصنوفة، بعد دراسة تحليلية لبعض المتغيرات الرئيسية المؤثرة على فرص الترقى مستوى المهارة والخبرة، الحوافز، السياسات الادارية... الخ. وبالنسبة للمنشأة قيد البحث تتخذ هذه المصنوفة في صورتها العامة الشكل التالي :

نهاية الفترة

٤	٣	٢	١	
ح ^{١١}	ح ^{٢١}	ح ^{٣١}	ح ^{٤١}	١
ح ^{١٢}	ح ^{٢٢}	ح ^{٣٢}	.	٢
ح ^{١٣}	ح ^{٢٣}	.	.	٣
١	.	.	.	٤

$$= [T]$$

ويمثل كل صف في المصنوفة أعلاه احتمالات الترقى بالنسبة للأفراد في كل مجموع من المجموعات المتجانسة في المنشأة، حيث يرمز العنصر (ح^{١١}) فيها إلى احتمال ترقى فرد موجود في بداية الفترة في الدرجة (١) إلى الدرجة (١) في نهاية هذه الفترة. قياساً على ذلك لو أخذنا عناصر الصف الأول مثلاً نجد أن :

(ح^{١١}) يمثل درجة احتمال عدم ترقى فرد يشغل حالياً الدرجة الأولى إلى درجة أعلى أي أن هذا العنصر يمثل احتمالات الرسوب الوظيفي بالنسبة لمجموعة الأفراد الذين يشغلون حالياً الدرجة الأولى. ويمثل العنصر (ح^{٢١}) احتمال ترقية الأفراد في الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية في نهاية الفترة، ويمثل العنصر (ح^{٣١}) احتمال ترقية هؤلاء الأفراد إلى الدرجة الثالثة. أما (ح^{٤١}) فيمثل احتمال انتهاء خدمة الفرد الموجود حالياً في الدرجة الأولى للمشروع في نهاية الفترة الحالية.

وبالمثل تمثل عناصر الصف الثاني احتمالات الترقية وانتهاء الخدمة، بالنسبة لأفراد المجموعة المتواجدين في بداية الفترة الحالية في الدرجة الثانية، كما تمثل عناصر الصف الثالث احتمالات الترقى وانتهاء الخدمة بالنسبة لأفراد المجموعة

المتواجدين في بداية الفترة الحالية في الدرجة الثالثة . في حين تمثل عناصر الصف الرابع احتمالات انتهاء الخدمة .

وفي اشتقاق قيم عناصر هذه المصفوفة ، لا بد من اجراء دراسة تحليلية للمتغيرات الرئيسة المؤثرة على فرص الترقى مثل مستوى المهارة والخبرة ، الكفاءة العلمية ، الحوافز ، السياسات الادارية . . . الخ . وعليه وبعد الاسترشاد بالبيانات التاريخية للمنشأة محل الدراسة نفترض أن المصفوفة [ت] اتخذت الشكل التالي :

$$[ت] = \begin{bmatrix} ٠,١ & ٠,١ & ,٤ & ,٤ \\ ٠,١ & ,٤ & ,٥ & ٠ \\ ,٢ & ,٨ & ٠ & ٠ \\ ١ & ٠ & ٠ & ٠ \end{bmatrix}$$

ويستفاد من المصفوفة أعلاه في أن احتمالات التحرك الوظيفي بالنسبة للموظفين في المجموعات الثلاث على النحو التالي :

المجموعة الأولى : ٤٠٪ رسوب وظيفي ، ٤٠٪ يرقون للدرجة الثانية ، ١٠٪ يرقون للدرجة الثالثة ، ١٠٪ يحتمل أن تنتهي خدمتهم في المشروع .

المجموعة الثانية : ٥٠٪ رسوب وظيفي ، ٤٠٪ يرقون للدرجة الثالثة ، ١٠٪ تنتهي خدمتهم .

المجموعة الثالثة : ٨٠٪ (رسوب وظيفي) ، ٢٠٪ تنتهي خدمتهم .

وباستخدام المؤشرات أعلاه تحدد القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة من موظفي كل مجموعة بالمعادلة المصفوفية التالية :

$$\begin{bmatrix} \text{خ}_1 \\ \text{خ}_2 \\ \text{خ}_3 \\ \text{خ}_4 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} \text{ح}_{11} & \text{ح}_{12} & \text{ح}_{13} & \text{ح}_{14} \\ \text{ح}_{21} & \text{ح}_{22} & \text{ح}_{23} & 0 \\ \text{ح}_{31} & \text{ح}_{32} & 0 & 0 \\ \text{ح}_{41} & 0 & 0 & 0 \end{bmatrix} \sum_{i=1}^3 = \begin{bmatrix} \text{س}_1 \\ \text{س}_2 \\ \text{س}_3 \\ \text{س}_4 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{ص}_1 \\ \text{ص}_2 \\ \text{ص}_3 \\ 0 \end{bmatrix}$$

حيث (س_i) عدد أفراد كل مجموعة ، (خ_i) قيمة الخدمات السنوية المتوقعة من الفرد بكل مجموعة ، وهكذا فالقيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة منهم في نهاية الفترة الأولى هي :

$$\begin{bmatrix} 150 \\ 120 \\ 240 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 2 \\ 3 \\ 0 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} 0,1 & 0,1 & 0,4 & 0,4 \\ 0,1 & 0,4 & 0,5 & 0 \\ 0,2 & 0,8 & 0 & 0 \\ 1 & 0 & 0 & 0 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} 100 \\ 100 \\ 100 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 150 \\ 120 \\ 240 \\ 0 \end{bmatrix}$$

ولاحض القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة من موظفي كل مجموعة في نهاية الفترة الثانية نعوض في المعادلة أعلاه بالمصفوفة [ت] أي مربع مصفوفة الترقى . وعليه فالقيمة الاجمالية لهذه الخدمات هي :

$$\begin{bmatrix} 172 \\ 206 \\ 192 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 2 \\ 3 \\ 0 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} 0,2 & 0,28 & 0,36 & 0,16 \\ 0,23 & 0,52 & 0,25 & 0 \\ 0,31 & 0,64 & 0 & 0 \\ 1 & 0 & 0 & 0 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} 100 \\ 100 \\ 100 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 172 \\ 206 \\ 192 \\ 0 \end{bmatrix}$$

وهكذا يمكن بالسير على نفس النهج لتحديد القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة في نهاية الفترات الثلاثة ، والرابعة ، والخامسة باستخدام [ت ٢] ، [ت ٤] ، [ت ٥] ... [ت ٦] .

وتحدد القيمة الحالية (ح) للخدمات الاجمالية المتوقعة من أفراد كل مجموعة في نهاية كل فترة من الفترات المالية بالمعادلة التالية :

$$u(ح) = \frac{م}{(1+r)^n}$$

وعليه فالقيمة الحالية للخدمات الاجمالية المتوقعة من المجموعات الثلاثة في نهاية الفترة الأولى وبمعدل خصم ١٠٪ مثلاً هي :

$$u(ح١) = \frac{150}{(1,1)^1} = \frac{150}{1,1} = 136 \text{ الف دينار تقريباً}$$

$$u(ح٢) = \frac{220}{(1,1)^1} = \frac{220}{1,1} = 200 \text{ الف دينار تقريباً}$$

$$u(ح٣) = \frac{240}{(1,1)^1} = \frac{240}{1,1} = 218 \text{ الف دينار تقريباً}$$

ومنها فالقيمة الحالية للخدمات الاجمالية المتوقعة من الأصول البشرية في التنظيم في نهاية الفترة الأولى وهي :

$$u(ح١) + u(ح٢) + u(ح٣) = 136 + 200 + 218 = 554 \text{ الف دينار .}$$

وبنفس الأسلوب تحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة من أفراد كل مجموعة في نهاية الفترة الثانية :

$$١٧٢ = \frac{١٧٢}{١(١,١)} = ١٥٩ \text{ الفدينار تقريبا .}$$

$$٢٠٦ = \frac{٢٠٦}{١(١,١)} = ١٧٠ \text{ الفدينار تقريبا .}$$

$$١٩٢ = \frac{١٩٢}{١(١,١)} = ١٤١ \text{ الفدينار تقريبا}$$

والقيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة من الأصول البشرية في التنظيم في نهاية الفترة الثانية :

$$١٤١ + ١٧٠ + ١٥٩ = ٤٧٠ \text{ الف دينار .}$$

ويمكن السير على النهج نفسه لتحديد القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة من الأصول البشرية بعد (٩) سنوات .

ثانياً : قياس القيمة الحالية لاجمالي النفقات المتوقعة للأصول البشرية :

تشمل النفقات الاجمالية للأصول البشرية والمتوقعة في نهاية فترة مالية معينة على بندين :

أولهما : الجزء غير المستفد من نفقات توظيف هذه الأصول . ممثلاً بالتكاليف التاريخية الرسملة والمدفوعة للحصول عليهم وتدريبهم وتطويرهم .

وثانيهما : ثمن شراء الخدمات المتوقعة منهم ، ممثلاً بالقيمة الحالية لاجمالي الرواتب المتوقع دفعها لهم مستقبلاً خلال الفترة المحددة مع أية نفقات إضافية أخرى قد تسببها هذه الأصول .

والمشكلة التي يواجهها المحاسب هنا ، تنحصر في قياس البند الثاني لأن البند الأول باعتباره تكلفة تاريخية يمكن تحديد قيمته من سجلات المنشأة . وتحدد قيمة

ثم يحدد نصيب الفترة من الجزء غير المستنفذ من التكلفة التاريخية للأصول البشرية بمعدل رسملة ٢٠ ٪ فتكون :

$$ت^* = ١٥٦ \times \frac{٢٠}{١٠٠} = ٣١ \text{ ألف دينار تقريباً .}$$

وعليه فالقيمة الاجمالية للنفقات المتوقعة للأصول البشرية في نهاية الفترة الأولى :

$$(ت^* + ت^*) = ٣٨٩ \text{ ألف دينار .}$$

وبمعدل خصم (٢) ١٠ ٪ تحدد القيمة الحالية لهذه النفقات

$$ح = \frac{٣٨٩}{(١,١)} = ٣٥١ \text{ ألف دينار .}$$

ويمكن بنفس الأسلوب تحديد القيمة الحالية لنفقات الأصول البشرية في نهاية الفترات التالية (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) .

بعد ذلك وبمعرفة القيمة الحالية الاجمالية للخدمات المتوقعة من الأصول البشرية ، والقيمة الحالية المتوقعة لنفقات هذه الأصول ، تحدد القيمة الحالية لصافي الخدمات المتوقعة منهم ، بنهاية كل فترة والتي هي بمثابة القيمة الحالية الاقتصادية لهم .

وعليه فالقيمة الحالية الاقتصادية لهذه الأصول في نهاية الفترة الأولى مثلاً ، هي :

$$٥٥٤ - ٣٥١ = ٢٠٣ \text{ ألف دينار تقريباً .}$$

ويمكن باستخدام الأسلوب نفسه تقدير القيمة الحالية لهذه الأصول في نهاية الفترات المالية التالية .

النتائج والتوصيات :

من خلال دراسته لمشكلة القياس المتعلقة بالموارد البشرية في المشروع الاقتصادي توصل الباحث إلى بعض النتائج والتي على ضوءها سيقوم باقتراح بعض التوصيات .

* يفرض تزايد أهمية دور المحاسبة كنظام للمعلومات تحديات جديدة على المحاسبين مواجهتها إذا ما رغبوا في تحسين المحتوى الاعلامي لتقاريرهم ، وذلك كي تصبح هذه التقارير أكثر فعالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة . ولعل من أبرز هذه التحديات الاهتمام بمسألة قياس الأصول غير المادية بشكل عام والأصول البشرية منها بشكل خاص .

* ولكي يتمكن المحاسبون من مواجهة مثل هذه التحديات عليهم أولاً أن يعدوا تقييم بعض المبادئ والمفاهيم التقليدية التي تحكم اعداد مثل هذه التقارير ، كما عليهم ثانياً أن يسعوا لتطوير مؤشرات ومقاييس جديدة لاعداد المدخلات المناسبة لهذه التقارير .

* يجدر بالمحاسبين أن يتوقفوا في تقاريرهم عن معاملة الأموال المستثمرة من الموارد البشرية معاملة المصروفات ، بل عليهم معاملتها معاملة الأصول . وإذا كان ذلك بمثابة الخطوة الأولى على طريقة المعالجة لمحاسبية السليمة للاستثمار في الموارد البشرية ، فإن الخطوة التالية تقتضي منهم أن يلاحظوا الفرق بين مفهومين : مفهوم تكلفة هذه الموارد ، ومفهوم قيمتها . وإذا كان مفهوم التكلفة هو المناسب لعملية قياس هذه الموارد لأغراض التقارير المالية الخارجية ، فإن مفهوم القيمة هو الأكثر مناسبة لعملية قياسها لأغراض التقارير المالية الداخلية .

* بوجود نظام محاسبي للموارد البشرية في المشروع كجزء من النظام المحاسبي العام تتوفر للتقارير المالية الداخلية منها والخارجية مزايا جديدة لا يوفرها

النظام المحاسبي التقليدي . إذ أن رسملة تكلفة الأصول البشرية توفر المزيد من الموضوعية للبيانات المحتواة في التقارير المالية الخارجية سواء من جهة قياس نتيجة الأعمال ، أم من جهة قياس المركز المالي . كما أن توفير معلومات عن القيمة الاقتصادية لهذه الأصول في التقارير المالية الداخلية يزيد من كفاءة الإدارة في الرقابة عليها ، وفي استغلالها استغلالاً أمثل يحقق انتاجيتها القصوى ، هذا بالإضافة إلى أن ذلك يوفر لها مؤشرات إضافية تحسن من عملية تقييم الأداء في مراكز الاستثمار المختلفة .

• لقد مكن انفتاح المحاسبة على العلوم السلوكية والعلوم الكمية المحاسبين من تذليل كثير من العقبات التي تواجههم في مجالات القياس المتعلقة بالموارد البشرية ، كما مكنهم ذلك من استقصاء واستكشاف الآثار السلوكية المترتبة على هذه القياسات على التنظيم إدارة وأفراداً .

من هنا يوصي الباحث بالمضي قدماً في الانفتاح على هذه العلوم بحثاً عن بعض الأساليب والأدوات المناسبة لبناء النماذج الرياضية المناسبة لتحسين عملية قياس تكلفة وقيمة هذه الموارد ، خاصة بعض المؤشرات الكمية المبنية على مستويات ثقة معينة ، والتي تمكن من تقييم عامل المخاطرة Risk Factor المحيط بمخرجات عملية القياس بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل المشروع .

• وفي حالة تعذر وجود نظام محاسبي خاص بالموارد البشرية لأسباب موضوعية تتعلق بظروف المشروع ، يوصي الباحث بالاستعاضة عن ذلك بإعداد جداول مكملة Supplementary Schedules تلحق بالقوائم المالية المنشورة لتضمن هذه الجداول بيانات كمية ووصفية عن الموارد البشرية في المشروع تغطي ، الأموال المستثمرة فيها ، ومستوى تأهيلها ، وتوزيع أعمارها إلى غير ذلك من المعلومات المفيدة للأطراف ذات المصلحة من هذه التقارير .

ولأغراض إدارية يوصي الباحث بأعداد ميزانية خاصة بالإدارة
Management — Balance Sheet تختلف في المحتوى وأسلوب الأعداد عن
الميزانية التقليدية ، على أن تعطى أهمية خاصة في أعداد هذه الميزانية لاعتبار
الافصح عن القيم الاقتصادية للأصول غير الملموسة والأصول البشرية .

الحواشي

(1) Lev Baruch and Schwartz Aba, "On the Use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements." **The Acc. Review**, Jan. 1971. PP (103-111)

(2) Cooper Allen A., Anderson Arthur & Co. and Parker James E. "Human Resource Accounting: An Examination" **Cost and Management**, Jan-Feb. 1973. PP (21-26).

(٣) ترجع أول محاولة لتصميم نظام محاسبة خاص بالموارد البشرية الى فريق مؤلف من . Pyle, Brummet

عام ١٩٦٩ لصالح مؤسسة R.G. Barry Corp

المصدر :

Pyle W.C., "Human Resource Accounting." **Financial Analysts Journal**, Sept-Oct. 1970. PP (69-78).

(4) AAA , "Report of the Committee on Human Resource ASccounting." **The Acc. Review**, Suppl. to Vol. XLIX 1973 PP (169-185)

(5) Skigen, Michael. "Human Resource Accounting: A critical Evaluation." **The Accountant Digest**, March 1975 PP (152-154)

(٦) انظر على سبيل المثال : Pyle W.C. Op.cit., (See No. 3)

وايضا ، Lev, and Schwartz. Op.cit., (See No. 1)

(7) Sprouse Robert T., and Moonitz Maurice, "A Tentative Set of Broad Accounting Principles for Business Enterprises." AICPA, N.Y. 1968. P. (8).

(8) Cover story, ' Human Accountancy, as an aid to Decision — Making." **Accountancy**, March 1978. PP (48-53).

(9) Jaggi. B.L., and Lau H.S., "Valuation of Human Resources. A Practical Model " **Cost and Management** 1975. PP (29-34).

(10) Ijiri Yuji, "The Foundations of Accounting Measurement. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc. 1967 P. (70).

(11) Sangeladji Mohammad A., "Human Resource Accounting A Refined Measurement Model." **Management Acc.** Dec. 1977 PP (48-52).

- (12) Lev., and Schwartz, Op.cit; (See No. 1).
- (13) Brummet R.L., Flamholtz E.C., and Pyle W.C., "Human Resource Measurement, A Challenge to Accountants. *The Acc. Review*, April 1968 PP (217-230).
- (14) *ibid.*,
- (15) AAA., Op.Cit., (See No. 4).
- (16) Elias Nabil S., "The Effects of Human Assets statements on the Investment Decisions, An Experiment, Emperical Research in Accounting. (AAA, Selected Studies 1972. P. (45).
- (17) Flamholtz Eric G., "A stochastic Process with Service Rewards " *The Acc. Review*. April 1971. PP (253-267).
- (18) Harrel Adrian M., Klick Harold D., "Comparing the Impact of Monetary and Non-monetary Human Assets Measures on Executive Decision Making." *Accounting Organization and Society*. Vol 5 No. 4. 1980 PP(393-400).
- (19) Jeffery Tsay J., "Human Resource Accounting A Need for Relevance." *Management Acc. March 1977. (33-36).*
- (20) AAA. Op.Cit., (See No. 4)
- (21) Sangeladji Mohammad A., Op.Cit., (See No. 11)
- (22) Hekimian James S., Curtis Jones H., "Put people on Your Balance Sheet." *Harvard Business Review*. Jan-Feb. 1967 PP (105-113).
- (٢٣) عرض (FLAMHOIT 2) هذا الأسلوب لقياس قيمة الفرد في رسالة مقدمة منه لجامعة Michigan للحصول على درجة الدكتوراة عام ١٩٦٩ . وهي بعنوان :
- The Theory and Measurement of an Individual's value to an Organization.
- (24) Likert R., Bowers D.G. "Organizational Theory and Human Resource Accounting. ' *American Psychologist*. Sep. 1968. p. 588.
- (25) Brummet R.L. "Accounting for Human Resources." *Journal of Accountancy*. Dec. 1970 (62-66).
- (26) Hekimian and Curtis, Op.Cit., (See No. 22)
- (27) *ibid.*,
- (28) Flamholtz Eric G., "Assessing the Validity of a Theory of Human Resource Value, A Field study." *Journal of Acc. Research* April 1973 PP. (243-255).
- (29) Likert. R. Pyle W.C. "A Human Organizational Measurement Approach " *Financial Analysts Journal* Jan-Feb. 1971. PP (75-84).

(٣٠) للمزيد من المعلومات حول استخدامات النماذج السببية بصفة عامة ، ونموذج الارتباط والانحدار التعدد منها

على وجه الخصوص أنظر :

مطر ، محمد . « دور الأساليب الرياضية في تطوير القياس المحاسبي » . رسالة دكتوراة غير مطبوعة مقدمة

لكلية التجارة بجامعة عين شمس عام ١٩٨١ . ص (١٩١ - ٢٣١)

(31) Flamholtz Eric G., Op. Cit., (See No. 17).

(32) Peking Ogan. "A Human Resource Value Model of Professional Service Organizations"
The Acc. Review. April 1978. PP (366-320)

(33) Ibid.,

(34) Ibid.,

(35) Jaggi and Lano., Op. Cit., (See No. 9).



صورة التراث الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي رؤية « سيكوسايولوجية »

د. عزيزة السيد *

مقدمة :

. . . جديرة باهتمامنا تلك النظرة إلى صورة المرء عن ذاته وعظيم أثرها على السلوك ، والذي قد يفوق تأثير الذات في حقيقتها . الأمر الذي جعل من مفهوم الذات محور عديد من الدراسات النفسية التي تبحث في الشخصية الانسانية في محاولة لفهمها وسبر غورها .

ورغم تعدد الدراسات النفسية ودورانها حول العلاقة بين صورة الذات وبين أبعاد الشخصية ، فقد ظل هناك تساؤل لم تحجب عليه هذه الدراسات اجابة صريحة واضحة وهو : أي المصادر لها أهمية في تكوين فكرة المرء عن ذاته Self Emage ؟ .

وعلى المستوى النظري ، تعددت الاتجاهات في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل ، نستطيع أن نميز من بين هذه الاتجاهات^(١) ، النظرة الفرويدية التي تؤكد جل المصادر وأهمها في الخبرات التي يمر بها الطفل في السنوات الخمس الأولى من حياته ، بينما تأتي جميع خبراته في المراحل التالية من نموه في مرتبة ثانوية . . . وعلى الطرف الآخر من هذه النظرية في تكوين جوهر الشخصية ، تقف نظرية الفرويديين

* مدرّس علم النفس بكلية البنات - جامعة عين شمس .

الجدد ويمثلهم أدلر Adler ، وفروم Fromm ، وكارين هورني K. Horney ثم هاري ستاك سوليفان Solifan . وفحوى هذه النظرية يتلخص في اعطاء خبرات الفرد عبر مراحل نموه المختلفة من الطفولة إلى الشيخوخة أهميتها في تكوين ذات الفرد وشخصيته .

ولا غرو أن نجد في أنفسنا ميلاً إلى الأخذ برأي النظرية الثانية في تكوين شخصية الفرد ، غير أننا لا نرى فيها نقيضاً لما تمثله نظرية فرويد من اتجاه في تكوين الشخصية ، بل تعد - في تصورنا - استكمالاً لها ، حيث يمكن أن يستعين الباحث في فهم شخصية المرء بالاتجاهين معاً .

وإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ، أي من حديثنا عن المرء بعامه ، إلى تناولنا للمرأة - موضوع هذا المقال ومحور دراسته - بخاصة ، في محاولة لتناول بعض الأبعاد الاجتماعية النفسية التي تواجهها في مراحل نموها المختلفة والتي تكون في مضمونها محتوى خبراتها التي تتفاعل وتكون شخصيتها ، فلننا نذكر في مقدمة هذه الأبعاد النشئة الاجتماعية لها في الأسرة ، ثم نشي بخبراتها من خلال تدرجها في المستويات التعليمية وممارستها لخبرة العمل بعد ذلك . ولكننا نلاحظ أن مصادر هذه الخبرات من الوضوح والمباشرة بحيث تسمح لنا بدراستها ووضع أيدينا عليها . بينما تكون هناك مصادر أخرى تعمل تأثيرها على تكوين شخصية المرأة وبلورة مفهومها عن ذاتها ، ولكن بطريقة غير مباشرة . ومما يمثل ذلك النوع من المصادر غير المباشرة ، نذكر نوعية الأفكار التي تتولى نشرها أجهزة الاعلام المختلفة من مسلسلات وأفلام تحمل في طياتها نظرة المجتمع إلى المرأة وإلى ما يناسبها من أدوار وظيفية تضطلع بتنفيذها . وفضلاً عن أجهزة الاعلام والثقافة هذه ، يقف التراث بكل ما يمثله من سيطرة ، وقدرة على صياغة فكرة المرأة عن ذاتها متمثلاً في أدبنا الشعبي بكل أشكاله التي يشتمل عليها .

. . ومن المؤكد أن بعضاً من مصادر تكوين جوهر الشخصية قد حظيت بالاهتمام والدراسة - ولكن بطريقة غير مباشر - من قبل المشتغلين بعلم النفس ، بينما

كان نصيب البعض الآخر التفاضلي وعدم الاهتمام ، الأمر الذي يفتح آفاقاً للبحث بغية استكمال عملية الفهم لتكوين الذات لدى المرأة .

. . ونحن في مقالنا الراهن قد تخيرنا أحد هذه الأبعاد التي تمارس تأثيرها بطريق غير مباشر على تكوين الذات لدى المرأة ، ثم على صياغة فكرتها عن هذه الذات وبلورتها . ويتمثل اختيارنا هذا في بعض نماذج من أدبنا الشعبي ، تتعدى تناول القصة والأسطورة لتشتمل على المثل الشعبي والأغنية الشعبية بهدف التعرف على الصورة التي ترسمها هذه النماذج للمرأة وللأدوار التي تتلاءم ووظيفتها في المجتمع .

ولما كان الأدب الشعبي نتاجاً لعلاقة حوارية بين الإنسان وبين واقعه الاجتماعي والثقافي والسياسي ، مؤثراً فيه ومتأثراً به ، فإننا نرى فيه ما أودعته الأجيال السابقة على لسان الزمان فيأتي انعكاساً لنفسية الشعوب وطاقم القيم فيها ، وعاداتها وتقاليدها . فالماضي جزء من حياة البشر ، وواقعنا ونمط حياتنا ، ونوعية قيمنا وعاداتنا ما هي إلا امتداد لنظيرتها لدى الأولين . غير أن مقالنا لا يمثل بديلاً عن نظيره لمخصص في مجال الأدب الشعبي ، أو اقتحاماً لغير تخصصنا ، بل هو اطلاله سيكلوجية على بعض نماذج من هذا النوع من الأدب في محاولة تتجاوز مرحلة التسجيل والرصد لما هو كائن ، إلى تناوله بالمناقشة ثم التحليل من خلال رؤية سيكوسايولوجية .

. . ويتخذ هذا المقال من المرأة موضوعاً لمناقشته . ألم نقرر ذلك ؟ وذلك من خلال ما يعرضه لنا القصص الشعبي والأمثال والأغاني الشعبية تارة ، أو ما تحدثنا به في هذا الصدد الأساطير والحكايات الخرافية تارة أخرى بهدف الوصول إلى الصورة التي تنسج خيوطها هذه الروايف المتعددة من الأدب الشعبي للمرأة ، يحدونها في صولاتنا هنا ، وجولاتنا هناك عدة تساؤلات نوجزها فيما يلي :-

* هل يمكننا استخلاص صورة محددة المعالم للمرأة من خلال استعراض هذا التراث ؟ .

- * أين يقف الأدب الشعبي بتصويره للمرأة من مسيرة تطورها ؟ .
- * أين تقف المرأة المصرية بمفهومها عن ذاتها من الصورة التي يعرضها لها التراث ؟ .
- * ما هو نصيب الواقع في صياغة الصورة التي يرسمها الأدب الشعبي للمرأة ؟ .
- * هل يمكن عمل تنقية Rilteralization ثم ترشيد Rationalization أو إعادة صياغة لهذا التراث بما يتمشى مع مسيرة التطور الخاصة بالمرأة ؟ .

* * * *

أولاً : الأدب الشعبي بين الماهية والتجديد :

رغم أن تعريف الأدب الشعبي وتحديد ماهيته تقع ضمن اهتمامات المتخصصين فيه ، غير أن التعريف يمثل نصف عملية الفهم ، وكما أن الأدب الشعبي هو مادة مقالنا ، فلا مناص من العرض لتعريفه بوضوح في غير اسهاب . .

وأولى الحقائق التي يؤكد عليها دارسو الأدب الشعبي هو أن تعريفه ما زال موضع^(١) خلاف بين النقاد ودارسي الأدب بوجه عام . ولكن رشدي صالح يحاول أن يتعدى هذا الاختلاف وصولاً إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية في تعريفه يفصلها كالآتي : -

(١) الاتجاه الأول ويمثله المتأثرون بأراء الفلكلوريين من أمثال - بول سبيو - وهو يعتبر أن الأدب الشعبي لأمة ما هو أدب عاميتها التقليدي ، الشفاهي ، مجهول المؤلف ، المتوارث جيلاً بعد جيل .

(٢) الاتجاه الثاني ويرى أن الأدب الشعبي لأمة ما هو أدب العامية سواء أكان شفاهياً

أو مكتوباً ، وسواء أكان مجهول المؤلف أو معروفه ، متوارثاً عن السلف السابق أو أنشأه معاصرون معروفون .

(٣) الاتجاه الثالث والأخير وهو الذي يعتمد على محتوى الأدب لا شكله ، فالأدب الشعبي لامة هو الأدب المعبر عن ذاتية الشعب ، يستوي في ذلك أدب الفصحى وأدب العامية ، الأدب الشفاهي أو المطبوع ، ومجهول المؤلف أو معروفه .

وعندما يتحدث رشدي صالح عن الأدب الشعبي ، يعرض له بشقيه التقليدي ، والحديث معاً .

ولكن عبد الحميد يونس في تعريفه للأدب الشعبي يلجأ إلى عدد من المقومات التي يحدد بها ماهية هذا النوع من الأدب كالعراقية ، والثقافة ثم الجهل بالمؤلف . ثم ينتقل من الحديث عن هذه المقومات إلى محاولة لتحديد وظائف هذا النوع من الأدب والتي يمزج بعضها ببعض الآخر ، ويتداخل بعضها في البعض الآخر . ولم يك ذلك الفصل بين الوظائف إلا من أجل الدراسة والبحث فقط^(٤) .

وتكمن أهمية الأدب الشعبي في كونه تعبيراً عن اللاشعور الجمعي ، إذ أنه بما يشتمل عليه من قصص شعبي وحكايات خرافية ، وأساطير كونية وأمثال شعبية يمثل نتاجاً للعقلية المفسرة القادرة على استخدام اللغة في الخلق والصياغة ، ثم في محاولة التفسير . وهذا يعني أن كل ما يشتمل عليه الأدب الشعبي لا يخلو من معنى يقصده الانسان إما بهدف فهم الظواهر التي تحيط به كما في الأساطير ، أو بغرض تحقيق حياة العدالة والحب التي يتمناها كما في الحكايات الخرافية ، أو بغية التمسك بوحدة القبيلة أو الأسرة أو الشعب كما في الحكايات الشعبية ، أو لصياغة نتائج خبراته التي تملأ عالمه الصغير كما في الأمثال الشعبية^(٥) .

وقول نبيلة ابراهيم بوجود معنى في كل ما يشتمل عليه الأدب الشعبي إنما يعد تصديقاً لمبدأ القصدية Intentionality التي قال بها ادموند هوسرل Edmond Husserl ويعبر بهذا المفهوم عن العلاقة التبادلية بين وعي الفرد (الذات) وبين

الموضوعات والأشياء والمدرجات الخارجية (الواقع) . أي أن هذا العلاقة هي علاقة « معية » Togetherness تربط الذات بالأشياء أو الموضوعات دون أن يكون هناك موضع للفصل بين الذات الواعية وبين الموضوع^(٥) .

والقول بوجود (المعنى) فيما تشتمل عليه أشكال الأدب الشعبي ، يعد رداً على أولئك الذين يحاولون أن يفصلوا بين الواقعية في الأدب الشعبي ، وبين خيال القاص أو انفعاله بالأحداث . فهو لا يعتبر قوالب جامدة لصيقه بالحياة الجارية دون انفعال الانسان بها ، كما أنه ليس محض خيال لا علاقة له بواقع الانسان الذي يجبره ، بل هو تعبير عن حدث أو موقف ما ، أدركه الانسان على نحو ما ، وعبر عنه بلغته الخاصة . . أو هو كما يرى رشدي صالح عبارة عن تسجيل فني لتأثير المادة الطبيعية في خالقه وتأثيرها به ، وذلك يعني أن استجابة الفرد في الأدب الشعبي ليست استجابة إلى أشياء Things أو حقائق Facts بل هي استجابة إلى مفاهيم Concepts لها معناها في نفسه كما يقول بذلك آريتي Arieti^(٦) .

أتراني أثقلت ؟ ربما ولكنها اطالة لها ما يبررها فتكون مدخلاً لنا - فيما أنصو - إلى محاولة الوصول إلى الكيفية التي صيغت بها صورة المرأة في الأدب الشعبي .



ثانياً : صورة المرأة في الأدب الشعبي :

تبين لنا من خلال العرض السابق للأدب الشعبي كيف تعدد روافده لتشتمل على القصة والأغنية الشعبية ، كما تتضمن الأساطير والحكايات الخرافية . كما تبين لنا كذلك علاقته بالواقع من ناحية وصلته غير المتكورة بخيال الانسان الذي يتفاعل به من ناحية أخرى . الأمر الذي يترتب عليه أن ما يسمى بالحقيقة Fact لا يمكن التوصل إليها من دراسة الأدب الشعبي . ومعنى ذلك بالنسبة لموضوع دراستنا أن ما

نعرضه من صور للمرأة جاءت في ثنايا الأدب الشعبي ، لم تكن صورة طبق الأصل من واقع المرأة في مجتمعها ، كما لم تكن في الآن نفسه محض خيال القاص الشعبي ، أو صاحب الأغنية الشعبية ، أو قائل البكاية . فهي اذن مزيج من هذا وذاك . وإن بدا للواقع الغلبة في القصص الشعبي والأمثال الشعبية ، بينما لعب الخيال دوراً واضحاً في الأساطير الكونية والحكايات الخرافية .

ويمجمل لنا رشدي صالح مكانة المرأة في الأدب الشعبي بوصفها مكانة أدنى كثيراً من مكانة الرجل ، مستشهداً في ذلك ببعض أمثالنا الشعبية ، والأقوال المأثورة ، فضلاً عن استعائته بالرسوم الفرعونية وبعض النماذج السلوكية الممارسة من مناسباتنا الاجتماعية كمفكرة الصداق في زواج المرأة .

وفي الواقع أن تناولنا لصورة المرأة في الأدب الشعبي لا يتخذ من المفاضلة بينها وبين الرجل انجهاً له ، بل جل تركيزنا على نوعية الصورة التي يخصص بها كل شكل من أشكال الأدب الشعبي المرأة ، وإلى أي مدى تتفق هذه الصورة مع مكانة المرأة العصرية . . .

١ - القصصي الشعبي :-

ولتكن بدايتنا بالقصصي الشعبي لنرى كيف يعرض للمرأة ويصور أدوارها من خلال ما يشتمل عليه من حكايات ، وما يحاول أن يؤكد عليه من قيم وعلاقات اجتماعية وهو مجال الاهتمام الروحي لهذا النوع من الأدب الشعبي .

ولا غرو والقصص الشعبي وثيق الصلة بالحياة الاجتماعية وبالقيم التي تسودها ، وبالعلاقات بين الأفراد ، أن يكون تصويره لأدوار المرأة وثيق الصلة كذلك بوظيفتها التي تستمد من كونها أنثى . ومن ثم فقد احتلت الأدوار (الأم) و (العاشقة) أو الحبيبة مركز الصدارة في الغالبية العظمى من القصص سواء السامي منها أو الاسلامي أو القصصي الشعبي المسرحي (خيال الظل) . بينما تمثلت الأدوار

الأخرى مثل المرأة العالمة ، والمرأة المحاربة بنسبة ضئيلة اللهم إلا في القصصي الاسلامي حيث برزت أدوار البطولة التي اضطلعت بها المرأة كما بدا ذلك في قصة (ذات الهمة والبطال) وهي من القصصي الشعبي الاسلامي ، ثم في (سيرة بني هلال) حيث برزت المرأة من خلالها كعنصر ايجابي مشارك .

ويبرز لنا تأثير الواقع واضحاً في القصصي الشعبي حيث اقتضت أدوار المرأة على الجانب الانثوي منها ، وتمثلت أدوار البطولة بقدر ضئيل - في القصصي الاسلامي - ، غير أن عبد الحميد يونس يرى فيما ينظر إليه المجتمع نظرة أدنى من الرجل ونعني به الأدوار الأنثوية للمرأة ، يرى فيها ايجابية ، ومشاركة فعالة . فكونها موضوعاً للحب أعان كثيراً على النصر ، واختطافها خلق المعارك ، هذا فضلاً عن قيامها بنوع عبقرى من العاطفة وهو عاطفة الأمومة^(٨) .

. . وقد تعتبر ألف ليلة وليلة من أكثر المؤلفات غنىً بالأدوار التي اضطلعت بها المرأة . . واني إذا كنت أعرض لها هنا ، فمعنى ذلك أنني أتفق وفؤاد حسين علي في ادراجها ضمن القصصي الشعبي وهو على خلاف ما يعتقد فرد ريش فون ديرلاين من أنها تنتمي إلى القسم الخاص بالحكايات الخرافية^(٩) . . . وأياً كان الأمر ، فهذا السفر من أكثر المؤلفات اشتتالاً ، وبطريقة مفصلة عن أدوار المرأة . ولا غرو أن تكون كذلك وهي من وضع عدة شعوب وليس شعب واحد كما يذهب فردريش فون ديرلاين ، ألقت في عدة عصور وليس في عصر واحد ، دونت في عدة عواصم وليست في عاصمة واحدة ، الأمر الذي يجعل منها ملكاً لسائر الشعوب التي اعتنقت الدين الاسلامي وتأثرت بحضاراتها وبيئاتها كما ينبىء بذلك تعدد الطبقات التي اشتملت عليها القصص ، وتعدد الأجناس والمهن .

. . ومع تعدد صور المرأة في القصص التي يشتمل عليها السفر ، يصعب القول بصورة عامة تميز المرأة فيه ، بينما يمكننا التحدث عن أدوار Roles تميزت بأدائها المرأة عبر القصص ، وقد كانت سهر القلياوي من أوائل الذين تناولوا هذا النوع من الأدب الشعبي بالتحليل والدراسة^(١٠) .

وتطالعنا دراسة سهر القلماوي عن المرأة في ألف ليلة وليلة بتحديد أربعة أدوار تفاوتت في تكرارها عبر القصص . فتمثل دور (الحبيبة أو العاشقة) مركز الصدارة في تنظيم هذه الأدوار . ورغم تنوع القصص وتعددتها ، إلا أن خصائص هذا الدور ، والصفات المادية للمحبوبة كانت واحدة . وارتبط بدور العاشقة دور آخر يمثل الجانب السلوكي للمرأة ونعني به دور المرأة الكائنة ، المرأة التي تحيك المكائد وتديرها لتصل إلى ما تريد . والارتباط بين هذين الدورين قد برز عبر القصص ، إذ تكيد المرأة العاشقة وتصنع الحيل لتصل إلى حبيبها أو عشيقها حتى وإن كان ضحية هذه المكائد الزوج . وبمعنى آخر ، فحينما تربط القصص أو القاص بمعنى أكثر صحة بين العشق والكيد بالنسبة للمرأة ، فهو يبرز لنا صفة سلوكية طالما انطوت أمثالنا الشعبية عليها وهي خيانة المرأة وقدرتها الفائقة على تدبير المكائد^(١١) .

وبالإضافة إلى هذين الدورين ، فقد كان هناك دوران آخران تمثلا في مكانة أقل بالنسبة لمكانة الدورين الأولين . ونعني بهذين الدورين الثانويين دور المرأة المحاربة ، ثم دور المرأة العالمة . ولا شك أن كثرة التكرار أو قلته - وهو عك ثنائية الأدوار أو أساسيتها - ومع إيماننا بتدخل خيال القاصي في حبك القصة وروايتها ، يعكس لنا النظرة الاجتماعية نحو المرأة ، ونحو أدوارها التي يمكن لها أن تضطلع بتنفيذها ، وعما ينطوي عليه سلوكها من مثالب وإيجابيات . ولكن هل لنا أن نتصور أن ما تعرضه هذه القصص من أدوار وسلوكيات للمرأة إنما يمثل مرحلة تاريخية من مستقبل أكثر اشراقاً للمرأة ؟

. . وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل ، لا بد وأن يكون لواقع المرأة الكلمة العليا في هذا الشأن . ثم - وهو الأكثر أهمية من الواقع كما هو - ماذا يعني هذا الواقع بالنسبة للمرأة ، مفهومها عن ذاتها ، مفهومها عن أدوارها في المجتمع .

وكما تعودنا ألا نتحدث إلا عن دراسة ، فقد جاءت أحدث الدراسات في هذا الصدد بما يستحق أن نقف عنده محاولين الفهم والفهم دائماً ، وهو ما سنعرض له في حينه .

٢ - الأساطير والحكايات الخرافية :-

ويأتي حديثنا عن الأساطير والحكايات الخرافية معاً انطلاقاً مما يقرره دارسو الأدب الشعبي من الربط بينهما ، والنظر إلى الحكاية الخرافية على أنها بقايا أساطير موزلة في القدم . والأساطير كما يقرر أحمد كمال زكي علم قديم ، بل هي أقدم مصدر لجميع المعارف الانسانية^(١٣).

والقصصي الشعبي قد أورد الأدوار الخاصة بالمرأة والتي تعزى إليها باعتبارها أنثى في المقام الأول وهو ما أطلق عليه بانتون Panton اصطلاح Ascribed Roles ، وهي تعني الأدوار التي تعزى إلى الأفراد ، وتنسب إليهم من خلال انتائهم النوعي Sex أو العمري على سبيل المثال . فهي اذن أدوار لا بد للانسان فيها ، أي أنها غير محققة بذاته ، وإنما هي أدوار مفروضة عليه إن صح هذا التعبير . غير أننا عند تناول القصص الخرافية والأساطير عاولين التعرف على نوعية الأدوار التي نسب إلى المرأة أداؤها ، نجد إلى جانب هذه الأدوار الأنثوية ، اضطلاعها بأدوار الحكمة والعقل واسداء النصح تنجياً للمخاطر ، والهيمنة على مقاليد الأمور .

ويحضرنا هنا ذكر بعض الأمثلة مثل قصة « الصيد وزوجته » ، وقصة « نفرگاه بتاح » ، وكذلك الأمر بالنسبة لقصة « كتاب الآلة توت السحري » ثم اسطورة « جلجامش » حيث اضطلعت المرأة فيها بدور « الحكيمة » التي تمثل الملاذ والملجأ حيث تعن المشكلات وتعمد الأمور^(١٤).

ولكن ، ما معنى أن تعرض الأسطورة والحكاية الخرافية لهذه الصفات في المرأة في الوقت الذي تدور فيه الحكايات الشعبية عن الجانب الانفعالي من شخصيتها ؟ قد يكون في التعرف على منطق كل من الأسطورة ، والحكاية الشعبية اجابة على هذا التساؤل . فيقرر أندريه يولس أن الحكاية الخرافية تمثل مضموناً ساذجاً ، وهي توضح الأمور كما يجب أن تكون في الحياة ، فتصور كل ما هو غريب وعجيب على أنه أمر طبيعي ، وأشخاصها لها وجود غير محدود . وفي بحث للمكس « لوتي » عن

الموهبة في الحكاية الخرافية والحكاية الشعبية ، أكد فيه على افتقار الحكاية الخرافية لعالم المشاعر ، وللعنصر الزمني والمكاني . وفي مقارنته بين الحكاية الخرافية والحكاية الشعبية يقرر لنا أن الحكاية الشعبية ذات بنية بسيطة في مقابل الحكاية الخرافية المركبة على نحو معين . فالحكاية الخرافية لديه تعد أدباً أما الحكاية الشعبية فهي تمتاز بالواقع الحقيقي في أعماقه ومن ثم اتسمت الحكاية الخرافية بالمثالية بينما اتصفت الحكاية الشعبية بالحسية^(١٥) .

. . واستناداً لهذه المقارنة بين الحكاية الخرافية والحكاية الشعبية ، مضافاً إليها ما يراه فردريش فون ديرلاين من « وحدة الموضوع » الذي يمثل تربة كل من الحكاية الشعبية والحكاية الخرافية ، يكون القول بأن ما طرحناه من تساؤل لم يكن في وضعه الصحيح ، وأن المقارنة بين أدوار المرأة في الحكايات الخرافية والأساطير ، وبينها في الحكايات الشعبية غير صحيحة . . . ولكن أعود مرة أخرى فأشير إلى أن هذا الاختلاف في مجال الاهتمام الروحي لكل نوع من هذين النوعين من القصص هو ما نغزو إليه هذه الفروق في توزيع الأدوار بالنسبة للمرأة ، خاصة إذا علمنا أن القصاصين في غالبيتهم من الرجال .

٣ - الأغاني الشعبية والبكائيات : -

. . وإذا كان الجانب الأسطوري الخرافي من القصص الشعبي قد أبرز الذات العقلية لدى المرأة من خلال عدة قصص وأساطير ، فإن الأغنية الشعبية والبكائية - وكلاهما يطلق في مناسبات اجتماعية - قد اتخذت من الذات الجسدية نقطة انطلاق لتعبيراتها المتباعدة . فضلاً عن تأكيدها على بعض القيم الاجتماعية السلبية التي ما زلنا نحياها رغم ما أحرزته المرأة من تقدم ورقي لم يكونا لها قبل قرن ونصف قرن .

وإذا نظرنا إلى المناسبات التي تردد فيها الأغاني الشعبية الخاصة بالأسرة بوجه عام ، وبالمراة بوجه خاص ، نجدها تتركز حول مناسبات الزواج ، الانجاب ثم الختان . وفي كل هذه المناسبات تقوم المرأة بدور المشترك الأعظم فيها . وفضلاً عما

تؤكد الأغنية الشعبية في هذه المناسبات من قيم اجتماعية كزواج الأقارب ، والتبكير بزواج الفتاة ، والبحث عن سيرة الأم (اكفى القدرة على قمها تطلع البنت لامها) فإنها في تعبيرها عن مضمون هذه القيم وغيرها إنما تحاول أن تبرز قيمة المرأة من خلال صفاتها الجسدية فحسب . فتكون محور المساومة في عملية تقدير المهر ، وفي المفاضلة بين رجل برجل آخر . وجدير بالذكر هنا ، ما تذكره هذه الأغاني من رغبة جنسية صريحة حتى في أغاني القرى الصعيدية المتزمتة ، وبنفس القيمة وهي « الجسد » تحصل المرأة على ما تريد ، أو تفرض منازعاتها مع الزوج^(١٧).

ويرتبط بالزواج الانجاب حيث يقر الأدب الشعبي كثرة الانجاب ، ويحتفي بميلاد الذكور بينما يكون عدم الاهتمام من نصيب ميلاد الأنثى . وكما يقول رشدي صالح أن هذه العادة التي تفرق بين الذكور والاناث في الاحتفال بميلادهم قد انحدرت إلينا من عصر الفراعنة .

ولم يختلف الأمر بالنسبة للختان ، إذ يحتفي كذلك بختان الذكر احتفاء قد يصل في بعض الأحيان إلى اتباع نفس مراسيم الزفاف ، وليس الأمر كذلك بالنسبة للأنثى ، لكن لم تكشف لنا الأغاني الشعبية عن الضرورة التي يضيفها المجتمع على ختان الأنثى .

وحيث تهتم الأغاني الشعبية بالذات الجسدية لدى المرأة ، فضلاً عن اهتمامها بميلاد الذكر وختانه ، فإن البكائية كذلك وإن اختلفت مناسبة ترديدها إلا أن مضمونها يدور حول تأكيد ذات القيم التي تهتم بها الأغنية الشعبية . إذ تركز البكائية في رثاء الأنثى على صفاتها الجسمية كأساس تنسج تعبيراتها حوله ، هذا بالإضافة إلى تركيز البكائية كذلك على نوعية أبناء المتوفاة والاشارة إلى قيمة الابن الذكر حتى في تشييع جثمان أمه .

غير أنني أتساءل : من أين أتت هذه التفرقة بين الذكر والأنثى ؟ ثم من أين جاء ذلك الربط بين القوة وبين الذكر ، وبين الضعف وبين الأنثى ؟ قد نحمل لنا

الكتابات التاريخية اجابة على هذا التساؤل ، أو قد نجد في تفسير الكتابات الاجتماعية ما يبرر لنا هذا الارتباط ، ومن ثم فلنرجى الأمر برمته حيث التعليق والمناقشة .

٤ - الأمثال الشعبية : -

وفي ختام جولتنا بين أشكال التعبير في الأدب الشعبي ، نأتي إلى أكثرها شعبية وتداولاً بين الأفراد على اختلاف فئاتهم الاجتماعية الثقافية الاقتصادية ، ونعني بها الأمثال الشعبية . وتعد هذه الأمثال من أكثر المصادر غنى للتعرف على عادات الناس وتقاليدهم ، وموقفهم من المتغيرات الاجتماعية والنفسية المحيطة بهم كالعلاقة بالحاكم ، النظرة إلى المرأة ، العلاقات بين الناس . . . الخ الأمر الذي يجعل منها مجالاً خصباً للعديد من الدراسات في علم النفس الاجتماعي . ولنفس السبب أيضاً لم يوف هذا الجزء من الأدب الشعبي حقه في هذا المقال ، رغبة في تناوله بشكل يجمع بين الجانب النظري ، والجانب التطبيقي في المجتمع .

. . ويعرف المتخصصون المثل الشعبي بأنه خلاصة خبرات الفرد ، يصيغها الفرد في شكل أدبي يسهل تداوله بين الناس^(١٧) . وقد كان لأحمد أمين الفضل في تقسيم الأمثال الشعبية تبعاً للموضوعات التي تدور حولها .

. . والصورة العامة التي ترسمها الأمثال الشعبية للمرأة تدور حولها كائنات للرجل في المقام الأول ، دون اعتبار لبقية قدراتها كإنسان . فجماع ما تشتمل عليه من أدوار يتركز في الأدوار الأنثوية حيث الزواج والأمومة وكثرة الانجاب وطاعة الزوج ، فضلاً عن الأمثال التي تؤكد بعض القيم في مجتمعنا بالنسبة للمرأة مثل تعظيم الذكر وتفضيله على الأنثى ، والاهتمام بالذات الجسدية قيمة للمرأة ، والتقليل من قيمة رأي الأنثى بل والحث على مخالفتها^(١٨) .

والحقيقة أن دراسة الأمثال - رغم ثرائها - إلا أنها تحف بها صعوبات جمة ،

كصعوبة التعرف على قائل المثل والطبقة التي ينتمي إليها ، والزمن الذي قيل فيه هذا المثل . . . الخ^(١١) .

ولكنني أعود فأؤكد أنه رغم هذه الصعوبات التي تكتنف البحث في الأمثال ، إلا أننا بحاجة إلى عديد من الدراسات حولها ، فنحن امتداد للأولين ، وفكرنا له أصوله لديهم ، وأدبنا الشعبي بكل أشكاله يحسم لنا خبراتهم وفكرهم ، فعلينا دراسته حتى نعرف أين نحن الآن وإلى أين نسير ؟ ١ .

ثالثا : مناقشة وتعليق

في محاولتنا للتعرف على الصورة التي يرسمها الأدب الشعبي للمرأة ، كانت جولتنا بين هذه النماذج الثرية من أشكاله المتعددة ، وما خلصنا إليه من معارف ومعلومات لها من العمق ما يجعلها موضع اهتمام ليس من قبل المشتغلين بعلم النفس فحسب ولكن يتصل هذا الاهتمام بفروع أخرى من المعرفة كالفن ، وعلم دراسة الانسان وغيرها .

وعلاقة علم النفس بالأدب الشعبي ليست جديدة كما يتصور البعض ، بل هي ترجع إلى محاولة يونج في تفسيره للأحلام بما أطلق عليه « اللاشعور الجمعي » . هذا فضلاً عما تعرضه لنا أحدث النظريات في تفسير الانسان من رؤيتها له باعتباره عدة شخوص متداخلة ، مركبة ومتبادلة ونعني بها نظرية التحليل التفاعلاتي Transactional Analysis التي ظهرت في الستينات من هذا القرن وتدين في ظهورها لاريك بيرن E. Berne . وتفسر هذه النظرية يتبدى لنا في مكونات الأدب الشعبي وخاصة القصص سواء الشعبية منها أو الخرافية والأسطورية^(١٢) . فالقصة الأسطورية إذا ما تناولناها بالتحليل ، وفي ضوء تعريفها ، نجد أنها تقبل تمثيل شخصيات الوالدين ، والفتى ، والطفل كل بدرجات ، كما أنه يخفي فيها كذلك الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين هذه الشخصيات في الواقع وبين مكونات حياتهم .

. . غير أن هناك جانباً آخر في علاقة علم النفس بالأدب الشعبي ، يجعل من الأخير تراثاً جديراً بالدراسة والبحث . فقد دلت محاولات يونج في تفسير الأحلام ما أطلق عليه اللاشعور الجمعي ، وفي مقابلته بين بعض صور الأمراض النفسية وبين بعض الأساطير ، على مدى ما يمارسه الفكر القديم بأشكاله المتباينة من سيطرة على سلوكنا في الوقت الحاضر . وإذا أضفنا إلى ذلك ما يسوقه أحمد زكي من أمثلة تبين مدى تأثير سلوكنا ببعض الأساطير كتفاؤلنا بالرقم « ٤ » على سبيل المثال ، وكذلك ما تدلنا عليه بعض الكتابات الأدبية لبعض القصاصيين ونخص منهم نجيب محفوظ ، في قصة « السراب » حيث يعرض لعقدة أوديب المأخوذة عن أسطورة سوفوكليس ، فإن نتاج ذلك إنما يؤكد لنا مدى اتصال سلوكنا في الحاضر بالماضي وفكره على أشكاله المتباينة الأمر الذي يجعلنا نرى في وجودنا امتداداً لوجود الأولين ، وفي فكرنا استكمالاً للفكر السابق علينا . وهذا التصور برمته إذا ما حاولنا أن ننظر إلى صورة المرأة عن ذاتها في ضوء معطياته ، لاتضح لنا أن التراث الشعبي لا شك مؤد دور في صياغة هذه الصورة وبلورتها على نحو معين . وقبل أن نعرض لذلك التأثير ، لا بد لنا وأن نوضح صورة المرأة كما عرض لها الأدب الشعبي أولاً .

. . إن أول ما استلفت نظرنا في استعراضنا لهذه الأشكال المتعددة من الأدب الشعبي - والتي تحدثنا عنها فيما سبق - هو ذلك التكامل - إن صح التعبير - بين أجزاء الصورة التي ترسمها للمرأة . إذ بينما يعنى القصصي الشعبي والأمثال الشعبية بالتركيز على الجانب الأنثوي منها كما يتبدى في أدوارها كأم وزوجة وأنثى للرجل ، وبينما يكون الجسد أو الذات الجسدية هي محور تناول البكائيات والأغاني الشعبية للمرأة ، نلاحظ أن الجانب الأسطوري الخرافي - بعد اتفاقنا على الجمع بينهما - من الأدب الشعبي يعنى بالكشف عن الجانب العقلي من شخصية المرأة إلى جانب أدوارها الأنثوية .

وفي تصورنا أن ذلك بعد تكاملاً وليس تناقضاً . فالذات الجسدية ، والذات العقلية هي مكونات الذات لدى المرأة . ولقد سبق أن ذكرنا في معرض حديثنا أن

المقابلة بين مضمون كل نوع من أنواع الأدب الشعبي غير مجدية على الإطلاق فقد قرر المشتغلون به أن الأدب الشعبي رغم تعدد أشكاله إلا أن له علاقته بالواقع وإن ناله التحريف ، والتغيير والتبديل كما في الأساطير والحكايات الخرافية . ولكنني أعود فأقول أن الواقع والخبرات التي تعاشها المرأة ، والأدوار التي أكسبتها لياها حياتها والاجتماعية وقت صياغة المثل ، أو رواية القصة ، تطل علينا بوضوح وجلاء أكثر في الأمثال الشعبية والأغاني والبكائيات وكذلك في القصص الشعبي غير الخرافي ، بينما لا نرى ذلك واضحاً في الأسطورة .

. . ومعنى ذلك أن حياة المرأة ، وموقف المجتمع منها ، ومن طبيعة الأدوار التي سمح لها بتأديتها قد انعكست في بعض نماذج من الأدب الشعبي . والتاريخ يشير لنا إلى وضعية المرأة المتذبذبة عبر مراحل المتعاقبة . ولقد خضعت هذه الوضعية في تغيرها لنوعية الانتاج تارة ، ولنظام الحكم تارة أخرى . وإن كان رشدي صالح يفرق بين ظهور النظام الزراعي وبين بداية سيطرة الرجل على المرأة وتبعيتها له . وهذا الوضع بعينه هو ما يتبدى لنا من خلال روائع الأدب الشعبي .

. . وجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن ما يمارسه ذلك التراث من سيطرة على صورة المرأة عن ذاتها ، يؤكد لنا قول يونج عن اللاشعور الجمعي . ففي دراسة حديثة لنا عن تصور المرأة العصرية عن ذاتها ، وعن أدوارها في المجتمع وعلاقة هذا التصور ببعض المتغيرات النفسية الاجتماعية التي تعاشها المرأة كتدريجها في مستويات التعليم ، وممارستها لخبرة العمل خارج المنزل ، فضلاً عن ممارستها لأدوارها الأنثوية كالزواج والأمومة ، قد جاءت النتائج بما يؤكد تأثير ذلك التراث تأثيراً يفوق كل خبرة جديدة تعاشها المرأة ، في صياغة صورتها عن ذاتها وبلورتها . فعلى المستوى الشعوري أشارت النتائج إلى حدوث التغير المنشود كما يتضح من تقديرها لأدوارها التي حققتها بذاتها والتي أطلق عليها باتون Achieved Roles وهي أدوارها كعاملة ، أو في مستوى تعليمي مميز ، أو في مركز مهني معين . ولقد ارتبط هذا التقدير من قبل المرأة بمدى ما حصلته من مستوى تعليمي ، وبممارستها

لخبرة العمل . أما على المستوى اللاشعوري فقد جاءت النتائج مخالفة تماماً ، إذ تركز تصور المرأة عن ذاتها في أدوارها الأنثوية فقط وعلى رأسها دورها كأم . بينما صاحب تصورهما لدورها كعامللة ومتعلمة القلق ، وكانت أكثر الميكانيزمات الدفاعية ظهوراً لدى النساء عينة هذا البحث هو التبرير بالاحتياج المادي ، والخوف الدائم من فقدان الحب المرتبط بالرجل دائماً^(٢١) .

. . والمعنى الذي نخلص إليه من ذلك يؤكد لنا أن تصور المرأة عن ذاتها قد تأثر بالتنشئة وما تحمله اليها من تراث خاص بالقيم والعادات والتقاليد التي تعكس تصور المجتمع لها وفكرته عن الأدوار الملائمة لها . فضلاً عن أنها تبرز لنا بشكل أكثر وضوحاً عن أهمية بعض المتغيرات في تشكيل فكرة المرأة عن ذاتها ، فمفكرة العمل المصاحبة بمستوى من التعليم في أحداث التغيير - على المستوى الشعوري - لم تتأت لها في غياب التعليم لدى جماعة أمية .

. . ولما كان التراث الذي يمثل الأدب الشعبي بروافده المتعددة محملاً بالكثير من القيم السالبة ، ولما كان لهذا التراث كما رأينا - ومن خلال نتائج الدراسة السابقة - الدور الأكثر فاعلية في تشكيل فكرة المرأة عن ذاتها وعن أدوارها في المجتمع ، ولما كان هذا التصور لا يعكس تقدماً يساير ما حظيت به المرأة من تقدم في مجالات التعليم والعمل ، يشور لدينا تساؤل مؤداه :

« ألا يمكن عمل ما يسمى بالتنقية ثم الترشيد لهذا التراث حتى يساير تقدم المرأة وتطورها الحالي ؟ » .

. . وتساؤلنا هنا لا يعكس رفضاً لأدبنا الشعبي ، أو انتزاعاً للإنسان من جذوره كقول نبيلة إبراهيم عمن ينكر قيمة التراث الشعبي ، ولكننا نريد أن نوضح هنا امكانية تنقية هذا التراث مما يشتمل عليه من قيم سالبه خاصة أدوار المرأة التي يحددها بقدر من التركيز في أدوارها الأنثوية ، ويمجد من الأبناء الذكور دون الإناث ، ويجعل من المرأة في مكانة أدنى كثيراً من مكانة الرجل .

. . وتمثل مرحلة التنقية خطوة أولى يتبعها خطوة أخرى خاصة بالترشيد في استخدام هذا التراث . وقد يكون لانتشار التعليم بين الذكور والاناث في المجتمع ، واستمرار المرأة في احراز التقدم في شغلها للنوعيات المتباينة من الوظائف ، الأمر الذي يجعل من الواقع عامل نفي لما يعبر عنه التراث . غير أن عملية الترشيد في حد ذاتها تنطوي تحت ما يسمى بموضوع تغيير الاتجاهات الذي ما زال في طور الدراسة والبحث عن أي الوسائل أجدى للوصول إلى التغيير المنشود . ولكننا نتصور أننا بمحاولة التنسيق بين أجهزة الدولة الخاصة بالاعلام ، وبالتشريع ، قد نساعد في دفع عجلة ترشيد التراث الشعبي بما يتحقق وغايتنا . إذا أضفنا إلى ذلك ، نظرتنا إلى ما يعبر عنه التراث الشعبي من قيم سالبة خاصة بالمرأة على أنه مرحلة تاريخية من مراحل تطور المرأة عبر الحضارات ثلثها مراحل أكثر اشراقاً بالنسبة لها ، فقد تساعد جميع هذه الخطوات في رسم صورة للذات لدى المرأة تتفق وحاضرها المتقدم .

الحواشي

- (١) ك. هول وج لندزي ، نظريات الشخصية ، ترجمة فرج أحمد وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- (٢) أحمد رشدي صالح ، الأدب الشعبي - مكتبة النهضة المصرية - ط٢ - ١٩٥٥ - ص ١١٢٩ .
- (٣) أنظر عبد الحميد يونس ، دفاع عن الفلكلور - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣ - ص ص ١٠٣ - ١٠٦ .
- (٤) نبيلة ابراهيم ، أشكال التعبير في الأدب الشعبي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - ١٩٧٤ .
- (٥) الإنسان والتطور - مجلة علمية ثقافية - أبريل ١٩٨٠ - ص ص ٢٦ - ٢٩ .
- (٦) المصدر السابق ، ص ٥٦ .
- (٧) أحمد رشدي صالح ، المرجع السابق - ص ص ١٦١ - ١٦٥ .
- (٨) عبد الحميد يونس ، المرجع السابق - ص ١٤٥ .
- (٩) فؤاد حسين علي ، قصصنا الشعبي - دار الفكر العربي - ١٩٤٧ - ص ١٥٢ .
- (١٠) فردريش فون دير لاين ، الحكاية الخرافية (ترجمة نبيلة ابراهيم) - دار القلم - بيروت - ١٩٧٣ - ص ٢١٤ .

- (١١) سهر القلجاي ، ألف ليلة وليلة - دار المعارف - ١٩٥٩ - ص
- (١٢) المثل الشعبي يقول : « إذا استحلفوا لك الرجال بات ناعس وإذا استحلفوا لك النساء بات صاحي » .
- (١٣) أحمد كمال زكي ، الأساطير - دار العودة - بيروت - ١٩٧٩ - ص ص ٦١ - ٦٥ .
- (١٤) نبيلة ابراهيم ، المرجع السابق - ص ٢٨ ، ٧٨ ، ٩٢ .
- (١٥) فردريش فون ديرلاين ، المرجع السابق - ص ص ٦٥ - ١٤١ .
- (١٦) أحمد رشدي صالح ، الأدب الشعبي - ص ص ١٦٥ - ١٧٢ .
- (١٧) نبيلة ابراهيم ، المصدر السابق - ص ١٦١ .
- (١٨) نماذج لبعض الأمثال : - ● ضل راجل ولا ضل حيط .
● زوج من عود خير من قعود .
● قعدتي بين أعتابي ولا قعدتي بين أحبابي .
● الراجل ابن الراجل اللي عمره ما يشاور ست .
● شورة الست ان صابت بخراب سنة وان خابت بخراب العمر .
● شاوورهم واخلفوا شورهم .
● عمر المرأة ما ترى ثور ويمرث .
- (١٩) أنظر أحمد أمين ، قهوس المعاديات والتقاليد والتعابير المصرية - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٥٣ .
- (٢٠) يحيى الرخاوي ، دراسة في علم السيكوياتولوجي - دار عطوة للطباعة - ١٩٧٩ - ص ص ٢٧ - ٢٨ .
- (٢١) عزيزة محمد السيد - صورة الذات لدى المرأة في ضوء بعض الأبعاد النفسية الاجتماعية - رسالة دكتوراه في علم النفس غير منشورة . مودعة بمكتبة كلية البنات - جامعة عين شمس - ١٩٨٠ .



المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الاصلية والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير د. عبدالله العتيبي

مدير التحرير عبدالعزیز السيد

- تتناول المجلة الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية مما يخدم التساري. والثقف والمنخصص .
 - تعالج موضوعات المجلة الميادين التالية :
 - الفكریات النظرية والتطبيقية - الآداب والآداب المقارنة - الدراسات الفلسفية
 - الدراسات النفسية - الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية - الدراسات التاريخية - الدراسات الجغرافية - الدراسات التربوية - الدراسات حول الفنون (الموسيقى - التراث الشعبي - الفنون التشكيلية - النحت ... الخ) - الدراسات الاثارية (الاركيولوجية) .
 - تقدم المجلة معالجتها من خلال نشر :
 - البحوث والدراسات - مراجعات الكتب - التقارير العلمية - المناقشات الفكرية .
 - مواضيع صدور المجلة : كانون ثاني - نيسان - تموز - تشرين أول .
 - تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية والانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزية .
- ثمن العدد : للأفراد ٤٠٠ فلس
للطلاب ٢٠٠ فلس

الاشتراكات السنوية

في الخارج

داخل الكويت

- | | | |
|--------------------|---------|---------------------|
| - للمؤسسات | ١٠ د.ك. | ٤٠ دولاراً أمريكياً |
| - للأفراد | ٧ د.ك. | ١٥ دولاراً أمريكياً |
| - للاستاذة والطلاب | ١ د.ك. | ١٠ دولارات أمريكية |

- تقبل الاشتراكات في المحلة لمدة سنة أو عدة سنوات .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجهه باسم رئيس التحرير : -
ص.ب. ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت - الشويخ - ت : ٨٢١٦٣٩ - ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣ (الصفاة)



ندوة العدد

استمراراً في سياسة التطوير التي تنتهجها المجلة ، تتابع نشر الندوات المختلفة حول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية . ونعرض المجلة في هذه الندوة لموضوع هل ابن خلدون من معاصرينا هل العميد المكري ؟ ،
يدير الندوة الدكتور عزيز العظمة من قسم الفلسفة بجامعة الكويت ،
يشارك فيها كل من د . شاكِر مصطفى معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية
والدكتور فريد صلفي من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت والدكتور يحيى
حداد من قسم الاجتماع بجامعة الكويت .

حادثة ابن خلدون بين الحقيقة والأسطورة ..

* تنظيم وتحديث - عنيف العنفة *

أرحب بكم وأشكركم على استجابتكم للدعوة للمشاركة في هذه الندوة .

الموضوع الأساسي هو المقولة التي تزعم بأن ابن خلدون من معاصرنا - على الأقل على الصعيد الفكري - وهي مقولة متشعبة ومتواترة جداً لها أصول عند بعض المستشرقين في أواخر القرن الثامن عشر عند فون هامر مثلاً الذي شبه ابن خلدون بمونتسكيو وتأخذ هذه المقولة شكلين أساسيين ، الأول تشبيه ابن خلدون بالمفكرين المحدثين مما يعني أن النظرية التي قدمها ابن خلدون نظرة جنينية يمكن أن تساعدنا في تلمس بعض النظريات الاجتماعية ،

والشكل الآخر هو القول الذي يذهب إلى أن نظرية ابن خلدون من الممكن أن تعتبر نظرية كاملة ومتكاملة للسياسة والمجتمع ، والسياسة والمجتمع هما الموضوعان الأساسيان اللذان عالجهما ابن خلدون انطلاقاً من هذه النظرية .

السؤال الأساسي الذي أحب أن نعالجه في البداية هو هل هناك فعلاً مستند للمقول بأن لابن خلدون أثر على الأفكار الحديثة ؟ ثم ما هي فحوى الصلة التي تربطنا بابن

* المدرس بقسم الفلسفة في جامعة الكويت .

خلدون ؟ هل بإمكاننا فعلاً أن نقول أن حديث ابن خلدون عن الدولة مثلاً يشترك مع التصورات المعاصرة للدولة في أي ناحية غير الاشتراك بالموضوع أي أن ابن خلدون تكلم عن الدولة ونحن نتكلم عن الدولة وبالتالي فنحن نتكلم عن نفس الموضوع ونفس الكلام ؟ ثم هل من الضروري أن نستنتج أن كلام ابن خلدون عن العصبية هو كلام سيوسولوجي يمكن أن يساعدنا لأن نتلمس أسس الصراعات العصبية القائمة اليوم من حروب مذهبية وحروب إثنية . . . الخ ، فهل هناك فعلاً اشتراك في معنى الدولة وفي معنى المجتمع كما تكلم عنها ابن خلدون وكما نتكلم عنها النظريات المعاصرة ؟

د . شاكر :

الحقيقة ليس من السهل القول فهذا البيان متعدد الأجنحة ، متعدد البنايين وساهم في بنائه مئات الباحثين خلال ، على الأقل ، قرنين والذي جعل من ابن خلدون ما نستطيع أن نسميه بالأسطورة الخلدونية لأن الرجل في الحقيقة أعطى عمامة أكبر بكثير من رأسه ، هذا في اعتقادي مبدئياً ، ولكن من جهة أخرى أرى أنه من الظلم أن نحاكم أو أننا هنا لسنا بصدد محاكمة ابن خلدون وهو رجل من القرن الرابع عشر - الخامس عشر بعقلية القرن العشرين لكن أيضاً من الظلم أن نعطيه أكبر من حجمه وأن ننقله بكل حالته أو بكل ما اطلقوا عليه من عصره الى هذا العصر ونحاول أن نعطيه نوعاً من الحدثنة أو العصرنة ، يعني لا يجوز إطلاقاً في اعتقادي أن نجبره على أن يعطينا افكارنا وأيضاً أن نحاول أن نرى عنده افكارنا لا شك أن ابن خلدون له أهميته ، له قيمته ، له مكانته ربما كانت أهمية ابن خلدون مثلاً في أنه أعطى قيمة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صنع التاريخ ، حاول إقامة نظرة كلية ، لا نظرية طبقاً ولكن أقصد نظرة أو محاولات ، مجموعة ملاحظات متفرقة حول الاجتماع التاريخي ، حاول تبين أسباب مادية عقلية منطقية لأحداث كانت تفسر قبله بشكل ميتافيزيقي لا هوتي ، ربما أعطى أيضاً للتاريخ مفهوماً أكثر غنى بكثير من مفاهيم المؤرخين الذين سبقوه بما فيهم من رومانيين ويونانيين وحتى

معادين وربما حتى مطالع القرن الماضي ، لكن بسبب تقدم عصره بكل تأكيد وعصره هو القرن الرابع عشر وليس القرن العشرين ولا التاسع عشر حين بدأت تظهر الأسطورة اليونانية لم يستطع الرجل ان يعطي تفسير شاملة كاملة ، ادلة ، لم يستطع أو أنه لم يكن مطالب بأن يضع أو انه لم يهدف لأن يضع نظرية فلسفية وإن كان قد جمع مادة فكرية جيدة هامة لم يضع أيضاً مفاهيم واضحة دقيقة لمثل هذا الموضوع أو لمثل هذه النظرية ،

لذا فان محاولة مديح ابن خلدون بأن فكره فكر سابق لعصره بكثير في الواقع لم يكن سابقاً لعصره ولكن كان متوازياً وربما كان ملخصاً لعصره اكثر من كونه سابقاً له أو أنه رجل سياسي ومثقف ثقافة ممتازة وحاول ان يطبق ثقافته على الوضع السياسي والملاحم أو الملاحظات التي خرج بها كانت في منتهى الذكاء والدقة ومنطقية جداً أو بقدر الامكان فيها من المنطق الكثير حسب طريقته ولا ننسى انه تلميذ نجيب جداً للفكر المنطقي وربما احيانا للفكر الصوري الاسلامي ، لا شك انه عنده نظرات أو آراء متفرقة وليس نظرية ، عنده آراء متفرقة ولم يكن عنده علم تكويني عنده افكار حول المجتمع السياسي ولم يكن عنده علم اجتماع ، عنده نظرات في تشابهات التاريخ ، تماثلات في احداث تاريخيه ، لكنه لم يكن يملك فلسفة تاريخ ونستطيع ان نقول ولا ادري ان كنت ظالماً له ام لا ولكن هذا كان دائماً انطباعي الدائم عنه ولا يزال قائماً حتى الآن حتى انني كلما عدت الى المقدمة اشعر بأن نظرتي هذه تتأكد اكثر فأكثر وأرى ان ما عنده من علم الاجتماع وفلسفة التاريخ بمثابة أو بمنزلة الحكم من الفلسفة ، فهو لم يصل الى النظرية لكنه عنده حكمة والحكمة هي طفولة الفلسفة والمقدمة هي طفولة علم الاجتماع أو طفولة فلسفة التاريخ لكن لا يجب ان نجاوله اكثر من ذلك لأنه لا يستطيع وفي نفس الوقت لا نستطيع ان نطلب منه اكثر من ذلك لأن في هذا ظلم له .

د . العظيمة

عدم الاستطاعة - اعتقد انها نقطة اساسية .

هل من الممكن ان يتحدث الانسان عن تمثيلات فعلية بين ما قاله ابن خلدون وما يمكن ان يقال اليوم .

لو سمح د . حداد وسلط الضوء على هذا الموضوع .

د . حداد

لقد اختلفت وتعددت الآراء في ابن خلدون بدليل ما تفضل به الدكتور/ شاكروا اعتقاده ان ابن خلدون له مساهمات لكنها ليست جوهرية بمعنى جوهرية بمنطق العصر ،

وهنا احب ان استعرض بشكل سريع ، ما هي أهم الانتقادات التي توجه له ؟ محور الدراسات التي كتبت عنه ؟ هل من الممكن ان نصنف هذه الدراسات لمحاولة تحديد موقفنا منه بمحاور معينة ؟

في اعتقادي ان هناك عدداً من المحاور او الاتجاهات التي سادت في الكتابات بالنسبة لابن خلدون ومن هذه الاتجاهات التي حاولت ان تتناول المقدمة هي دراسات أو على الأقل موقف روزنتال وموقف كامل عياد ونقدها لها بعد الدراسة وذلك في مطلع القرن بين الحريين وهي المرحلة الأولى من الدراسة والحقيقة ان هذه الكتابات المبكرة لكامل عياد ولروزنتال حول ابن خلدون لو استعرضناها أو لخصناها لوجدنا انها غالت الى حد بعيد في تقدير الجانب العلمي في منهج ابن خلدون فكامل عياد يرى ، مثلاً ، ان موقف ابن خلدون من انكار ضرورة النبوة كشرط لقيام العمران البشري يعتبر عنصراً أساسياً جداً في تفكير ابن خلدون ويمجد موقفه من الدين على أنه مجرد ظاهرة حضارية أي أن كامل عياد يعتقد ان ابن خلدون ينظر الى

الدين على أنه مجرد ظاهرة حضارية لها وزن وعامل اجتماعي ونفسي هام على مسار التاريخ وهذا هو تحليل كامل عياد لموقف ابن خلدون من قضية الدين ، أما روزنتال في هذا الجانب فلقد اعتبر رأي ابن خلدون الذي يقول انه يمكن ان تؤسس المملكة أو الملك ويمكن ان يحافظ عليه دون شرع سهاوي ان في هذا نقياً لامكانية دور الدين وبالتالي فإنه يعطي صبغة اكثر للجانب العلماني في تفكير ابن خلدون ، هذه في الدراسات الأولى لروزنتال لكنه في مراحل لاحقه قد طور رأيه

أما الاتجاه الثاني فيمثله جيب في دراسته وتحليله لابن خلدون ، جيب حاول التقليل من اصالة وجدة منهج ابن خلدون ، اي ان موقفه كان سلبيا من المنهج الخلدوني ، صحيح انه اشار الى موضوع النظرية السياسية واعتبار أن جذورها قد تكون ممتدة في تعاليم الاسلام إلا أنه أخطأ في هذا المجال في افتراضه بأن المبادئ التي بنى عليها ابن خلدون دراساته هي نفس المبادئ السابقة عليها ابن خلدون دراساته هي نفس المبادئ السابقة التي بنى عليها فقهاء السنة والفلاسفة الاجتماعيون دراساتهم، في هذا الجانب جانبه الحظي في تحليله لدراسات ابن خلدون .

الاتجاه الثالث لدراسات محسن مهدي حول ابن خلدون ، محسن مهدي في الحقيقة اعتقد خطأ . ان ابن خلدون سار على نهج الأغريق .

د . العظمة :

رسطو

د . حداد

أرسطو بالذات ، على نهج الأغريق وبالذات أرسطو أوحى على تابعيهم من الفلاسفة المسلمين مثل ابن رشد .

وقد رأى محسن مهدي ان ابن خلدون هو المفكر الوحيد الذي حاول وضع علم للمجتمع في إطار الفلسفة اليونانية وأن هذه هي قيمته التي يجب ان تعطى له .

الاتجاه الرابع ويتمثل في الكتابات الجديدة التي تكتب عن ابن خلدون في مراحل لاحقة وأيضاً مثلها روزنتال وأيضاً على الوردى الذي كتب في هذا الموضوع .

هو اتجاه يمثل خطوة الى الامام لفهم أفضل للمنهج الخلدونى وأسلوب تفكير المنهج الخلدونى ، روزنتال في دراساته اللاحقة يقول ان أسلوب فكر ابن خلدون لا يمكن وضعه بسهولة بالأطار المعروف بالعصور الوسطى كما أنه من الصعوبة اعتباره بشكل حازم مفكر مثالي أو مادي أي أنه بمعنى آخر كان بين بين أي أنه كان يمثل مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الميتافيزيقية وبين التفكير المادي المطروح الآن في العصور الحديثة وروزنتال يعزز موقف ابن خلدون هذا من المؤسسات والجماعات وغيرها الى أسلوب التجريب الذي استخدمه من خلال الملاحظة التجريبية أو الاستقراء الى حد ما وفي نفس الوقت غيرته على الاسلام من ناحية أخرى مما جعله بين بين في موقفه وفي تحليله للظواهر الاجتماعية التي عاصرها ، كما أننا نجد أن علي الوردى قد ناقش قضية المادة اي هل ابن خلدون مادي في تفكيره أم لا ؟ أم أنه ميتافيزيقي ، والحقيقة أنه طرح هذه الفكرة بشكل واضح من خلال هذه الاتجاهات واضح ان هناك اختلافاً حول موقف ابن خلدون وإذا كنا نحن سنحدد رأياً أو موقفاً من هذه القضية المفروض أن نمشي مع فروض المنهج الأساسية ونحاول ان نلقي ضوءاً عليها ، بمعنى . . أين موقفنا من هذه الفروض المنهجية وفي تصوري ان هذا هو المدخل الذي من الممكن ان نتقل منه لبحث هذه الجوانب وتحديد موقفنا نحن مع أي من هذه الاتجاهات فعلاً وإلا فنحن مع اتجاه آخر في تحليلنا لمنهج ابن خلدون .

د . العظيمة :

أريد ان اضيف خاتمة في تصنيف الدراسات الخلدونية وهي التي تعتبره عالم اجتماع وهذه بدأت بشكل رسمي مع أطروحة طه حسين سنة ١٩٠٧ أو سنة ١٩٠٨ عن نظرية ابن خلدون الاجتماعية وتناولها بعض من علماء الاجتماع الألمان الذين كانوا يشتغلون في نظرية الصراع غومبرغيتز واوبنهايمر وجماعات من هذا النوع ويمكن ان

تكون ذروتها عن لاكوست في الكتاب الذي كتبه في الستينات وهو الذي قال أن مقدمة ابن خلدون هي تحليل للتخلف وتحليل اجتماعي واثربولوجي لبنى التخلف التي يمكن ان تصلح على كل المجتمعات .

د . صقري

اعتقد أنني سأختلف معكم بخصوص المفاهيم السوسيولوجية والنظرية عند ابن خلدون ،

يجب أن نطرح هنا سؤالين والأول هو هل استطاع ابن خلدون ان يعطينا مفاهيم ونظريات علمية لكي تساعدنا على فهم المجتمع الذي عاش فيه والأنظمة التي كانت سائدة في عصره ؟ أما السؤال الثاني فهو هل يوجد لابن خلدون نظرية علمية اجتماعية والتي قد تصلح لتحليل مجتمعات مختلفة عن المجتمع الذي عاش فيه ؟ النظرة التي أريد أن أقدمها أو أطرحها هنا هي هذه . النظرية العلمية يمكن ان ننظر لها بشكل صوري كل نظرية لها جذع قوي ولها أغصان وفروع لهذه الأغصان وأعتقد أن النظرية التي أعطاها ابن خلدون تساعد جدا لفهم مجتمع عصره ، ونمط الدولة العربية الاسلامية الكلاسيكية السائدة في ذلك الحين ، وخاصة في ديناميكيتها التطورية ، وتطورها من طور الى آخر لكن من الناحية الثانية وإجابة على السؤال الثاني الذي يتعلق بصلاحية النظرية الخلدونية لمجتمعات مختلفة عن المجتمع الذي عاش فيه وعصر غير عصره . أعتقد أنه يوجد هنا جذع نظري حي ذو جذور قوية ، بالامكان بعد العناية الكافية والتغذية والماء والهواء والنور أن ينمو من جديد ويتفرع عنه أغصان جديدة وفروع أغصان سريعة النمو مليئة بالحياة . ما أريد أن أقوله من خلال هذا التعبير المجازي أن هنالك نظريات حية وأخرى ميتة ، ونظريات ابن خلدون هي من النوع الاول . ولكن مهما كانت النظرية العلمية قوية وحية - وأنا خلاف لما قلموه ومقارنة مع نظريات علم الاجتماع الحديث - « أتروى في القول ان ابن خلدون قدم نظريات - وليس نظرات - لا بد دائما من تطويرها مع الزمن ولا

يمكن قبول اية نظرية علمية بحالة مجمدة وكأنها وحي منزل بكل زمان ومكان .

لنأخذ مثلا مفهوم العصبية . قد يبدو أن هذا المفهوم صالح فقط لفهم المجتمعات البدوية والتحام أفراد القبائل في صراعمهم الدائم في سبيل البقاء ولكن ابن خلدون طور هذا المفهوم وجعل منه نظرية تساعد على فهم الحركات السياسية على اختلافها ومجتمعات ذلك العصر بعد أن تؤسس الدولة ويبلغ المجتمع درجة عالية من المدنية . في عصرنا هذا يمكن تطوير مفهوم العصبية لتصبح موازية لما نسميه الايديولوجية وخاصة الايديولوجية القومية التي تستعمل في ربط عدد كبير من الأفراد والجماعات في سبيل بلوغ الأهداف السياسية أو استمرارية النظام السياسي . نظرية العصبية ، اذا طورت وعدلت قليلا ، يمكنها ان تساعدنا على فهم تلك العلاقة البالغة الأهمية بين الايديولوجية والقوة السياسية في أي عصر من العصور وفي أي مجتمع من المجتمعات .

لنأخذ فكرة اساسية أخرى من المقدمة وهي فكرة التبعية أو الطريقة التي تصبح بواسطتها جهة تحت سيطرة جهة أخرى ، تعتمد عليها في حاجاتها فتصبح تحت سيطرتها . في هذه الحالة يصف ابن خلدون العلاقة التي تحصل بين المجتمعات والمجتمع المتمدن ، وهنا لا نتكلم عن أهل البادية بل عن أولئك البدو الذين استقروا في مناطق ريفية حول المدن . والذين يتعاطون الزراعة ويربون الخراف والماعز . تتكون علاقة اقتصادية لا بد منها بين هؤلاء ومجتمع الدولة المتمدن ، بحيث ان الجهتين يحتاجان بعضهما بعضا ؛ فأهل المدينة يحتاجون بعض المنتجات الزراعية والحيوانية الأولية من هؤلاء . والبدو يحتاجون أهل المدينة لأنهم يحتاجون بعض المنتجات والسلع الضرورية التي تحتاج لصنعها للمهارات التي يملكها أهل المدينة والتي لم تتطور لدى أهل الريف . وهنا تتولد علاقات خاصة . كلا الطرفين يحتاج الآخر . لكن ربما أهل المدينة يستطيعون شراء منتجات أهل الريف من مصادر عديدة بينما أهل الريف لا يمكنهم أن يشتروا ضرورياتهم إلا من أهل المدينة ويصبح السؤال المهم هو : من يحتاج الى الآخر أكثر ؟ والفريق الذي

يحتاج الآخر أكثر في علاقات القوة لا بد أن يصبح تابعا له . هذه التبعية الاقتصادية لا بد أن تؤدي الى تبعية سياسية ، وهكذا يصبح حاكم المدينة في وضع يخوله أن يستعمل أما طريقة الترغيب أو طريقة التهيب . فبما أن البدو فقراء يستطيع حاكم المدينة أن يربحهم سياسيا الى جانبه عن طريق إعطائهم بعض المال الذي يحتاجون اليه ، أو قد يستعمل الشدة والعنف لأنه أقوى فيجبرهم على إطاعته ، أو في بعض الحالات قد يعطي البعض ويحرم الآخرين فيدب الخلاف فيما بينهم فيتقاتلون وينهكون بعضهم بعضا حتى يستطيع أن يتسلط عليهم .

الحقيقة ان ابن خلدون يشرح هذه العلاقة في فصل واحد ولكن شرح هذه العلاقة يعطي معادلة التبعية بكل معناها . فهو يكشف الأساس الاقتصادي المادي لعلاقات القوة . واعتقد أنه يمكن تطوير هذه المعادلة حتى تساعدنا على فهم العلاقات القائمة اليوم بين العالم الثالث المتخلف والعالم المتقدم . فالعالم الثالث يقدم المواد الأولية التي يمكن أن يحصل عليها العالم المتمدن من مصادر كثيرة ، ولكن العالم المتخلف يحتاج الى السلع المصنعة التي لا يمكنه انتاجها أو الحصول عليها إلا من مصادر محددة تفرض عليه شروطها . فهو فقير وضعيف ومفكك . والبلدان الغنية تستغل ضعفه هذا في سبيل السيطرة عليه سياسيا . وهكذا يصبح تابعا لها . النقطة هنا هو أنه مع كل التطور والتغير الذي حصل منذ عهد ابن خلدون ، تبقى بعض هذه النظريات التي قدمها صالحة اذا ما طورت وأخذت التغيرات الجديدة بعين الاعتبار .

د . العظمة :

يقول د . فريد صقري إن نظرية ابن خلدون هي فهم لعصره لكنني من الممكن ان اطرح وجهة نظر مخالفة ولا أعرف مدى اتفاقها مع الحقيقة وهي أن ما قدمه ابن خلدون ليس فهماً لهذا العصر بقدر ما هو وصف لبعض العناصر التي كانت سائدة في ذلك العصر بمعنى انه ما يمكن ان يستبقى من ابن خلدون هو ليس الجذع

وإنما مجموعة من الأغصان التي تصف بكثير من الدقة بعضاً من الأحوال التي سادت على صعيد الدولة وعلى صعيد المجتمع وعلى صعيد الحياة الاقتصادية عموماً، قضية التبعية مثلاً التماثل بين تبعية البدو والحضر وبين تبعية العالم الثالث والعالم الأول أظنه تماثلاً صورياً إلى حد كبير لأن تبعية البدو والحضر تبعية تبقى البدو في بداوتهم بينما تبعية العالم الثالث والعالم الأول لا تبقى على الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في دول العالم الثالث قبل استتباعها من قبل العالم الأول . بمعنى أنه في واحدة من الحالات تحطيم المجتمع وفي الحالة الأخرى وهي تبعية البدو والحضر ليس هناك عملية تحطيم المجتمع البدوي بل على العكس هناك محافظة عليه .

د . حداد :

لي ملحوظة هنا

البدو والحضر عند ابن خلدون ، البدو هو « المسيطر »

د . العظيمة :

يسيطر عندما يصبح حضارياً ، فلا يسيطر البدو إلا عندما يصبح دولة .

د . شاكر

يصبح دولة بسبب عصبية حتى في حالته البدوية عندما يكون قوياً تحدث له ظاهرة من الظواهر وتحوله إلى قوة ويستولى على الدولة .

د . العظيمة :

ولكن لا يستتبع البدو إلا عندما يصبح هو حضارياً .

د . شاكِر :

لكن في حالة الدول الحاضرة العكس تماماً ، فدول العالم الثالث لم تتحرك لتصبح قوة بشكل

د . العظيمة :

أنا لا أقصد هذا يا دكتور حداد فكل ما قلته هو أن العالم الثالث ، من شروط تبعية العالم الثالث في العالم الأول هو تحطيم الأسس الاقتصادية والاجتماعية لهذا العالم وهذا حاصل انما عندما يكون هناك تبعية بدو لحضر يعني هناك مخزن وهناك سبيه والسبيه مثلما يقولون في شمال افريقيا هي قبائل بدوية أو حتى القبائل الداخلة في المخزن هي الشاوية والتي تدفع الأتوات للدولة هي قبائل بدوية مستقلة ذاتياً ولا تخضع للبنى الاجتماعية إلى أي تحول فعندما تنتقل قبيلة بدوية من البداوة إلى الحضارة ففي لحظة استيلائها على الدولة في هذه اللحظة تبتي عملية إنبهار البنى البدوية ولكن ليس قبل استيلائها على الدولة أي ليس قبل أن تصبح هذه البداوة حضارة .

د . صفري

طبعاً هناك بعض الاختلافات أو التطورات التي حدثت اليوم والتي لم تكن موجودة في ذلك الوقت وقد يكون من أهمها هو أنه كان في ذلك العهد الاعتماد الأكبر على القوة العنيفة البدنية والجرأة في استعمال الأسلحة البدائية كان باستطاعة ان يولد قوة عنيفة هائلة والتي بواسطتها يستطيع ان يتغلب على المجتمع الحضري وهذا مختلف اليوم لأن القوة العنيفة أصبحت متطورة وليس بإمكان العالم الثالث الذي يشبه العالم البدوي في ذلك الوقت ليس باستطاعته ان يحارب المجتمعات المتقدمة ويتغلب عليها كما كان يحدث ، هذا صحيح ، لكني أريد أن ألفت نظركم مرة أخرى لعلاقات يصفها ابن خلدون ولا تحوي فقط على مجرد وصف ولكن يوجد فيها

شرح بكل معنى الكلمة ، من أي ناحية ؟ من ناحية أن البداوة لا تستطيع ان تنتج كل ما تحتاجه ، لديها فقط الخبرة والمهارة بأمر بسيطة جداً تربية الحيوانات والزراعة ولكن ليس لديها صناعة وهذه الصناعة ضرورية بالنسبة للبداوة وكل الحاجات التي يحتاجونها حتى في انتاجهم الزراعي والحيواني البسيط لا بد لهم من أن يحصلوا عليها من المجتمعات المتحضرة فالبدو يحتاجون الى الحضر والحضر يحتاجون الى البدو بدرجة معينة وهنا النظرية المهمة عن التبعية وهي أن البدو يحتاجون الى الحضر اكثر مما يحتاج الحضر الى البدو .

وهذا هو سر علاقات القوة الموجودة بين العالم المتخلف والعالم المتقدم ، العالم المتقدم يحتاج الى الموارد الاساسية من العالم المتخلف بينما العالم المتخلف يحتاج الى أمور الى حاجات وأدوات يحتاجها في سبيل انتاج هذه الموارد الطبيعية حتى بحالتها الأولية فاذاً العالم المتقدم يستطيع ان يفرض إرادته على العالم المتخلف بهذه الطريقة وهذا ما كان يحدث ويشرحه ابن خلدون بكل وضوح كيف أن هذا يعطي قوة للحكام الذين كانوا يحكمون في تلك المجتمعات المتحضرة ويستطيعون ان يستعملوا البدو في سبيل مصلحتهم السياسية يستطيعوا ان يثيروا بينهم خلافات تؤدي الى أضعافهم والسيطرة عليهم . وهكذا يستطيع الحاكم في المجتمع المتحضر ان يستعملهم ويستغل البدو في سبيل أهدافه السياسية أليست هذه نفس الأسس التي تجعل العالم الثالث تابعا للعالم الاول ؟ الا يكمن السر بقوة الأخير المرتكزة على ثرواته والتي تكونت عن طريق تطور تكنولوجيته والنقطة التي أريد أن أوجه انظاركم اليها هنا هو ان طبيعة علاقة القوة لم تتغير مع ان التفاصيل حول هذه العلاقة تغيرت .

د . حداد

في الحقيقة نحن سندخل في تفصيل بعض الجوانب الخاصة بفكر ابن خلدون لا شك ان هناك مبالغة عندما نقول أن نظرية ابن خلدون ستحلل لنا الواقع المعاصر

أرى ان هذا فيه الكثير جداً من المبالغة وهناك إجحاف أيضاً عندما نحاكم تحليلات ابن خلدون بمنطق القرن العشرين لكن يمكن بموضوعية ان نضع ابن خلدون في مكانه فالمفروض ان نتناول المنهج الذي استخدمه هل كان يمثل تقدماً أم أنه لم يكن يمثل تقدماً ؟ هل دراسته لواقعه أتى بشيء جديد ؟

نقلة نوعية في تلك الفترة - نقلة منهجية
هل تعتبر هذه النقلة المنهجية خطوة الى الامام
هل شكلت قفزة لاحقة ام لا ؟

من هنا في الحقيقة أحب أن أطرح ما هي هذه المنهجية التي استخدمها ؟ في رأيي أنا أن هناك أربعة فروض أساسية في منهجية ابن خلدون يمكن أن نشير إليها وبوضوح :-

أولاً : الفرضية المنهجية الاولى قضية التعليل الاقتصادي الاجتماعي في دراسته .

ثانياً : قضية التفسير المادي لبعض عناصر العمران ، منهجية جديدة في دراسته المجتمع البشري العمراني .

ثالثاً : العلاقة الديناميكية التي طرحها بين الأسباب والنتائج ، النظرية العلمية في تفسير التحولات التي تحدث .

رابعاً : قضية رفضه للقيود الموضوعية على التفسير العلمي بمعنى آخر رفضه للاتجاه الميتافيزيقي ، إيمانه بالتغير وكل هذه القضايا ورفضه للاتجاه الاستاتيكي وهو ما نسميه الميتافيزيقي

بالنسبة للعنصر الاول من المنهجية والذي نسميه التعليل الاقتصادي الاجتماعي ، في الحقيقة هناك ثلاثة جوانب يمكن مناقشتها في هذا اللقاء وقد طرحها

لأول مرة ثم طرحت فيما بعد في معظم النظريات الاجتماعية والاقتصادية ، قضية تقييم إبن خلدون للدور الذي يلعبه أسلوب المعيشة في المجتمع وفي نوع الحكم وفي كل هذا الإطار ، ، ثانيا تقسيم العمل والتخصص بالجلوفلاتر والذي طرح فيما بعد في المجال الاجتماعي والاقتصادي——وكل ما تناوله على المستوى الفردي والمستوى الاقليمي وخصوصاً على المستوى الاقليمي ، ثالثاً دور العمل في العلاقات الاجتماعية أيضاً طرحه ابن خلدون من خلال دراسته وبشكل واضح وهذه في الواقع قضايا منهجية الآن مطروحة ضمن النظريات المطروحة الآن التي تحاول أن تدرس المجتمعات الانسانية بالنسبة لاستخدام ابن خلدون لأسلوب المعيشة كمعيار أساسي في التفرقة بين المجتمعين الأساسيين وهما قضية البداوة والحضارة ويتضح هذا من مناقشة ابن خلدون لهذا الجانب . ويمكن أن نأخذ نصوصاً كثيرة لابن خلدون حول هذا الموضوع ، كما إنه بسبب ظروف البيئة التي عاشها هو تحت ظروف معينة لم يكن دقيقاً في موضوع القضية بالذات باعتباره أنه كان يعتبرها المشكلة الأساسية نتيجة للظروف المعيشية التي عاشها فلم يوفق فيها أو لم ينله الحظ فيها وفاته الأشكال المتعددة الأخرى التي وجدت فيها المجتمعات الانسانية لكن هذا لا يقلل من أهمية المنهج الذي استخدمه في مجال الناحية المادية وتقسيم العمل سواء على المستوى الفردي أو المستوى الاقليمي كذلك إبن خلدون وجه بشكل واضح عناية كبيرة لدراسة العمل في هذه العلاقات وأثر العمل في العلاقات الاجتماعية بمعنى آخر لم يربط بين التغيرات التي تحدث——الظواهر الاجتماعية نتيجة عوامل ميتافيزيقية ، فالانتاجية كان يعزوها للعمل . التقدم للعمل ففي الحقيقة إبراز قيمة المنتجات وتنمية العمل وربطها مع بعض هذه في الحقيقة كانت فكرة مطروحة لاحقاً فكرة طرحها ابن خلدون من خلال تحليلاته من الممكن أن نستنتجها من دراساته بمعنى آخر بالنسبة لقضية التعليل الاقتصادي الاجتماعي نستطيع أن نستخلص من دراسة هذا الفرض الأول المنهج حول أسلوب المعيشة حول تقسيم العمل حول قضية التخصص حول دور العمل في تحديد قيمة المنتجات أنه يمثل الأساس الذي ارتكزت عليه آراؤه في المسائل الزمنية وفي نفس الوقت يشير إلى بداية ظهور اتجاه واقعي جديد

في الفكر السياسي لم يسبقه إليه أحد وهو إنما يدخل في إعتباره التأثيرات المتبادلة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأول مرة تطرح هذه العلاقة المتبادلة بين هذه العوامل أي أن الطريقة التي إتبعها ويتبعها أي مجتمع من المجتمعات عادة أو أي جماعة للتكيف ولإقامة علاقات إجتماعية متشابكة سترتب عليه في رأيه هيكل من العمران البشري أي أن هناك علاقة بين شكل العمران البشري وبين هذه الطريقة ، هذا بالنسبة للجانب الأول للتعليل الاقتصادي الاجتماعي . لكن لو أخذنا قضية التفسير المادي أيضاً بالنسبة لبعض عناصر العمران ودورها أيضاً لوجدنا أنها عولجت في بعض دراساته بشكل واضح فعل الرغم من أنه أحياناً يستشهد بحجج دينية لكن على الرغم من إستشهاده بالحجج الدينية فإن ذلك يكون فقط في المسائل الدينية ولكن في الحقيقة في الجوانب الأخرى كان يستخدم العقل يعني إستقراء وليس الحجج الدينية فتفسيره للفتنة الكبرى بين معاوية وعلي (رضى الله تعالى عنهما) في الحقيقة إستخدام فيها منهجاً جديداً في التحليل لم يسبقه إليه أحد من فقهاء الاسلام وربطها بقضية العصية في الحقيقة حاول أن يربطها ربطاً جديداً وهذا تفسير جديد يعني عنصراً جديداً في التحليل . وإستخدام العقلانية في شرح كيفية إنتقال السلطة في المراحل الأولى للحكم الاسلامي من الخليفة الشرعي الذي تم إختياره بواسطة الشورى إلى سلطة العصية اللاحقة وهو أيضاً تفسير أو تحليل جديد في مجال السياسة وقد وفق في تلك الفترة على الأقل في طرح منهج جديد في التحليل في هذا المجال كذلك قضية المسيح والمهدي المنتظر والتي طرحها ، صحيح هو وافقهم من حيث المبدأ بوجود مهدي منتظر لكن وضع شروطاً متعددة عقلانية لهذا الموضوع يعني لم يأخذ بالتفسيرات الدينية الميتافيزيقية في هذا الخصوص مما يدل على أنه كان بإستمرار يدخل التفكير العقلاني في عملية التحليل . وكثير أيضاً ، من دراساته أو من الأمثلة التي وردت فيها كان يرفض فيها التحليلات الميتافيزيقية ، قضية جيش موسى ٦٠٠ ألف بتحليل بسيط جغرافي إستطاع أن يرفض كل هذه الادعاءات هذا كله يدل على التفكير العقلاني واستقصائه العقلي من الواقع بأسلوب موضوعي إلى حد ما إن هذا الفرض المنهجي يدل على أن العوامل الاقتصادية ليست وحدها ————— في دراسات

ابن خلدون وإنما أثر عليها أيضا بعض عناصر العمران وخاصة الدين بدليل أن الدين دخل أيضاً فالببناء الفوقي — دخل أيضاً في تفسيراته للمجتمع الانساني فلم يأخذ العامل المادي فقط ، حقيقة هو قد أبرز أهمية العامل المادي لكنه لم يعتبره العامل الوحيد في دراساته وفي تحليلاته في هذا المجال . كذلك في موضوع الجانب الآخر وهو قضية العلاقة الديناميكية بين الأسباب والنتائج ، لم ينظر إليها نظرة إستاتيكية إن السبب لا يبقى سبباً دائماً والنتيجة لا تبقى نتيجة دائماً بل أن السبب قد يتحول إلى نتيجة في قضية العصبية هي السبب في التهاطل وهي السبب في التغيير أي أنها في نفس الوقت هي إستاتيكية وفي نفس الوقت هي التي تؤدي إلى التغيير ومن هنا أبرز العلاقة في القضية بين السبب والنتيجة بشكل واضح ولأول مرة في الدراسات العلمية والحقيقة من خلال هذا العرض أستطيع أن أقول أنه طرح مجموعة قضايا منهجية سواء وفق في إستخدامها بشكل سليم أو لم يوفق في جزء من هذه المناهج أو هذه الأساليب المنهجية بالدراسة وهي ما تستخدم الآن في الدراسة العلمية في مجتمعنا المعاصر وما زالت في معظم النظريات التي طرحت نفسها في مرحلة لاحقة ولهذا السبب نقول أنه كان يشكل مرحلة إنتقالية في الحقيقة بين فكر سابق وبين الفكر المعاصر الآن بمعنى نقلة نوعية واضحة من الناحية المنهجية في رأيي .

د . شاكر

هنا أحب أن أعود إلى بعض النقاط في النقاش الذي حول دار تكريس ابن خلدون في الواقع سابق للدكتور عياد والدكتور رونتال سابق بكثير من نصف القرن الماضي منذ أن خرجت دراساته كرسته وكبرته وربما كان آخرها عياد ورونتال أكثر ما تكون هي البدء فمثلاً عندما يأتي د . مهدي ليقول أرسطو و . . . الخ نجد أنه يأخذ الجانب العقلي عند ابن خلدون فهو يدرس الجانب العقلي وهو جانب واضح جدا في أرسطو وليس فقط في ابن خلدون كما أنه واضح في الغزالي وكذلك في ابن رشد فمن الطبيعي أن يكون واضحاً عند ابن خلدون لأن ابن خلدون تلميذ

المدرسة ليس فقط عن طريق والده ولكن أيضا عن طريق أساتذته وهو ربما نموذج فريد للاستخدام العقلي الصارم حتى ، بالنسبة لموضوع أنه مثالي أو مادي في الواقع أجدني أستغرب دائما في وضع الناس في قالب معين ، لماذا هو إما مثالي أو مادي ؟ مثلا هو مفكر إسلامي من نوع معين ، وإنتهت ، ضمن عصره وضمن جوهه، أما عندما نصنفه هل هو مثالي أم مادي أرى كأننا نقول إنه مادي ونلغي مثاليته أو العكس والواقع أنه جمع بين الاثنين فنجد عنده ما يؤيد هذه ويؤيد تلك والحقيقة أنه ليس جديداً في هذا فهناك الكثير من سبقوه أو من السابقين له بعدد من الأفكار وخط التسلسل هذا السابق له يبدأ بالمسعودي ومسكويه والطرطوشي والمقدسي معه مثلاً جاء بعده أيضا أو معاصر له صديقه ابن الخطيب ويأتي من بعده ابن أزرقي فالخط حظ كامل متكامل وهو واحد من الخط وهو بارز ضمنه لأنه عبر عن آرائه ،

وفي الحقيقة أريد أن أعود للسؤال الذي تفضل به د . صفري . . . هل أعطانا مفاهيم تساعد على فهم العصر ؟

د . كان قد أتى بمثال وهو عن العصبية وفي الحقيقة حسب رأي ابن خلدون أن موضوع العصبية لو افترضنا أن نلخصه ونجمعه فنجد أن العصبية أشياء عسكرية أو دينية أو مصلحية أو نسب نجد أنه يعطيها اسم عصبية بمعنى آخر العصبية عنده عبارة عن القوة فأي شيء يعطي قوة يسميه عصبية ومن يوم أن خلق التاريخ وهي موجودة وتفرض نفسها والآن التائل نجد أنه يأتي من هنا وهو يسميه عصبية ونحن لو ترجمناها الى قوة فنجد مثلا قوة الدول الكبرى ، قوة الدول الصغرى قوة الدول المتقدمة ، قوة الدول المتخلفة لكننا يمكننا أن نقول أن نظريته تنحصر في العصبية وفي فكرة الأيديولوجية أو غيره ممكن أن تتسل الآن ، أعتقد أن ذلك أمر من الصعب تحقيقه لأن ذلك العصر يختلف جداً في تكويناته الاجتماعية وبناء القوة فيه وفي تكنولوجياه عن عصرنا الآن . عصرنا الآن فيه عدد من التقاطع يجب عدم إهمالها فلقد برزت بوضوح الطبقة مثلا برزت القوى الاحتكارية كقوى ضخمة برزت التكنولوجيا كقوى ، هذه الأشياء لم تدخل عند ابن خلدون كشيء واضح ولا

تفسرها العصبية فقط إلا إذا فسرنا العصبية بمعنى القوة وعند ذلك يكون إنتهى رأيه
وبدا الرأي العام . وكل من ينظر في التاريخ يستطيع أن يتكلم فيه على أساس أن
القوة هي الأساس .

في تصوري أن التشابه ما بين رأيه فيما يتعلق بالبدو والحضر مع موضوع العالم
الثالث لا يزيد عن كونه تشابه أي لا يصل إلى درجة التحليل أي لا نستطيع أن نحلل
بواسطة نظريته الوضع الحاضر ونحن لا نطلب هذا منه ولكن يكفي أن
نقول أنه في عصره كان كذا وكذا . . . الخ ، ربما كان سابقاً قليلاً ربما كان جامعاً
لفكر عصره ربما كان مسوغاً أو معقلاً لبعض الأفكار في عصره هذا كله وارد جداً
لكني هنا أريد أن أسجل نقطة لبعض الفروض التي تفضلت ، وذكرتها سيادتكم .

د . حداد

هنا ملحوظة حول العصبية . . .

ابن خلدون لم يفصل بين العصبية والقوة لقد فصل بين التعاضد الاجتماعي .

د . شاكر

لأن الأمثلة التي أتى بها هي العسكرية والدينية والنسب والمصلحة وغيرها
وهي ما تربط بين القوى لذلك فهي قوى . . .

د . العظمة

أي فئة تدخل في صراع قوي يطلق عليها عصبية . . .

د . حداد

لهذا فأنا أقول انها ميكانيكا التماسك .

د . العظمة

ليست ميكانيزم التماسك بقدر ما هي نتيجة التماسك

د . صقري

بعد أن تنتهي سأحاول أن أعطي تحليل لفكرة العصبية . . .

د . شاكر

فما يتعلق بالتعليل الاقتصادي الاجتماعي أيضا أريد هنا أن أذكر أن الشيء الذي يتعلق بأسلوب المعيشة والعمل وتقسيم العمل وغيره هذا أولاً من وضع قائم كان موجودا في حياتهم كان هناك تقسيم عمل ووجدت فرص وجماعات وأيضا كان هذا يدرس وبعمق في كتب الفقه وكتب الفقه كان فيها الكثير من هذه الأشياء ويجب ألا ننسى أنه كان فقيهاً وفي نفس الوقت سياسياً فمثلاً العقلانية عند مناقشته لجيش موسى هذا في إعتقادي لكونه سياسي ومارس السياسة العملية في عدد من المناطق وهو يعرف ما معنى جيش . . .

د . العظمة

لو سمحت لي يا دكتور شاكر النقد لقضية جيش موسى نجده عند إبن كثير بالذات وابن كثير محدث . . .

د . شاكر

ما أريد أن أقوله أنه من جهة قد جاء من ناحية عقلية بإعتباره سياسي وعائش المشكلة ولم يأخذ الموضوع بإعتباره ما فرض وانتهى الأمر فطريقته هي طريقة المناقشة دائماً يناقش ومحاولته دائماً المناقشة فعقليته عقلية مناقشه وجدل وهذه ناجمة عن ممارسته السياسية العنيفة ولتناوله أماكن مختلفة وعواصم وأسماء أيضاً مختلفة وعندما جاء إلى مصر نجد أن الجوقد اختلف عليه كثيراً فتكوينات المغرب شيء والتكوينات في مصر مختلفة كلياً ونستطيع أن نقول أنه رجل قد عاونته كثيراً مشكلة التفسير المادي وموضوع العلاقة وفي الواقع هذه معطيات ممتازة جداً وقد تقدم فيها لكني هنا أريد أن أسجل نقطة لو أخذنا المقدمة ككل نجد فيها عناصر فصاحب النظرية عادة يلغي الأشياء التي لا تتواءم مع نظريته والمفروض أن يضع نظريته ولا شيء آخر بعدها

يعني لا يقبل معها أشياء تتناقض معها لكن في المقدمة نجد أن هناك أشياء كثيرة تتناقض مع الأسس التي وضعها أعني بها كلها ليست متناسقة فأحياناً يساير الأمور الدينية وأحياناً يساير أمور السحر والأرقام والاعداد ويقول لم تتبلور التبلور الكامل - في هذه الأمور الفكرية التي عنده .

وما هي النظرية ؟ النظرية هي عبارة عن أداة تكشف يعني تختبر ، تبتكر ، تجد طريقة لكشف موضوع وتحليله يعني منهج التعليل وهو حاول أن يصل ولكن في إعتقادي أنا أنه لم يصل يعني حاول أن يعطي حاول أن يقدم لكنه لم يستطع أن يقدم لقد أعطى مجموعة آراء وأفكار هذا صحيح . . . وأصح من هذا أن نقول مجموعة من الآراء والأفكار المبعثرة والموجودة في عصره والموجودة في مختلف أنواع الثقافة التي عاشها لأنه إبن ثقافة ومتميز في الحقيقة وبلا شك لا بد أن نعترف أنه رجل من كبار المثقفين في عصره وقد احتوى هذه الثقافة واتبعها وأخضعها إخضاعاً كاملاً لفكر منطقي صارم وقوي وإستفاد من مختلف عناصر هذه الثقافة إستفاد من الأمور الدينية وفي نفس الوقت إستفاد من الممارسة السياسية وإستفاد من الفلسفة مثلاً إستفاد تماماً من الحياة العادية بمعنى أن مجموع هذه الأشياء أعطت تكوين فكري معين ويميز ساعده على العطاء .

د . حداد

ما هو الفرق بينه وبين كارل ماركس ؟ يقول كارل ماركس نفس الكلام فهو يقول هي فوضى منظمة . . .

د . شاكر

الفرق كبير ماركس مثلاً نستطيع أن نقول أخذ الطعام وهضمه تماماً ثم أخرجه عصارات هضم الطعام وأوضح مختلف الآراء بمعنى أنك تستطيع أن تقول بكل بساطة أن هذه الفكرة من هنا وتلك من هناك .

د . العظيمة

لي تعقيب وهو تأكيد لكلامك . . . فعلا من الممكن أن الواحد يأخذ كل جملة تقريباً في المقدمة وأن يرجعها إلى أصول عربية مكتوبة فمثلاً قضية المصالح وقضية التفسير المادي يمكن الواحد يرجع إلى فقه المصالح وخصوصاً الفقه المالكي حتى إلى الأخلاق ، الغزالي ، في ميزان العمل ، الكلام حول العصبية وحتى تفسير الفتنة مثلاً على معاوية هذه موجودة عند مؤرخين سابقين عليه والكلام عن جيش موسى وهذه نقطة أولى فقضية الجدة ليست هي الشيء المهم إنما الشيء المهم هو أن هذا الشخص جمع ما بين هذه الأشياء وألف بينها إلى أكبر قدر ممكن ولم يكن هذا القدر كافياً لأن يصهر فيها بين هذه العوامل وهذه العناصر والشيء الذي صهر ما بين كل هذه العناصر أو الذي جمعها هو توجه معين يمكن أن نطلق عليه إسم الواقعية أو إن شئت يا دكتور-تفسيراً مادياً أو رفضاً للميتافيزيقا أو تعليلاً وطبعاً قضية تصنيف الأشياء بين مادية ومثالية هو فعلاً في النهاية تصنيف ميتافيزيقي ولكن كلها تجتمع تحت عنوان الواقعية رجل واقعي رجل سياسي له معرفة بالسياسة كما له معرفة عميقة بالتاريخ فبالتالي أخضع الأشياء التي كانت ضمن إطار رؤيته أخضعها للتحليل واعتبرها ضمن أطر الواقعية التي من الممكن أن تتوفر لأي شخص سياسي ولأي شخص له معرفة بالتاريخ والدليل على ذلك أن كلامه حول مجمل الأمور ليس جديداً كلام مبعثر فيه مصادر عديدة موجودة في كتب السياسة في كتب نصائح الملوك في كتب التاريخ في كتب الفقه حتى في كتب الأخلاق .

د . صفري

هل يوجد أي مفكر أو منظر في العالم لم يأخذ ممن سبقوه . . . هل هذا ممكن ؟! كلنا نعلم وإن خلدون نفسه قد أشار إلى هذا . أن العلم هو إنجاز جماعي ، ولا يمكن لأي فرد أن يطور علماً كاملاً بمفرده في الفراغ . بدون شك ، إن ابن خلدون اقتبس بعض الأدوات الفكرية والمفاهيم المنطقية وبعض الملاحظات حول المجتمع والسياسة من بعض الذين سبقوه تماماً كما فعل كل العابرة الذين

سبقوه أو لحقوه عبر التاريخ . ولكنه بالرغم من كل إقتباساته جاء العلم بعلم جديد لم يسبقه إليه أحد . الغريب أنه إستطاع أن يطور هذا العلم إلى الدرجة التي أوصله إليها . والأدوات التي ورثها شيد بها بناءً جديداً فريداً من نوعه . قد يكون قد إقتبس بعض الأفكار من أرسطو لكن منهجه المادي الديالكتيكي الديناميكي حول تحرك المجتمعات والتفاعلات التسلسلية التي تحدثها فيما بين قطاعات السياسة والاقتصادية والاجتماعية ، هذه كلها لم تكن موجودة لدى أرسطو لا من حيث المضمون أو المنهج . وبالطبع لم تكن موجودة لدى كل الذين سبقوه من العرب أو المسلمين الذين كتبوا عن السياسة . .

أما القول أن العصبية كانت فكرة معروفة ومتشرة في ذلك العصر فبالطبع كانت الكلمة مستعملة دائماً ولكن ابن خلدون طورها إلى مفهوم علمي معقد يشرح الكثير من الظواهر الاجتماعية بشكل ديناميكي مثلاً القوة كما علق بعضهم ، والمفهوم ليس بمثل هذه البساطة . العصبية قد تؤدي إلى القوة ولكنها ليست القوة . إذ القوة موجودة في الطاقة البشرية . أما العصبية فهي العصب أو الرباط الذي يربط طاقة أفراد عديدين حتى يؤلفوا قوة جماعية . فالقضية هي كما يسميها ابن خلدون « اللحمة » التي تلحم عدداً من الأفراد يشعرون بالانتماء لجماعة معينة ؟ هذا وتختلف بالنسبة للبيئة والمرحلة التطورية التي تمر بها الجماعة . مثلاً ، في الحالة البدائية ، تتولد العصبية لأن الفرد البشري لا يستطيع أن يعيش بمفرده . فالحياة صراع وتحتاج إلى تعاون الفرد مع جماعة معينة حتى يحصل على عيشه وحتى يواجه مخاطر العالم الخارجي . هنالك صراع مثلاً على الموارد الطبيعية المحدودة ، على المراعي ، المياه ، الخ ، وهذا الصراع قد يكون ضد الجماعات البشرية الأخرى أو ضد الحيوانات المتوحشة ، أو ضد العوامل الطبيعية نفسها .

من الطبيعي في هذه الحالة أن يحصل التعاون والالتحام مع أولئك الذين هم أقرب الناس إلى الفرد ، أي عائلته فأقرباؤه . ففي هذه المرحلة يصبح الاعتقاد

بالنسب من العوامل التي تركز عليها العصبية . وكما يشرح ابن خلدون قد يكون النسب خيالياً وهمياً . المهم إنه من الممكن أن يكون خيالياً مثلما هو معروف طالما إن الأفراد يعتقدون بوجوده فما يؤدي إلى انسجامهم والتضحية في سبيل بعضهم البعض والتعاون فيما بينهم ، فهذا سيؤدي إلى عصبيتهم . وكون النسب يلعب هذا الدور الكبير في خلق العصبية أدى البعض إلى أن يعرفوا العصبية بأنها النسب . وهذا تعريف مبسط مثل تعريفها بالقوة . ذلك إن العصبية المرتكزة على النسب يمكن أن تولد نقيضها إذا ما ظهرت حركة دينية . فالبدو يتقبل المعتقدات الدينية بسهولة لأنه ما زال على الفطرة وليس لديه تلك المعتقدات التي تتولد مع الحضارة وتقف كحاجز أمام المعتقدات الدينية الجديدة . فالمعتقد الديني في هذه الحالة يربط بين جماعات كانت في السابق تحارب بعضها بعضاً لأنها كانت تنتمي لعصابات متصارعة . فالمعتقد الديني يولد عصبية من نوع جديد لا تركز على النسب، لا بل هي تضعف العصبية الصغرى وتولد ما يسميه ابن خلدون عصبية كبرى . وهذه العصبية الجديدة تتطلع إلى آفاق أوسع يجمعها هدف واحد . المعتقد الديني يصبح بمثابة ايدولوجية سياسية تحارب في سبيل الحصول على الملك وتأسيس الدولة . وهنا يجب أن نلاحظ دقة التحليل إذ أن العملية العصبية الكبرى ، هي نقيض للعصبية الصغرى ، وهذا أكثر مما يظن البعض . فالعصبية الكبرى تأخذ الصبغة الدينية ولكن النبوة أو الحركة الدينية لا بد لها من عصبية قوية في البداية لأن صاحب الرسالة يحتاج دائماً في البداية إلى قوة عصبية تبرعنه وتقف وراءه حتى ينجح وكان ابن خلدون هنا يقول إن هنالك قوانين طبيعية وإن الله نفسه لا يريد خرقها مع أنه كان يستطيع ذلك لو شاء . إذاً العصبية الكبرى تعمل لنقيض للعصبية الصغرى ولكنها لا تلغيها . قد تبقى الانتاءات الضيقة لكنها بدلاً من أن تحارب بعضها بعضاً تجتمع الآن تحت راية الحق والهدى وتصبح راية النسب على مستوى أدنى . فالعصبية الكبرى هي في الحقيقة الفكرة المشتركة بين الانتاء للنسب والانتاء للفكرة الدينية بعد التفاعل الذي حصل فيما بينهما . وهنا يجب أن نلاحظ هذا التحليل الديناميكي الجدلي . والعصبية ليست مجرد مفهوم متاتيكلي جامد يمكن تعريفه بعبارة واحدة

بسيطة ومع أن الكلمة كانت كلمة مستعملة ودارجة فلقد حولها هو إلى نظرية ثم إنه لا بد لي من أن أعلق على بعض ما قاله الدكتور عزيز ، وهو إن كل ما فعله ابن خلدون لم يكن فهما لذلك العصر بل مجرد وصف لبعض العناصر التي كانت سائدة فيه . أعتقد أنه هذا الحكم يرتكز على قراءة سطحية جدا للمقدمة ، إذ أنه يتجاهل عملية الاستقراء الهائلة الموجودة فيها . كيف يمكن أن نقول إنها مجرد وصف أو سرد للأحداث عندما يكون لدينا إستقراء يمكن تطبيقه على أحداث تاريخية متعددة في شمال أفريقيا مثل حركة « المرابطون » إلى « الموحدون » حتى إلى الحركة الوهابية في عصرنا الحديث ؟ .

د . عزيز المعظمة :

لو تسمح لي يا دكتور قضية الاستقراء أولا أنه ليس من الممكن أن تكون هناك جدارة على الإطلاق بدون إستقراء يعني هناك فاعلية ذهنية في كل شخص عندما يحيا وعندما يخطو أي خطوة مبنية على الاستقراء الناس يتصرفون تبعاً لأسس معينة وهذه الأسس قائمة على إستقراء ضمني إن شئت وكل عمل سياسي وكل نظرة إلى التاريخ قائمة على نفس الموضوع فبالتالي ، الاستقراء ليس من الضروري أن نسميه إستقراء حتى نعطيه صفة علمية فنحن نستخدم أساليب بيانية في التأكيد على جدّة هذا التفكير .

د . حداد :

إستقراء ابن خلدون كان إستقراءً ميدانياً .

د . المعظمة :

وأيضا قضية الجدلية ليس من الضروري أن نقول أن الشيء جدلي فقط لأنه يتضمن فعلاً ثم رد فعل آخر لأن كل شيء من أخذ ورد ليس من الضروري أن يكون جدلاً لأن الجدل له شروط معينة لا أظن أنها موجودة في تفكير ابن خلدون فهناك فعلاً ديناميكية ...

د . صفري :

هل هناك من سبقه في إستعمال هذا المنهج وطبقه بهذه الطريقة على تحرك المجتمعات ؟

د . العظمة :

لا أظن أنه منهج ولكن ملاحظات .

د . حداد :

لي تعقيب على الكلام الذي تفضل به الدكتور أن ما قدمه إين خلدون يمكن أن نعتبره منهجاً في دراسة المجتمع لا شك أنه منهج - طريقة تحليل المجتمع ليس مجرد ملاحظات بدليل أنه قائم على قواعد معينة عملية التحليل قائمة على قواعد معينة وذلك عندما نتحدث عن إين خلدون في الحقيقة لا نستطيع أن نقول أنه أخذ حتى من المناهج السابقة التي استخدمت لا نستطيع أن نقول أنه ميتافيزيقي ولا تستطيع أيضاً أن تقول أنه مادي فمنهجه نعتبره كمركب في دراسة هذه الظواهر من خلال مجموعة هذه القواعد المنهجية لأنه إستخدم قواعد منهجية في التحليل هذه القواعد المنهجية نجعلنا لا نستطيع أن نقول وهذا من وجهة نظر القرن العشرين أنها غير متكاملة للتحليل هو منهج في تلك الفترة في دراسة المجتمع أساء في بعض التحليلات لكن معالجته الحقيقة كانت إلى حد ما معالجة علمية بدليل أن الطريقة العلمية التي نتكلم عنها في الواقع إستخدمت نفس هذه القواعد المنهجية أو جزءاً كبير ولا داعي أن نقول نفسها في دراسة الظواهر الاجتماعية ولذلك نقول أن دراسته للظواهر الاجتماعية لم تكن منعزلة كان يقصد الظواهر الاجتماعية بعلاقتها ببعضها وهذه الدراسة لم يسبقه أحد إليها فلم يدرس أحد قبله هذه الظواهر بهذه الصورة ولذلك أنا من اعتقادي أن إين خلدون قد شكل مرحلة متوسطة واضحة بين الاتجاهات السابقة الميتافيزيقية وغيرها وبين المرحلة التحويلية الموضوعية العلمية التي نسميها الآن نظريات وقفزة منهجية واضحة في هذا المجال يعني من

العصور الوسطى ممن سبقوه حتى أن الواحد يتساءل هل كارل ماركس تأثر بابن خلدون أم لا ؟

د . صقري

هذا سؤال وجيه :

د . حداد :

ماركس لم يشر إلى

د . العظيمة :

لقد أشار إليه في مكان واحد .

د . صقري :

أنا أعتقد أنه لم يشر إليه

د . العظيمة :

لقد أشار إليه في تعليق على كتاب كوفنا ينفسكس منشور في Ethnological

Nolebooks

د . حداد :

المفروض أن ماركس قد أهتم بقضايا من صميم ما درسه ابن خلدون خاصة قضية الانتاج الآسيوي كارل ماركس أهتم بقضايا شمال أفريقيا وقد ذهب إليها كارل ماركس إهتم بدراسة هذا المجتمع وأكثر من درس هذا المجتمع قبل كارل ماركس هو ابن خلدون يعني لم يشر إلى هذا الموضوع من قريب أو من بعيد .

د . صقري :

إبن خلدون لم يستعمل فقط طريق الاستقراء والمعرفة عن طريق الحواس أعطى أبستمولوجيا يشرح فيها كيف نستطيع معرفة الأشياء المادية عن طريق الحواس ثم نحكم العقل حول صوابها أو خطأها . وهذا مبدئياً أساس المنهج

العلمي المستعمل اليوم . وهو أيضا يشرح عملية الاستقراء التي بواسطتها يتمكن الانسان بعد ملاحظة الحالات الكثيرة أن يحصل في الخيال على صورة منطقية على كل الحالات وهي « الكلي » وهي أيضا جزء من المنهج العلمي المستعمل اليوم . أما الجدلية فهو قد طبقها بتحليله بشكل واضح ومميز إلا أنه لم يشرحها شرحاً نظرياً .

د . شاكر :

أريد أن نعود بالمناقشة إلى أساسها أخشى أن تكون قد تحركنا في خطين متوازيين لن يلتقيا أبداً ظاهرياً وهما ملتقيان تمام الالتقاء الحقيقة الذي أسمعته عن عبقرية ابن خلدون عن إبتكاراته عن أشياء هذه إطلاقاً لا أجادل فيها لأن هذا واقع وموجود واعتقد أن هذا لا ننكره ولا يمكن أن ننكره لأنها أشياء موجودة واقعية لكن دعني أعود إلى أصل المناقشة السؤال هو إلى أن مدى هو يدين إلى عصره ؟ هذا هو السؤال الأساسي ومن جهة أخرى إلى أي مدى منهج ابن خلدون يعيننا في تحليل العصر الذي نحن فيه الآن نحن لا نقوم الآن ابن خلدون بقدر ما نقول يا ترى هل هو يدين لعصره أم لا ؟ دعني آخذ بعض مفاهيمه وليكن المفهوم الدولي طلالاً أننا بدأنا القضية . نأخذ له مفهوم الملك مفهوم العمران دعنا نأخذ المفاهيم الأخرى حتى نطور الموضوع باتجاه آخر .

د . شاكر :

موضوع الدولة بالنسبة له مفهومه محدد جداً فيها هذا في اعتقادي لأن الدولة عنده هي نفس المفهوم الاسلامي الدارج باستمرار وهي عبارة عن حكم حاكم معين أو سلالة معينة وهذه موجودة في ظل التاريخ الاسلامي فمثلاً عندما يقولون دولة الزنيجيين أو دولة صلاح الدين يقصد الفترة التي حكم فيها فلان أو الفترة التي حكمت فيها سلالة أو السلالة الحاكمة الفلانية ومن هنا حتى العصر الحاضر عندما يعينون رئيس وزراء يقولون صاحب الدولة بمعنى صاحب السلطان والحكم فهي ليست عنده تنظيمياً سياسياً معيناً كياناً اجتماعياً سياسياً ، (أرض ومجموعة) لا هي عبارة عن حدود ، هذه هي الدولة عنده .

د . صفري :

هل تنتظر من إبن خلدون أن يكلمنا عن دولة تطورت بعده بخمسمائة سنة
وفي حضارة غير حضارته ؟
هذه الدولة التي كانت موجودة في ذلك الطور التاريخي ، وفي التاريخ العربي
الاسلامي .

د . العظمة :

الدولة كانت قائمة على أرض وعلى نظم سياسية وإجتماعية

د . شاکر ، د . العظمة :

نريد أن نحلل مفاهيم معينة لأن تحليل المفاهيم يوصلنا في النهاية إلى نتيجة
إعطائهم مكانة أقصد مكانة بالنسبة لعصره وإمكان نقله إلى عصر آخر مفهوم الدولة لا
نستطيع أن ننقله لهذا العصر إطلاقا ومفهوم العصبية لا نستطيع أن ننقله إلى هذا
العصر إطلاقا مفهوم مثلا العمران ، العمران هذا متصل مباشرة بالمعنى السياسي
الاجتماعي إذاً سياسي إجتماعي لا تأخذ المعنى الحضاري والذي يتعلق بطبائع الأشياء
فهو يعتبر العمران طبائع أشياء وليس من الانتاج الاتكالي .

د . حداد :

العملية معكوسة تماما .

د . العظمة :

هو لا يرى الدولة نتاجا لمجتمع يعني المفاهيم المعاصرة للمجتمع والسياسة
تقول بأن الدولة شيء قائم فوق مجتمع معين ، مجتمع مدني هناك نظم إقتصادية
هناك نظم إجتماعية هناك نظم سياسية ثم هناك دولة هو عنده العملية معكوسة يكون
عندك دولة والدولة تخلق المجتمع .

د . شاکر :

لو سمحتم هناك نقطة أخرى مثلا مفهوم الملك عنده هو عصبية زائد تغلب

وعنده شيثان أساسيان حماية الثغور يعني الجيش ، وجباية المال هذا بالضبط مفهوم الدولة في كل التاريخ الاسلامي وحتى غير الاسلامي أيضا كان موجود هذا المفهوم في أن الدولة كانت تؤمن الأمن داخليا وتحمي الحدود وتأخذ أجراها على هذا الشيء الأمن نتيجة القضاء فإذا القضاء والأمن مكملان لبعضهما البعض ومقابل ذلك تأخذ أجرتها أماما عدا ذلك فليس لها علاقة به وهذا هو الملك بصورة عامة وليس هذا هو مفهوم الملك الآن على الإطلاق .

د . العظيمة :

مثال مثلا عندما يحكي عن الفاطميين هذه دولة كانت قائمة في شمال أفريقيا واحتلت مصر ثم قامت في مصر بالنسبة له ليس له خلاف فالدولة واحدة مع أن شمال أفريقيا شيء ومصر شيء آخر شمال أفريقيا فيه مجتمع أو مجتمعات ومصر فيها مجتمع أو مجتمعات مختلفة كليا وبنى إقتصادية مختلفة كليا وبنى إجتماعية مختلفة كليا ولكن عند ابن خلدون الدولة واحدة ولم يصبح هناك أي اختلاف .

د . شاکر :

مثلا تفضل الدكتور بالنسبة للفاطميين مثلا الفاطميون في مصر شيء مختلف بشمال أفريقية قامت دولتهم على دورة الذهب العالمية التي تمر في المنطقة والتي قامت عليها دولة الموحدين فيما بعد والمزيين على أفرادها فالقضية لم تمر عليه إطلاقا ولم تكن في فكرة بالمرّة مع أنه عايشها ، عايشها تماما الدولة عنده هي المزيينون أو الحفصيون وليست هي ال تكوينة كلها - ضمن هذا المفهوم . . .

د . العظيمة :

لي تعقيب في نفس إنجاء كلام الدكتور شاکر فعندما يحكي عن نشوء الدول عندما يحكي عن نشوء الموحدين أو يحكي عن نشوء الحفصيين أو يحكي عن نشوء بني مرين كدول هذه الدول بالنسبة له مجموعات يدوية لسبب أو لآخر وهو لا يوضحه ولا حتى يهتم بأن يوضحه ولا حتى داخل ضمن الاطار الذهني الذي له فجأة يأتوا على مجرى التاريخ ويدحرون دولة أو الخ فالإبنيين مثلا أو المرابطيين كانوا قبائل بدوية

المرابطون كانوا قبائل في جنوب الصحراء كانوا تجار الذهب أو على الأقل كانوا ناقلين للذهب ونقل الذهب إستدعى نوعا من التنظيم الاجتماعي الذي قوامه ودعائهم إلى التوسع ونفس الشيء يطبق على بني مرين وأيضا الحروب التي كانت قائمة بين الفاطميين وبين غير الفاطميين والتي قامت بين بني مرين والحفصيين والحروب التي كانت تتعلق بالسيطرة على جنوب الأطلسي يعني على طريق سلجلماسة وأوداعت الواحات التي تؤدي إلى طريق الذهب هذه هي أسس تفسير نشوء الدول في شمال أفريقيا وليس قوة سحرية موجودة داخل العصبية .

د . شاكر :

التوالي هذا بالنسبة له توالٍ غير مرتبط أي أنه ليس مربوطاً مع بعضه مع بعض يعني ليس هناك علاقة بين الحفصيين الذين خرجوا ومرابط الموحدين ليس هناك علاقة وهذا موظف عندهم إستقل فقط لماذا إستقل وكيف استقل ؟

د . شاكر :

يقول لك إستقل بعصبية وكان العصبية فيها قوة سحرية هي التي تدفعنا نحو الملك .

د . شاكر :

هنا أحب أن أركز على نقطة محاولة تحديث إبن خلدون هل يمكن أم لا ؟ أما في المفاهيم فهو . . .

د . جعفر :

الدولة تلعب دور كبير بالنسبة لابن خلدون ولكن السؤال هو : هل هذا فعلا ما قاله إن هنالك قوة سحرية تسمى عصبية توصل إلى الدولة ؟ هو بدون شك أعطى أهمية كبرى للعنف السياسي الذي يحصل عن طريق العصبية المرتكزة على الأيديولوجية الدينية والتي تجعل الأفراد على إستعداد لكي يضحو بأرواحهم في سبيل الهدف الموحد . الحقيقة إن العنصر البشري في ذلك الوقت كان من أهم

عناصر التغلب وذلك لعدم وجود تكنولوجيا السلاح المتطور كما هو اليوم . وكانت كل دولة جديد تعني وصول سلالة جديدة إلى الحكم عن طريق الحرب . يمكن القول أن إبن خلدون لم يوجه إهتماما كافيا للعامل الاقتصادي في حال تكوين الدولة الجديدة لكن لا ننسى إنه كان يتكلم عن الدولة التي كانت تستولي عليها الجماعات البدوية . فهي دولة تحصل عن طريق الغزو، عن طريق الحرب بين الريف والمدينة . ولكن عندما يشرح إبن خلدون الدولة نفسها والأطوار التي تمر بها فهو يجعل مما نسميه اليوم الاقتصاد السياسي أساسا لكل ما يجرب في الدولة ولا يمكنني هنا أن أشرح نظرياته الاقتصادية بالتفصيل ، لكن يكفي الإشارة إلى جعل الثروة الاقتصادية المرتكزة على العمل الانساني الوطني الركن الأول الذي ترتكز عليه قوة الدولة . أما الركن الثاني فهو القوة المسلحة أو القوة العنيفة والتي تركز بدورها على الدعم الاقتصادي الذي لا بد منه . وبما إن الدولة أو السلالة المالكة وأعوانها في ذلك الوقت كانت تسيطر على أكبر قوة إقتصادية في المجتمع كان لا بد لها أن تلعب الدور الرئيسي في النشاطات الاقتصادية .

د . شاكر :

لي ملاحظة هنا لو سمحت كان فيه مجموعة تجارية ضخمة ولها قوة وقوى ضخمة جدا وكانت تلعب دورها الأساسي سواء مصر في مصر تجار الكارم وما يتعلق بهم أو بشمال أفريقية الطبقة التجارية وما يتعلق بهم التي كانت تُسِير عمليا الحكم وكانت تساعده يعني كان الحكم في شمال أفريقية أو مصر وفي مصر أوضح بكثير الحكم كان عمليا ثلاثي طبقتين واضحتين وطبقة خلفية الطبقة التجارية التي تحصل على المال وكانت راصية عن الطبقتين الآخرين وهما طبقة العسكر والذين لهم الحكم وطبقة موازية لطبقة العسكر وهي التي تساندهم وهي الطبقة الدينية الفقهاء الذين يبدؤون في القعة قاضي القضاة وينزلون بالترتيب إلى الأسفل حتى مرتبة المؤذن والعسكري وكانت هاتان الطبقتان متحالفتين تماما وكانت طبقة التجار راصية عنها وكانت الطبقة التجارية تصل أحيانا إلى درجة أقراص الدولة وخاصة الفاطميين وفي

العهد المملوكي العهد الذي عاشه ابن خلدون وفي مصر نفسها فقد توفي في مطلع القرن الخامس عشر وفي مطالع هذا القرن كانت دولة المماليك في قرية حركتها الاقتصادية والتي كانت تأخذ من المشرق لتعطي المغرب وبالعكس وكان في ذلك الوقت تجار الكارم هم المسيطرين على كل شيء لدرجة أن السلطان قد أخرج قراراً أو مرسوماً يحتكر به كل شيء هذا فيما يتعلق بمصر والتي عاشها ورآها التي رآها خلال هذه الفترة وأيضاً في شمال أفريقيا كان يعايشها تماماً سواء كان عند الحفصيين وهو مارس السياسة أو عند المرينيين وهو مارس السياسة أو حتى في بني عبد الواد الثلاثي هذا المناطق الثلاثة والتي عملياً تربط الحركة التجارية في المنطقة تبع الجنوب المتوسط تبع الشمال المتوسط عايشها تماماً ومارسها مباشرة فهذه الطبقة طبقة موجودة سواء سميتها تجار أو سميتها صناعيين كانت جماعة محتكرة قوافلها كانت ١٢,٠٠٠ الجليل وهو بنفسه قال أنه رأى القوافل تسير من القاهرة بـ ١٢ ألف جمل وهذا احتكار ضخم عملية غير عادية يأخذون معهم بضاعة ويأتون ببضاعة . يعني بصورة عامة قصد عملية التكوين الاقتصادية سواء كانت تكويناً احتكارية عندها مصانع أو مثل ذلك أو أولئك الذين يملكون أموالاً ويرسلونها فكانت هناك جماعة تجارية .

د . صفري :

أنا لا أعتقد أن ابن خلدون تجاهل هذا مع أنه من الممكن أنه لم يعطه حقه وبتوسع به بقدر ما يجب لكن هناك شيء آخر يجب أن نتذكره لهذا الخصوص وهو أنه كان باستطاعة الحاكم في ذلك الوقت عن طريق القوة أن يقتصب كل ما يملكه أي شخص ، وهو يشرح هذا الصراع الذي يمكن أن يحدث بين الحاكم وبين القوى الاقتصادية الأخرى . فهو يعطينا صورة واضحة لعلاقات القوة المرتكزة على الاقتصاد ، صورة متكاملة لنمط إنتاجي إجتماعي معين تلعب فيه الدولة دوراً رئيسياً خاصة في المشاريع العمرانية الكبرى التي تحتاج إلى عدد كبير من الرجال والمال والكثير من التنظيم والاكراه . فبناء المشاريع للنفع العام تقوم بها الدولة ، وتعتبر آثار

الماضي العظيمة مقياساً لقوة السلالات التي أقامتها ومقياساً للحضارات الطويلة الأمد والاستقرار الداخلي لمجتمعاتها . وهذه النصب الكبرى تقوم بها الجماعات الخاصة التي تعمل في سبيل ربحها الخاص .

د . شاكِر :

لكن هذه المشاريع الكبرى حتى في عصره كان يقوم بها أفراد هناك جوامع مثلاً جوامع ضخمة جداً جميلة جداً فللاً وهي من ميزات القاهرة وميزات الشام كان يقوم بها أفراد المدارس والتي بقيت ٤٠٠ ، ٥٠٠ سنة حتى وقتنا الحاضر وزادت الأوقاف الموجودة أيضاً هذه من عهد المماليك .

د . صفري :

هذا صحيح لكننا هنا نتكلم عن مشاريع كبيرة مثل الأهرام والجامع الأموي وغيرها نتكلم عن الظروف والشوارع والأبنية . . . الخ . ولكن حتى نستوعب نظرة ابن خلدون الاقتصادية لا بد لنا من أن نستوعب نظريته حول القيمة . فهو قد قدم الركيزة الأساسية لنظرية القيمة التي طورها فيما بعد الاقتصاديون الكلاسيكيون وماركس في القرن الثامن والتاسع عشر . صحيح إن ابن خلدون لم يتوسع كثيراً في هذا الموضوع لكنه وضع يده على حقيقة اقتصادية أزلية عندما أشار إن كل ما له قيمة هو نتيجة للعمل الإنساني وإن المجتمع ما هو إلا نتيجة مجموع عمل أفرادهِ - وحتى الأشياء الموجودة في الطبيعة مثل الماء ، لا بد لها من عمل إنساني مثل حفر الآبار والأقنية حتى يصبح لها قيمة . وهو أشار أيضاً إلى أن الذهب والفضة ليس لها قيمة بحد ذاتها بل بالجمال الذي وضع بها ، ويستعملها النساء ككميار لمقياس القيم الأخرى عند التبادل لأنها تحافظ على سعرها في السوق أكثر من غيرها . هذا وقد وضع أيضاً أن تسخير الناس للعمل بدون أجر هو الظلم بعينه ولا يعرف أبداً عن نهب ممتلكاتهم ذلك لأنه يعني سرقة القيمة التي أنجزوها عن طريق عملهم . وهذه النظرة تقدم ولو بشكل فج الركن الأساسي لنظرية الاستغلال التي طورها ماركس فيما بعد . لكن ابن خلدون شرح نوع الاستغلال الذي كان سائداً في عصره بينما شرح

ماركس طبيعة الاستغلال الموجود في المجتمع الرأسمالي . لكن على ما أفهم إن الدكتور عزيز لا يعتقد إن هنالك نظرية قيمة عند إين خلدون ، فهل يتفضل ويشرح لنا لماذا يعتقد إنه ليست هناك نظرية قيمة ؟

د . المعظمة :

هناك نقطتان أساسيتان النقطة الأولى نريد أن نرى أين موقع الكلام في الاقتصاد من نظرية إين خلدون هنا موقع محدد جدا في المقدمة الكلام من الاقتصاد يجري حول الكلام من إنهار الدول هذا من سياق المقدمة ولما يكون هناك كلام حول الاقتصاد يجري الكلام حول الاقتصاد في إطار علاقة الدولة بالاقتصاد يعني يتكلم في الكسب والرزق والمفاهيم المرتبطة بها عندما يتكلم عن تدخل الدولة في شئون الناس الاقتصادية هو يقول أنه أن الكسب نتيجة العمل الانساني يعني عندما يفعل الانسان شيئا ويسمع شيئا يكتسب مقابل معين له هذا المقابل هذا المفهوم أن لكل عمل يجب أن يكون هناك مقابل هذا مفهوم أخلاقي لمردود العمل بينا مفهوم القيمة يحد ذاته مفهوم غاية في التجربة يقوم على أساس فرز نطاق من المجتمع هو النطاق الاقتصادي وهذا الفرز للمجتمع إلى نطاق إقتصادي وإلى نطاق لا إقتصادي ليست له أي ملامح في كتابات إين خلدون القيمة تتطلب إقتصاد كمجال له قوانينه الخاصة التي لا ترتبط بأي شيء آخر وهذا الشيء غير موجود فليست هناك نظرية في القيمة هناك نظرية في مردود العمل فقط وهو الذي يطلق عليه إسم الكسب فأساس الاقتصاد عنده ضرورة الناس لأشباع رغباتهم اليومية بينا في علم الاقتصاد وفي النظرية الاقتصادية ليس الأساس إشباع الرغبات إلا في انثروبولوجيا الاقتصاد . المهم هو مفهوم القيمة كمفهوم مجرد تنتمي إليه مجموعة أخرى من المفاهيم . .

د . صفري :

ماذا عندما يقول أن كل ماله قيمة في المجتمع يتطلب عملاً، يوجد أشياء موجودة في الطبيعة مثل الماء مثل الحيوان إلخ . لكن لا نعطي قيمة دون أن يضع بها الانسان عمله ، التضحية ليست فقط مجرد أخذ أجر لعمل معين وليست مسألة

أخلاقية ما يقوله هنا هو أن تروه المجتمع تركز على العمل والانتاج ، ويوجد في المقدمة فصلان على الأقل يبحثان هذه المفاهيم الاقتصادية بشكل مجرد ، أو كما قلت ، ضمن نطاق إقتصادي منفصل عن الأمور الأخرى ، إلا إن الاقتصاد لا يمكن ولا يجب فصله عن الأمور الاجتماعية الأخرى ، فالإقتصاد يرتبط بطبيعته بسلوك الناس وسلوك حكامهم . لهذا فإن إن خلدون يربط هذه المفاهيم مثل الكسب ، الرزق ، الأنفاق ، العرض والطلب في السوق ، إلخ يربط هذه كلها ببعضها البعض وبسياسة الحكام العامة من ناحية الأنفاق ، أو تخفيضه ، جمع الضرائب ، وجود الحوافز للعمل لدى الناس أو عدم وجودها ، إلخ ، وفوق هذا يربط كل هذه الأمور بسلوك الناس الأخلاقي وكيف يتقلب بتقلب الأحوال الاقتصادية . بمعنى آخر فهو يعطي من ناحية مفاهيم علمية ستاتيكية فلم لا يكتفي بهذا بل يقدم لنا فيما بعد تحليلات ديناميكية وتفاعلات ، ولا يكتفي بالمفاهيم الميتافيزائية الموجودة ، وهذه طبيعة العلم الأميريقي .

د . العظمة :

حتى لو سلمنا بأنه يتكلم حول قضايا الوطن والطلب وأي تاجر في أي عصر من العصور يمكنه أن يتكلم فيه المهم لم يقيم الاقتصاد أولا كمجال متميز من مجالات الفعل الاجتماعي وثانيا كإساس للمجتمع الاقتصاد شيء يرد في المدينة ولأنه يرد من المدينة أي يرد من الحضارة يجب التكلم عنه ليس لأنه أساس هذه الحضارة .

د . صقري :

هو يذكر أن الأساس لكل مجتمع هو نحلته في تحصيل معيشتهم هذا هو الأساس لكل مجتمع .

د . العظمة :

هذا الكلام فقط للتفريق بين البداوة والحضارة

د . حداد :

الحقيقة عندما وضع قال أنه أعطى عناية كبيرة للعمل. الحقيقة ابن خلدون في تفسيره للظواهر الاجتماعية أعطى عناية كبيرة لقضية العمل والعلاقات الاجتماعية في هذا المجال حاول أن يفسر التغيرات التي تحدث نتيجة للجهود التي تبذل وهذا شرط للإنتاج بالعكس ابن خلدون ابرز قيمة المنتجات عادة وكمية العمل المبذول في التغيرات الاجتماعية التي تحدث من هنا كان يركز على الجانب الاقتصادي في الحقيقة بشكل رئيسي فيما يتعلق بال عمران البشري - لقد أعطاه اهتماماً لا نقول أنه بقدر الاهتمام بالنظرية المادية الآن لكن أعطاه اهتماماً في عصره كافياً بحيث نعتبره عاملاً من العوامل الرئيسية في التحولات الاجتماعية التي تحدث ونحن في الحقيقة عندما نتحدث عن ابن خلدون لا نقول أننا نأخذ شكلاً جزئياً نحن نأخذ شكلاً جزئياً ولكننا نفسر المفروض ان نفسر كل هذه الظواهر المفروض أن نتوصل الى نتائج كاملة في تحليلاته المفروض أن يتفق مع التحليلات الموضوعية للمجتمع الآن كما أننا لا نستطيع أن نقول أنه وضع نظرية متكاملة للتحليل ونقول أنه استقطب كل هذه الجوانب صحيح أنها مطروحة في كل كتب الفقه رابطة الظواهر الاجتماعية ككل وضعها بمنهج جديد في التحليل لم يضعها الذين قبله مثلاً نتكلم عن نظرية فائض القيمة وكل هذه الأمور جاء كارل ماركس ووضعها في إطار جديد قلبه كارل ماركس من الممكن أن نحاكم كثيراً من النتائج التي توصل إليها ونقول النتائج التي توصل إليها الآن في نظريته في الدولة نظريته في الثورة الخ وأيضا نقول أنه لم يأخذ بعين الاعتبار هذه القضايا كان معلقاً الى حد ما ليس معنى هذا أننا نتقص من قدر كارل ماركس .

د . شاكر :

هذا بالفعل ما نقوله نحن الآن . لي ملاحظة خلال عهد ابن خلدون ورفاقه لسان الدين الخطيب اكتشف قضية العدوى مثلاً كفكرة وعنده أفكار أيضاً من نفس

النوع السياسي من بعده منه مباشرة ابن الأزرق عنده نفس الموضوع ونفس الطريقة وابن رضوان المقرئ في نفس العصر أقصد أن أقول أنه كانت هناك مجموعة من المفكرين وكان حظهم ضمن هذا الإطار فهو ليس ظاهرة وكأنه نبته في صحراء بالمقابل يجب أن نأخذها أيضاً ضمن عصره بالنسبة لعصره يعتبر ظاهرة أو قفزة نوعية هائلة هذا كله صحيح لكن نقله الى عصر آخر هذا شيء آخر .

د . صقري :

لكن من الناحية النظرية الأساسية أن العمل هو أساس ثروة المجتمعات هذه يمكن أن يقبلها كأساس لكل المجتمعات لا يجب أن نتصور من شخص عاش في القرن الرابع عشر أن يعطينا تحليلاً يطابق مجتمع القرن العشرين بكل معنى الكلمة وأيضاً التحليل الخلدوني هذا استطاع أن يستوعب كل من سبقه ولكنه يضعه في إطار جديد . هذا كان خطوة علمية كبرى الى الأمام . لا أعتقد أن أي شخص قبله استطاع أن يعطي هذا النوع من التحليل للمجتمعات هذا شخص اخترع علماً جديداً هو علم العمران أي علم الاجتماع . وبعض هذه النظريات قد تكون فجأة في كثير من الحالات لكننا نكون جاهلين عن طبيعة تطور العلوم إذا ما انتظرنا من فرد واحد أن يأتينا بعلم جديد متطور وبحالة الكمال منذ البداية أعتقد أن ابن خلدون بنى ركيزة قوية حية يمكن أن يبنى عليها أو يمكن تطويرها حتى تساعدنا على فهم الظواهر الاجتماعية وهذه المنهجية العلمية لا يمكن أبداً نكرانها .

د . العظيمة :

يمكن عفواً تعليق آخر على قضية الاقتصاد وأساس الثروة أنت تقول أن العمل هو أساس الثروة هو يقول بشكل غير واضح أن الجاه هو أساس الثروة وهو يتنقد هذا الشيء ويأسف له لهذا السبب يؤكد أن العمل أساس الثروة أو أن العمل يجب أن يكون أساس الثروة وأن الثروة يجب أن تكون مردوداً سليماً يعني في

أطر أخلاقية فعندما يقول أن الجاه أساس الثروة لأن الثروة ثروة أصحاب الدولة متأثية عن الجاه أليس كذلك عن الجاه والسلطة ؟

د . صفري :

الثروة هذه غير مفهوم الثروة الاجتماعية هنا نتكلم عن الثروة المالية التي يمكن أن يحصل عليها صاحب الجاه ، وابن خلدون يشرح كيف يحصل صاحب الجاه على هذه الثروة المالية : عن طريق الظلم والذي هو نفس ما شرحته سابقا والذي سميته الاستغلال والذي كان يحصل عن طريق السخرة للأعمال . فإذا الثروة التي يحصل عليها صاحب الجاه ما هي سوى ثمرة أعمال الآخرين الذين سخرهم عن طريق الأكرام مستعملاً مركزه السياسي وقوته وجاهه . الحقيقة إن هذا مثل ممتاز عن كيفية تطبيق نظرية القيمة ودعم لها ..

د . العظمة :

هذه مداخلتك انت وليست مداخلة ابن خلدون .

د . صفري :

هذه ليست مدخلتي اطلب منك أن تقرأ ذلك الفصل عن الحياة بعناية أكثر مرة أخرى . هو يتحدث في عدة مناسبات عن الظلم من هذا النوع : ما هو الظلم ؟

د . العظمة :

أخذ ما ليس لك هذا هو الظلم .

د . صقري :

لكن ماذا يأخذ الذي يظلم ؟

د . العظمة :

يأخذ ثروة الغير .

د . صقري :

أيضا يأخذ عملا وهو يشرح بكل وضوح ان أخذ العمل هو مثل أخذ
الأملاك .

د . العظمة :

ليس بالضرورة عملاً .

د . صقري :

هذا الذي يقوله بكل وضوح .

د . العظمة :

ليس بالضرورة أن يكون عملاً .

د . صقري :

ولكنه يشمل العمل أكثر من أي شيء آخر ، عليك أن تقرأ هذه الأمور في
المقدمة مرة ثانية .

هذا الجانب قد يكون فرعاً من القضية نفسها وأنا في تصوري أن ابن خلدون أبرز شيئاً جنب هذه الظواهر الاجتماعية بشكل واضح من جوانب محددة وإذا أردنا أن نلخص ما هي المساهمات التي ساهم فيها ابن خلدون بشكل محدد في هذا المجال الجانب الأول هو الفرق بين منهجه ومنهج الآخرين بمعنى آخر عندما يقول ابن خلدون أن المناهج الأخرى التي كانت سابقة له وأشار له المسعودي وغيره يعني انتقد المسعودي وغيره باعتباره أن منهج هؤلاء المؤرخين لم يتحرر الدقة أساساً وهذا الجانب العلمي يجب أن نتحرى الدقة فيما ينقل عادة من الرواة أيضاً حتى الشيء المكتوب لم يتأكدوا منه أي صحة ما يكتب عادة هذا هو المنهج الذي وضعه في دراسته للظواهر الاجتماعية ثانياً حتى في هذا الجانب في كثير من المناهج التي سبقته لم تكن تسمى أو تتجه ناحية التفسير الواقعي الحي بمعنى آخر كانت تستهدف بالدرجة الأولى الدعوة إلى مناهج أخلاقية مبدئية أكثر منها في الحقيقة دراسة وتفسير وتحليل الواقع القائم وهذا في الواقع أمر جديد ثالثاً بالنسبة لهذا الأسلوب في رآيه التمييز بين مذهب الفلاسفة القدامى الذين سبقوه خاصة أفلاطون وغيره في موضوع مشروعات المدينة الفاضلة وغيرها كتصوراتهم الخيالية فقد كان واقعياً أكثر في هذا الجانب حتى فيما يتعلق بالجانب الأول أو وجهة نظره في الأسلوب الذي استخدمه في هذا الإطار ، الجانب الثاني وهو الطريقة التي اتبعها في ترتيب حجج النظرية وهذه يمكن أن تأخذها من التسلسل الذي حدث في فصوله المختلفة في المقدمة يعني طريقة جديدة في تناول الموضوعات وتسلسلها وهذا أسلوب جديد علمي نستطيع أن نعتبره أسلوباً جديداً في تناول هذه القضايا الناحية الثالثة في الحقيقة هي المداخل التي استخدمها في التحليل مناهج التحليل التي استخدمها وكانت متعددة وحديثة يعني يمكن أن نعتبر أنه استخدم الأسلوب النفسي في التحليل عندما تكلم عن السلوك ، الناحية النفسية والدوافع والتأثير وقضية التقليد تكلم عنها بوضوح وضرب أمثلة كثيرة في هذا المجال يعني تكلم عن السلوك الانساني وكيف يتأثر تكلم عن الجانب

الجغرافي ، المدخل الجغرافي في التحليل ، أثر الجغرافيا والبيئة ، كل هذه النواحي تكلم فيها حتى أنه تكلم في الجانب البيولوجي عندما تكلم عن الأعمال وإن لم يكن قد تكلم بالتفصيل يعني عمر الحضارة استخدام المدخل الاجتماعي في التحليل ، يعني محاولات جديدة الحقيقة لم تبرز سابقا بهذا التكامل يعني لا نستطيع ان نقول نظرية متكاملة لكن على الأقل محاولات جديدة تختلف عما قبله قد يكون من قبله قد طرحها جزئيا استخدموا بعض هذه الجوانب هناك غيره من تكلم في هذا الموضوع لكن بشكل متكامل بهذا الأسلوب المنهجي كان فريدا من نوعه في تلك الفترة .

د . شاكرو :

لو سمحت لي أن أعالج ما تفضلت به ولكن من زاوية أخرى من زاوية التاريخ وليست زاوية الاجتماع فانت تختص بالاجتماع وأنا مختص بالتاريخ بالفقه هناك شيء اسمه علم الأصول يعرفه الفقهاء بأنه علم يتعرف منه استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها الإجمالية موضوعه الأدلة الشرعية الكلية من حيث بيان كيف يستنبط منها وعلى أساسها الحكم الشرعي ومبادئ أصول الفقه اللغة العربية والعلوم الشرعية أصول الكلام التفسير الحديث والعلوم المنطقية علم المنطق بالذات الأدلة الأربعة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس في تصوري ان ابن خلدون حاول ان يضع ما يقابل ذلك في أصول التاريخ علم الأصول في التاريخ وهو سماه العمران ليكن لكن علم الأصول في التاريخ حاول أن يضع محاولة لوصفه لكي يفهم التاريخ من زاويته ضمن أطواره هو فوضع في الواقع في هذه الحالة أدلته حسب رأيه العصبية الدولة العمران الملك البداوة الحضارة والتوالي الظاهري كسببية عليه وليست حقيقة توالي فقط ثم أصول التاريخ رأيه حسب ما قاله أيضا استقرأ وتعميم من الجزئي الى الكلي فهو وضع الجزئي بتاريخه ووضع الكلي في المقدمة حسب رأيه وحاول أن يجعل الكلي تفسير للجزئي مثلما أصول الفقه هي

تمهيد للفقه لكن لما نفذ الكلي نفذ الجزئي عفوا لم يتبہ أبداً للكلي وأراد أن يقول هذا هو الجزئي وفي رأيي أنا أنه هو الكلي .

د . صقري :

هل من الممكن أن تعطينا أمثلة لهذا .

د . شاكر

مثلا البربر وتكويناتهم علينا أن نناقش الفكرة أولا ثم نعطي أمثلة-ابن خلدون في الواقع أدخل مفهوم الذي من الممكن أن نسميه العقلي أو المنطقي الى التاريخ يعني حاول أن يقول أن هناك علة هناك قانون طبيعي هذا واقع أنزل فلسفة التاريخ من السماء الى الأرض نقل التاريخ من العلوم الثقيلة إلى العلوم العقلية أقصد التاريخ عنده علم فقهي حسب رأيه أو منطقي موضوعه الاجتماع الانساني يعني عمران العالم وتغيرات هذا العمران والتاريخ له قوانين حسب رأيه طبيعي وجغرافي واقتصادي ومعاشي واجتماعي مثل عصبية ووحدة النفس البشرية تطور الأمم من جيل الى جيل وأيضا لأسباب سياسية أو بالأحرى قوانين سياسية مثل أعمار الدول والحركة الدائرية لكن عنده نقطتين أساسيتين عنده حتمية تاريخية' وحتمية جغرافية هاتان الأثنتان خلافا لواقع الأمور الحتمية التاريخية ليست دائما ثابتة والحتمية الجغرافية ليست دائما واقعية المحاولة لا شك أنها سابقة لعصره اذا تريد أن تسميها سابقة لعصره أخذت كثير من عصره وتجاوزته لكن جعلها ضمن عصره فقط .

د . صقري :

العلم حسب ما ذكرت قسمه الى قسمين قسم العلوم العقلية والعلوم الثقيلة وهذه خذها بعين الاعتبار لأنها فكرة اساسية من ابن خلدون يجب ان نتذكرها دائما

ولا نخلط بين الاثنين لأنه فرق بين العلوم الثقيلة التي تعتمد على المراجع الدينية وعلى النقل عموماً فرق بين هذه وبين العلوم العقلية وعلم العمران هو علم عقلي يعتمد على عقل الإنسان ويحصله عن طريق حواسه وليس عن طريق الكتب المنزلة مع إنه بالطبع لم ينكر هذه أبداً . إلا أنه عدّها نوعاً مختلفاً من المعرفة وعالج بعض الأمور المتعلقة بالشرعية والعلوم الثقيلة ككل أما الفصول التي يعالج فيها المجتمعات أو موضوع العمران فهذه منفصلة تقريباً تماماً عن الفصول التي يعالج فيها العلوم الثقيلة .

د . العظيمة :

هو يعالج العلوم الثقيلة والعقلية كظواهر عمرانية .

د . صقري :

فإذن يحلل العلوم الثقيلة تحليلاً سوسيلوجياً ثم من ناحية الحتمية في التاريخ الحتمية لا تعني أبداً أن البيئة الجغرافية أو غير الجغرافية هي التي دائماً تسبب كل شيء الحتمية تعني أن البيئة حدود للناس في سبيل تحصيل معيشتهم في سبيل المجتمع الذي يبنونه هذه ليست فقط علاقة سببية الحتمية هنا هو أنه يوجد حدود لسلوك الناس لا يمكن أن يخرجوا عن نطاقها مثلاً البيئة الصحراوية .

د . شاكر :

يقول أن عمر الدولة ١٢٠ سنة .

د . صقري :

هذا فصل واحد لا يجب أن نأخذه بحد ذاته يجب أن نأخذ المقدمة ككل وليس كفصل واحد هذا الفصل الوحيد الذي تكلم فيه عن عمر الدولة ١٢٠ سنة هذا

صحيح هنا خلط بين علم التنجيم وبين العمران هذا صحيح .

د . العظمى :

حتى عندما يسمى علم العمران علماً عقلياً لا يجب أن تعتبره علماً عقلياً .

د . صفري :

لكن يوجد عدة فصول يعالج فيها هذا الموضوع ولا يذكر النجوم بل هناك فصل خاص يتقد أولئك الذين يعطون تفسيراً تنجيمياً عن المجتمعات في المشرق ويقول أنه يجب أن نعطي تفسيرات أرضية بهذه المجتمعات ولماذا هي متفوقة عن مجتمعات شمال أفريقيا . وهو فعلاً يعطي تفسيرات أرضية .

د . العظيمة :

لكنه يقول أن شروط النجوم وشروط الأرض متطابقتان

د . صفري :

المهم هنا أن الحتمية تعني أنه يوجد طبيعة الأشياء والبيئة الجغرافية وغير الجغرافية تحبب الناس أن يتبعوا سلوكاً معيناً بالرغم من إرادتهم . مثلاً أولئك الذين يعيشون في البيئة الصحراوية لا يستطيعون أن يؤسسوا مجتمعا متمدنا لأن الصحراء محدودة في مواردها وهي تحتم عليهم أن يتبعوا نمطاً معيشياً معيناً أما في المدينة ففتح المجال لنمط معيشي مختلف معقد لأنه يصبح لديهم موارد أكبر والاختيارات أمامهم أوسع .

د . العظيمة :

لقد طبق ذلك مثلاً على الزنج وقال ان حرارة حياتهم والمناخ الخ طيب الهند

وهو يعرفها وعایش العلاقة مع الهند ، الهند فيها نفس المناخ فلماذا لم يتبہ الى هذه النقطة مثلاً هذا نموذج من الحتمية عنده حتمية فرضها ولم يتبہ الى تطبيقها .

د . العظمة :

فعلاً هذا شيء يسم الكثير من مقدمة ابن خلدون وخصوصاً اعتبار علم العمران علماً عقلياً هو يقول أنه علم عقلي ولكن الأساس الذي أقامه عليه يعني التفريق بين المقدمة وكتاب العبر مثلاً تفضل الدكتور شاكر هو فعلاً بين أصول وبين فروع يعني المقدمة هي مجموعة من الأصول تهتم في تمحيص الأخبار التاريخية نرد الأخبار التاريخية الى الأساس الموجودة يعني الأساس العامة الموجودة في علم العمران يعني في المقدمة وعلى هذا الأساس نحكم عليها بالامتناع أو بالإمكان طبعاً ليس من المستحيل ان نحكم عليها بالضرورة أما الامتناع أو الامكان والثانية هذه ما بين التطبيق وما بين القصد ثنائية تسري في مجمل عمل ابن خلدون .

د . شاكر :

لا فرق في الواقع بين أصول الفقه وبين أصول الفكر الخلدوني في التاريخ أو أصول التاريخ الخلدونية أن أصول الفقه استنباط وتطبيق مسيرة من الكلي الى الجزئي من أجل التطبيق في أصول التاريخ هي استقراء وتعميم ساري من الجزئي الى الكلي في التفسير

د . العظمة :

لنرجع من جديد الى التطبيق يعني نقيم العلم على اساس استقراي .

د . شاكِر :

ثم نستخدمها بشكل استنباطي مثلما أصول الفقه مثلاً ملزمة في النتائج
الفقهية التطبيقية مثلاً أصول الفقه تلزم النتائج أصول التاريخ بحسب رأيه حتمية
النتائج .

د . صفري :

هل بالامكان هنا أن نسأل سؤالاً أساسياً والذي يتعلق بموضوع الندوة
الأساسي وهو هذا : هل أنتج ابن خلدون علماً أم لا ؟ وإذا كان الجواب بالنفي كما
يعتقد بعضكم فالرجاء أن تعطونا مفهوماً أو نظرية اجتماعية جديدة تعتقدون أنها
علمية ، ثم تبينوا لنا لماذا تعتبرون هذه علمية بينما نظرية معينة من تلك التي يتمناها
من علم العمران هي غير علمية .

د . المعظمة :

أولا يجب علينا أن نعرف العلم وليس هذا مجال لتعريف العلم هذا يدخلنا في
نقاش آخر يستغرق وقتاً طويلاً لكن في الختام هناك وجهتا نظر معارضان ولم تبين
الأسس التي تمكننا من التوفيق بينهما النظرة الأولى التي تقول بأن ابن خلدون مفكر
علمي أو أن شئتنا جنين لتفكير علمي والنظرة الأخرى تقول أنه مفكر يمكن أن نفهمه
فقط ضمن الأطر الفكرية والاجتماعية والسياسية التي عاش فيها وعلى هذا الأساس
من المستحيل ان نترجم فكر صدر عن وضع معين وأن نطبقه في وضع مختلف تماماً .

د . شاكِر :

الحقيقة أن عطائه كان عطاء تجربة عطاء مثقف كبير جداً في عصره امتلاً بثقافة
عصره واستطاع ان يعطي ضمن ثقافة أكبر عطاء ممكن جامعاً في ذلك كل ما في ذلك
بل ومتقدم في كل البنى والمقولات على كثيرين من عصره .

د . صقري :

هل أعطى علما بالمعنى الحديث أم لم يعط ؟

د . شاكر :

أعطى فكراً علمياً

د . حداد :

أنا باعتقادي أعطى كثيراً من المنهجية العلمية وهذا هو العلم استخدام المنهجية العلمية .

د . العظمة :

واقعي وليس منهجاً علمياً بمعنى العلم .

د . حداد :

أنا باعتقادي أن القضايا التي طرحها القضايا المنهجية التي طرحها هي جزء كبير من المنهجية العلمية المطروحة الآن . في الدراسات الاجتماعية .

د . العظمة :

ليست الواقعية علمية الواقعية علمية ساذجة .

د . حداد :

هذا ما قلناه انه بشكل مرحلة انتقالية ما بين مرحلة سابقة ومرحلة لاحقة

ومعنى ذلك أنه يشكل المرحلة الحثيية للمنهج العلمي المعاصر ومعنى هذا أننا لسنا مختلفين أساساً .

د . العظمة : أعتقد أن اختلافنا جذري ، وأن أي توافق لن يكون إلا برتوكولياً .

د . صقري :

أعتقد أننا مختلفون أنا أعتقد أنه أعطى مفاهيم ونظريات علمية بكل معنى الكلمة ولا تختلف عن المفاهيم والنظريات العلمية الحديثة ، تختلف فقط باختلاف المرحلة التاريخية التي وضعت فيها وبدون شك أن بعضها وضع بأسلوب فج ويحتاج إلى تطوير وتوسع أكثر .

د . العظمة :

يا دكتور فريد أنك تأخذ مجموعة من الكلمات التي تطلق أو النعوت التي تطلق على المنهج العلمي الحديث ثم ترمي بها إلى مقدمة ابن خلدون وتلصقها به ومن ثم تستج أنه علمي .

د . صقري :

هل نعتقد أن الواقعية ليست علمية ؟

د . العظمة ؟

الواقعية مرحلة ساذجة جداً من التفكير الواقعية محدودة بوجهة رؤيتها إنما العلم يقوم على مبادئ مجردة وغاية في التجريد لا تطبق على الواقع بل تمتص الواقع ضمن مقولاتها هذا هو العلم .

د . العظمة :

العلم يتبدى من الرأس .

د . صقري :

العلم يجرى من الواقع .

د . صقري :

لا هذه نظرة مثالية العلم يبدأ بالملاحظة ودراسة الظواهر الطبيعية .

د . العظمة :

نظرة واقعية لتاريخ العلم هذه .

د . حداد :

نحن نتكلم عن الطريقة العلمية في دراسة الظواهر العلمية نحن نتكلم عن منهج معين في التحليل نقول هذا علم اجتماع أو ليس علم اجتماع اذا استخدم الطريقة العلمية أو الطريقة المنهجية التي نسميها الطريقة العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية ابن خلدون استخدم الى حد بعيد كثيراً من هذه الطريقة العلمية بشكل أو بآخر .

د . صقري :

لدينا هنا نظرتان مختلفتان ومتناقضتان حول طبيعة العلم النظرة التي يقدمها الدكتور عزيز هي نظرة مثالية أقرب الى الميتافيزياء والغيبيات منها الى العلم . أذ ليس من المستغرب أن تصل الى تفسيرات متناقضة .

د . عظمة :

هي مبنية على استقراء للتحوّل العلمي في التاريخ .

مجلة الحقوق والشرعية

تصدرها كلية الحقوق والشرعية بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تقن بالمجالات القانونية والشرعية

رئيسة مجلس الإدارة
الدكتورة بدرية العوي
رئيس التحرير
الدكتور عثمان عبد الملك العلي

الاشتراكات

داخل الكويت للأفراد
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون ديناراً

في الخارج
١٥ دولاراً أمريكياً - بـالبريد
الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق والشرعية
ص. ب. ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات
التالية :-

● أبحاث في القانون
والشرعية الإسلامية

● تعليقات على الأحكام
القضائية والتشريعات

● مراجعات للكتب الجديدة

● تقارير عن المؤتمرات
الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير

مراجعات
بالعربية

والتر رودني ، كيف عملت أوروبا على تخلف أفريقيا ، منشورات بوجل
لا وفريتور ، لندن . صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٢ (أعيد طبعة
أجوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١) ؛ ٣١٦ صفحة .

“Walter Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa**.
Bogle - l'ouverture Publications, London 1972 (Reprinted
1976, 1978, 1980, 1981), 316 p.

مراجعة الدكتور/ يحيى فايز الحداد *

هل هناك طريق مختصر لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ؟؟

لقد شغل هذا السؤال اهتمامات العديد من الجماعات المتخصصة خلال
العقدين الماضيين ، وعقدت من أجله عشرات المؤتمرات على المستويات المحلية
والاقليمية والدولية ، ونشرت حوله العديد من البحوث والدراسات ، وصدرت
مجلدات من القرارات والتوصيات ، واستخدم العديد من نماذج التحليل والنظريات
إلا أن المحصلة النهائية لكل ذلك كانت سلبية ، فقد بقيت الدول الناحية مجتمعات
متخلفة ، بل إنها ازدادت تخلفاً مقارنة بالدول المتقدمة وعلى العموم فقد بقي السؤال
دون إجابة ؛ وفي هذا المجال يقدم لنا الدكتور رودني في كتابه هذا بداية مشوقة

* استاذ سائر بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت

للمناقشات ربما تقودنا للإجابة المناسبة على هذا السؤال ، إنه يطرح للمناقشة أكثر الأسئلة أساسية وجوهرية بخصوص طبيعة التخلف والعجز الاقتصادي . وعلى النقيض من العديد من الأدبيات التي تناولت هذه الظاهرة والتي انحصرت جل اهتمامها في دراسة الظاهرة وتحليلها من خلال منظور ميثافيزيقي ، فإن الدكتور رودني استخدم منهج المادية التاريخية لدراسة هذه الظاهرة ، ذلك المنهج . الذي يرى أن في دراسة الماضي يكمن فهم الحاضر ، وفي قراءة الماضي والحاضر تكمن معرفة المستقبل .

لقد حاولوا إقناعنا بأن « فقرنا إنما هو ناتج عن فقرنا » ، وذلك من خلال ما هو معروف الآن بنظرية « الحلقة المفرغة للفقر » ، فعندما تطرح أسباب الفقر في البلدان المتخلفة يرى راغنار نوركس Ranger Nurkse بأن « البلد فقير لأنه فقير » ويضيف قائلاً « يبدو هذا الافتراض مبتذلاً ، إلا أنه يعبر بالفعل عن العلاقات الدائرية التي تؤثر على جانبي العرض والطلب من مسألة نشوء رأس المال في المناطق المتخلفة اقتصادياً ، إن حوافز التوظيف مقلبة بحجم السوق ، وحجم السوق يتحدد بالمستوى العام للإنتاجية والقدرة على الشراء تعني القدرة على الانتاج ، ويتوقف مستوى الانتاجية بدوره - لا نقصد كلياً ، بل بنسبة كبيرة - على استخدام رأس المال في الانتاج ، غير أن استخدام رأس المال ينكبح ، باديء ذي بدء بصغر حجم السوق .

إن نظرية الحلقة المفرغة هذه ، تعني من حيث الجوهر تفسير التخلف بالتخلف وهذا التفسير يعني بالطبع ، كما يقول توماس ستش « تمسكاً من ضرورة التحليل التاريخي » ، ويستطرد ستش فيقول « إن كانت هناك علاقة دائرية سببية مؤثرة - ومثل هذه العلاقة قائمة بالتأكيد - فلا يمكن لها أن تتحرك إلا بصورة لولبية (حلزونية) صاعدة وهابطة ، ولذا فإن لها نقطة انطلاقها اللولبي وليس كالحلقة ، ونقطة الانطلاق هذه ، أي السبب الجوهري لعلاقة الدائرية : الجذر التاريخي للتخلف ، وهو ما ينبغي الكشف عنه » .

فلو أثرتنا الأسئلة الجوهرية التي يبرزها الدكتور رودني في هذا الكتاب لما تعرض اقتصاد الدول المتخلفة للنهب والتهب الذي ترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية ، والتي حثنا على استقدامها واضعو ومفسرو نظرية الحلقة المفرغة . حيث من الواضح أن الاستثمار الأجنبي كان سبباً لتخلف هذه المجتمعات وتكريساً له ، ولا يمكن - بأي حال من الأحوال - أن يكمن في هذا الاستثمار علاج اقتصاديات تلك المجتمعات . أليست تلك المجتمعات متخلفة الآن لكونها استعمرت في الماضي ؟؟ يوجد أي تفسير آخر لحقيقة كون جميع بلدان العالم المتخلف كانت في يوم ما مستعمرة من قبل القوى الغربية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وما هو الاستثمار إن لم يكن نسقاً من الاستثمارات الأجنبية لقوى المركز ؟؟ إذا كانت هذه القوى قد ساهمت في الماضي في تخلف هذه المجتمعات أليس من المتوقع أن تعمل هذه القوى الآن على تكريس هذا التخلف ، حتى وإن كانت السلطة السياسية ليست في أيديها ؟؟ إن وضع سؤال التخلف بهذه الصيغة سوف يقدم لنا - وحتى للفرد العادي فهماً أكثر وضوحاً .

وبهذه الكيفية يوجهنا الدكتور رودني لطرح أسئلتنا ، كما يقودنا الى الاستنتاج الذي لا مفر منه ، وهو أن الاستثمار الأجنبي لا يعمل فقط على اضعاف اقتصاد الدول المتخلفة من خلال جنيهِ للفوائد الهائلة . . الخ ولكنه يحدث تحريضاً خطيراً لاقتصاد تلك الدول وذلك من خلال تحويله إلى اقتصاد غير متوازن ، وإذا لم يتم كبح هذه العمليات التخريبية في الوقت المناسب ، فإن هذا التخريب قد يشكل عاهة مستديمة لاقتصاد الدول المتخلفة .

وما دامت الدول المتخلفة مستمرة في طريقها ، كما فعلت لقرون عديدة لتقوم بالانتاج لما يسمى « بالسوق العالمي » الذي يستند إلى القاعدة الراسخة من العبودية والاستعمار ، فإن اقتصاد هذه الدول سيبقى مستعمرأ ، والتنمية ستبقى هامشية تستبعد غالبية السكان من المساهمة في النشاطات الاقتصادية . وكلما ازداد استثمار هذه الدول في مجالات التصدير من أجل اللحاق « بالسوق العالمي » كلما انحرفت

بعيداً عن الاستثمار الموجّه لتنمية العنصر البشري ، وبالتالي تصبح جهودها للتنمية عديمة الجدوى .

وحيث أن هذا الشكل من الاستثمار (في مجال التصدير) لا يساهم كثيراً باتجاهات تنمية القاعدة المادية والتقنية الداخلية ، فإن اقتصاد الدول المتخلفة يستجيب فقط لاحتياجات العالم الغربي في حالتي الشراء والبيع ، ونادراً ما يستجيب للحاجات التنموية الداخلية ، لقد سارت هذه الدول في الطريق الخطأ عندما تبنت - بدون وعي - فرضيات قدمت لها من قبل مستغليها ، هذه الفرضيات يمكن أن توضع باختصار كما يلي :

« يتوقف النمو في الدول المتخلفة نتيجة لنمو غير كاف في مجالي الصادرات والموارد المالية ، ويزداد الوضع سوءاً نظراً للانفجار السكاني الذي تتعرض له هذه الدول » .

والحل ، كما وصف لهذه الدول ، يتلخص في : مضاعفة الصادرات ، زيادة المساعدات والقروض من الدول المتقدمة والتحكم في النمو السكاني . وعلى هذا ، فقد انصبّت جهود الدول المتخلفة خلال العقدين الأخيرين على اتباع هذه الوصفة بكل أمانة وإخلاص . وبالرغم من أن التجارب الخاصة لهذه الدول استمرت تدحض هذه الوصفة إلا أن الكثيرين فيها ما زالوا يخلصون لهذه الوصفة ويلتزمون بالتقيد بها إلى درجة التعصب . وهكذا فإن الحاجة تبدو ماسة الآن للتحرر العقلي من الاستثمار والتخلص من كافة الوصفات والقيود والسلاسل التي حاول تقييد الدول المتخلفة بها .

إن كتاب رودني يقدم لنا تحليلاً واقعياً للتاريخ المرعب للسلب والنهب والتخريب المقصود والمنظم لشعوب واقتصاد القارة الافريقية لصالح شعوب أوروبا الغربية واقتصادها . ويشتمل هذا الكتاب على ستة فصول ، يتضمن الفصل الأول منها على تعريف مفصل لمفهوم التنمية كما يشتمل على شرح وافٍ لمفهوم التخلف .

ويحتوي الفصل الثاني على عرض تاريخي للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرّضت لها أفريقيا قبل مجيء الأوروبيين وحتى القرن الخامس عشر ويسرّز الدكتور رودني في الفصل الثالث مدى اسهام أفريقيا في تطور الرأسمالية العالمية وغوّها في الفترة ما قبل المرحلة الاستعمارية ويتناول في الفصل الرابع علاقة أوروبا بجلود التخلّف الافريقي وذلك حتى عام ١٨٨٥ ، حيث يبيّن الدور الذي لعبته التجارة الأوروبية بالرقيق في تخلّف أفريقيا ، وعملية تخريب الاقتصاد الافريقي في مرحلة ما قبل الاستعمار ويكشف رودني في الفصل الخامس عن مدى اسهام افريقيا في غو الرأسمالية الأوروبية في الفترة الكولونية ، كما يلقي الضوء على عمليات النهب المنظمة في ظل السلطة الاستعمارية . ويختتم تروني كتابه بتشخيص واقعي للنسق الكولوني السائد في أفريقيا المتخلّفة من خلال تبيان النواحي السلبية للأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة والتي تنعكس في برامج التربية التي تكرّس التخلّف ، كما يتمثّل في مخططات التنمية التي تسير في الاتجاه المعاكس .

إن أهمية كتاب الدكتور رودني إنما تتمثل في كون هذا الانتاج موجّهاً ، وبدقّة متناهية ، للجهاير- للفرد العادي- وليس للقادة أو المتخصصين ولهذا فإن ترجمة هذا الكتاب قد توفّر الفرصة لأن يكون في متناول أكبر عدد ممكن من الجمهور ؛ لأنه يجيء في وقت نحن في أمس الحاجة إليه من أجل العمل .

فلاطلاع ضروري على ذلك القدر الكبير من الوحشية والاستعباد والاستغلال والحرمان والإذلال ، الذي تعرضت له - وما زالت تتعرض - العديد من المدنات والحضارات في دول آسيا وأفريقيا التي سحقت من أجل أن تخدم مصالح الامبرياليين الغربيين ، والتي مزّقت مجتمعاتها المستقرّة بقوة سلاح المستعمرين لتشكّل قوة عمل لا تنضب لبناء ما يعتبر الآن أكثر اقتصاد رأسمالي متطور .

لقد أضحي واضحاً ، وبشكل لا يدع مجالاً للشك ، أن الطريق الوحيد للخروج من المأزق هو التخلّص كلياً من النسق المسؤول ، في الماضي والحاضر ، عن كل تعاسة شعوب الدول المتخلّفة . إن مستقبل هذه الدول يجب أن يوجّه

ديالكتيكياً ؛ فإذا كان فهمنا للحاضر قد استند إلى دراستنا للماضي ، فإنه من أجل معرفة ملامح المستقبل علينا قراءة الماضي والحاضر . يجب على شعوب المجتمعات المتخلفة (المخلفة) ألا تستسلم للأمال والرغبات الميتافيزيقية - الأمل والرغبة في أن يتحول ذلك الوحش ، الذي كان وما يزال ينهشها ، إلى حمل وديع ؛ وكما يقول هيجل :

« الحرية لا تأتي بمجرد الحلم بالتححرر من القوانين الطبيعية ، ولكن بمعرفة هذه القوانين حرية الإرادة لذلك ، تعني المقدرة على اتخاذ لقرارات من خلال معرفة الموضوع » .

وكتاب رودني يقدم لنا هذه المعرفة التي تجعل لدينا المقدرة على اتخاذ القرار الصائب .



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصنّف در عین جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الفخيم

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥٠٠٠ قاري.

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون.

- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تمت في الماسي المختلفة للمنطقة

- أبواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيبليوغرافيا .

- ملخصات للأبحاث باللغة الإنجليزية

ثمّ الصدود : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج

الاشتراكات : للأفراد سوا ديار كويتيا في الكويت ، ١٥ دولارا أمريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

للشركات والمؤسسات والمواثر الرسمية ١٢ دينار كويتي في الكويت ، ٤٠ دولارا أمريكيا في

الخارج (بالبريد الجوي)

طلب الاشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتناء اشتراكي في (نسخة لعام ١٩٨

الاسم

المكان الكامل

مرجع شيك

أرجو إرسال القائمة للتسديد

التاريخ

الضمان : جامعة الكويت كلية الآداب والتربية التوسيع دولة الكويت

ص.ب. ١٧٠٧٣ الحالية

الهاتف ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

د. هشام شرابي

مقومات لدراسة المجتمع العربي

دار صلاح العين - القدس

مراجعة : يوسف عبد الله عمود*

إذا كان الانسان أثمن رأس مال في المجتمع ، فإن طريقة تربيته وتهيئة الجو المناسب لنمو مواهبه وقدراته تمكّنه من النهوض بمسؤولياته الاجتماعية ، فممارس فعالياته دون تردد أو خوف . .

ومواهب الفرد وقدراته تنمو على نحو طبيعي إذا ما توفر لها الجو الديمقراطي الذي لا يقسو على تلك المواهب والقدرات ، فيشلها أو يحرمها من الانطلاق . . . ومعروف أن الشخصية السوية القادرة على العطاء والاسداع تنشأ في ظلّ ظروف اجتماعية ملائمة ، لا تحاول قهرها ، أو كبت تطلعاتها ، بل تتيح لها الفرصة لتنمو نمواً سليماً . . وكما قلت ، فإن طريقة إعداد الأبناء منذ الصغر تحدد خط سيرهم في المستقبل ، فإن إعتدت أسلوب المصارحة وحسن الارشاد ، جاء هذا الخط معافى من العقد والعيوب الاجتماعية . . أما إذا تبنت أسلوب القهر والزجر فإن خط السير هذا سيعاني معاناة حقيقية من العقد الاجتماعية التي تقهر الارادة الانسانية ، فلا تقوى على القيام بالمسؤوليات الاجتماعية ، وتحنق طموح الفرد ، فلا يعود يتطلع إلى السمو بواقعه نحو الأفضل . .

* المدرس بوزارة التربية في الكويت

والفرد العربي بوجه عام أكثر معاناة من غيره ، والسبب في ذلك يُعزى إلى أسلوب التربية الذي نتبعه في تنشئة أطفالنا . . . فالارهاب والتحقير وإشهار سيف التقاليد في وجه كل تمحركٍ بري يتحركه الطفل بغية ردعه وإرهابه ، والاستعانة الخاطئة بالدين أحيانا لكث رغباته وإدغامه على التسليم . . . كل هذه الأمور لم تحرر منها الأسرة العربية وهي تربي أبنائها . . وقد تصدى لدراسة بنية المجتمع العربي الذي تنخره « الانكالية والعجز والتهرب » الدكتور هشام شرابي في كتابه « مقدمات لدراسة المجتمع العربي » الصادر عن دار صلاح الدين بالقدس سنة . . ١٩٧٥

والكتاب - كما ورد في المقدمة عبارة عن محاضرات ألقاها المؤلف في جامعة جورجتاون - الأمريكية على طلبة الدراسات العليا من أمريكيين وعرب . .

ومن قراءتنا للمقدمة نشعر بانتهاء الكاتب الحارّ إلى وطنه « فلسطين » الذي رحل عنه صغيراً ليواصل دراسته في الخارج ، وهو إنتاء فجرٍ في أعماقه كل الطاقات القادرة على العطاء ، فإذا بذكريات الماضي تتراعى من جديد أمام عينيه . . ذكريات راحت تشده إلى ملاعب فارقها مكرهاً ، باعثة في نفسه كوامن الشوق ، ومُنِيطة به مسؤولية قومية ، ظنّ يوماً أن حياته الخاصة الوادعة في بلاد الغرب قد ألقت عليها ظلال النسيان .

يتناول المؤلف في كتابه عدة موضوعات ، تمس طبيعة المجتمع العربي ، وما يعانيه من عقْد وعيوب . .

في البداية يتحدث عن بنية العائلة في المجتمع العربي . . العائلة التي يعتبرها « الوسط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها » . .

وتتميز هذه العائلة باستمرار الأنماط الأساسية للروابط العشائرية في تنظيم علاقاتها ، كما أنها في خصائصها صورة مصغرة عن المجتمع ، تسودها قيمه وأخلاقياته . .

النزاع والتباين والتنافر عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء الأسرة . . كذلك فإن السلطة الفوقية المسيطرة على العائلة تقابلها سلطة فوقية مهيمنة على النظام الاجتماعي . .

ويلاحظ المؤلف هنا أن قيم الطبقات البورجوانية الاقطاعية المهيمنة إجتماعيا هي القيم السائدة في المجتمع العربي . . من هنا كانت طفولة الفرد العربي طفولة شقية ، فالعائلة لا تتيح للطفل سوى مجال ضيق لتحقيق إستقلاله الذاتي ، وهذا بدوره يؤدي إلى إستغراق الطفل في ذاته ، واكتسابه عادة الخجل والجبن وأشكال أخرى من السلوك الاجتماعي . .

أما التعليم الذي يتم في إطار العائلة وخارجها ، فيقلل من أهمية الافئدة والمكافأة ، في حين يزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين . . . وتعليم هذه صفته يجعل الطفل يشعر بالعجز وفقدان الحماية ، كما ينقل إليه قيم المجتمع وعاداته الثابتة التي تتحول إلى غمط سلوكي غير قابل للرفض . .

وفي توجيهها للفرد منذ طفولته ، تركز العائلة العربية على أن يكون هذا التوجيه نحو الأشخاص أكثر منه نحو الأشياء . . . فهي تدربه على المعاشرة بإشراكه في الحديث والحفلات الاجتماعية في حين لا تعنى بتنمية قدراته على التعامل مع الأشياء . . . ولا شك أن مثل هذا التوجيه - بالرغم من إيجابيته المحدودة المتمثلة في التحلي بالدمائة والضيافة - فإن له مساوئ إجتماعية خطيرة . . فالطفل الذي لا يتعامل مع الأشياء بقدر ما يتعامل مع الأشخاص ، يتهرب من المواجهة المباشرة ومن معالجة المشكلات في جذورها . . إنه يتدرب في الواقع على « المسامرة » المسامية التي تؤدي إلى الرياء ، وتغذية الروح العدوانية التي تظهر في الاستغابة « مثلا . .

من هنا كانت هذه المعاشرة التي تؤكد عليها العائلة العربية كثيرا ، تجمع بين الناس في علاقات التسلية ، وتفرق بينهم في علاقات العمل . . . بمعنى أنها . . أي المعاشرة لا تبني جسورا من الثقة بين الأفراد ، لذا يظل التعامل الاجتماعي قائما على

الشك وسوء الظن في نوايا الآخرين . . يتنقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن « الاتكالية والتهرب والعجز » وهي بعض نتائج التربية البورجوازية الاقطاعية التي يمارسها مجتمعنا العربي وكما يرى المؤلف « فإن الاتكالية والعجز والتهرب تجسّم شعوراً بورجوازية إقطاعية غموضياً ، هو الشعور بعدم المقدرة . .

إن الطفل الذي تعلم كيف يقمع عدوانيته تجاه السلطة ، وكيف يتحاشى مواجهتها ينشأ إتكالياً ، يتهرب من المسؤولية . .

ونحصر الثقافة البورجوازية الاقطاعية في مجتمعنا العربي على تغطية كل مظاهر العجز والتهرب من المسؤولية ، وذلك عن طريق التمسويه وإخفاء الواقع وجعله أكثر استساغة . .

وفي ظل هذه الثقافة ، يحاول المثقف البورجوازي أن يلائم نفسه مع التركيب الاجتماعي . . « وبالرغم من أن التزامه الفكري قد يدفعه إلى خدمة المبادئ التي يؤمن بها ، فإن نهج حياته والتركيب النفسي الموافق له يمنعانه من ذلك . . . فهو دائماً ينتهي إلى تبرير ذاته ، وتبرير سلوكه المناقض لأقواله ومعتقداته » . . ويكشف المؤلف عن حقيقة المثقفين البورجوازيين العرب أكثر فأكثر حين يجددنا عن القيم التي يمثلونها في حياتهم العملية ، تلك القيم التي لا تمكنهم من تشكيل قوة مستقلة قادرة على إحداث التغيير في المجتمع . . كما أن موقف هؤلاء المثقفين تجاه الغرب موقف إزدواجية ، سببها شعور بالنقص من ناحية ، وإعجاب حاسد بكل ما هو غربي . . وهم بانجذابهم إلى المجتمع الغربي لا ينجذبون إليه طمعا في الحصول على العلم والثقافة فحسب ، بل أيضا طمعا في سهولة الاشباع الجنسي هناك . . هذا الاشباع الذي يقاومه مجتمعهم . .

وإذا كانت العقلية البورجوازية الاقطاعية تحارب كل نزعة حقيقية نحو تغيير الواقع ، فإنها أيضا - وكما يرى المؤلف - تبرر الفقر الاقتصادي والجهل والمرض تبريراً أخلاقياً دينياً ، فتبدو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة كعناصر مألوفة ، ينبني الرضوخ لها . .

يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى موضوع - الوعي والتغيير - فيرى أن المجتمع « لا يمكن تغييره إلا بتغيير العائلة . . والعائلة لا يمكن تغييرها إلا بتغيير المجتمع . . وهنا نراه يركز على أهمية « الإدراك الذاتي ، والمعرفة النقدية والوعي الاجتماعي » في معالجة هذه المسألة .

وفي رأيه أن عملية معرفة الذات في الفرد هي الشرط الأساسي للتغيير الذاتي في الفرد والمجتمع .

. . . وحتى تكون هذه المعرفة مجدية ، يجب أن تكون فعالة ، قادرة على « اختراق الفكر السائد ، والنفاذ إلى قلب القاعدة الحضارية التي ينطلق منها سلوكنا الاجتماعي » . . وفعاليتها هذه تمكنها من تمثل إيجابيات أي فكر إنساني ، ورفض سلبياته . .

وإذا كنا كعرب - حريصين على الاستفادة من النموذج الغربي ، فعلينا قبل كل شيء إختراق هذا النموذج بوعينا الذاتي لمعرفة مظاهر القوضي والتمويه التي تسوده . . فمثل هذا الاختراق يجعلنا قادرين على « فضح ظاهرة الخبل الكامنة في صميمه » . . ، كما يمكننا من اكتشاف ما يعانيه من تناقض واضح بين النظرية والتطبيق . .

فبالرغم من التقدم الفائق في حقول الثقافة ، فهناك الكبت الفردي والفهر الاجتماعي اللذان جعللا الإنسان الغربي مغتربا عن نفسه وعن عمله وعن الآخرين ، بل ومحروما من إنسانيته . .

وهنا يلاحظ المؤلف أن المثقفين العرب المجهورين بالنموذج الغربي يرون الوقائع من خلال الفكر المثالي الغربي الذي يناقضه فكر واقعي في الغرب نفسه ، لم يتعرف هؤلاء المثقفون مع الأسف . . . وقد ترتب على ذلك إهمال المعرفة الذاتية ومحاولة تصوير تاريخنا وحضارتنا ومجتمعنا على نحو تبريري إزاء سيطرة الغرب ونفوذ ، وهذا بدوره أخرج الفكر العربي عن خط المعرفة العلمية ، وأفقدته القدرة

على مجابهة الواقع ، كما فرض عليه « نزعة المسايرة والتجريد اللاعلمي » . . تلك
النزعة المرتبطة بالمصالح الاجتماعية والسياسية القائمة . .

يتناول المؤلف بعد ذلك موضوع « الانسان العربي والتحدي الحضاري »
معتماً أسلوب التحليل العلمي في سبر أعماق هذا الانسان من خلال مفاهيمه
الانسانية التي تحدد نمط العلاقات الاجتماعية التي يتبناها . . ومن دراسته هذه
نكتشف أن السمات الرئيسية للشخصية الاجتماعية التي يتم غرسها في الانسان
العربي منذ طفولته هي « الشعور بالعجز ، والتهرب ، والاعتماد على الغير » . .
وتلعب العائلة ثم المدرسة بعد ذلك دوراً خطيراً في تكريس روح العجز والارهاب
في نفس الفرد العربي . .

العائلة تلعب هذا الدور على الصعيد النفسي ، والمدرسة تلعبه على الصعيد
الفكري . .

من هنا نستطيع أن نقول إن الفرد والعلاقات التي ينشئها مستقبلاً هما حصيله
ظروف موضوعية ، أي أن الواقع الاجتماعي لا الفكر المجرد هو الذي يقرر في النهاية
تركيب المجتمع وطبائع أفراده . . وما العيوب الاجتماعية التي يكرسها هذا الواقع
والتي من أخطرها النزعة الفردية إلا نتيجة طبيعية لهذه الظروف الموضوعية السائدة في
المجتمع العربي . .

وإذا كانت ظروف المجتمع العربي البورجوازي قد حرمت الانسان العربي
من التحرك البناء خدمة منها للأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة فيه ، فإنها أيضاً
قد أشعرته بالنقص تجاه الحضارة الغربية ، فانطلق مفكرون منذ بداية هذا القرن
يبرهنون على عظمة التراث العربي والاسلامي ، ومدى تأثيره في الحضارة الغربية
وتطورها . . وإذا كانت هذه البرهنة تبدو للوهلة الأولى مشروعة ومنطقية فإنها
تفسر - كما لاحظ المؤلف - من الناحية السيكلوجية تفسيراً آخر يدل على محاولة
التعويض عن النقص « بإيجاد صلة مشرفة تربطنا بالغرب ، وتجعلنا جزءاً منه ، ولو

من زاوية تاريخية مجردة « وحتى تتحرر من هذا الشعور ، وتمكن من مجابهة التحدي الحضاري الغربي ، علينا أن نثق بأنفسنا ، ونتعامل مع الغرب تعامل الند للند . . علينا أن نفهم حقيقة الغرب وما نريده منه ، وأجزم أننا عندها « سنخلع سيطرة الغرب الحضارية ، كما خلعنا سيطرته السياسية » . .

أخيراً يتناول المؤلف موضوع « المثقف العربي والمستقبل » . . وهنا نراه يحدد صفتين أساسيتين ينبغي أن يتحلل بهما المثقف الحقيقي وهما : الوعي الاجتماعي الذي يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياها من زاوية شاملة . . . والدور الاجتماعي الذي يمكن للوعي الاجتماعي أن يلعبه . .

وعلى هذا ، فالعلم - وحده - لا يضيف على الفرد صفة المثقف ولا يشكل ثقافة في حد ذاته . . . إنه يصبح ثقافة إذا توفر لصاحبه وهي إجماعي قادر على التحليل والربط . . والمثقفون - كما يرى المؤلف - فئات أربع :

الأولى فئة ملتزمة يتطابق عندها الفكر والممارسة بالاضافة إلى أنها تربط مصيرها بمصير قضية ، أو هدف إجماعي . .

أما الفئة الثانية فتتألف من أهل القلم الذين يناضلون بالكلمة لا بالممارسة المباشرة . . وهم يحاولون بتأثيرهم في الرأي العام تغيير الوعي الاجتماعي ودفعه نحو آفاق جديدة . . والفئة الثالثة تتألف من العاملين في حقل « التثقيف والتعليم » ، وتأثيرهم في العمل الاجتماعي هو نتيجة عملية التعليم المباشر التي يمارسونها . . وهاتان الفئتان : الثانية والثالثة تمارسان العمل الاجتماعي دون مجابهة صراعات المجتمع بمجابهة مباشرة . . أخيراً نأتي إلى الفئة الرابعة التي تتألف من المهنيين العاملين في الحقول العلمية والصناعية والإدارية المختلفة . .

وبالرغم من أن هذه الفئة أكثر من غيرها بُعداً عن الوعي الايديولوجي والسياسي ، فإن تأثيرها في التغيير الاجتماعي على المدى الطويل جلدي وعميق ،

ذلك لأن التغيير المنبثق من العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تحول جذري في بنية المجتمع المادي وفي علاقاته الاجتماعية . .

وعن دور المثقفين العرب في مجتمعهم يقول المؤلف : « لقد استطاع المثقفون في مطلع هذا القرن أن يلعبوا دوراً أكثر فعالية في المجتمع من الدور الذي يلعبه المثقفون اليوم ، ويعود ذلك إلى عوامل تاريخية واجتماعية . . فالمثقفون في تلك الفترة كانوا أقرب من غيرهم إلى مراكز الفكر والسلطة السياسية ، مما جعلهم « أكبر ثقلًا منهم اليوم في عملية أخذ القرارات » . .

كانت السلطة السياسية آنذاك في يد العثمانيين مما اقتضى بالضرورة بروز مثقفين يصارعون من أجل الحكم الذاتي والاستقلال . . أما منذ الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من إنقلابات عسكرية ومدنية إستأثرت بها البورجوازية العربية ، فإن دور المثقفين العرب قد تضاعف لابعادهم عن الحكم من ناحية واستمالة أدوات للسلطة من ناحية أخرى . .

ولما كانت الظروف الاقتصادية للمجتمع العربي المتأثرة بالهيمنة السياسية للفئات الحاكمة ، تتحكم في سلوك هؤلاء المثقفين أكثر مما تتحكم فيه أفكارهم وأهدافهم ، فقد تخلى كثير منهم عن هذه الأفكار والأهداف حرصاً منهم على لقمة العيش . . وهذا بدوره قد دفع هؤلاء المثقفين إلى « التمويه » ، يبررون به أنفسهم أمام أنفسهم وأمام الآخرين . . . ومثل هذا التبرير - كما يرى المؤلف - « يجسمي به المثقف نفسه من النقد والتقد الذاتي ، ويمكنه من عيش التناقض في حياته دون كثير ألم أو قلق » . .

ولما كان التغيير الاجتماعي يتطلب إرادة ذاتية قادرة على إستيعاب اللحظة التاريخية والعمل بمقتضاها . . إرادة يمثلها المثقفون أنفسهم بوعيهم وقدرتهم على تخفيف منهجهم التاريخي ، فإن تخلي هؤلاء المثقفين عن هذا الدور التاريخي لأي سبب كان أو قبولهم « بدور المستخدم » يلغي هذا التغيير أو يؤخره . .

وكننت هنا أود لو أن المؤلف تطرق بمزيد من التفصيل إلى الارتباط العضوي بين البورجوازية والامبريالية هذا الارتباط الذي يفسر رده كثير من المثقفين العرب عن خطهم النضالي وعجزهم عن التأثير في عملية أخذ القرارات . .

وبعد ، إن هذا الكتاب بموضوعيته ، ومنهجيته العلمية قد درس بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية الخطيرة في مجتمعنا العربي ، كما تعرض لأبعادها ونتائجها . . ثم راح بعد ذلك يناقش قضية التغيير في المجتمع العربي وشروطه وإمكاناته . . .





أيدولوجيا للتنمية أم تنمية للأيدولوجيا

دكتور عبد الوهاب إبراهيم عبد الوهاب *

تتنازع مجتمعات العالم

النامي (الثالث) المعاصرة إتجاهات متباينة ، إن لم تكن متناقضة . وكلمة مجتمعات هنا ، لا تعني شعوب هذا العالم ، بل تعني الصفوات السياسية ، وبعض الصفوات الثقافية على وجه التحديد . وتتحدد وجهة النظر الراحنة حول سؤال معين هو :

كيف تسير عمليات التنمية في الدول التي تُسمى بالنامية ؟
ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى :

- ما هي الأيدولوجيا التي تقود هذه العمليات ؟
- هل إستقرت هذه الأيدولوجيا ، أم أنها تتعرض لصراعات مع أيدولوجيات أخرى ؟
- ما هو الموقف النهائي للعملية سواء كانت تنموية ، أو أيدولوجية ؟

وقبل الاجابة عن هذه الأسئلة ، فإن المعنى الذي نقصده من إستخدام مصطلح الأيدولوجيا ، يشير إلى مجموعة الأفكار والمبادئ والفلسفات التي ترتكز

*. مدرس علم الاجتماع بمعهد التربية للمعلمين - دولة الكويت .

عليها ، وتنطلق منها سياسات واقعية محددة ، أو ما يمكن أن يكون « فعلاً أو أفعلاً » ،
تُدير به الصفوة الحاكمة في مجتمع ما ، هذا المجتمع .

وغني عن البيان ، أن هناك ارتباطاً عضوياً بين الايديولوجيا والفعل
(السياسات الواقعية) . وفي بعض الأحيان توجد علاقة موجبة بينهما ، حيث يؤثر
الفعل في تطوير (وحتى تكوين) الايديولوجيا (كما حدث أثناء التجربة
الناصرية) . كما تؤثر الايديولوجيا في تكوين وتطوير الفعل (وهذا هو الأصل في
العمل التنموي في غالبية الدول النامية) .

إن التنمية كعملية ، تخضع للتفاعل بين المعطيات الواقعية (على الصعيدين
المجتمعي والدولي) ، والمعطيات الأيديولوجية .

ومن ناحية أخرى ، فقد دفعت خبرات الصفوات الحاكمة (والمتففة) في
مجتمعات العالم النامي مع الاستعمار إلى تبني أيديولوجيات اشتراكية أو غيرها) ،
ومن ثم الاتجه نحو أساليب تنمية تتفق وهذه الايديولوجيات .

وهنا يبرز التساؤل التالي :

ما هي نتائج هذه الأساليب التنموية : الاشتراكية ، أو شبه الاشتراكية ، أو
حتى الرأسمالية ؟

إن وقائع الاحوال في المجتمعات النامية تشير إلى استمرار تخلفها . وقد تكون
الأسباب وراء ذلك :

- أما عدم ملائمة تلك الأساليب لواقع الاحوال في هذه المجتمعات ،
- أو لشدة الصراعات داخل المجتمع (بين الطبقات ، أو القبائل ...) ، بحيث
تنحصر جهود التنمية في تحقيق ما يسمى بالوحدة الوطنية ،
- أو لشدة الصراعات العالمية التي تستهدف إستقطاب هذه المجتمعات ، بحيث
تنحصر جهود التنمية في بناء السيادة القومية ، من خلال (محاولة) تحقيق الأبتعاد
عن التبعية ، أو الوقوع في براثنها بحثاً عن الحماية والمعونة) .

كما أن إستقراء الظروف الواقعية لهذه المجتمعات تشير إلى تزايد درجة الوقوع في التبعية الأيديولوجية والاقتصادية - الرأسمالية أو الاشتراكية وهكذا تتضح معالم الحلقة المفرغة التي تدور فيها الصفوات الحاكمة (والمتنفذة) في المجتمعات النامية .

إن الخروج من هذه الحلقة يكمن - من خلال وجهة النظر الراهنة - في متغير أساسي هو ضرورة الكشف عن خصوصية ظروف أو أحوال كل مجتمع منها ، والاستفادة من هذه الخصوصية في وضع إستراتيجيات وسياسات تنموية خاصة بكل مجتمع من هذه المجتمعات .

لقد بُذلت عدة محاولات من عدد من السوسيولوجيين في العالم الثالث على ضوء الأزمة التي يمر بها علم الاجتماع المعاصر - وخاصة عدم تمكن أطره النظرية من تفسير أحوال المجتمعات النامية - للتصدي إلى تفسير تلك الأحوال ، ومن هنا نبعت « فكرة الخصوصية التاريخية »^(١) .

إن هذه المحاولات ما زالت في بدايتها المبكرة ، وتحتاج إلى مزيد من الجهد لبلورة هذه الفكرة ، وتقوية دعائمها .

وتقوم « فكرة الخصوصية » على تدعيم البحث العلمي والاستقصاء الموضوعي عن الظروف أو الأحوال البنائية الكامنة في المجتمع ، والتي تكشف عن أسباب تخلفه ، وتلك التي يمكن أن تُسهم في تنميته . وفي مرحلة تالية من البحث يتحدد أسلوب (أو أساليب) مقاومة هذا التخلف ، وتدعيم التنمية .

ويعنى البحث ، بمحاولة فهم النسق الأيكولوجي للمجتمع المختص ، وإنعكاسات هذا النسق على الحياة المجتمعية لأفراد ، وعلاقاته بالمجتمعات الأخرى . كما يُعنى بالكشف عن الروابط التاريخية والمعاصرة بين وسائل ، وقوى ، وعلاقات الإنتاج في المجتمع . وكذلك بحث النظم القيمية Value — systems السائدة فيه ، وتأثيراتها وإنعكاساتها . . إلخ .

إن من شأن هذا البحث (أو البحوث) أن تُلخّص المجتمعات النامية من الوقوع

فريسة أيديولوجيات أو أساليب تنموية « مستوردة » ، نبعت وطُبقت في مجتمعات ذات ظروف وأحوال مختلفة تماما .

وبعبارة أخرى ، يمكن القول ، أن الصيغة الجديدة هي في تدعيم البحث لتنمية أيديولوجيا الخصوصية ، وبالتالي تكون الخصوصية هي أيديولوجيا للتنمية في المجتمعات النامية .

ولا نعني بذلك تكريس الجهود الفردية للمجتمعات النامية ، ومن ثم الفصل بينها . ولكن ما نعنيه تحديدا هو :

— التأكيد على إبراز السمات أو الخصائص المشتركة للتخلف في المجتمعات النامية .

— الكشف عن السمات أو الخصائص النوعية لكل مجتمع متخلف على حدة .

ويُعدّ العنصر الأول في التعرف على مجالات التعاون في القضاء (أو التغلب) على خاصية أو أكثر من خصائص أو سمات التخلف . ويفيد العنصر الثاني في إكتشاف الوسائل المناسبة - داخل المجتمع المختص - لمعالجة هذه السمات أو الخصائص النوعية . وقد يُفهم من « فكرة الخصوصية » بمعناها المشار إليه أنها ترتبط بالتنمية فحسب ، ولكن الحقيقة غير ذلك . إذ أن هذه « الفكرة » تتسع لتصبح فكرة سوسيولوجية يمكن أن تقف في مواجهة النظريات الكبرى grand the ories . التي تقدم تعميمات واسعة النطاق وتفسيرات ميكانيكية للأبنية الاجتماعية التي تختلف عن تلك الأبنية التي تطورت هذه النظريات من خلالها .

وفي هذه الحالة قد يجد البعض إرتباطا ما بين « الخصوصية » وبين ما ذهب إليه « كارل ماركس » من أن « الأحداث قد تتشابه ولكن في سياقات تاريخية مختلفة بحيث تختلف النتائج تماما . . . ومن ثم يجب دراسة كل شكل من أشكال التطور هذه كلا على حدة . . . »^(١)

ولكن الواقع هو أن الماركسية نفسها لا يمكن أن تنطبق بشكل ميكانيكي على

البناء الاجتماعي خارج أوروبا الغربية ، أو حتى في فترة تاريخية مغايرة لتلك الفترة التي ظهرت فيها بالتحديد .

وهكذا ، يمكن القول أن « فكرة الخصوصية » تؤكد على التعميم ولكن في حدود معينة . ومن ثم فإنها قد تجاوزت الماركسية ، في محاولة لتصبح منهجاً أو موضوعاً للتنظير عن الواقع في مجتمع معين . ويقدم « رايت ميلز » فهمه للخصوصية على أنها^(٣) .

أ - أساس للبحث الاجتماعي ، وإطاراً تصوري لمرحلة معينة ، مع عدم إجراء تعميمات خارج حدود هذه المرحلة .

ب - يمكن نقد المفهومات على أساسها ، من خلال الارتباط بفترة زمنية محددة .
ج - لكل فترة تاريخية شكل بنائي متميز .

إن « الخصوصية » كما سبقت الإشارة - هي تكريس للواقع الاجتماعي في فترة بالذات ، والربط بين تعطيات هذه الفترة ، والفترات السابقة عليها واللاحقة لها من أجل الوصول إلى فهم موضوعي لذلك الواقع الاجتماعي .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفهم الذي تقلعه هذه « الرؤية » لمبدأ الخصوصية Principle of specificity أثر عدم إستخدام تعبير الخصوصية التاريخية historical specificity الذي إستعمله الماركسيون القدامى والمحدثين ، درءاً للجدل الأيديولوجي الذي تستهدف « الرؤية » الرهانة صرف النظر عنه في حد ذاته ، والتركيز على القضية الأساسية وهي « التنمية » .

وفي صياغة إفتراضية لدراسة الطبقات في مصر أكد « محمد الجوهري »^(٤) على ضرورة التسلح بموقف نظري واضح عند دراسة البناء الطبقي بحيث يكون هذا الموقف هادياً ومرشداً ، كما يحفظ الباحث من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذي يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة في دراسة المجتمع . غير أن تحديد هذا الموقف يتطلب نقد هذه النظريات السابقة ، وقد أدى إلى رفض النظرية الوظيفية ،

والماركسية الفجة Valgur Marxism التي تتصور وجود طبقتين لا ثالث لهما في المجتمع . وقد أدى به هذا النقد إلى تأكيد « خصوصية التطور في المجتمع المصري » ، حيث « أننا لا نستطيع أن نتقبل أيًا من التصنيفات التي وُضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعا المصري »^(١) .

وهكذا يتأكد ما سبق أن ذهبنا إليه من أن « فكرة أو مبدأ الخصوصية » لا يرتبط فقط بمسألة التنمية ، ولكن يرتبط أيضا بمسائل سوسيولوجية ومجتمعية أخرى . وإن كان تركيزنا في هذه الرؤية - ما يزال على « التنمية » بإعتبار أنها القضية الأكثر إلحاحا في عالمنا المتخلف (الثالث) المعاصر .

إن نماذج التنمية في المجتمعات المتخلفة ينبغي أن تبتعد تماما عن النقل من النماذج القائمة في دول رأسمالية أو اشتراكية . كما ينبغي أن تبتعد أيضا عن أسلوب « التهجين » بين النماذج المختلفة . ويتطلب ذلك أيديولوجيات جديدة تناسب ووقائع الأحوال في كل مجتمع من هذه المجتمعات .

إننا لا ندعو إلى تجاهل التراث الفكري الانساني ، ولكننا ندعو - مع الداعين - لاعادة النظر في مقولات هذا التراث ومعطياته . ونعتقد أننا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أنها دعوة لاثراء هذا التراث من خلال مجهودات الصفوة المثقفة في الدول النامية ، الذين أوقعوا أنفسهم - ولفترات طويلة - في براثن أيديولوجيات غمت وترعرعت في ظروف وأحوال غير الظروف والأحوال الخاصة بمجتمعاتهم .

الهوامي

(١) محمد الجوهري ، مقدمة في علم إجماع التنمية . الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢) أنظر ، أحمد زايد ، البناء السيلسي في الريف المصري - تحليل لجهاضات الصفوة القديمة والجديدة . دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٨١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .

الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر

د. الياس زين*

نظم « مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر » في جامعة الكويت ، « الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية » ، خلال ١١ - ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٨١ . ولقد شارك في هذه الندوة علماء ومتخصصون وخبراء وباحثون من الدول العربية والأجنبية ، ومن المنظمات الدولية . وبلغ عدد الذين شاركوا في أعمال الندوة ونشاطاتها حوالي ١٠٠ شخص ، يمثلون المراكز والهيئات المعنية ، في العراق وقطر ولبنان ومصر والسودان والمغرب ، فضلاً عن الكويت ، وكذلك في ألمانيا الاتحادية وفرنسا والولايات المتحدة وكندا والهند ، وفي المنظمات العربية والدولية ، مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (بمكاتبها الاقليمية في بغداد وتونس) والكويت ، ومركز التقنيات التربوية ، واليونسكو واليونسيف ، والاتحاد الدولي لبرامج التعليم المستمر ، بالإضافة الى جامعة الكويت ، ووزارة التربية الكويتية ، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت .

هذا وحضر الندوة عدد من الباحثين وأساتذة الجامعة والعاملين في مجال التربية والتعليم والمتخصصين .

* استاذ سابق بالجامعة اللبنانية .

أهداف الندوة :

- ١ - التعريف بالتعليم المستمر بالجامعات ودوره في التنمية .
- ٢ - إلقاء الضوء على مقومات التعليم المستمر ومشاكله .
- ٣ - بيان دور الجامعات الحديثة في تنمية المجتمع بصفة عامة والتعليم المستمر بصفة خاصة ، كوظيفة من وظائف الجامعة .
- ٤ - إلقاء الضوء على مشكلات ومعوقات التنمية ، ودور الجامعة في الإسهام في حل مثل هذه المشكلات وأساليب مواجهتها .
- ٥ - إثارة الاهتمام بين المراكز الجامعية المعنية بالتعليم المستمر على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى العالمي .

حفل الافتتاح :

بدأت الندوة العلمية أعمالها برعاية وحضور وزير التربية الرئيس الأعلى لجامعة الكويت ، الدكتور يعقوب الغنيم ، الذي ألقى كلمة الافتتاح ، رحب فيها بأعضاء الوفود المشاركة في الندوة . وعبر عن سعادته لانتاج جامعة الكويت وتبنيها لرسالة الجامعة الحديثة . وأوضح أهمية الندوة في إثراء تجربة جامعة الكويت التي تواكب بها الجامعات العريقة في البلدان المتقدمة .

وتلا الوزير ، الأستاذ الدكتور عبد الرزاق العدواني ، مدير جامعة الكويت ، فألقى كلمة الجامعة ، التي حيا فيها المعاني التي ترمز اليها الندوة ، والتي طلب فيها ربط الأكاديمية النظرية بالمجالات التطبيقية . وقال :

« إن التعليم المستمر ، وهو محور هذا اللقاء ، العلمي ، قد أصبح يمثل شريحة أساسية من رسالة الجامعة ، التي لم يقتصر دورها في علاننا الحديث على الأهداف التقليدية ، من حيث البحث عن المعرفة وتاصيلها ونشرها ، وإنما امتدّ

ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع . ومن هنا ، جاء شعار الندوة ، « الجامعة في خدمة المجتمع » .

ثم ألقى الدكتور سليمان سعدون البدر ، مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والاعلام ، كلمة الندوة ، وقد بينَ فيها ، أن عنوان الندوة ، متصل بأهمية التعليم الذاتي والمستمر في تنمية المجتمع وتقدمه . وأن شعار الندوة - الجامعة في خدمة المجتمع - يعبر عن المفهوم الحديث لرسالة الجامعات .

واختتم حفل الافتتاح ، بكلمة للدكتور مصطفى النجار ، الأمين العام لمراكز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، رئيس مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة ، نيابة عن أعضاء الوفود ، حياً فيها جامعة الكويت ، متمثلة بمركز خدمة المجتمع والتعليم ، على مبادرتها في عقد هذه الندوة ، وإثارة الاهتمام بذلك النمط من التعليم الذي أخذت تبنيه الجامعات ، كمنهج عمل مكمل لرسالتها الحديثة .

بحوث الندوة :

قدّم المساهمون في الندوة ٢٢ بحثاً علمياً ، وتم مناقشتها في سبع جلسات عمل . ومن خلال استعراض وقائع الندوة وأعمالها ، يمكن ان نخرج بالملاحظات واللقطات الآتية :

١ - قدمت الدراسات والبحوث ، من قبل وفود ، تمثل بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والهند ، فضلاً عن الأقطار العربية . إلا أن بعض البلدان المهمة لم تمثل ، كالاتحاد السوفياتي واليابان ، مثلاً .

٢ - مما يلفت النظر حقاً ، ان البحوث طبعت طباعة جيدة ، كما ان غلافات البحوث ، مصممة تصميماً ممتازاً ، على ورق لين وفاخر ، والإخراج يتسم بالابداع ، فعلاً .

٣ - رافق كل بحث قدم في اللغة العربية ملخص في اللغة الانكليزية ، كما رافق كل

بحث كتب من باحث عربي باللغة الانكليزية ، ملخص للبحث باللغة العربية . بيد ان البحوث التي كتبت في الأصل باللغة الانكليزية ، لم يرافقها ملخص للبحث باللغة العربية .

٤ - لم يشارك العنصر النسائي في تقويم أي بحث من البحوث في الندوة .

ناقشت الجلسة الأولى البحوث الآتية :

١ - « مفاهيم التعليم المستمر وأساليبه » للدكتور محمد خليفة بركات ، أستاذ علم النفس التربوي في جامعة الكويت .

٢ - « تجربة فرنسة في التعليم المستمر : لمحة عن مدارس الهندسة الفرنسية ودورها في تعليم الكبار » ، للسيد ديدير سارافاتي .

٣ - « دور التعليم المستمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، للدكتور محمود أحمد موسى البكري ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

وفي اليوم الثاني ، تم عرض ونقاش البحوث الآتية :

١ - « التعليم المستمر وتعليم الكبار ، نموذج من كنده » ، للدكتور دوغلاس بوتفين ،

٢ - « التعليم المستمر في الادارة : خلاصة التجربة الفرنسية » ، للدكتور ميشيل شلوزر .

٣ - « دور البحث العلمي في التعليم المستمر » ، للدكتور الدمرداش سرحان ، أستاذ التربية بجامعة الكويت .

٤ - « التعليم المستمر : نظرة فلسفية » ، للدكتور روبرت ألن (الولايات المتحدة الأمريكية) .

٥ - « دور التعليم المستمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، للدكتور محمود احمد موسى البكري ، جامعة الامارات العربية المتحدة بالعين .

٦ - « التعليم المستمر والتنمية الاقتصادية في البلاد العربية » ، للدكتور أحمد كمال عاشور قسم أصول التربية في جامعة قطر .

وفي اليوم الثالث ، ناقش المؤتمر البحوث الآتية :

١ - « مظاهر التعليم المستمر وأثره في الحاسب الآلي » ، للدكتور سيشيل جوبت (الهند) .

٢ - « مفاهيم وأساليب التعليم المستمر من واقع تجربة جامعة الكويت » ، للدكتور سليمان سعدون البدر (جامعة الكويت) .

٣ - « دور التعليم المستمر في مجال الخدمات الاجتماعية » ، للدكتور جلال الدين الغزاوي (الكويت) .

وفي اليوم الرابع ، ناقش أعضاء الوفود البحوث الآتية :

١ - « دور الجامعة الأميركية في بيروت في خدمة التعليم المستمر والتنمية الإقليمية » ، إعداد الدكتور رؤوف الغصيني ، والسيد نعم كساب (لبنان) .

٢ - « تعريف وتقديم مفهوم التربية الحياتية للنظم التربوية ودوره في التنمية » ، للدكتور سعد الراشد (كلية التربية في جامعة الكويت) .

٣ - « الدوافع والفوائد » ، للدكتور دوغلاس بوتفين (كنده) .

٤ - « إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية العاملة في مجال التعليم المستمر » ، للدكتور حميد القيسي (جامعة الكويت) .

٥ - « البحوث العلمية في مجال التعليم المستمر » ، للدكتور عثمان لبب فراج ، رئيس مكتب اليونسيف بدول الخليج .

٦ - « المدرس والمجتمع ، برنامج لتطوير التعليم المستمر » ، للدكتور دافيد إندرسون ، (الولايات المتحدة الأمريكية) .

٧ - « دور البحث العلمي في التعليم المستمر » ، للدكتور إسحق القطب ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الكويت .

وأما في اليوم الخامس والأخير ، فلقد بحثت الوفود الأبحاث الآتية :

- ١ - « تحويل برامج تعليم الكبار في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر » ، للدكتور شكري عباس حلمي ، كلية التربية ، جامعة دولة الامارات العربية المتحدة .
- ٢ - « معوقات العمل في مجال التعليم المستمر » ، للسيد عمر عبد الحميد ابراهيم ، جامعة الكويت .
- ٣ - « الأرض الموهوبة للجامعة » ، للدكتور مارك فان ورمر ، الولايات المتحدة الأمريكية .

توصيات الندوة :

اختتمت الندوة أعمالها بالتوصيات الآتية :

- ١ - البحوث : وحتى تأتي برامج التعليم المستمر متوافقة مع احتياجات التنمية والواقع الاجتماعي ، لا بد ان تكون ثمرة لبحوث علمية تتحرى احتياجاتها والواقع . ويمكن تقسيم البحوث الى أنواع ثلاثة هي :
 - أ - بحوث الاستطلاع : وتهتم بنحس " حاجات المجتمع وإمكانياته ، وبالتعرف على أولويات برامج التنمية واحتياجاتها من القوى العاملة ، وبالتعرف على أنواع التعليم المستمر التي تتفق مع أولويات التنمية ، وبدراسة أسواق العمل ، كما تهتم بالتعرف على أهداف الدارسين ورغبتهم ودوافعهم والفروق الفردية بينهم في القدرات وأنماط التعليم
 - ب - بحوث التنفيذ : وتُعنى بالتعرف على إمكانيات التنفيذ ، وعلى المشكلات التي تواجه التنفيذ ، وعلى إمكانيات تطوير التعليم . بكافة عناصره .
 - ج - بحوث التقييم : وتتناول التعرف على فاعلية البرامج في تحقيق الأهداف ، وعلى أداء الدارسين في برامج التعليم المستمر ، وعلى أداء العاملين في برامج التعليم المستمر ، وعلى فاعلية المناهج والطرائق والوسائل .

٢ - التخطيط : ولربط السياسات بالمفاهيم الاساسية وخدمة الاهداف التنموية لا بد من القيام بالتخطيط في نواحي مناهج برامج التعليم المستمر ، وتدريب العاملين في برامج التعليم المستمر ، وتمويل هذه البرامج .

٣ - التنسيق : لا بد من القيام بالتنسيق بين مؤسسات التعليم المستمر على المستويات الآتية : مستويات الجهات المستفيدة من برامج التعليم المستمر ، والمستوى المحلي لمؤسسات التعليم المستمر ، والمستوى الإقليمي لمؤسسات التعليم المستمر ، والمستوى الدولي لمؤسسات التعليم المستمر .

٤ - المناهج : لتحقيق الموامة بين رغبات الفرد واحتياجات المجتمع ، لا بد من بناء المناهج وتطويرها في المجالات التي تحقق النواحي التنقيفية ، والانتاجية ، والعلاقات الاجتماعية .

هذا وأصدرت لجنة العلاقات العامة والإعلام بالندوة نشرة يومية سميت « الندوة » ، وذلك خلال فترة انعقاد الندوة . وكانت النشرة تنشر أعمال الندوة وبرامجها ونشاطاتها وملخصات لأهم البحوث ، ومقالات ولقاءات ومقابلات ، ولقطات وأخبار الندوة ، فضلا عن بعض المعلومات الأساسية عن الكويت .

وأعدت اللجنة المنظمة العليا للندوة ، استشارة استبيان حول بعض المشكلات الأساسية التي تواجه مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات العربية والأجنبية الصديقة . وكان الهدف من ذلك استطلاع رأي الوفود حول أهم المشكلات التي تواجههم ، والتعرف على رأيهم وخبراتهم في مواجهة هذه المشكلات

وشاركت في تنظيم الندوة طالبات قسم اللغة الانكليزية بكلية الآداب في جامعة الكويت ، وذلك عن طريق اشتراكهن في لجنة الاستقبال ، ومرافقة الضيوف الأجانب ، خلال زيارتهم لمعالم الكويت ومؤسساتها . ممّا هيا لهم الاحتكاك بالناطقين من الوفود باللغة الانكليزية .



مستورات مجلة العلوم الاجتماعية

فـ ذكرى بيـاجيه

أضواء على حياة بياجيه وإنجازاته العلمية

ندوة علمية

اشترك فيها ونظمها

- | | | |
|------------------------------|---------------------------------------|--------|
| د . محمد عماد الدين اسماعيل | استاذ علم النفس بجامعة الكويت | منظماً |
| د . محمد أحمد غالي | استاذ علم النفس بجامعة الكويت | عضواً |
| د . حامد عبد العزيز الفقي | استاذ علم النفس المساعد بجامعة الكويت | عضواً |
| د . عبد الرحيم عبد الله صالح | مدرس علم النفس بجامعة الكويت | عضواً |

وَلَيْسَ الرَّسَائِلُ الْجَامِعِيَّةِ

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية
مع هذا العدد نشر ملخصات
عن الرسائل العلمية المقدمة
في الجامعات العربية - تعميماً للمائدة -
ونقدم من هذا العدد ملخصاً
لرسالة الماجستير المقدمة من عيسى الخراجرة
بمنوان : نظرية التعليم والتعليم عند
ساطع الحصري

نظرية التعلم والتعليم عند ساطع الحصري

عبد الجبار الجرجة

الجامعة الأردنية

قدم الباحث الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية وعلم النفس في كلية التربية في الجامعة الأردنية ، ونوقشت يوم الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٨١ . وتألّفت لجنة المناقشة من الدكتور عمر الشيخ الأستاذ المساعد ورئيس قسم أصول التربية والمناهج سابقاً في كلية التربية بالجامعة الأردنية مشرفاً ، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عدس عميد كلية التربية في الجامعة الأردنية ، والدكتور اسامة شموط ، وقد أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير بدرجة جيد جداً .

وترنو الأطروحة ان تكون خطوة بسيطة ومتواضعة على درب تحقيق طموح عربي فكري كبير ، هو الطموح الى بناء « فكر تربوي عربي » يكون قادراً على إفراز « نظرية تربوية عربية معاصرة » تجمع في اطارها وتكوينها بين الأصالة والمعاصرة ، ويتوافرها الشمول والمرونة ، وتصلح لتطوير الواقع التربوي العربي الراهن . وتحقيق مثل هذا الطموح ، يتطلب فيما يتطلب استقصاء التراث الفكري والتربوي العربي القديم ، والحديث على السواء ، وإحياءه ودراسته بموضوعية لتقرير مدى صلاح الأصول الثقافية العربية لبناء فكر تربوي عربي ، مؤهل ، لإفراز نظرية تربوية معاصرة تتناسب وأهداف المجتمع العربي وحاجاته .

وقد حاولت الأطروحة استقصاء الفكر التعليمي لشيخ العروبة والمفكر القومي صاطح الحصري ، وبناء نظريته في التعلم والتعليم ، لما للحصري من اسهام تربوي معترف بأهميته . وقد قسمت الرسالة الى ثلاثة اقسام في خمسة فصول تقع في (١٦٨) صفحة ، وقد جرى في الفصل الأول من القسم الأول بحث أهداف الدراسة وأهميتها ومبرراتها ، كما خصص الفصل الثاني من هذا القسم لبحث طريقة البحث ومنهج الدراسة .

ويتكون القسم الثاني من الدراسة من فصل واحد هو الفصل الثالث خصص لبحث الأطار الاجتماعي والقومي والتربوي والفلسفي النفسي لنظرية الحصري في التعلم والتعليم . فنوقشت آراء الحصري الفلسفية والنفسية في الطبيعة الانسانية والمعرفة ، ونظريته القومية والاجتماعية ، ونظريته التربوية من حيث مفهومه للتربية ومعناها ، وأهدافها وغاياتها عنده .

وتناولت الدراسة في الفصل الرابع من القسم الثالث نظرية التعلم عند الحصري وتمييزه بين التعلم المقصود والتعلم غير المقصود ، ونظرتة الى فعل التعلم ولوازمه وشروطه ، كما بحث كذلك انواع التعلم من تعلم للرموز والمفاهيم والكليات والمبادئ ، والمهارات الفكرية ، وتعلم القيم .

ويبحث في الفصل الخامس من هذا القسم من الدراسة نظرية التعلم عند الحصري بدءا من مفهومه للتدريس الجيد ومميزاته وخصائصه وأصوله ، وانتهاءً بآرائه في طرائق التدريس وأساليبه ، وأنماط تنظيمه ، ووسائل تقويم التدريس والتعليم وقياسها .

We May Step on your Toes

The *Journal of Arab Affairs* is a journal of informed commentary published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG), a California corporation. The first issue is scheduled for publication in October 1981.

The articles which will appear in the Journal will not represent any consensus of beliefs and they will not be identified with any one school of thought. The Journal will be hospitable to every divergent and unconventional analysis of Arab affairs.



Many of our readers including members of the Journal's editorial board will study disputes with acute optimism and views expressed in some articles. However, we are determined to provide a forum for the unconventional and the daring.

The editor invites contributions on all aspects of contemporary Arab affairs. Address articles to the Editor, *Journal of Arab Affairs*, 2611 North Fresno Street, Fresno, California 93703, U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the Journal.

International Editorial Board

Yacov Fark
Editor

Baba Abu-Laban
University of Alberta

David Ajami
School of Advanced International Studies
Johns Hopkins University

Schmitt Al Sami
Qatar University

Hamad Al-Sherman
Kuwait University

Baba Al-Sulbi
Kuwait University

Samir Al-Sulbi
Kuwait University

Muhammad Baki
Bahrain University

James Bill
University of Texas at Austin
Abdul Wahid Boudkhal
Tunis University

Muhammad Boudkhal
Mohammed V University, Rabat

Haq Chughtai
Massachusetts Institute of Technology

Peter Haghighi
Radboud University of Nijmegen, The Netherlands

Michael Haddad
Carnegie University

Adnan Iskander
American University of Beirut

Amr Karam
Al-Sulbi and Graham and Jones

Malcolm Kerr
University of California, Los Angeles

Abdullah Khalil
Center for Communications and Social Research, Cairo

Youssef Khatib
University of Mepps

Hamid Khatib
The Arab Studies

Ali Khawaja
University of Queensland, Australia

Thomas Kinnear
Capital Group, Inc.

Michael Kishinevsky
Kansas State University

Shiraz Kishinevsky
Center for Studies on New European Countries of the
Polish Academy of Sciences

Subscription Form

Name _____

Address _____

Individuals \$15.00 per year
\$10.00 2 years

Institutions \$30.00 per year
\$20.00 2 years

Foreign subscriptions add \$5.00 annually for
additional postage

All orders prepaid in

Journal of Arab Affairs
2611 N. Fresno Street
Fresno, California 93703 U.S.A.

قواعد وأسس النشر بالمجلة

١- الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات :

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف إلى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لائقاتها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ - وكفي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم إليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث للملاحظات التالية :

أ- اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب- ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د- تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه .

يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣- ترسل الابحاث معنونة إلى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة - جامعة الكويت ، ص ب / ٥٤٨٦٠ الكويت .

٤- وبعد أن تصل الابحاث إلى رئيس التحرير يتم عرضها - على نحو سري - على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥- وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ- يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) موافقة هيئة التحرير على نشرها . وإذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب- اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد إلى اصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج- وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فإن رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د- يمنع كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا .

٦- الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد إلى اصحابها .

٧- يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة ابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨- يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قبليه بعرض دراسته المعنية على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩- يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يمين الوقت المناسب .

ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

- أ - تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعنية .
- ب - طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .
- ج - مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .
- ١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة .
- ١١ - تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) ديناراً كويتياً .

ب - مراجعة الكتب :

وبالإضافة إلى نشر الاسعاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المحال الالتزام بالقواعد التالية :

- ١ - ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .
- ٢ - أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .
- ٣ - أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتمتعز معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضماني ، إلى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتى واستنتاج .
- ٤ - أن يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .
- ٥ - أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه إن امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ - تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي نقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) ديناراً كويتياً ، علاوة على نسختين مجانييتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج - ندوة العدد :

وإيماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال إلا عبر التحوار وتعارض الآراء والاجتهادات ، وإدراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . وبما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحور الندوة الذي يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً .

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمتدنيات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد إليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و - قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقل المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الأكاديمية ، شيئاً فشيئاً ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع - مناقشات :

وأخيراً ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابتداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

11. REVIEWS:

The journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover- page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The remuneration for a book review is 25 KD. (68 U.S.)

111. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminars to be help inor out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:
Editor.

Journal of the Social Sciences.

P. O. Box 5486.

Kuwait University.

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address:

4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Remuneration for an article accepted for publication will be 50 KD (approx. 140 U. S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

- د . اسكندر النجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية . العدد الاول/السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ - ص ٥٣ - ٧٠ .
- د . توفيق فرح ، د . فيصل سالم ، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ، العدد الاول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٣٨ - ٥٢ .
- د . ربحي محمد الحسن ، العلاقات الإنسانية في العمل ، العدد الاول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢ - ٣٧ .
- د . عدنان النجار ، المنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية العدد الاول/السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠ - ٢١ .
- د . منذر عبد السلام ، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري ، العدد الاول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧١ - ٩٠ .
- د . عاصم الاعرجي ، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ، العدد الثاني/السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦ - ٨٠ .
- د . عبد الاله ابو عياش ، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية ، الكويت ، العدد الثاني/السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٤٥ - ٦٥ .
- د . عبد الحميد الفزالي ، نحو محاولة تشخيص ازمة الاقتصاد العالمي العدد الثاني/السنة الرابعة/يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨١ - ٩١ .

- د. صديق عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، العدد الثالث/السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٤٠ - ٥٤ .
- د. عباس أحمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ، العدد الثالث/السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٦ - ٢٢ .
- د. محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، العدد الثالث/السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣ - ٣٩ .
- د. اسماعيل صبري مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام ، العدد الرابع/السنة الرابعة - يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ - ١٢٦ .
- د. حسين حريم ، القيادة الادارية : مفهومها وانماطها ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢١ - ٤٠ .
- د. سمير تناغو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الائتماني ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩ - ١٠٣ .
- د. عاطف احمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .
- د. عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١ - ٦٨ .
- د. محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٧ - ٣٦ .
- د. حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الأول/السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٣٧ - ٦٢ .
- د. اسعد عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ، العدد الأول/السنة الخامسة - ابريل ١٩٧٧ - ص ٦٣ - ٧٨ .
- د. محمد العوض جلال الدين . السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ - ص ٧٩ - ٧٠٢ .
- د. محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني/السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦ - ٢٧ .
- د. علي السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني/السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٨ - ٥٢ .

- د . صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الأردني ، العدد الثاني/السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٨ .
- د . عبد الرسول سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الائتماني للاقطار النفطية ، العدد الثاني/السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٩ - ٨٢ .
- د . عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الإسلامي ، العدد الثالث/السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦ - ٢٦ .
- د . عاطف احمد فؤاد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، العدد الثالث/السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧ - ٣٤ .
- د . علي عبد الرحيم ، تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية - العدد الثالث/السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٣٥ - ٤٥ .
- د . سليمان عطية ، اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ، العدد الثالث ، السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧ - ٨٨ .
- د . محي الدين توق/التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي - مدخل نظري ، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦ - ٢٦ .
- د . هناء خير الدين ، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية ، العدد الرابع/السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ - ٥٧ .
- ... اسحق القطب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ٧٢ - ١٠٤ .
- د . صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع/السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ص ٧٢ - ١٠٤ .
- د . عرفان شافعي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ - ص ٧ - ٣٨ .
- د . فرح السطنبوني ، الاحياء القصديرية في المدن الشمال - افريقية ، العدد الأول/السنة السادسة - ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩ - ٥٨ .
- د . ناهد رمزي ، المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩ - ٧٤ .
- د . محمد عدنان النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥ - ٩١ .

- د. السيد محمد الحسيني ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٦ .
- د. اسكندر النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ، العدد الثاني/السنة السادسة يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧-٤٤ .
- د. زيدان عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥-٦٢ .
- د. يحيى حداد . دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣-٨٣ .
- د. عبد الله النفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٤ .
- د. صفوت فرج ، الإبداع والفصام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥-٥٠ .
- د. اسماعيل ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية ، العدد الثالث السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١-١٠١ .
- د. محمد يوسف علوان ، علم السملواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث/السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣-١٢٨ .
- د. عبد الاله ابو عياش ، تطور النظرية الجغرافية ، العدد الثالث/السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩-١٤٤ .
- د. كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧-٢٨ .
- د. احمد عبد الباسط حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩-٤٣ .
- د. حامد الفقي ، د. تيسير ناصر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لاوزاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥-٦٧ .
- د. سبيع ابو ليدة ، مهس الاصابع ، العدد الرابع السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩-٨٤ .
- د. محمد الليسي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥-٩٩ .

- د . حيد القيسي ، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة ، العدد الاول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧- ٣٦ .
- د . عبد الستار ابراهيم ، التوجيه التربوي للمبدعين ، العدد الاول السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧- ٦١ .
- د . عاطف احمد فؤاد ، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسولوجيا المعرفة ، العدد الاول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٦٣- ٨٢ .
- د . سامي خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية ، العدد الاول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣- ٩٤ .
- د . أمين محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧- ٣٩ .
- د . سمير نعيم احمد ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣- ٤٤ .
- د . بدرية الموضي ، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥- ٦٢ .
- د . عماد الجواهري ، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٢- ٨٠ .
- د . عبدالله الأشعل ، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٩ .
- د . اسكندر النجار ، نجوم نظام نقدي دولي جديد ، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ٤٥- ٨٤ .
- د . فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة . العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٨٥- ١٢٣ .
- د . محمد السيد ابو النيل ، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين ، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ١٢٤- ١٤٨ .
- د . كمال المنوفي ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٧- ٣٦ .

- د. داوود عبده ، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٧ - ٤٠ .
- د. عواطف عبد الرحمن ، الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٤١ - ٥٥ .
- عبد ضمد الركابي ، الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٧ - ٧٦ .
- عبد الغفار رشاد ، تفرط العملية السياسية ، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ - ص ٦ - ٣٢ .
- د. سلطان ناجي ، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ، العدد الاول/السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ٣٥ - ٧٤ .
- د. فتحي عبد الرحيم ، دراسة للتفاعل الاسري كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقييم السيكولوجي للمعوقين ، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧٥ - ١٠٢ .
- د. سهير بركات ، الاعلام وظاهرة الصورة المتطبعة ، العدد الاول/السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ١٠٣ - ١١٩ .
- د. رمزي زكي ، الازمة الراهنة في الفكر التنموي : العدد الثاني/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧ - ٦٩ .
- د. عبد الرحمن الاحمد ، د. صالح جاسم ، التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة واثار ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - العدد الثاني/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧١ - ٩٧ .
- د. رايح تركي ، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة ، العدد الثاني/السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٩٩ - ١٣٠ .
- د. احمد الخطيب ، التربية المستمرة : سياستها ، برامجها ، وأساليب تنفيذها ، العدد الثاني ، السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ - ١٥٦ .
- د. فهد الشاقب ، جوزيف سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .
- د. محي الدين توف - المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجريبية ، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

- د. عاطف احمد فزاد ، علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات التبحر عن الموضوعية ، العدد الثالث/السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠ .
- د. فيصل السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة اولية : العدد الثالث/السنة الثامنة/اكتوبر ١٩٨٠ .
- د. محمد سلامة آدم ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د. حامد الفقي ، اثر احمال الأم على النمو النفسي للطفل ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د. طلعت منصور ، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية ، السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- د. وليد سليم التميمي ، مفهوم التسوية السياسية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د. اسماعيل مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د. انور الشرفاي ، الاساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د. عبد الرحمن الاحمد ، لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- د. عبد المالك التميمي ، الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د. أنس السيد نور ، تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الآمال المقودة وإمكانات التطبيق العربي ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د. محمد علي الفراء : الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د. اسكندر التجار ، نظام النقد الأوروبي : اهدافه ومستقبله ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- د. د. محمد العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ، المجلد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د. د. سليمان الرميحاني ، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا ، دراسة تجريبية علاجية ، المجلد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د. د. مصطفى تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ، المجلد الثالث / السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د. د. امينة كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ، المجلد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د. د. محي الدين توقي ، علي عباس ، انماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في هيئة من الاطفال في الاردن ، المجلد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د. د. فتحي عبد الرحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين المعجز الجسمي وسوء التوافق النفسي : دراسة ميدانية في البيئة الكويتية ، المجلد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د. د. نادية شريف ، الانماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي ، المجلد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د. د. ناصف عبد الحقائق ، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ، المجلد الرابع ، السنة التاسعة/كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د. د. محمود البكري ، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ، المجلد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د. د. فؤاد السالم ، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ، المجلد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د. د. اسحق القطب ، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ، المجلد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د. د. أنور الشراوي ، الاستقلال عن المجال الإدراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ، المجلد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ثانيا : ندوات :

- ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب ، د. د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، المجلد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ - ١٠٩

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص ٩٢-١٢٤ .
- مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية ، د . أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة الرابعة ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥-٧١ .
- حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية ، د . محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨-١٥٢ .
- العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د . فهمي الصلبي (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣-١٣٢ .
- الصراع حول البحر الاحمر ، د . عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥-١٠٩ .
- التحضر ومشكلاته في الوطن العربي ، د . عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الخامسة ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١-١٠٦ .
- ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية ، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧-١٣٤ .
- أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة السادسة ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥-١٣٠ .
- مشكلة التخلف في الوطن العربي ، د . عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥-٩٨ .
- التربية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث/السنة السادسة - أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨-١٦١ .
- التعاون الاقتصادي الخليجي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع/السنة السادسة - يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤-١١٧ .
- التغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، د . كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/السنة السابعة - ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩-١٣٤ .
- دول العالم الثالث ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السابعة - يوليو ١٩٧٩ .

- التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية ، د . اسحق القطب (تنظيم ونشر) - العدد الثالث/السنة السابعة ، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ - ١٧٠ .
- دور الجامعات في العالم الثالث ، د . احمد ظاهر (تنظيم ونشر) - العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ - ص ٨١ - ١٠٦ .
- التنمية الشاملة ... ما هي ومن اين تبدأ ، د . عامر الكبيسي (تنظيم ونشر) ، العدد الاول . السنة الثامنة/ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ - ١٤٩ .
- قضية الأمن الخليجي ، المفهوم والتحديات ، د . وليد مبارك (تنظيم ونشر) ، العدد الثاني - السنة الثامنة/يوليو ١٩٨٠ - ص ١٥٩ - ١٧٧ .
- الانجازات المعاصرة في علم نفس الطفل ، د . عبد الرحيم صالح (تنظيم ونشر) ، العدد الثالث السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ .
- الاغتراب ، د . حليم بشاي (تنظيم ونشر) ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .
- مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي ، عمود خضير (تنظيم ونشر) ، العدد الاول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .
- الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل ، د . سليمان القدسي (تنظيم ونشر) ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، د . اباد القزاز (تنظيم ونشر) ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- الانجازات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملائمتها للوطن العربي ، د . ابراهيم عثمان (تنظيم ونشر) . العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨١ .

- N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Interpretation*, No.1. Vol. 8 April 1980.
- A. Saleh, *The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement*, No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.
- A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World*, No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.
- N. Eid, *The Kuwait Capital Market*, No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.
- S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach*, No.3, Vol.8, October, 1980.
- H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement*, No.3, Vol.8, October, 1980.
- J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies*, No.4, Vol.8, January 1981.
- F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique*, No.4, Vol. 8, January 1981.
- A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants*, No.4, Vol. 8, January 1981.
- A. Dhaheer, *Bureaucracy and Social Alienation: The Case of King Abdul-Aziz University*, No.1, Vol.9, March 1981.
- M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse*, No.2, Vol.9, June 1981.
- M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues*, No.2, Vol.9, June 1981.
- A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980)*, No.2, Vol.9, June 1981.
- A. Saleh, *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait*, No.3, Vol. 9, September 1981.
- A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought*, No.3, Vol.9, September 1981.
- H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined and Identified* No. 4, Vol. 9, December 1981.
- G. Farah, *The Economics of Refuse Collection in Kuwait*, No. 4, Vol. 9, December, 1981.

- H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.
- W. Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology*, No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.
- J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209- 228.
- A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.
- S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview, 1950- 1976*, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.
- M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.
- S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.
- H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No.2, Vol. IIV, July 1979, .pp.1- 27.
- M. Naji, *An Integrated Approach, to Manpower Development in the Arab World*, No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.
- S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*. No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.
- E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*, No.3, Vol. 7, October 1979.
- W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing-Countries*, No.3, Vol. 7, October 1979.
- A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No.3, Vol.7, October 1979.
- A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergration in the Arab World: A Descriptive Analysis*, No.4, Vol.7, January 1980.
- S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship*, No.4, Vol.7, January 1980.
- Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change*, No.4, Vol.7, January 1980.
- A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan*, No.1, Vol.8, April 1980.

- G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach*, No.1, Vol.V. April 1977, pp.26- 42.
- H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation*, No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.
- S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.
- R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.
- T. Farley and D. Kelgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East*, No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.
- S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, No.3, Vol.V. October 1977. pp.11-29.
- K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.
- Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Detached Intellectual»*, No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.
- W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.
- F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207.
- W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality*, No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.
- J. Prager, *Social Administration and Social Change*, Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.
- S. Magee, *Tariff Preferences for Less Developed Countries*, No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.
- A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.
- B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No.3, Vol.VI, October 1978, pp.273- 293.
- G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

- A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations*, No.1, Vol.IV, April 1976, pp.163- 177.
- F. Sakri, *Hardened Beliefs and Sustenance of the Political Order*, No.1, Vol. IV, April 1976, pp.150- 163.
- G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries*, No.1, Vol. IV, April 1976, pp.178- 186.
- W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View*, No.1, Vol.IV, April, 1976, pp.201- 207.
- A.D. Issa, *Quantification of the Investment Risk*, No.2, Vol. IV, April 1976, pp.201- 207.
- H. Khair El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study*, No.2 Vol.IV July 1976, pp.175- 206.
- I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.
- C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics*, No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.
- I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.
- C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics*, No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.
- I. Harik, *Structural-Functional Analysis and the Study of Politics*, No.3, Vol.IV, October 1976, pp. 203- 223.
- B. and S. Abu-Laban, *Femal Education in the Arab World*, No.4, Vol.IV, January 1977, pp.257- 276.
- T. Farah and F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States*, No.4, Vol.IV January 1977, pp.241- 256.
- E.A. Early, *The Emergence of an Urban Zaim: A Social Network Analysis*, No.1, Vol.V, April 1977, pp.1- 25.

THIRD WORLD QUARTERLY

A unique journal
of Third World opinion
on major contemporary issues

Third World Quarterly carries major contributions on important subjects from eminent authors. An extensive *Book Review* section surveys a wide range of publications, especially those relating to the Third World. *North-South Dialogue* carries in-depth interviews with distinguished statesmen and scholars. *Forum* provides a channel of expression of views on fundamental questions of concern to the developing world. A regular *Recent Publications* feature lists articles of Third World interest published in the world's leading journals.

Some Recent Articles

Anarchy, Tyranny and Progress under Idi Amin ALI A MAZRUI
NIEO: how to put Third World surpluses to effective use SAMIR AMIN
Third World Negotiating Strategy JULIUS NYERERE
Underdevelopment and the Evolutionary Imperative GUNNAR MYRDAL
International Migration of the Highly Skilled JAGDISH N BHAGWATI
The Genesis of the Iranian Revolution FRED HALLIDAY
Abolishing Hunger: the complex reality of food SARTAJ AZIZ
The OPEC Special Fund IBRAHIM SHIHATA
Global Energy Transition and the Third World ALI AHMED ATTIGA
Third World Under Challenge: the politics of affirmation MICHAEL MANLEY
The Nuclear Spread: a Third World view ASHOK KAPUR
Arms, Economy and Warfare in the Third World A G FRANK
How Many Worlds? PETER WORSLEY
Transnationals and the Third World: the R&D factor SANJAYA LALL
Western Democracy and the Third World B K NEHRU

Editor: Ahsan Gauhar

Subscription Rates (Four Issues Airmail)

Individuals £10.00 Institutions £12.00 Students and Pensioners £6.00

Third World Quarterly is published by Third World Foundation for social & economic studies, New Zealand House, 80 Haymarket, London SW1Y 4TS
Phone 01-839 6167. Telex 8814201 Trimed G.

New Publications on the Arab World

ISRAEL'S "SACRED TERRORISM": A STUDY OF MOSHE SHARETT, A PERSONAL DIARY, by Livia Rokach

Moshe Sharett, one of Zionism's chief diplomats before 1948, its first foreign minister, and prime minister from 1953 to 1955, kept a personal diary in which he recorded his opposition to much of the policy of Israel's "security establishment," men such as Ben-Gurion, Dayan, and Sharon. Long kept unpublished, the diary reveals how Israel provoked Arab States, stirred up mass hysteria in Israel and sympathy among world opinion, and began plotting the takeover of the West Bank, Gaza and southern Lebanon in the early 1950s. Rokach has selected from the diaries, and provided a fascinating commentary and explanation. Her study is as potentially devastating to Zionist propaganda as the Pentagon Papers were to the American politico-military establishment in Vietnam. Introduction by Noam Chomsky. \$4.50 paper.

DESCENT INTO THE WATER: PALESTINIAN NOTES FROM ARAB EXILE, by Mu'in Basisu

The renowned Palestinian poet and writer, Mu'in Basisu, recounts his political experiences in the Gaza Strip under Egyptian rule. "My comrades in the Revolution," writes Basisu, "have asked me to record my experiences as a Communist party member in Gaza from 1952 to 1963. They have asked me to do this now, because progressive forces are being attacked both from within and without the Arab world and there is spreading an infectious enmity against the National Front in the West Bank and Gaza." A powerful documentary on a little-known history. 102 pages; \$4.50 paper.

PALESTINIAN DILEMMA: NATIONALIST CONSCIOUSNESS AND UNIVERSITY EDUCATION IN ISRAEL, by Khalil Nakhleh

A new and timely anthropological study on the role of intellectuals in Palestinian political life in Israel. The author explores the dynamics of conflict and change as manifested in Palestinian educational patterns and systems. 134 pages; \$5.00 paper.

THE ARAB WORLD: A HANDBOOK, edited by Hassan Haddad & Basheer Nijim

A comprehensive overview of contemporary Arab countries, including Palestine. An excellent reference work on the geography, demography, and economy of the Arab world with an historical survey of the region. Illustrated. 250 pages; \$7.95 paper, \$18.95 cloth.

THE WORLD OF RASHID HUSSEIN: A PALESTINIAN POET IN EXILE, edited by Kamal Boullata & Mirene Ghossein

The Palestinian tragedy in all of its human dimensions is vividly portrayed in the poems of Rashid Hussein, the noted Palestinian poet. His untimely death in a New York apartment fire is symbolic of the tragedy about which he wrote. The poet's genius and universality are attested to in the recollections of such people as Uri Avnery, Salma Jayousi, I.F. Stone, Mahmoud Darwish, Edward Said, Amos Kenan. 208 pages; \$6.50 paper.

Order from



Association of Arab-American University Graduates, Inc.
556 Trapelo Road, Belmont, Massachusetts 02178 (617) 484-5483

Members receive 50% off list price. Prepaid orders only. Add \$ 80 for postage per book, and \$1 00 for handling per order. Catalogue of publications available upon request.

BOOK REVIEWS IN ARABIC:

1. W. Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa**,
Reviewed by: Y. Haddad
2. H. Sharabi, **Prelude to the Study of Arab Society**.
Reviewed by: Y. Mahmoud

REPORTS:

1. An Ideology for Development or Development of the Ideology.
A. Ibrahim
2. Arab Scientific Seminar on Continuing Education.
I. Zain

GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:

- Learning and Teaching: The Theory of Satia Al-Hussari.
I. Al-Jarajra.

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTIONS INDEX



CONTENTS

Vol. 10

No.3

SEPTEMBER 1981

ARTICLES:

1. Development and Population Distribution in Kuwait.
A. Al-Moosa
2. Economics and Technological Change: A Historical Perspective.
I. Abdul Rahman.
3. Job Satisfaction and Its Effects on Productivity.
N. Abdul Khalik
4. Wealth and Authority in Egypt: An Explanatory Study.
A.M. Abdul Muti
5. The Industrial Export Problem in Underdeveloped Countries.
M. Abdul Shafell
6. Diplomatic and Legal Expedients For Imperial Expansion in Africa.
Al-Jaali
7. The Accounting Treatment of Human Resource Cost in Economic Projects
M.A. Matar
8. The Self Image of Women and Patterns of Folklore: A Psycho-sociological Approach.
A. Sayyed.

SPECIAL SYMPOSIUM:

TOPIC: The Modernity of Ibn Khaldun: Myth or Reality

Participants: : S. Mustafa, Y. Haddad, F. Sakri, Moderator and Editor:.

A. Al-Azma.

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.350) or equivalent.

*** Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.**

Subscriptions:

- * For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): \$U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.**
- * For public and private institutions - \$ U.S.(40) (Air Mail).**

*** Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY



An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD:

H. AL-ISRAHEEM - Chairman
A. ABDUL RAHMAN - Chief Editor
H. SHARABI
F. AL-RASHED
K. NAQEEB
A. AL-AMEEN
H. BISHAY
I. ZURIEK
I. ZABRI

A. F. MABRI - Assistant Editor

*** Forward all correspondence and subscriptions to:**

Journal of The Social Sciences

*Kuwait University P.O. Box 5486-Tel. 510188/373/250
State of Kuwait.*

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University